

الفِرَقُ بَيْنَ الفِرَقِ

وَبَيَانُ الفِرْقَةِ النَاجِيَةِ مِنْهُمُ

عَقَائِدُ الفِرَقِ الإِسْلَامِيَّةِ وَأَرَءَاءُ كِبَارِ أَعْلَامِهَا

لِلْإِسْتَاذِ الإِمَامِ أَبِي نَصْرِ عَبْدِ القَاهِرِ بْنِ طَاهِرِ بْنِ مُحَمَّدِ البَغْدَادِيِّ

المُنَوَّفِ فِي عَامِ ٤٤٢٩ هـ - ١٠٣٧ م

دراسة وتحقيق

محمد عثمان الخشت

مكتبة ابن سينا

للنشر والنزيع والتصدير
٧٦ شارع محمد فريد - جامع الفتح - النزهة
مصر الجديدة القاهرة ت ٢٤٧٩٨٦٣ / ٢٤٨٠٤٨٣

جميع الحقوق محفوظة للناس



مكتبة ابن سينا

نافذتك على الفكر العربي
والعالمي بما تقدمه لك من روائع
الكتب العلمية والفنية والتراثية
التي تجمع بين الأصالة والمعاصرة.

يديرها ويشرف عليها
مهندس / مصطفى عاشور

دراسة التحقيق المؤلف والكتاب

- لوحة حياته .
- الباعث على تأليف الكتاب .
- بنية الكتاب ومضمونه .
- منهج البغدادي في تناول الموضوع .
- المصادر والمظان التي استقى منها البغدادي معلوماته .
- التأليف في العقائد قبل البغدادي .
- منهج التحقيق .



دراسة التحقيق المؤلف والكتاب

* لوحة حياته :

مؤلف هذا الكتاب هو عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الأسفراييني ، أبو منصور .

وُلد في مدينة بغداد بالعراق وكانت نشأته بها . وعندما أصبح فتي سافر مع أبيه إلى خراسان ، واستقر معه في نيسابور ، وبها صحب العلامة أبا إسحاق بن محمد الأسفراييني ، وتلقى عنه العلم ، ولا سيما علم أصول الدين الذي كان مناط اهتمامه منذ البدء ثم أصبح فيما بعد عالماً كبيراً يحتل مكان الصدارة بين كبار المصنفين في هذا العلم .

وقد كان أستاذه هذا أبو إسحاق قد تلقى علم الأصول عن الإمام أبي الحسن الباهلي المتوفى ٣٧٠ هـ ، وهذا بدوره قد تلقى علم أصول الدين عن الإمام أبي الحسن الأشعري مؤسس المدرسة الأشعرية في العقائد . إذن فنسب عبد القاهر العلمي يرجع إلى الأشعري ، ومن هنا نفهم السبب الرئيسي الذي جعل توجّهات عبد القاهر العقائدية تنسجم ، بل وتتفق تماماً ، مع المدرسة الأشعرية .

هذا ، وبعد موت شيخه المباشر أبي إسحاق سنة ٤١١ هـ ، كانت إمكانيات البغدادي في علم الأصول قد ظهرت وتجلت لكل ذي عينين ، فخلف شيخه وحصل على كرسي الأستاذية من بعده في مسجد عقيل ، وقد اتف حوله عدد من الطلبة النابيين مثل ناصر المروزي وأبي القاسم القشيري اللذين أصبحا من كبار العلماء في الأصول .

وقد ساعد عبد القاهر على التفرغ للعلم ما تركه له أبوه من ثروة ومال ، مما أزاح عنه كثيراً من هموم المعيشة وشواغلها ؛ ومكنه من عدم الاكتساب بعلمه .

وظل البغدادي يُدرّس ويصنف في نيسابور حتى حدثت فتنة التركان سنة

٤٢٩ هـ ، فاضطر إلى السفر إلى أسفرايين ، (قال السبكي : ومن حشرات نيسابور اضطرار مثله إلى مفارقتها) ، ولكن حياته لم تطل بأسفرايين ، التي رحب به أهلها ترحاباً كبيراً ، فمات في نفس السنة بها .

وقد خَلَفَ لنا مصنفات عديدة في فنون شتى ، ولكن الكثير منها يدور في نطاق علم أصول الدين محور اهتمامه الأساسي ، نذكر منها « أصول الدين » ، و « فضائح القدرية » ، و « الإيمان وأصوله » ، و « الملل والنحل » ، و « الصفات » ، و « نفى خلق القرآن » ، و « فضائح الكرامية » ، و « إبطال القول بالتولد » ، و « تفسير أسماء الله الحسنی » .

كتاب « الفرق بين الفرق » : الباعث على تأليفه :

يصرح البغدادي في مطلع « الفرق بين الفرق » بالباعث الذي دفعه إلى تأليفه ، فيشير إلى أنه جاء استجابة لرغبة تلاميذه ومريديه الذين طلبوا منه إعطاء شرح للحديث النبوي : « إن بني إسرائيل افترقت على إحدى وسبعين فرقة ، وإن أمتي ستفترق على اثنتين وسبعين فرقة ، كلها في النار إلا واحدة وهي الجماعة » سيأتي تحريجه . وقد سأله أن يقدم لهم في أثناء الشرح الفروق التي تميز كل فرقة عن الأخرى ، وأن يوضح لهم معالم وسمات الفرقة الناجية وما تمتاز به وتميز به أيضاً عن كل تلك الفرق الهالكة . وقد رأى البغدادي أن من الواجب عليه أن يحقق لهم مطلبهم ؛ لما في ذلك من ضرورة في تبيان معالم الدين القويم ؛ وتمييزها عن سائر أهواء الفرق الضالة ؛ حتى « يهلك من هلك عن بينة ويحيى من يحيى عن بينة » على حد تعبيره .

بنية الكتاب ومضمونه :

يتكون كتاب « الفرق بين الفرق » من خمسة أبواب رئيسية ، يشتمل كل باب منها على عدة فصول ، عدا الباب الأول الذي يتمحور حول موضوع واحد فقط . وبيان هذه الأبواب الخمسة وما تشتمل عليه كما يلي :

الباب الأول :

في بيان الحديث المأثور في افتراق الأمة. وقد قدّم في أول هذا الباب بعضاً من روايات هذا الحديث ، فذكر رواية لأبي هريرة ، وأخرى لعبد الله بن عمرو ، والثالثة عن أنس بن مالك . ونوّه إلى وجود أسانيد أخرى لهذا الحديث . وبين أن النبي ﷺ لم يقصد بالفرق الضالة الفرق والمذاهب الفقهية ، وإنما قصد الفرق العقائدية التي اختلفت فيما بينها في التوحيد والعدل والنبوة والمعاد وما إلى ذلك من المحاور العقائدية .

الباب الثاني :

في كيفية افتراق الأمة ثلاثاً وسبعين فرقة . وفي ضمنه بيان الفرق الذين يجمعهم اسم ملة الإسلام في الجملة .

ويشتمل هذا الباب على فصلين :

الفصل الأول : في بيان المعنى الجامع للفرق المختلفة في اسم ملة الإسلام على الجملة

قبل التفصيل .

الفصل الثاني : في بيان كيفية اختلاف الأمة وتحصيل عدد فرقها الثلاث

والسبعين .

الباب الثالث :

في بيان تفصيل مقالات فرق الأهواء ، وبيان فضائح كل فرقة منها على التفصيل .

وهذا الباب يشتمل على ثمانية فصول كالآتي :

الفصل الأول : في بيان مقالات فرق الرفض .

الفصل الثاني : في بيان مقالات فرق الخوارج .

الفصل الثالث : في بيان مقالات فرق الاعتزال والقدر .

الفصل الرابع : في بيان مقالات فرق المرجئة .

الفصل الخامس : في بيان مقالات فرق النجارية .

الفصل السادس : في بيان مقالات الضرارية والبكرية والجهمية .

الفصل السابع : في بيان مقالات الكرامية .

الفصل الثامن : في بيان مقالات المشبهة الداخلة في غمار الفرق المذكورة .

الباب الرابع :

وهو في بيان الفرق التي انتسبت إلى الإسلام وليست منه . ويشتمل هذا الباب على سبعة عشر فصلاً ، كل فصل منها يتحدث عن فرقة من تلك الفرق المنتسبة إلى الإسلام وليست منه ، من وجهة نظر البغدادي : كالسبئية ، والباطنية ، والميمونية ، واليزيدية ، والعمارية .

الباب الخامس :

وهو في بيان أوصاف الفرقة الناجية وتحقيق النجاة لها وبيان محاسنها . وهذه الفرقة في نظره هي أهل السنة والجماعة . ويتحدث عنها في سبعة فصول يتكلم فيها عن أصنافها وأصولها وفضائلها وآثارها وتحقيق نجاتها إلخ .

منهج البغدادي في « الفرق بين الفرق » :

تنقسم المناهج التي يلجأ إليها المؤلفون في مجال الدراسات العقائدية إلى ثلاثة مناهج ، هي :

أولاً: المنهج الخطابي : وهذا المنهج يعتمد على أساليب الإقناع العاطفي ، ويلجأ كثيراً إلى تعنيف الخصم والسخرية منه ، مستخدماً تعبيرات بلاغية وألفاظ رنانة .

ثانياً : المنهج الجدلي : هو المنهج الذي يعتمد على الاستدلالات التي تقوم على مقدمات محتملة ، أي آراء متواترة أو مقبولة عند العامة . ومعنى ذلك أنه منهج احتمالي ، وهو يتوسط المنهج الخطابي والمنهج البرهاني .

ثالثاً : المنهج البرهاني : يقوم على الاستدلال الذي ينتقل فيه الذهن من مقدمات صادقة أولية مسلمة إلى قضايا تنتج عنها بالضرورة ، وعده المناطقة القدامى أسماً صور الاستدلال ؛ لأنه يقوم على أساس من مقدمات يقينية وينتهي تبعاً لذلك إلى

نتائج يقينية .

وتتوقف قيمة الكتاب العقائدى من الناحية الموضوعية البحتة بشكل كبير على استخدام المؤلف لأى من هذه المناهج ؛ فأعلى الكتب قيمة هى التى تستخدم المنهج البرهانى ، يليها الكتب الجدلية ، ثم الكتب الخطائية . وليس بالضرورة أن المؤلف يتحتم عليه أن يستخدم منهجاً من هذه المناهج الثلاثة دون المنهجين الآخرين ، فقد يلجأ المؤلف إلى استخدام المناهج الثلاثة معاً تبعاً لمقتضيات السياق سواء كان واعياً بهذا أو غير واع وهو الأغلب ، وقد يكون استخدامه لهذه المناهج بشكل متوازن دون أن يطغى منهج منها على الآخر ، وقد يغلب إحداها ويتراجع الباقيان .. وهكذا حسب منطق الاحتمالات .

وبالنسبة لمؤلفنا الإمام البغدادى ، فإنه قد تعامل مع العقائد فى كتابه « الفرق بين الفرق » بهذه المناهج الثلاثة ، وإن كان استخدامه للمنهج البرهانى هو أقل استخدام ؛ حيث يغلب على الكتاب المنهج الخطائى والجدلى .

أما المنهج الخطائى فيبرز بوضوح من خلال لجوئه المستمر إلى أساليب الإقناع العاطفى واستخدام أساليب السب والتعنيف والسخرية من الخصوم ، بل والشماتة فيهم حتى فى أشياء هم ليسوا مسئولين عنها لأنها من قدر الله تعالى . وعلى سبيل المثال ينتقد الجاحظ مستشهداً بقول الشاعر فيه :

لو يُفَسِّحُ الخنزيرُ مَسْخاً ثانياً
ما كان إلا دُونَ قُبْحِ الجاحظ
رجل ينوب عن الجحيم بنفسه
وهو القَدَى فى كل طَرَفٍ لاحظ

وعندما يعرض لآراء العمروية من المعتزلة يقول : « هؤلاء أتباع عمرو بن عبيد ابن باب مولى بنى تميم ، وكان جده من سبى كابل ، وما ظهرت البدع والضلالات فى الأديان إلا من أبناء السببايا ! » .

هكذا يسخر البغدادى من رجل يخالفه فى رأى ، ولا شك أن هذا قول متسرع

منه ، فإن كثيراً من أصحاب الضلالات والبدع كانوا من أبناء الحرائر ، كما أن كثيراً من العلماء الأفاضل الذين يشهد لهم بالامتياز كانوا من أبناء السبايا . والتاريخ شاهد .

وأيضاً لا يتورع عبد القاهر البغدادي عن اتهام خصومه في أعراضهم ، مخالفاً المنهج القرآني الذي أمرنا أن نجادل خصومنا بالتى هي أحسن ، وعلى سبيل المثال عندما يعرض لرأى ثمامة بن الأشرس فى السبى يقول : « كان يحرم السبى ؛ لأن المسبى عنده ما عصى ربه إذا لم يعرفه ، وإنما العاصى عنده من عرف ربه بالضرورة ثم جحدته أو عصاه » فهذا رأى ثمامة يقدمه البغدادي ثم يعلق عليه قائلاً : « وفى هذا إقرار منه على نفسه بأنه ولد زنى ؛ لأنه كان من الموالى ، وكانت أمه مسيئة » !

ولا شك أن مثل هذا الأسلوب فى الحوار مع الخصم — أكرر — يتعارض مع قوله تعالى : ﴿ ادعُ إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى أحسن ﴾ فكما هو واضح أن البغدادي يجادل خصومه بالتى هى أسوأ ، فيسبهم ويسخر منهم ويشمت فيهم . وكان يجدر بعالم كبير مثله أن يتورع عن مثل هذه الأساليب .

هذا عن المنهج الخطاى ، أما عن المنهج الجدلى ، فإنه يسيطر على الكتاب من أوله إلى آخره ، ويتضح من خلال عرضه لآراء الفرق المختلفة ثم مناقشة هذه الآراء بالاستناد غالباً إلى مقدمات شائعة غير يقينية وبالتالي فإنه يصل إلى نتائج محتملة . نضرب على ذلك مثلاً أنه عندما يعارض الذين يقولون بحركة الأرض يلجأ إلى قول شائع لكى يفند به تلك المقولة فيقول مؤكداً على ثبات الأرض « وأجمعوا على وقوف الأرض وسكونها !! وأن حركتها إنما تكون بعارض يعرض لها من زلزلة ونحوها !! » .

ويحاول أن يؤكد هذه المقولة فيلجأ إلى استدلال جدلى يعتمد على مقدمة محتملة فيقول : « ولو كانت كذلك لوجب ألا يلحق الحجر الذى نلقيه من أيدينا الأرض أبداً ؛ لأن الخفيف لا يلحق ما هو أثقل منه فى انحداره » ، فهذا الاستدلال والذى قبله استدلالان خاططان لأنهما استندا إلى مقدمات شائعة قد ثبت خطأهما الآن ؛ فأثبت العلم بشكل برهانى أن الأرض ليست ثابتة وإنما هى متحركة تدور حول نفسها فى نفس الوقت الذى تدور فيه حول الشمس ، كما أنه فى الاستدلال

الثاني يستند إلى مقولة كانت شائعة في عصره ظهر خطأها الآن وهي « أن الخفيف لا يلحق ما هو أثقل منه في انحداره » فهذه مقدمة كانت شائعة في عصره ، وقد أثبت العلم عدم صوابها لأن قانون الأجسام الساقطة ينص على أن الريش يسقط بنفس سرعة سقوط الرصاص إذا كان سقوطهما سقوطاً حراً لا تعوقه حركة الهواء . وأيضاً فإن قوله : « لو كانت كذلك لوجب ألا يلحق الحجر الذي نلقيه من أيدينا الأرض أبداً » . فهذا قول كان شائعاً في عصره قد ثبت خطأه الآن ؛ تبعاً لقوة الجاذبية الأرضية التي تتدخل في الحركة الطبيعية للأجسام فتجذبها نحوها .

وأنا هنا لا أحاسبه بمنجزات العلم المعاصرة ، فلا شك أن في هذا إجحافاً له ؛ ولكن أريد فقط التنبيه إلى أنه يلجأ إلى قضايا كانت محتملة في عصره لكي يعارض بها أقوال المخالفين له ، والعجيب أنه لا يتوقف عند حد المعارضة والرفض بل يسارع إلى تكفير مخالفه لأسباب لم ينص عليها الشرع ولم يحسم القول فيها ، مثل حركة الأرض أو ثباتها . وبهذا نكون قد قدمنا للقارئ مثلاً على استخدامه للمنهج الجدلي الذي يعتمد على الاستدلالات التي يقوم على مقدمات شائعة محتملة للخطأ أو الصواب .

التأليف في العقائد قبل البغدادى :

سنعمل في هذه الفقرة على تتبع أهم الدراسات العقائدية التي قدمها علماء الإسلام حتى عصر البغدادى ؛ حتى نعرف أبرز الإنجازات التي قدمت قبله في هذا المضمار ؛ مما يوقفنا إلى حد بعيد على المصادر والمطآن التي استقى منها البغدادى معلوماته عن الفرق الإسلامية سواء كانت مصادر مباشرة أو غير مباشرة ، ولا شك أن مثل هذا العمل سيساعدنا كثيراً على تبين الموقع التاريخي والقيمة العلمية لإسهامات البغدادى العقائدية .

وسنحرص أثناء هذا العرض على الإشارة إلى الكتب التي استفاد منها البغدادى ، لاسيما الكتب التي تمثل مصادر مباشرة لمعلوماته .

من المعلوم أن أول قضية خلافية كبرى نشأ حولها الخلاف بين المسلمين الأوائل هي قضية الخلافة ، وقد أدى هذا الاختلاف إلى انقسام المسلمين في البدء إلى أربع

فرق أساسية ، هي : أهل السنة ، والخوارج ، والشيعية ، والمرجئة .

ثم تطور الخلاف حول الخلافة بشكل سريع إلى جدل حول مسألتى « القضاء والقدر » و « مرتكب الكبيرة » . وهنا ظهرت فرقة المعتزلة (= القدرية) التى غدت خصماً عقائدياً لدوداً على المستوى النظرى . ولذا فقد كان الرد عليها هو أول الدوافع التى دفعت البعض إلى التأليف فى العقائد رغبة فى تفنيد آرائها العقائدية .

يدل على ذلك أن المعلومات التاريخية التى لدينا تشير إلى أن أول مؤلف عقائدى جدلى نعرفه هو « رسالة فى ذم القدرية » لأبى الأسود الدؤلى المتوفى ٦٩ هـ . وبعد هذا الكتاب تابعت المؤلفات فى « الرد على القدرية » ، وكان منها ما كتبه يحيى بن يعمر المتوفى ٨٩ هـ ، والحسن بن محمد بن على بن أبى طالب المتوفى ٩٩ هـ ، وعمر ابن عبد العزيز المتوفى ١٠١ هـ ، والشعبى المتوفى ١٠٣ هـ ، والحسن البصرى المتوفى ١١٠ هـ .

أما الكتب التى جاءت دفاعاً عن آراء القدرية ، فأقدم ما نعرفه منها كتاب « القدر » لوهب بن منبه المتوفى ١١٠ هـ .

وأقدم كتاب فى عرض عقيدة المرجئة هو كتاب « الإرجاء » لحسن بن محمد بن على الذى سبق الإشارة إليه .

وأقدم ما وصلنا من كتب الخوارج كتاب فى « العقيدة » لزعيم الإباضية عبد الله ابن إباض المتوفى ٨٦ هـ ، وهذا نفسه هو كاتب السيرة المشهورة التى هى عبارة عن « رسالة » بعث بها إلى عبد الملك بن مروان ، وهى تقع فى إحدى عشرة صفحة .

وفيما يلي قائمة تاريخية بأهم سوابق التأليف فى العقائد منذ أقدم الإسهامات فى هذا المجال وحتى عصر البغدادى :

١ - رسالة فى ذم القدرية : لأبى الأسود الدؤلى المتوفى ٦٩ هـ . وهى كما قلنا أقدم رسالة كتبت فى العقائد .

٢ - رسالة فى الرد على القدرية : ليحيى بن يعمر ٨٩ هـ .

٣ - كتاب الإرجاء : للحسن بن محمد بن على بن أبى طالب المتوفى ٩٩ هـ .

وهذه أقدم رسالة ألفت في الإرجاء .

- ٤ — كتاب الرد على القدرية : للحسن بن محمد أيضاً .
- ٥ — الرد على القدرية : لعمر بن عبد العزيز المتوفى ١٠١ هـ . وقد وصف عبد القاهر البغدادي في « أصول الدين » هذا الكتاب بأنه « رسالة بليغة » .
- ٦ — رسالة في القدر : للحسن البصرى المتوفى ١١٠ هـ . وقد ألفها — كما يقول ابن النديم — رداً على الخليفة عبد الملك .
- ٧ — رسالة في التكليف : للحسن أيضاً .
- ٨ — شروط الإمامة : تنسب للحسن ولم تتحقق النسبة بعد .
- ٩ — المنزلة بين المنزلتين : لواصل بن عطاء المتوفى ١٣١ هـ ، وهو مؤسس مدرسة المعتزلة .
- ١٠ — أصناف المرجئة : له .
- ١١ — كتاب الخطب في التوحيد : له .
- ١٢ — كتاب ألف مسألة في الرد على المانوية : له .
- ١٣ — كتاب التوحيد والاهليلجة : لجعفر الصادق المتوفى ١٤٨ هـ .
- ١٤ — كتاب في إثبات الصانع : له .
- ١٥ — كتاب التحريش : لضرار بن عمرو المتوفى نحو ١٩٠ هـ ، وقد ذكر في هذا الكتاب روايات فرق مختلفة . وله نحو ثلاثين كتاباً بعضها في الرد على الخوارج والمعتزلة .
- ١٦ — خلق القرآن : لبشر بن غياث المريسى المتوفى ٢١٨ هـ .
- ١٧ — رسالة في أصول أهل السنة والجماعة : لمحمد بن عكاشة الكرماني . وقد ألف هذه الرسالة حوالى ٢٢٥ هـ . وجمع فيها مقولات العقيدة عند كل من سفيان بن عيينة ووكيع بن الجراح وعبد الرزاق بن همام .

١٨ — التوحيد: لإبراهيم بن سيار النّظام المتوفى ٢٣١ هـ . وقد وصف الخياط هذا الكتاب وأفاد منه في كتابه الانتصار .

١٩ — العالم : للنظام أيضاً ، وقد ذكره الخياط في كتابه السابق .

٢٠ — نقض مقالات العثمانية : لمحمد بن عبد الله الإسكافي المتوفى ٢٤٠ هـ .

٢١ — المقالات : لحسين بن علي الكرابيسي المتوفى ٢٤٥ هـ . ويعتبر هذا الكتاب المصدر الأساسي للكتب المدونة تكفيراً للخوارج وطوائف الغلاة الأخرى . وقد نقل عنه البغدادي في « الفرق بين الفرق » كثيراً ، وأشار إلى هذا الكتاب ومؤلفه أكثر من مرة .

٢٢ — المقالات : لأبي عيسى الوراق المتوفى ٢٤٧ هـ . وقد استفاد البغدادي منه في « الفرق بين الفرق » وأشار إليه تصريحاً أكثر من مرة . وكذلك الأمر في « الملل والنحل » للبغدادي ، و« الملل والنحل » للشهرستاني .

٢٣ — الرد على الفرق الثلاث من النصارى : للوراق أيضاً وهو نقد واتهام للفرق المسيحية الثلاثة المعاصرة له ، وهى : اليعاقبة والنساطرة والملكانية .

٢٤ — كتاب الاستقامة فى السنة والرد على أهل الأهواء : لخشيش بن أصرم المتوفى سنة ٢٥٣ هـ . وقد استفاد منه الملطى فى كتاب التنبية ، وذكر نصاً منه تصريحاً .

٢٥ — كتاب فضيحة المعتزلة : لأحمد بن يحيى بن الراوندى (أو الريوندى) مختلف فى وفاته ٢٤٥ هـ ، أو ٢٥٠ ، أو ٢٩٨ هـ . وقد وصل إلينا هذا الكتاب فى كتاب الانتصار للخياط على نحو يكاد يكون كاملاً ، ويتضمن قسم منه نقداً ورداً على المعتزلة ، وقسم آخر دفاعاً عن الشيعة من هجوم المعتزلة .

٢٦ — الدامغ للقرآن : لابن الراوندى أيضاً . وتوجد منه بقايا فى كتاب « المنتظم » لابن الجوزى .

٢٧ — الزمرد : له . وتوجد بقايا منه فى كتاب « المجالس المؤيدية » للشيرازى . وله مؤلفات أخرى فى العقائد .

- ٢٨ — الرد على الكرامية : لمحمد بن إيمان السمرقندي المتوفى ٢٦٨ هـ .
- ٢٩ — نقض على المريسي الجهمي : لعثمان بن سعيد الدارمي المتوفى ٢٨٢ هـ .
- ٣٠ — الرد على الجهمية : له أيضاً .
- ٣١ — الانتصار والرد على ابن الراوندى الملحد ، ما قصد به من الكذب على المسلمين والظعن عليهم : لعبد الرحيم بن محمد بن عثمان الخياط . وهو يرد فيه على ابن الراوندى السابق ذكره . وهو مطبوع بالقاهرة وبيروت .
- ٣٢ — مَنْ يكفر ومن لا يكفر : لأبي علي الجبائي المتوفى ٣٠٣ هـ . وقد اقتبس منه القاضي عبد الجبار في كتابه « شرح الأصول الخمسة » .
- ٣٣ — كتاب التوحيد وإثبات صفة الرب : لابن خزيمة المتوفى ٣١١ هـ .
- ٣٤ — الرد على أهل البدع والأهواء : لمكحول النسفي المتوفى ٣١٨ هـ .
- ٣٥ — المقالات : لأبي القاسم الكعبي البلخي المتوفى ٣١٩ وقيل ٣١٧ هـ . واقتبس الأشعري منه كثيراً في كتابه « مقالات الإسلاميين » والبغدادى في « الفرق بين الفرق » وأشار إليه تصريحاً أكثر من مرة كما سنرى . كما اقتبس منه الشهرستاني في « الملل والنحل » وفي « نهاية الأقدام » .
- ٣٦ — المسائل البغداديات : لأبي هاشم الجبائي المتوفى ٣٢١ هـ . وقد كان هذا الكتاب مصدراً للقاضي عبد الجبار في كتابه الكبير « المغنى » .
- ٣٧ — مقالات الإسلاميين : لأبي الحسن الأشعري المتوفى ٣٢٤ هـ . وقد استفاد البغدادى في « الفرق بين الفرق » وفي كل كتبه من تلك المقالات ، وهو يتابع الأشعري متابعة واسعة النطاق ويشير إليه بلقب « شيخنا » ويقدم آراءه على سائر الآراء .
- ٣٨ — اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع : له .
- ٣٩ — الإبانة عن أصول الديانة : له . وقد استفاد منه البغدادى في مختلف كتبه لاسيما كتاب « أصول الدين » .

٤٠ — التوحيد : له . وهو ببلدية الإسكندرية ولم ينشر حتى الآن حسب المصادر التي بين أيدينا .

٤١ — التوحيد : لأبي منصور الماتريدي المتوفى ٣٣٣ هـ .

٤٢ — العقيدة : له . ويعرض في هذين الكتابين لعقيدة المدرسة الماتريديّة التي سميت باسمه . وهى المدرسة الأشعرية تمثلان مذهب أهل السنة ، وهاتان المدرستان اختلفتا فيما بينهما اختلافاً عرضياً فى ثلاث عشرة مسألة .

٤٣ — الرد على أصحاب الهوى — المسمى كتاب السواد الأعظم على مذهب الإمام الأعظم أبى حنيفة : لأبى القاسم السمرقندى المتوفى ٣٤٢ هـ وهو من أقدم مراجع الماتريديّة . وناقش فيه أن المؤمن لا يعد من « السواد الأعظم » على حد تعبير ورد فى نص حديث ، إلا إذا قال بائنتين وستين عقيدة ولقد سرد هذه المعتقدات ، وأفرد لكل واحدة منها بحثاً ثم ناقش الضلالات من وجهة نظره .

٤٤ — شرح الأصول : لابن خَلّاد المتوفى فى منتصف القرن الرابع الهجرى .

٤٥ — الرد على الجبرية والقدرية فيما تعلقوا به من متشابه القرآن الكريم : لأحمد ابن محمد الخلال المتوفى فى الربع الأخير من القرن الرابع الهجرى .

٤٦ — التبييه والرد على أهل الأهواء والبدع : لمحمد بن أحمد الملطى المتوفى ٣٧٧ هـ . وقد استفاد منه البغدادي بشكل واضح فى كتابيه « الفرق بين الفرق » و« الملل والنحل » .

٤٧ — التمهيد فى الرد على الملحدة والرافضة والخوارج والمعتزلة : لمحمد بن الطيب الباقلاانى المتوفى ٤٠٣ هـ .

٤٨ — كشف الأسرار فى الرد على الباطنية : للباقلانى أيضاً وقد أفاد منه ابن حزم فى كتابه « الفصل فى الملل والأهواء والنحل » .

٤٩ — الإبانة عن إبطال مذهب أهل الكفر والديانة : للباقلانى . أفاد منه ابن تيمية فى كتاب « العقيدة الحموية الكبرى » ، وابن القيم فى كتاب « اجتماع الجيوش الإسلامية » .

٥٠ - بيان مشكل الحديث والرد على الملحدة والمعطلة والمبتدعة من الجهمية والجسمية والمعتزلة : لابن فورك المتوفى ٤٠٦ هـ مقتولاً بالسم .

٥١ - النظامى فى أصول الدين : له أيضاً .

٥٢ - المغنى : للقاضى عبد الجبار المتوفى ٤١٥ هـ . وهو كتابه العمدة فى علم الكلام يتألف من سبعة عشر جزءاً . وله الفضل فى حفظ عقائد المعتزلة التى هلكت معظم كتبها . وهو من أفضل ما ألف فى علم الكلام بوجه عام .

٥٣ - شرح الأصول الخمسة : لعبد الجبار أيضاً . وهو شرح لكتاب الأصول للفقهاء الزيدى القاسم بن إبراهيم الرسى .

٥٤ - كشف أسرار الباطنية : لإسماعيل بن على البستى المتوفى حوالى ٤٢٠ هـ .

تلك كانت أهم سوابق التأليف فى مجال الدراسات العقائدية قبل البغدادى وفى الفترة المعاصرة له . ولعلنا بهذا نكون قد كوّنا صورة واضحة موجزة عن تطور وتاريخ تلك الدراسات ، ووقفنا على أهم المصادر والمطابق التى استقى منها البغدادى معلوماته عن الفرق الإسلامية فى كتابه الذى بين أيدينا « الفرق بين الفرق » .

منهج التحقيق :

أتبعت فى تحقيق هذا الكتاب الخطوات الآتية :

١ - قمت برفع الأخطاء الموجودة فى الأصول ، وخلصتها من شوائب التصحيف والتحريف .

٢ - نسقت الكتاب ، ورتبته ، وقسمته إلى جمل وفقرات ؛ بواسطة علامات الترقيم العصرية .

٣ - خرّجْتُ الآيات القرآنية مع تشكيّلها .

٤ - خرّجْتُ الأحاديث النبوية تخريجاً علمياً .

٥ - ترجمت للأعلام الواردة فى الكتاب بإيجاز ، وذكرت مصادر الترجمة ، عدا

العارض من الأعلام .

٦ - شرحت الألفاظ الغريبة ، والمصطلحات الكلامية والفلسفية التي يحتويها الكتاب .

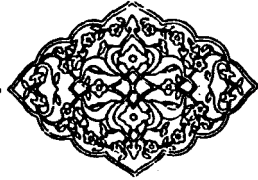
٧ - علّقت على بعض المواضع التي اقتضت التعليق ، ونهت إلى بعض أخطاء المؤلف في التأريخ لبعض المتكلمين والفلاسفة .

٨ - قدمت للكتاب بمقدمة عن المؤلف وكتابه « الفرق بين الفرق » ، وعن الدراسات العقائدية قبله والمصادر التي استقى منها معلوماته .

٩ - تم الاعتماد في التحقيق على مخطوطة دار الكتب المصرية تحت رقم ٢٠٣٩٥ ب مع مقارنتها بأصلين بنفس الدار تحت رقم ٨٤٤ علم الكلام .
٨٤٥ علم الكلام .

محمد عثمان الخشت

القاهرة في : المحرم سنة ١٤٠٩ هـ
سبتمبر سنة ١٩٨٨ م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله فاطر الخلق ومُوجِده ، ومُظهِر الحق ومُنْجِده ، الذى جعل الحق وَزَّراً^(١) لمن اعتقده ، وَعَمَّراً^(٢) لمن اعتمده ، وجعل الباطل مُزِلاً لمن ابْتَعَاه ، ومُذِلاً لمن اقتفاه^(٣) .. والصلاة والسلام على الصفوة الصافية ، والقُدوة الهادية : محمد وآله خيارِ الورى^(٤) ، وَمَنَارِ الهدى .

سألت ، أسعدكم الله بمطلوبكم ، شَرَحَ معنى الخبر المأثور عن النبي ﷺ ، فى افتراق الأمة ثلاثا وسبعين فرقة منها واحدة ناجية ، تصير إلى جنة عالية ، وبواقبها عادية^(٥) تصير إلى الهاوية والنار الحامية^(٦) ، وطلبتم الفَرْقَ بين الفِرْقَةِ الناجية التى لا يزل بها القَدَم ولا تزول عنها النعم ، وبين فَرْقِ الضلال الذين يَرَوْنَ ظلام الظلم نوراً ، واعتقاد الحق ثبوراً^(٧) ، وسيصلون سعيراً ، ولا يجدون من دون الله نصيراً .

فرايت إسعافكم بمطلوبكم من الواجب فى إِبَانَةِ الدين القويم ، والصراف المستقيم ، وتمييزها من الأهواء المَنكُوسة ، والآراء المَعكُوسة ؛ ليهلك من هلك عن

(١) الوَزْرُ : هو الجبل المنيع ، والمقصود هنا : الملجأ والمعتمضم .

(٢) العَمْرُ : تطلق على مدة الحياة . (ج) أعمار . و- الدَّين . (ج) عُمُور . ولهذا اللفظ دلالات ومعانٍ أخرى . ويقال فى القسم : عَمَّرَكَ اللهُ افعل كذا ، أو إلاً فعلت كذا ، وإلاً ما فعلت كذا . ويقال أيضاً : لَعَمْرُكَ ، يرفعونه بالابتداء ويجذفون الخبر ، والتقدير : لَعَمْرُكَ قسى .

(٣) اقتفاه : تَبِعَهُ . و- الشئ : اختاره . وفلاناً بأمر : اختصه به . ويقال : اقتفى بفلان : خصَّ نفسه به .

(٤) الوَرَى : الخلق .

(٥) أى تعدت وتجاوزت حدود الدين والحقيقة .

(٦) سياتى نص هذا الحديث وتخرىج شامل له .

(٧) تَبَّرَ فلانٌ - تَبَّراً ، وثبوراً : هلك . وفى القرآن الكريم : ﴿ لا تدعوا اليوم ثبوراً واحداً وادعوا ثبوراً كثيراً ﴾ .

بينة ، وَيَحْيَا من يَحْيَا عن بينة .

فَأُودِعْتُ مطلوبَكم مضمون هذا الكتاب ، وقسمت مضمونه خمسة أبواب ،
هذه ترجمتها :

(١) باب في بيان الحديث المأثور في افتراق الأمة ثلاثا وسبعين فرقة .

(٢) باب في بيان فرق الأمة على الجملة وَمَنْ ليس منها على الجملة .

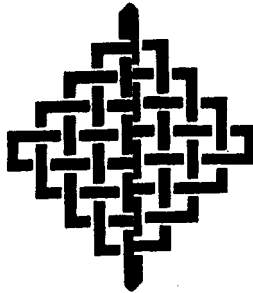
(٣) باب في بيان فضائح كل فرقة من فِرَقِ الأهواء الضالَّة .

(٤) باب في بيان الفرق التي انتسبت إلى الإسلام وليست منها .

(٥) باب في بيان الفرقة الناجية ، وتحقيق نجاتها ، وبيان محاسن دين الإسلام .

فهذه جملة أبواب هذا الكتاب ، وسنذكر في كل باب منها مُقْتَضَاهُ على شَرْطِهِ إن

شاء الله تعالى .



الباب الأول

في بيان الحديث المأثور في افتراق الأمة

أخبرنا أبو سهل بشر بن أحمد بن بشر الإسفرائيني^(١)، قال : أخبرنا عبد الله بن ناجية^(٢) قال : حدثنا وهب بن بَقِيَّة^(٣)، عن خالد بن عبد الله^(٤)، عن محمد بن عمرو^(٥)، عن أبي سلمة^(٦)، عن أبي هريرة^(٧)، قال : قال رسول الله ﷺ : « افتقرت اليهود على إحدى وسبعين فرقةً ، وافتقرت النصارى على اثنين وسبعين فرقةً ، وافتقرت أمتي على ثلاث وسبعين فرقة^(٨) » .

وأخبرنا : أبو محمد عبد الله بن محمد بن علي بن زياد السَّمْدِيّ المَعْدَلِيّ الثَّقَفِيّ^(٩)، قال أخبرنا أحمد بن الحسن بن عبد الجبار^(١٠)، قال : حدثنا الهيثم بن خارِجَةَ^(١١)،

(١) بشر بن أحمد بن بشر : محدث ، توفي سنة ٣٧٠ هـ .

(٢) عبد الله بن محمد بن ناجية البربري البغدادي : (....=٣٠١هـ—...=٩١٤م) من حفاظ الحديث . كان ثقة ثباتاً ، له « مسند » كبير . تذكرة الحفاظ ٢: ٢٣٩ .

(٣) وهب بن بَقِيَّة بن عثمان الواسطي ، أبو محمد ، يقال له : وهبان : محدث ثقة . من العاشرة . مات سنة ٢٣٩ هـ ، وله خمس أو ست وتسعون سنة . تقريب التهذيب ٢: ٣٣٧ .

(٤) خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن يزيد الطحان الواسطي المزني مولاهم : (١١٠—١٨٢ هـ) محدث ثقة ثبت . روى له أصحاب الأصول الستة . تقريب التهذيب ١: ٢١٥ .

(٥) محمد بن عمرو بن وقاص ، اللبثي المدني : (....=١٤٥هـ) صدوق له أوهام . أحاديثه في الأصول الستة . تقريب التهذيب ٢: ١٩٦ .

(٦) أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري ، المدني ، قيل اسمه عبد الله ، وقيل إسماعيل : (....=٩٤ هـ) ثقة متكبر . أحاديثه في الأصول الستة . تقريب التهذيب ٢: ٤٣٠ .

(٧) عبد الرحمن بن صخر اللوسبي ، أبو هريرة : (٢١ ق.هـ—٥٩هـ=٦٠٢—٦٧٩م) أكثر الصحابة حفظاً للحديث ورواية له ؛ حيث روى عن النبي ﷺ ٥٣٧٤ حديثاً . وقال ابن تيمية في الرد على المنطقيين ٤٤٦ : « صحب النبي أقل من أربع سنين ، فأخباره كلها متأخرة » . وفي صفة الصفوة ١: ٢٨٥ : « اختلفوا في اسمه واسم أبيه على ثمانية عشر قولاً » .

(٨) رواه بألفاظ متفاوتة : أبو داود : كتاب السنة ، باب ١ . والترمذي : كتاب الإيمان ، باب ١٨ . وابن ماجه : كتاب الفتن ، باب ١٧ . وأحمد ٢: ٣٣٢ ، ٣: ١٢٠ ، ١٤٥ .

(٩) عبد الله بن محمد بن علي بن زياد السَّمْدِيّ المعدل ، أبو محمد : راوية ثقة ، من أهل نيسابور ، توفي سنة ٣٦٦ هـ .

(١٠) أحمد بن الحسن بن عبد الجبار ، أبو عبد الله : راوية ثقة ، من بغداد ، عُرف بالزهد . توفي سنة ٣٠٦ هـ .

(١١) الهيثم بن خارِجَةَ المروزي ، أبو أحمد أو أبو يحيى ، نزيل بغداد : (....=٢٢٧هـ) مات في آخر يوم من =

قال : حدثنا إسماعيل بن عياش^(١) ، عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم^(٢) ، عن عبد الله بن يزيد^(٣) عن عبد الله بن عمرو^(٤) ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لِيَأْتِيَنَّ عَلَى أُمَّتِي مَا أَقَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ ، تَفَرَّقَ بَنُو إِسْرَائِيلَ عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ مَلَّةً ، وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثِ وَسَبْعِينَ مَلَّةً تَزِيدُ عَلَيْهِمْ مَلَّةً ، كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا مَلَّةً وَاحِدَةً » .

قالوا : يا رسول الله ، وما الملة التي تتغلب ؟ قال : « ما أنا عليه وأصحابي^(٥) » .

وأخبرنا القاضى أبو محمد عبد الله بن عمر المالكي ، قال : حدثنا أبي عن أبيه ،

قال : حدثنا الوليد بن مسلم^(٦) ، قال : حدثنا الأوزاعي^(٧) ، قال : حدثنا قتادة^(٨)

== هذه السنة ، صدوق . روى له البخارى فى صحيحه ، والنسائى ، وابن ماجه وغيرهم . تقريب التهذيب ٢ : ٣٢٦ .

(١) إسماعيل بن عياش بن سليم العنسى ، أبو عتبة : (١٠٦ - ١٨٢ هـ = ٧٢٤ - ٧٩٨ م) عالم الشام ومحدثها فى عصره . من أهل حمص . رحل إلى العراق وولاه المنصور خزانه الكسوة . وكان ثقة محتشماً نبيلاً جواداً . تذكرة الحفاظ ١ : ٢٣٣ ، وتهذيب ابن عساكر ٣ : ٣٩ .

(٢) عبد الرحمن بن زياد بن أنعم المعافرى الإفريقى : (٧٥ - ١٦١ هـ = ٦٩٤ - ٧٧٨ م) قاض من العلماء . اشتهر بالجرأة على الملوك وزجرهم عن الجور والعسف . أخباره كثيرة . له « مسند » فى الحديث جزآن . طبقات علماء إفريقية ٢٧ - ٣٣ ، ورياض النفوس ١ : ٩٦ .

(٣) عبد الله بن يزيد المعافرى ، أبو عبد الرحمن ، الحنبلى : (.... - ١٠٠ هـ) راو ثقة . روى له البخارى فى الأدب المفرد ، ومسلم فى صحيحه ، وغيرهما . تقريب التهذيب ١ : ٤٦٢ .

(٤) عبد الله بن عمرو بن العاص : (٧ ق. هـ - ٦٥ هـ = ٦١٦ - ٦٨٤ م) صحابى ، عابد ، فارس ، كان يكتب فى الجاهلية ويمسح السريانية ، وأسلم قبل أبيه ، له نحو ٧٠٠ حديث . طبقات ابن سعد : القسم الثانى من الجزء الرابع ٨ - ١٣ ، وحقية الأولياء ١ : ٢٨٣ .

(٥) انظر نفس مظان تخريج الرواية الأولى .

(٦) الوليد بن مسلم الأموى باللواء ، الدمشقى ، أبو العباس : (١١٩ - ١٩٥ هـ = ٧٣٧ - ٨١٠ م) سم الشام فى عصره ، من حفاظ الحديث . له ٧٠ تصنيفاً فى الحديث والتاريخ ، منها « السنن » و « المغازى » . وكان يقال : من كتب مصنفات الوليد صلح أن يلى القضاء . تذكرة الحفاظ ١ : ٢٧٨ ، وميزان الاعتدال ٣ : ٢٧٥ .

(٧) عبد الرحمن بن عمرو ، الأوزاعى : (٨٨ - ١٥٧ هـ = ٧٠٧ - ٧٧٤ م) إمام الديار الشامية فى الفقه والزهد وأحد الكتاب المترسلين . له كتاب « السنن » فى الفقه ، و « المسائل » ويقدر ما سئل عنه بسبعين ألف مسألة أجاب عليها كلها . تاريخ بيروت ١٥ ، وفيه : « كان الأوزاعى عظيم الشأن بالشام ، وكان أمره فبهم أعر من أمر السلطان » .

(٨) قتادة بن دعامة ، أبو الخطاب السدوسى البصرى : (٦١ - ١١٨ هـ = ٦٨٠ - ٧٣٦ م) أحفظ أهل البصرة للحديث ، ورأس فى اللغة العربية ، ومفسر . ضرير أكمه . وقد يدلس فى الحديث . تذكرة الحفاظ ١ : ١١٥ ، وابن خلكان ١ : ٤٢٧ .

عن أنس^(١) ، عن النبي عليه الصلاة والسلام ، قال :

« إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ افْتَرَقَتْ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً ، وَإِنْ أُمَّتِي سَفْتَرَقَ عَلَى

الْثَنَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً ، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً ، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ^(٢) . »

قال عبد القاهر : للحديث الوارد على افتراق الأمة أسانيد كثيرة ، وقد رواه عن النبي ﷺ جماعة من الصحابة : كأنس بن مالك^(٣) ، وأبي هريرة^(٤) ، وأبي الدرداء^(٥) ، وجابر^(٦) ، وأبي سعيد الخدري^(٧) ، وأبي بن كعب^(٨) ، وعبد الله بن عمرو بن العاص^(٩) وأبي أمامة^(١٠) ، ووائلة بن الأسقع^(١١) ، وغيرهم .

وقد روى عن الخلفاء الراشدين أنهم ذكروا افتراق الأمة بعدهم فرقا ، وذكروا أن الفرقة الناجية منها فرقة واحدة ، وسائرهما على الضلال في الدنيا والبوار^(١٢) في الآخرة .

(١) أنس بن مالك : (١٠ ق . هـ - ٩٣ هـ = ٦١٢ - ٧١٢ م) صاحب الرسول وخادمه . روى عنه رجال

الحديث ٢٢٨٦ حديثاً . طبقات ابن سعد ٧ : ١٠ ، وتهذيب ابن عساکر ٣ : ١٣٩ .

(٢) سبق تخريجه . (٣) سبق التعريف به . (٤) سبق التعريف به .

(٥) عويمر بن مالك الأنصاري الخزرجي ، أبو الدرداء : (... - ٣٢ هـ = ... - ٦٥٢ م) صحابي من العلماء

الفرسان القضاة ، وهو أحد الذين جمعوا القرآن حفظاً على عهد النبي بلا خلاف . روى عنه أهل الحديث ١٧٩

حديثاً . الإصابة : ت ٦١١٩ ، وتاريخ الإسلام للذهبي ٢ : ١٠٧ .

(٦) جابر بن عبد الله الأنصاري الخزرجي : (١٦ ق . هـ - ٧٨ هـ = ٦٠٧ - ٦٩٧ م) صحابي فارس . روى له

البخاري ومسلم وغيرهما ١٥٤٠ حديثاً . ذيل المنذيل ٢٢ ، وتهذيب الأسماء ١ : ١٤٢ .

(٧) سعد بن مالك الأنصاري الخزرجي ، أبو سعيد الخدري : (١٠ ق . هـ - ٧٤ هـ = ٦١٣ - ٦٩٣ م) صحابي

غزا اثنتي عشرة غزوة . وله ١١٧٠ حديثاً . تهذيب التهذيب ٣ : ٤٧٩ ، وصفة الصفوة ١ : ٢٩٩ .

(٨) أبي بن كعب الأنصاري الخزرجي : (... - ٢١ هـ = ... - ٦٤٢ م) صحابي ، كان قبل الإسلام حياً

يهودياً ، مطلعاً على الكتب القديمة ، ولما أسلم كان من كتاب الوحي ، ثم اشترك في جمع القرآن على عهد عثمان .

له نحو ١٦٤ حديثاً . طبقات ابن سعد ٣ ، القسم الثاني ٥٩ ، وغاية النهاية ١ : ٣١ .

(٩) سبق التعريف به .

(١٠) صدق بن عجلان ، الباهلي ، أبو أمامة : (... - ٨١ هـ = ... - ٧٠٠ م) صحابي ، كان مع عليّ في

٤ صفيين . له في الصحيحين ٢٥٠ حديثاً . تهذيب التهذيب ٤ : ٤٢٠ ، والإصابة ت ٤٠٥٤ .

(١١) وائل بن الأسقع ، الليثي الكناني : (٢٢ ق . هـ - ٨٣ هـ = ٦٠١ - ٧٠٢ م) صحابي من أهل الصفة له

نحو ٧٦ حديثاً . خزائن البغدادي ٣ : ٣٤٣ . وأسد الغابة ٥ : ٧٧ .

(١٢) البوار : الهلاك .

وروى عن النبي ﷺ ذم القدرية ، وأنهم مجوسُ هذه الأمة^(١) ، وروى عنه ذم
المرجئة مع القدرية^(٢) ، وروى عنه أيضاً ذم المارقين وهم الخوارج^(٣)

وروى عن أعلام الصحابة ذم القدرية ، والمرجئة ، والخوارج المارقة ، وقد
ذكرهم عليّ رضي الله عنه في خطبته المعروفة بالزُهراء ، وبريء فيها من أهل
النَهْرَوَان .

وقد علم كل ذى عقل من أصحاب المَقَالَات المنسوبة إلى الإسلام أن النبي عليه
الصلاة والسلام لم يُرَد بالفرق المذمومة التي هي من أهل النار فَرَّق الفقهاء الذين
اختلفوا في فُرُوع الفقه مع اتفاقهم على أصول الدين ؛ لأن المسلمين فيما اختلفوا فيه
من فروع الحلال والحرام على قولين :

أحدهما : قول مَنْ يرى تصويبَ المجتهدين كلهم في فروع الفقه ، وفرَّق الفقه
كلها عندهم مُصَيَّبون .

والثاني : قول مَنْ يرى في كل فرع تصويبَ واحدٍ من المختلفين فيه ، وتُخَطَّئُ
الباقين ، من غير تضليل منه للمخطئ فيه .

وإنما فصلَ النبي عليه الصلاة والسلام بذكر الفرق المذمومة — فرق أصحاب الأهواء
الضالة — الذين خالفوا الفرقة الناجية في أبواب العَدْل والتوحيد ، أو في الوَعْد
وَالوَعِيد ، أو في باني القدر والاستطاعة ، أو في تقدير الخير والشر ، أو في باب
الهداية والضلالة ، أو في باب الإرادة والمشية ، أو في باب الرؤية والإدراك ، أو في

(١) رواه أبو داود : كتاب السنة ، باب ١٦ . أحمد ٤٠٧ : ٥ ، ٨٦ : ٢ . وابن ماجه : المقدمة ، باب ١٠ .
وانظر الهامش القادم .

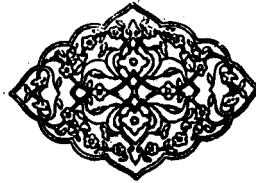
(٢) رواه الطبراني عن معاذ بن جبل قال : قال الرسول ﷺ : « ما بعث الله نبياً قط إلا وفي أمته قدرية
ومرجئة يشوشون عليه أمر أمته ، ألا وإن الله قد لعن القدرية والمرجئة على لسان سبعين نبياً » . قال الهيثمي :
وفيه بقية بن الوليد وهو لين ويزيد بن حصين لم أعرفه . مجمع الزوائد ٧ : ٢٠٤ . وعن أنس قال الرسول ﷺ :
« القدرية والمرجئة مجوس هذه الأمة ، فإن مرضوا فلا تعودوهم وإن ماتوا فلا تشهدوهم » . رواه الطبراني في
الأوسط ، وقال الهيثمي : ورجاله رجال الصحيح . غير هارون بن موسى الفروي وهو ثقة .

(٣) رواه أحمد عن أنس ، قال : ذكر لي أن رسول الله ﷺ ولم أسمعه منه قال : « إن فيكم قوماً يتعدون
فيدأبون حتى يعجب بهم الناس وتعجبهم أنفسهم يرفقون من الدين مروق السهم من الرمية » . رجاله رجال
الصحيح . مجمع الزوائد ٦ : ٢٢٩ .

باب صِفَاتِ اللَّهِ عز وجل وأسمائه وأوصافه ، أو في باب من أبواب التعديل والتجوير ، أو في باب من أبواب النبوة وشروطها ، ونحوها من الأبواب التي اتفق عليها أهل السنة والجماعة—من فريقى الرأي والحديث—على أصل واحد خالفهم فيها أهل الأهواء الضالة من القدريّة، والخوارج، والروافض، والنجارية، والجهمية، والمجسّمة، والمشبهة، ومن جرى مجراهم من فرق الضلال؛ فإن المختلفين في العدل والتوحيد، والقدر والاستطاعة وفي الرؤيّة، والصفات، والتعديل والتجوير، وفي شروط النبوة، والإمامة - يكفّر بعضهم بعضا .

فصح تأويل الحديث المروى في افتراق الأمة ثلاثا وسبعين فرقة إلى هذا النوع من الاختلاف، دون الأنواع التي اختلفت فيها أئمة الفقه من فروع الأحكام في أبواب الحلال والحرام، وليس فيما بينهم تكفير ولا تضليل فيما اختلفوا فيه من أحكام الفروع .

وسنذكر الفرق التي رجع إليهم تأويل الخبر المروى في افتراق الأمة في الباب الذى يلي ما نحن فيه، إن شاء الله عز وجل .



من أبواب هذا الكتاب

في كيفية افتراق الأمة ثلاثا وسبعين فرقة .. وفي ضمنه بيان الفرق
الذين يجمعهم اسمُ ملة الإسلام في الجملة

ويقع في هذا الباب فصلان :

أحدهما : في بيان المعنى الجامع للفرق المختلفة في اسم ملة الإسلام في الجملة .

والفصل الثاني : في بيان كيفية اختلاف الأمة ، وتحصيل عدد فرقها الثلاث

والسبعين .

وسنذكر في كل واحد من هذين الفصلين مقتضاه إن شاء الله عزَّ وجل .



● الفصل الأول

في بيان المعنى الجامع للفرق المختلفة في اسم ملة الإسلام
على الجملة قَبْلَ التفصيل

اختلف المنتسبون إلى الإسلام في الذين يدخلون بالاسم العام في ملة الإسلام :
فرغم أبو القاسم الكعبي^(١) في مقالاته : « أن قول القائل (أمة الإسلام) تقع على
كل مُقَرَّبِ نبوة محمد ﷺ ، وأن كل ما جاء به حق ، كائنا قوله بعد ذلك ما كان .
وزعم قوم أن « أمة الإسلام » : « كل من يرى وجوب الصلاة إلى جهة
الكعبة » .

وزعمت الكرامية^(٢) مجسمة خراسان : « أن (أمة الإسلام) جامعة لكل من أقر
بشهادتي الإسلام لفظاً ، وقالوا : كل من قال : (لا إله إلا الله ، محمد رسول
الله) فهو مؤمن حقاً ، وهو من أهل ملة الإسلام ، سواء كان مخلصاً فيه أو منافقاً
مضمراً للكفر فيه والزندقة » ؛ ولهذا زعموا : « أن المنافقين في عهد رسول الله ﷺ
كانوا مؤمنين حقاً ، وكان إيمانهم كإيمان جبريل وميكائيل والأنبياء والملائكة ، مع
اعتقادهم النفاق وإظهار الشهادتين !

وهذا القول مع قول الكعبي في تفسير أمة الإسلام ينتقض بقول العيسوية^(٣) من

(١) عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي ، البلخي الخراساني ، أبو القاسم :

(٢٧٣ — ٥٣١٩ = ٨٨٦ — ٩٣١ م) أحد أئمة المعتزلة ، له آراء ومقالات في التوحيد انفرد بها ، سيورها
البغدادي لاحقاً ؛ وسُمِّي أتباعه « الكعبية » . له كتب كثيرة منها « مقالات الإسلاميين » طبع جزء منه بعنوان
« باب ذكر المعتزلة » وهو غير مقالات الإسلاميين للأشعري . وله أيضاً « تأييد مقالة أبي الهذيل » و « الطعن على
المحدثين » . لسان الميزان ٣ : ٢٥٥ ، وتاريخ بغداد ٩ : ٣٨٤ ، و Brock S.I : 343 .

(٢) نسبة إلى محمد بن كُرَّام ، سيأتي ذكره لاحقاً ، والكرامية بخراسان ثلاثة أصناف : حقائقية ، وطرائقية ،
وإسحاقية . وهذه الأصناف الثلاث لا يكفر بعضها بعضاً وإن أكفرها سائر الفرق ؛ ولذا عدّها البغدادي فرقة
واحدة وخصص لها الفصل السابع من الباب الثالث .

(٣) نسبة إلى أبي عيسى إسحاق بن يعقوب الأصفهاني . وقيل : إن اسمه عوفيد ألوهيم — أي عابد الله . وكان في
زمن المنصور ، وابتدأ دعوته في زمن ملوك بني أمية : مروان بن محمد الحمار ، فاتبعه كثير من اليهود ، وادّعوا له
آيات ومعجزات .

يهود أصبهان ؛ فإنهم يُقرون نبوة نبينا محمد ﷺ ، وبأن كل ما جاء به حق ، ولكنهم زعموا أنه بُعث إلى العرب لا إلى بنى إسرائيل ، وقالوا أيضاً : « محمد رسول الله » وما هم معدودين في فرق الإسلام .

وقوم من موشكانية اليهود حَكَّوْا عن زعيمهم المعروف بموشكان^(١) أنه قال : « إن محمداً رسولُ الله إلى العرب وإلى سائر الناس ما خلا اليهود » ، وأنه قال : « إن القرآن حق ، وكل ما جاء به من الأذان والإقامة والصلوات الخمس وصيام شهر رمضان وحج الكعبة كل ذلك حق غير أنه مشروع للمسلمين دون اليهود » وربما فعل ذلك بعض الموشكانية ، وقد أقرّوا بشهادتي أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وأقرّوا بأن دينه حق . وما هم مع ذلك من أمة الإسلام ؛ لقولهم بأن شريعة الإسلام لأكثرهم .

وأما قول من قال : « إن اسم ملة الإسلام أمر واقع على كل مَنْ يرى وجوب الصلاة إلى الكعبة المنصوبة بمكة » ، فقد رضى بعض فقهاء الحجاز هذا القول ، وأنكره أصحاب الرأي ؛ لما روى عن أبي حنيفة أنه صَحَّحَ إيمان من أقرَّ بوجوب الصلاة إلى الكعبة وشك في موضعها ، وأصحاب الحديث لا يصححون إيمان من شك في موضع الكعبة ، كما لا يصححون إيمان من شك في وجوب الصلاة إلى الكعبة .

والصحيح عندنا أن أمة الإسلام تجمع المقرين بحدوث العالم ، وتوحيد صانعه وقديمه ، وصفاته ، وعذله ، وحكمته ، ونفى التشبيه عنه ، ونبوة محمد ﷺ ، ورسالته إلى الكافة ، وبتأييد شريعته ، وبأن كل ما جاء به حق ، وبأن القرآن منبع أحكام الشريعة ، وأن الكعبة هي القبلة التي تجب الصلاة إليها ؛ فكل من أقرَّ بذلك كله ، ولم يشبهه ببدعة تؤدّي إلى الكفر ؛ فهو السنّي الموحد .

وإن ضم إلى الأقوال بما ذكرناه بدعة شنعاء نُظِر :

(١) موشكان : كان على مذهب يوزعان الذي بحث على الزهد والعبادة ، وينهى عن اللحوم والأنبذة ، ويزعم أن للتوراة ظاهراً وباطناً ، وخالف بتأويلاته عامة اليهود ، وخالفهم في التشبيه ، ومال إلى القدر . ولكن موشكان خالف يوزعان ، فكان يوجب قتال مخالفيه ، ونصب القتال معهم ، فخرج في تسعة عشر رجلاً فقتل بناحية قم .

فإن كان على بدعة الباطنية ، أو البيانية ، أو المغيرية ، أو الخطائية^(١) ، الذين يعتقدون إلهية الأئمة أو إلهية بعض الأئمة ، أو كان على مذاهب الحلول ، أو على بعض مذاهب أهل التناسخ ، أو على مذهب الميمونية من الخوارج الذين أباحوا نكاح بنات البنات وبنات البنين ، أو على مذهب اليزيدية من الإباضية في قولها : « بأن شريعة الإسلام تُنسخ في آخر الزمان » ، أو أباح ما نص القرآن على تحريمه ، أو حرّم ما أباحه القرآن نصاً لا يحتمل التأويل^(٢) ، فليس هو من أمة الإسلام ولا كرامة له .

وإن كانت بدعته من جنس بدع المعتزلة ، أو الخوارج ، أو الرافضة الإمامية ، أو الزيدية ، أو من بدع النجارية ، أو الجهمية ، أو الضّرارية ، أو المجسّمة ؛ فهو من الأمة في بعض الأحكام ، وهو جواز دفنه في مقابر المسلمين ، وفي أن لا يُمنع حظه من الفىء والغنيمة^(٣) إن غزا مع المسلمين ، وفي أن لا يُمنع من الصلاة في المساجد ، وليس من الأمة في أحكام سواها ، وذلك أن لا تجوز الصلاة عليه ولا تحلّفه ، ولا تحلّ ذبيحته ولا نكاحه لامرأة سنّية ، ولا يحلّ للسنى أن يتزوج المرأة منهم إذا كانت على اعتقادهم . وقد قال على بن أبى طالب رضى الله عنه للخوارج : « علينا ثلاث : لا نبدؤكم بقتال ، ولا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسم الله ، ولا نمنعكم من الفىء مادامت أيديكم مع أيدينا » ، والله أعلم .

(١) سيتكلم البغدادي لاحقاً عن هذه الفرق المذكورة في هذه الفقرة والتي تليها ؛ ولذا فلا نرى حاجة للتعريف بها هنا .

(٢) معنى التأويل في الأصل الترجيع ، وفي الشرع : صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله ، إذا كان المحتمل الذى يراه موافقاً للكتاب والسنة ، مثل قوله : ﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ ﴾ [الأنعام : ٩٥] إن أراد به مثلاً إخراج الطير من البيضة كان تفسيراً ، وإن أراد به إخراج المؤمن من الكافر ، أو العالم من الجاهل كان تأويلاً .

(٣) يختلف الفىء عن الغنيمة ، إذ أن الفىء هو ما حصل عليه المسلمون من أموال من خالفهم في الدين بلا قتال ، إما بالجلاء أو بالمصالحة على جزية أو غيرها . أما الغنيمة فهي ما يؤخذ أيضاً من أموالهم ولكن بقوة الغزو والقتال .

◎ الفصل الثاني

من هذا الباب

في بيان كيفية اختلاف الأمة وتحصيل عدد فرقها الثلاث والسبعين

كان المسلمون عند وفاة رسول الله ﷺ على منهاج واحد في أصول الدين وفروعه ، غير مَنْ أظهر وفاقاً وأضمر نفاقاً .

وأول خلاف وقع منهم اختلافهم في موت النبي عليه السلام ؛ فزعم قوم منهم أنه لم يموت ، وإنما أراد الله تعالى رفعه إليه كما رفع عيسى ابن مريم إليه ، وزال هذا الخلاف ، وأقر الجميع بموته حين تلاً عليهم أبو بكر الصديق قول الله لرسوله عليه السلام : ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ ^(١) ﴾ . وقال لهم : « مَنْ كَانَ يَعْبُدُ مُحَمَّدًا فَإِنَّ مُحَمَّدًا قَدْ مَاتَ ، وَمَنْ كَانَ يَعْبُدُ رَبَّ مُحَمَّدٍ فَإِنَّهُ حَتَّى لَا يَمُوتَ » .

ثم اختلفوا بعد ذلك في موضع دَفْنِ النبي عليه الصلاة والسلام ؛ فأراد أهل مكة رده إلى مكة ؛ لأنها مولده ومبثثه وقبلته ، وموضع نَسْله ، وبها قبر جدّه إسماعيل عليه السلام ، وأراد أهل المدينة دَفْنَهُ بها ؛ لأنها دار هجرته ، ودار أنصاره ، وقال آخرون بنقله إلى أرض القدس ودَفْنَهُ ببيت المقدس عند قبر جده إبراهيم الخليل عليه السلام ، وزال هذا الخلاف بأن روى لهم أبو بكر الصديق عن النبي ﷺ : « إِنْ الْأَنْبِيَاءُ يُدْفَنُونَ حَيْثُ يُقْبَضُونَ ^(٢) » . فدفنوه في حُجْرته بالمدينة .

ثم اختلفوا بعد ذلك في الإمامة ^(٣) ، وأذعنت الأنصار إلى البيعة لسعد بن عبادة الخزرجي ^(٤) ، وقالت قريش : « إِنْ الْإِمَامَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي قُرَيْشٍ » ثم أذعنت الأنصارُ لقريش لَمَّا روى لهم قول النبي عليه السلام : « الْأئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ ^(٥) » . وهذا

(١) الزمر : ٣٠ .

(٢) رواه الترمذی : كتاب الجنائز ، باب ٣٣ . وابن ماجه : كتاب الجنائز ، باب ٦٥ . بلفظ : « مَا قَبِضَ نَبِيٌّ إِلَّا دُفِنَ حَيْثُ قَبِضَ » . ومالك في الموطأ : الجنائز برقم ٢٧ ، بلفظ : « مَا دُفِنَ نَبِيٌّ قَطُّ إِلَّا فِي مَكَانِهِ .. » .

(٣) وهو أعظم خلاف بين الأمة ، وعنه نشأت معظم الاختلافات الأخرى .

(٤) سعد بن عبادة الخزرجي : (... ١٤ هـ = ٦٣٥ م) صحابي ، كان سيد الخزرج ، وأحد الأمراء الأشراف في الجاهلية والإسلام . وكان يلقب في الجاهلية بالكامل لمعرفة الكتابة والرمي والسباحة . طبقات ابن سعد ٣ : ١٤٢ ، وصفوة الصفوة ١ : ٢٠٢ .

(٥) أحمد في المسند ٣ : ١٢٩ ، ١٨٣ ، و ٤٢١ : ٤ .

الخلاف باقٍ إلى اليوم ، لأنَّ ضراراً أو الخوارج قالوا بجواز الإمامة في غير قريش .
ثم اختلفوا بعد ذلك في شأن فَدَك^(١) ، وفي توريث التركات عن الأنبياء عليهم
الصلاة والسلام ، ثم تَفَدَّ في ذلك قضاء أبي بكر بروايته عن النبي عليه الصلاة
والسلام : « إنا معشر الأنبياء لا نورث ما تركنا فهو صدقة^(٢) » .

ثم اختلفوا بعد ذلك في مانعي وجوب الزكاة ، ثم اتفقوا على رأى أبي بكر في
وجوب قتالهم .

ثم اشتغلوا بعد ذلك بقتال طَلِيحَةَ^(٣) حين تنبأ وارتدَّ حتى انهزم إلى الشام ، ثم
رجع في أيام عمر إلى الإسلام ، وشهد مع سعد بن أبي وقاص^(٤) حربَ القَادِسِيَّةِ ،
وشهد بعد ذلك حربَ نَهَاوَنْدَ وقتل بها شهيداً .

ثم اشتغلوا بعد ذلك بقتال مُسَيْلِمَةَ^(٥) الكَذَّابِ إلى أن كَفَى اللهُ تعالى أمره وأمر

(١) فَدَكُ : قرية كانت لليهود شمال المدينة ، وقد سلموها دون قتال للنبي ﷺ عندما انهزم يهود خيبر ، فكانت
تحت تصرفه ينفق منها على أهله ، فلما مات قالت فاطمة أنه قد ملكها لها في حياته ، وفي رواية أخرى قالت بحقها
في وراثتها . ولكن قضى أبو بكر بعدم تسليمها إليها محتجاً بالحديث المذكور أعلاه .

(٢) رواه بألفاظ متفاوتة البخاري : كتاب الخمس ، باب ٤١ ؛ وكتاب فضائل أصحاب النبي ، باب ١٢ ؛
وكتاب المغازي ، باب ١٤ ، ٣٨ ؛ وكتاب النفقات ، باب ٣ ؛ وكتاب الفرائض ، باب ٣ ؛ وكتاب الاعتصام ،
باب ٥ . ومسلم : كتاب الجهاد ، حديث رقم ٤٩-٥٢ ، ٥٤ ، ٥٦ . وأبو داود : كتاب الإمارة ، باب
١٩ . والترمذي : كتاب السير ، باب ٤٤ . والنسائي : كتاب الفقيه ، باب ٩ ، ١٦ . ومالك : الكلام
حديث ٢٧ . وابن حنبل : ٤٠١ ، ٦ ، ٩ ، ١٠ ، ٢٥ .

(٣) طليحة بن خويلد الأسدي : (....-٥٢١=....-٦٤٢ م) قدم على النبي ﷺ في وفد بني أسد سنة
٩ هـ ، وأسلموا . ولما رجعوا ارتدَّ طليحة وادعى النبوة في حياة الرسول ﷺ . فوجه إليه ضرار بن الأزور ،
فضربه ضرار بسيف يريد قتله ، فنا السيف ، فشاع بين الناس أن السيف لا يؤثر فيه . ومات النبي فكثرت أتباع
طليحة من أسد وغطفان وطيء . ووجه إليه أبو بكر خالد بن الوليد فانهزم طليحة وفر إلى الشام . وفي عهد عمر
أسلم وخرج إلى العراق فحسن بلاؤه في الفتوح ، فكان يعدونه بألف فارس ، واستشهد بناوند . تهذيب الأسماء
واللغات ١ : ٢٥٤ ، وابن الأثير حوادث سنة ١١ ، وتاريخ الخميس ٢ : ١٦٠ .

(٤) سعد بن أبي وقاص القرظي : (٢٣ ق. هـ-٥٥=٦٠٠-٦٧٥ م) الصحابي الأمير ، فاتح العراق
ومدائن كسرى ، وأحد الستة الذين عينهم عمر للخلافة . الرياض النضرة ٢ : ٢٩٢-٣٠١ ، وتهذيب ابن
عساكر ٦ : ٩٣ .

(٥) مسيلم بن ثمامة الحنفي الوائلي : (....-١٢ هـ=....-٦٣٣ م) ولد ونشأ بالإمامة ، وكان من المعمرين ،
تنبأ ووضع أسجاعاً يضاهي بها القرآن ، وتوفى النبي ﷺ قبل القضاء على دعوته ، فأرسل إليه أبو بكر خالد بن
الوليد فتمكّن بعد حرب شرسة من الانتصار عليه ومقتله سنة ١٢ هـ . ابن هشام ٣ : ٧٤ ، والروض الأنف
٢ : ٣٤٠ ، وشذرات الذهب ١ : ٢٣ .

سَجَاحِ الْمُنْتَبِئَةِ^(١) وَأَمْرَ الْأَسْوَدِ بْنِ زَيْدِ الْعَنْسِيِّ^(٢) .

ثم اشتغلوا بعد ذلك بقتال سائر المرتدين إلى أن كفى الله تعالى أمرهم .
ثم اشتغلوا بعد ذلك بقتال الروم والعجم ، وفتح الله لهم الفتوح ، وهم في أثناء ذلك كله على كلمة واحدة : في أبواب العدل والتوحيد ، والوعد والوعيد ، وفي سائر أصول الدين .

وإنما كانوا يختلفون في فروع الفقه : كميثاق الجد مع الإخوة والأخوات من الأب والأم أو من الأب ، وكمسائل العول والكسالة^(٣) ، والرذ^(٤) ، وتغصيب^(٥) الأختوات من الأب والأم أو من الأب مع البنت أو بنت الابن ، وكاختلافهم في جرّ الولاء ، وفي مسألة الحرام ، ونحوها مما لم يُورث اختلافهم فيه تضييلاً ولا تفسيقاً . كانوا على هذه الجملة في أيام أبي بكر ، وعمر ، وست سنين من خلافة عثمان .

ثم اختلفوا بعد ذلك في أمر عثمان لأشياء تقمونها منه حتى أقدم لأجلها ظالموه على قتله .

ثم اختلفوا بعد قتله في قاتليه وخاذليه اختلافاً باقياً إلى يومنا هذا .

(١) سَجَاحِ بِنْتُ الْحَارِثِ ، الْقَيْمِيَّةُ ، مِنْ بَنِي يَرْبُوعَ ، أَمَّ صَادِرَ : (....— نحو ٥٥٥ =....— ٦٧٥ م) منتبئة مشهورة ، كانت شاعرة أديبة عارفة بالأخبار ، نبغت في عهد الردة واتبعتها الكثيرون ، ثم تزوجت من مسيلمة ، وعند مقتله أسلمت وهاجرت إلى البصرة حيث وفاتها . الطبرى ٣ : ٢٣٦ ، والدر المنثور ٢٤٠ .

(٢) عَهْلَةُ بْنُ كَعْبِ بْنِ عَوْفِ الْعَنْسِيِّ : (....— ١١١ هـ =....— ٦٣٢ م) متنبئ أرى قومه أعاجيب استبواهم بها فاتبعه الكثيرون واتسع سلطانه حتى غلب على ما بين مفازة حضرموت إلى الطائف والبحرين والأحساء إلى عدن ، وقد اغتاله أحد المسلمين في اليمن . ابن الأثير : حوادث سنة ١١١ هـ ، والبلاذرى ١١١—١١٣ ، وابن الوردي ١٤٠ : ١ .

(٣) الْكَسَالَةُ هِيَ أَنْ يَمُوتَ الرَّءُؤُوسُ وَلَيْسَ لَهُ وَالِدٌ أَوْ وَلَدٌ يَرِثُهُ ، بَلْ يَرِثُهُ ذُوُّو قَرَابَتِهِ .

(٤) يَأْتِي الرِّذُ بِمَعْنَى الْإِعَادَةِ ، يُقَالُ : رَدَّ عَلَيْهِ حَقَّهُ — أَيْ أَعَادَهُ إِلَيْهِ ، وَيَأْتِي بِمَعْنَى الصَّرْفِ ، يُقَالُ : رَدَّ عَنْهُ كَيْدَ عَدُوِّهِ — أَيْ صَرَفَهُ عَنْهُ . وَالْمَقْصُودُ بِهِ فِي الْأَصْطِلَاحِ : دَفْعُ مَا فَضَّلَ مِنْ فُرُوضِ ذَوِي الْفُرُوضِ النَّسَبِيَّةِ إِلَيْهِمْ بِنَسْبَةِ فُرُوضِهِمْ عِنْدَ عَدَمِ اسْتِحْقَاقِ الْغَيْرِ . وَهَذَا خْتِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي تَعْرِيفِ الرِّذِ بِنَاءً عَلَى مَوْقِفِهِمْ مِنْهُ .

(٥) التَّغْصِيبُ : فِي الْفُرُوضِ : تَوْرِيثُ الْقَصْبَةِ ، وَالْقَصْبَةُ هِيَ مَنْ لَيْسَتْ لَهُمْ فَرِيضَةٌ مَسْمُومَةٌ فِي الْمِيرَاثِ ، فَيَصْرَفُ لَهُمُ الْبَاقِي بَعْدَ أَنْ يَأْخُذَ أَصْحَابُ الْفُرُوضِ أَنْصَابَهُمْ الْمَقْدَرَةَ لَهُمْ ، فَإِذَا لَمْ يَفْضَلْ شَيْءٌ مِنْهُمْ لَمْ يَأْخُذُوا شَيْئاً إِلَّا إِذَا كَانَ الْعَاصِبُ أَباً فَإِنَّهُ لَا يَحْرَمُ بِحَالٍ . وَالْعَصْبَةُ كَذَلِكَ هِيَ الَّذِينَ يَسْتَحِقُّونَ التَّرْكَةَ كُلِّهَا إِذَا لَمْ يَوْجَدْ مِنْ أَصْحَابِ الْفُرُوضِ أَحَدٌ .

ثم اختلفوا بعد ذلك في شأن علي وأصحاب الجمل^(١) ، وفي شأن معاوية^(٢) وأهل صفين^(٣) ، وفي حكم الحكمين أبي موسى الأشعري وعمرو بن العاص^(٤) اختلافاً باقياً إلى اليوم .

ثم حَدَّث في زمان المتأخرين من الصحابة خلافاً القدرية في القَدْر والاستطاعة من مَعْبَد الجهني ، وغِيلان الدمشقي ، والجَعْد بن درهم ، وتبراً منهم المتأخرون من الصحابة كعبد الله بن عمر ، وجابر بن عبد الله ، وأبي هريرة ، وابن عباس ، وأُس بن مالك ، وعبد الله بن أبي أوفى ، وعُقبة بن عامر الجهني ، وأقرانهم ، وأوصوا أخلافهم بأن لا يسلّموا على القدرية ، ولا يُصلّوا على جنائزهم ، ولا يُعودوا مرّضاهم .

ثم اختلفت الخوارج بعد ذلك فيما بينها ، فصارت مقدار عشرين فرقة كل واحدة تكفر سائرهما .

ثم حدث في أيام الحسن البصري خلاف واصل بن عطاء الغزال في القدر وفي المنزلة بين المنزلتين ، وانضمّ إليه عمرو بن عُبيد بن باب في بدعته ، فطردهما الحسن عن مجلسه ، فاعتزلا إلى سارية من سَوَارِي مسجد البصرة ، فقبل لهما ولأتباعهما معتزلة لاعتزالهم قول الأمة في دعواها أن الناسق من أمة الإسلام لا مؤمن ولا كافر .

وأما الروافض : فإن السبئية^(٥) منهم أظهرُوا بِدَعَتَهُمْ في زمان علي رضي الله عنه ، فقال بعضهم لهلي : « أنت الإله » ! فأحرق عليّ قوماً منهم ، ونفى ابن سبأ إلى سَابَاط المدائن . وهذه الفرقة ليست من فرق أمة الإسلام لتسميتهم علياً إلهاً !

ثم افتردت الرافضة بعد زمان عليّ رضي الله عنه أربعة أصناف : زَيْدية ،

(١) إشارة إلى موقعة الجمل الشهيرة التي نشبت بين عائشة وعليّ ، وكانت عائشة تقود الجيش في هودجها على جمل ، فسميت موقعة الجمل . وكان يناصرها في ذلك طلحة والزبير ، وقد قُتلا في المعركة .

(٢) ستأق له ترجمة .

(٣) إشارة إلى موقعة صفين المشهورة التي كانت بين عليّ ومعاوية ، وهي موضع بالكوفة .

(٤) الأعلام المذكورة حتى نهاية هذا الباب سيذكرها البغدادي مرات عديدة عندما يتحدث بالتفصيل عن المواقف التي ترتبط بها ؛ فهو يشير إليها هنا بإشارات سريعة ولذا فمعظمها مكس في هذا الباب ، وإذا ترجمنا لها هنا سنستضخم الهوامش بشكل غير مقبول ، ولهذا رأينا من الأفضل الترجمة لها عندما يشير إليها مرة أخرى .

(٥) السبئية : نسبة إلى عبد الله بن سبأ .

وإمامية ، وكَيْسَانِيَّة ، وَعُغْلَاءة . وافتُرقت الزَيْدِيَّة فرقا ، وإِمامِيَّة فرقا ، والغَلَاءة فرقا . كُلُّ فرقة منها تكفر سائرها . وجميعُ فرق الغلَاءة منهم خارجون عن فرق الإسلام ، فأما فرق الزيدية وفرق الإمامية فمعدودون في فرق الأمة .

وافتُرقت النَّجَّارِيَّة بناحية الرِّىِّ بعد الزعفراني فرقا يكفر بعضها بعضاً .

وظهر خلاف البَكْرِيَّة من بكر ابن أخت عبد الواحد بن زياد ، وخلاف الضَّرَّارِيَّة من ضرار بن عمرو ، وخلاف الجهمية من جَهْم بن صَفْوَان ، وكان ظهور جَهْم ، وبكر وضرار في أيام ظُهُور واصل بن عطاء في ضلَّالته .

وظهرت دعوة الباطنية في أيام المأمون من حَمْدَان قَرْمِط ، ومن عبد الله بن مَيْمُون القَدَّاح ، وليست الباطنية من فرق ملة الإسلام ، بل هي من فرق الجوس على ما نبينه بعد هذا ، وظَهَرَ في أيام محمد بن طاهر بن عبد الله بن طاهر بَعْرَاسَانَ خلاف الكرامية المَجْسُمة .

فأما الزَيْدِيَّة من الرافضة : فمعظمها ثلاثُ فرق ، وهي الجارودية ، والسليمانية — وقد يقال الجريرية أيضاً — والبَثْرِيَّة ، وهذه الفرق الثلاثُ يجمعها القولُ بإمامة زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب في أيام خروجه ، وكان ذلك في زمن هشام بن عبد الملك .

والكَيْسَانِيَّة منهم^(١) : فرقٌ كثيرة يرجع محصلُها إلى فرقتين : إحداهما تزعمُ أن محمد بن الحنفية حَيٌّ لم يمِت ، وهم على انتظاره ، ويزعمون أنه المهديُّ المنتظر ؛ والفرقة الثانية منهم يُقَرُّون بإمامته في وقته ، وبموته ، وينقلون الإمامة بعد موته إلى غيره ، ويختلفون بعد ذلك في المنقول إليه .

وأما الإمامية المُفَارقة للزيدية والكيسانية والغَلَاءة : فإنها خمسَ عشرة فرقةً ، وهي : المحمدية ، والباقرية ، والناووسية ، والشَمَيْطِيَّة ، والعمارية ، والإسماعيلية ،

(١) أى من الرافضة .

والمباركية ، والموسوية ، والقطعية ، والاثنا عشرية ، والهشامية من أتباع هشام بن الحكم ، أو من أتباع هشام بن سالم الجواليقي ، والزرارية ، من أتباع زُرارة بن أعين ، واليونسية من أتباع يونس القمي ، والشيطانية من أتباع شيطان الطّاق ، والكاملية من أتباع أبي كامل وهو أفحشهم قولاً في علمي وفي سائر الصحابة رضی الله عنهم .

فهذه عشرون فرقة من فرق الروافض ، منها ثلاث زيدية ، وفرقتان من الكيسانية ، وخمس عشرة فرقة من الإمامية ، فأما غلاتهم الذين قالوا بالهية الأئمة ، وأباحوا محرّمات الشريعة ، وأسقطوا وجوب فرائض الشريعة : كالبائية ، والمُغيرية ، والجناحية ، والمنصورية ، والخطابية ، والحلولية ، ومن جرى مجراهم ؛ فما هم من فرق الإسلام وإن كانوا منتسبين إليه ، وسنذكرها في باب مفرد بعد هذا الباب .

وأما الخوارج : فإنها لما اختلفت صارت عشرين فرقة ، وهذه أسماءها : المحكمة الأولى ، والأزارقة ، ثم النَّجَدَات ، ثم الصُّفْرِيَّة ، ثم العَجَّارْدَة . وقد افرقت العجاردة فيما بينها فرقا كثيرة ، منها : الحازمية ، والشعبية ، والمعلومية ، والمجهولية ، والمعبدية ، والرشيديّة ، والمكرمية ، والحمزية ، والإبراهيمية ، والواقفة .

وافترقت الإباضية منها فرقا : حفصية ، وحرثية ، ويزيدية ، وأصحاب طاعة لا يُراد الله بها .

والبزيدية منهم : أتباع يزيد بن أبي أنيسة ، ليست من فرق الإسلام لقولها بأن شريعة الإسلام تُنسب في آخر الزمان بنبي يبعث من العجم .

وكذلك في جملة العجاردة فرقة يقال لها الميمونية ليست من فرق الإسلام ؛ لأنها أباحت نكاح بنات البنات وبنات البنين كما أباحتها الجوس .

وسنذكر البزيدية والميمونية في جملة الذين انتسبوا إلى الإسلام وما هم منهم ولا من فرقهم .

وأما القدريّة المعتزلة عن الحق : فقد افرقت عشرين فرقة ، كل فرقة منها تكفر

سائرهما ، وهذه أسماء فرقتها : الواصلية ، والعمروية ، والهذلية ، والنظامية ،
 والمردارية ، والمعمرية ، والتمامية ، والجاحظية ، والخابطية ، والحمارية ، والخياطية .
 والشحامية ، وأصحاب صالح قبة ، والمريسية ، والكعبية ، والجبائية ، والبهشمية
 المنسوبة إلى أبي هاشم بن الجبائي ؛ فهي ثنتان وعشرون فرقة ، ثنتان منها ليستا من
 فرق الإسلام ، وهما : الخابطية ، والحمارية ، وسنذكرهما في الفرق التي انتسبت إلى
 الإسلام وليست منها .

وأما المُرَجِّئة فثلاثة أصناف :

صنف منهم قالوا بالإرجاء في الإيمان ، وبالقدر على مذاهب القدرية ؛ فهم
 معدودون في القدرية والمُرَجِّئة ، كأبي شيمر المرجيء ، ومحمد بن شبيب البصرى ،
 والخالدى .

وصنف منهم قالوا بالإرجاء في الإيمان ، ومالوا إلى قول جهم في الأعمال
 والأكساب ، فهم من جملة الجهمية والمرجئة .

وصنف منهم خالصة في الإرجاء من غير قدر ، وهم خمس فرق : يونسية ،
 وغسانية ، وثوبانية ، وتومنية ، ومريسية .

وأما النجارية : فإنها اليوم بالرى أكثر من عشر فرق ، ومرجعها في الأصل إلى
 ثلاث فرق : برغوئية ، وزعفرانية ، ومستدركة .

وأما البكرية والضرارية : فكل واحدة منهما فرقة واحدة ليس لها تبع كثير ،
 والجهمية أيضاً فرقة واحدة .

والكرامية بخراسان ثلاث فرق : حقائقية ، وطرائقية ، وإسحاقية ، لكن هذه
 الفرق الثلاث منها لا يُكْفَر بعضها بعضاً ، فعددها كلها فرقة واحدة .

فهذه الجملة التي ذكرناها تشتمل على ثنتين وسبعين فرقة ، منها عشرون
 روافض ، وعشرون حَوَارج ، وعشرون قدرية ، وعشرون مُرَجِّئة ، وثلاث نجارية ،
 وبكرية وضرارية ، وجهمية ، وكرامية ، فهذه ثنتان وسبعون فرقة .

فأما الفرقة الثالثة والسبعون فهي أهل السنّة والجماعة من فريقى الرأى^(١) والحديث دون من يشتري لهُوَ الحديث . وفقهاء هذين الفريقين ، وقُرَآؤهم ، ومحدّثوهم ، ومتكلّموا أهل الحديث منهم ، كلّهم مُتَّفِقُونَ على مقالة واحدة فى توحيد الصانع وصفاته ، وعَدَله ، وحكمته ، وفى أسمائه وصفاته ، وفى أبواب النبوة والإمامة ، وفى أحكام العُقْبَى ، وفى سائر أصول الدين .

وإنما يختلفون فى الحلال والحرام من فروع الأحكام ، وليس بينهم فيما اختلفوا فيه منها تضليل ولا تفسيق .

وهم الفرقة الناجية ، ويجمعها الإقرار بتوحيد الصانع وقَدَمه ، وقدم صفاته الأزلية ، وإجازة رؤيته من غير تشبيه ولا تعطيل ، مع الإقرار بكتب الله ورسله ، وتأييد شريعة الإسلام ، وإباحة ما أباحه القرآن ، وتحريم ما حرّمه القرآن ، مع قبول ما صحّ من سنة رسول الله ﷺ ، واعتقاد الحشر والنشر ، وسؤال الملكين فى القبر ، والإقرار بالحوض والميزان .

فمن قال بهذه الجملة التى ذكرناها ، ولم يخلط إيمانه بها بشيء من بدع الخوارج والروافضى والقدرية وسائر أهل الأهواء ، فهو من جملة الفرقة الناجية إن ختم الله له بها ودخل فى هذه الجملة جمهور الأمة وسوّادها الأعظم من أصحاب مالك ، والشافعى ، وأبى حنيفة ، والأوزاعى ، والثورى ، وأهل الظاهر^(٢) .

فهذا بيان ما أردنا بيانه فى هذا الباب ، ونذكر فى الباب الذى يليه تفصيلاً مقالة كل فرقة من فرق الأهواء الذين ذكرناهم إن شاء الله عز وجل .

(١) فريق الرأى أو أهل الرأى هم الذين استكثروا من القياس ومهروا فيه ، فلذلك قيل أهل الرأى فى مقابل أهل الحديث الذين كان كل اعتمادهم على النصوص الحديثية . ورائد أهل الرأى هو أبو حنيفة ، ومقامه فى الفقه لا يلحق ، شهد له بذلك أهل جلدته وخصوصاً مالك والشافعى .

(٢) أهل الظاهر هم الذين يتمسكون بظاهر الكتاب والسنة ، وينكرون القياس ويطلبون العمل به ؛ فجعلوا المدارك كلها منحصرة فى ظاهر النصوص والإجماع ، وردوا القياس الجلى والعلة المنصوصة إلى النص ؛ لأن النص على العلة نص على الحكم فى جميع محالها . وكان إمام هذا المذهب داود بن على وابنه محمد وأصحابهما ، وكان ابن حزم أكبر العقليات المنتصرة لهذا المذهب فى موسوعته الفقهية الفريدة « المحلى » .

الباب الثالث

من أبواب هذا الكتاب

في بيان تفصيل مقالات فرق الأهواء وبيان فضائح
كل فرقة منها على التفصيل

هذا بابٌ يشتمل على فصول ثمانية ، وهذه ترجمتها :

- ١ - فصل : في بيان مقالات فرق الرُّفض .
 - ٢ - فصل : في بيان مقالات فرق الخَوارج .
 - ٣ - فصل : في بيان مقالات فرق الاعتزال والقَدَر .
 - ٤ - فصل : في بيان مقالات فرق المُرَجِّحة .
 - ٥ - فصل : في بيان مقالات فرق النجارية .
 - ٦ - فصل : في بيان مقالات الضرارية ، والبكرية ، والجهمية .
 - ٧ - فصل : في بيان مقالات الكرامية .
 - ٨ - فصل : في بيان مقالات المشبهة الداخلة في غمار الفرق التي ذكرناها .
- وسنذكر في كل فصل منها مقتضاه على شرطه إن شاء الله عز وجل .

◎ الفصل الأول

من فصول هذا الباب

في بيان مقالات فرق الرِّفص

قد ذكّرنا قبل هذا أن الزيدية منهم ثلاث فرق ، والكيسانية منهم فرقتان ، والإمامية منهم خمس عشرة فرقة ، ونبدأ بذكر الزيدية ، ثم الإمامية ، ثم الكيسانية ، على الترتيب إن شاء الله عز وجل .

(١) ذكر الجارودية من الزيدية :

أولاً : أتباع المعروف بأبي الجارود^(١) وقد زعموا أن النبي ﷺ نصّ على إمامة عليّ بالوصف دون الاسم ، وزعموا أيضاً أن الصحابة كفروا بتركهم بيعة عليّ^(٢) ، وقالوا أيضاً : أن الحسن بن عليّ^(٣) كان هو الإمام بعد عليّ ، ثم أخوه الحسين^(٤) كان إماماً بعد الحسن .

وافترقت الجارودية في هذا الترتيب فرقتين :

فرقة قالت : إن علياً نصّ على إمامة ابنه الحسن ، ثم نص الحسن على إمامة أخيه الحسين بعده ، ثم صارت الإمامة بعد الحسن والحسين شورى في ولدي الحسن والحسين ، فمن خرج منهم شاهراً سيفه داعياً إلى دينه — وكان عالماً وعارفاً — فهو الإمام .

وزعمت الفرقة الثانية منهم : أن النبي ﷺ هو الذي نصّ على إمامة الحسن بعد عليّ ، وإمامة الحسين بعد الحسن .

(١) زياد بن المنذر الهمداني الخراساني ، أبو الجارود : (... — بعد ١٥٠ هـ = ... — بعد ٧٦٧ م) من أهل الكوفة . له كتب منها « التفسير » رواية عن أبي جعفر الباقر . فهرست الطوسي ٧٢ ، وخطط المقرئ ٢ : ٣٥٢ وهو فيه : « زياد بن المنذر العبدى ، أبو الجارود ، ويكنى أبا النجم » ، واللباب ١ : ٢٠٣ .

(٢) بهذه المقالة خالف أبو الجارود إمامه زيد بن عليّ ، فإنه لم يقل بهذا .

(٣) الحسن بن عليّ بن أبي طالب : (٣ — ٥٠ هـ = ٦٢٤ — ٦٧٠ م) .

(٤) الحسين بن عليّ بن أبي طالب : (٤ — ٦١ هـ = ٦٢٥ — ٦٨٠ م) .

ثم افرقت الجارودية بعد هذا في الإمام المنتظر فرقاً :

منهم: مَنْ لم يعين واحداً بالانتظار ، وقال : كل مَنْ شَهِر سيفه ودعا إلى دينه من ولدى الحسن والحسين فهو الإمام .

ومنهم: مَنْ ينتظر محمد بن عبد الله^(١) بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ، ولا يصدق بقتله ، ولا بموته ، ويزعم أنه هو المهديُّ المنتظر الذي يخرج فيملك الأرض . وقولٌ هؤلاء فيه كقول الحمديّة من الإمامية في انتظارها محمد بن عبد الله ابن الحسن بن الحسن بن علي .

ومنهم: مَنْ ينتظر محمد بن القاسم^(٢) صاحب الطَّالِقَانِ^(٣) ولا يصدق بموته^(٤) .

ومنهم: مَنْ ينتظر يحيى بن عمر^(٥) الذي خرج بالكوفة ، ولا يصدق بقتله ولا بموته .

فهذا قول الجارودية ، وتكفيرهم واجبٌ ؛ لتكفيرهم أصحاب رسول الله عليه الصلاة والسلام .

(٢) ذكر السُّليمانية أو الجوريرية منهم :

هؤلاء أتباع سليمان بن جرير الزيدي الذي قال : إن الإمامة شورى ، وإنها تنعقد بعقد رجلين من خيار الأمة ، وأجاز إمامة المفضول ، وأثبت إمامة أبي بكر

(١) محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ، الملقب بالأرقط والمهدي وبالنفس الزكية : (٩٣-١٤٥هـ=٧١٢-٧٦٢م) . انظر مقاتل الطالبين ٢٣٢ .

(٢) محمد بن القاسم بن علي بن عمر الحسيني العلوي الطالبي : (....-بعد ٢١٩هـ=...-بعد ٨٣٤م) . انظر مقاتل الطالبين ٥٧٧-٥٨٨ .

(٣) الطَّالِقَانِ بلدة بخراسان .

(٤) وقد انقاد إلى إمامته - كما يقول المسعودي - خلق كثير من الزيدية إلى هذا الوقت - أي سنة ٣٣٢ - ومنهم كثيرون يزعمون أنه حيٌّ يرزق ، وسيخرج فيملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً ، وأنه مهدي هذه الأمة ، وأكثر هؤلاء بناحية الكوفة ورجال طبرستان والديلم وكثير من كور خراسان . راجع المسعودي طبعة باريس ١١٦:٧-١١٧ .

(٥) في الأصل «محمد بن عمر» وهو خطأ ، وما أثبتناه هو الصواب ، واسمه كاملاً يحيى بن عمر بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي ، وقد اتبعه جمهور كبير وقتل في أيام المستعين بالله العباسي . راجع الطبري حوادث سنة ٢٥٠هـ وهي سنة وفاته ، ومقاتل الطالبين ٦٣٩-٦٦٤ وجمهرة الأنساب ٥١-٥٢ .

وعمر ، وزعم أن الأمة تركت الأصلح في البيعة لهما ، لأن علياً كان أولى بالإمامة
منهما ، إلا أن الخطأ في بيعتهما لم يوجب كُفراً ولا فسقاً . وكُفّر سليمان بن جرير
« عثمان » بالأحداث التي نَقَمَهَا الناقمون منه^(١) ، وأهل السنة يكفرون سليمان بن
جرير من أجل أنه كُفّر عثمان رضى الله عنه .

(٣) ذكر البثرية منهم :

هؤلاء أتباع رجلين : أحدهما الحسن بن صالح بن حى^(٢) ، والأخير كثير النواء
الملقب بالأبتر^(٣) . وقولهم كقول سليمان بن جرير في هذا الباب ، غير أنهم توقفوا في
عثمان ولم يُقَدِّموا على ذمه ولا على مدحه^(٤) . وهؤلاء أحسن حالا عند أهل السنة من
أصحاب سليمان بن جرير .

وقد أخرج مسلم بن الحجاج^(٥) حديث الحسن بن صالح بن حى في مسنده
الصحيح ، ولم يخرج محمد بن إسماعيل البخارى^(٦) حديثه في الصحيح ، ولكنه قال في

(١) كما أكفر عائشة والزبير وطلحة بإقدامهم على قتال عليّ . وقد طعن في الرفضة ، فقال : إن أئمة الرفضة
ضعوا مقاتلين لشيعتهم لا يظهر أحد قط عليهم : إحداهما : القول بالبداء ، فإذا أظهروا قولاً : أنه سيكون لهم
قوة وشوكة وظهور . ثم لا يكون الأمر على ما أظهوره قالوا : بدا لله تعالى في ذلك ! والثانية : التقية ، فكل
ما أرادوا تكلموا به ، فإذا قيل لهم في ذلك إنه ليس بحق ، وظهر لهم البطلان قالوا : إنما قلناه تقية وفعلناه تقية !
(٢) الحسن بن صالح بن حى الهمداني الثوري الكوفي : (١٠٠-١٦٨ هـ = ٧١٨-٧٨٥ م) فقيه مجتهد
متكلم ، من رجال الحديث الثقات ، وطعن فيه جماعة لما كان يراه من الخروج بالسيف على أئمة الجور . من كتبه
« التوحيد » و « إمامة ولد عليّ من فاطمة » . الفهرست لابن النديم ١ : ١٧٨ ، وميزان الاعتدال ١ : ٢٣٠ .
(٣) كثير النواء الملقب بالأبتر : (....-حدود ١٦٩ هـ =....-حدود ٧٨٤ م) .
(٤) وهم في الأصول على رأى المعتزلة تماماً ، وأما في الفروع فهم على مذهب أى حنيفة إلا في مسائل قليلة
يوافقون فيها الشافعى والشيعة .

(٥) مسلم بن الحجاج النيسابورى : (٢٠٤-٢٦١ هـ = ٨٢٠-٨٧٥ م) من أئمة المحدثين ، أشهر كتبه
« صحيح مسلم » أحد الصحيحين المعول عليهما عند أهل السنة في الحديث . لمزيد من التفاصيل عنه مقارناً
بصحيح البخارى وغيره من كتب السنة أسمح لنفسى بإحالة القارئ إذا شاء على كتابى « مفاتيح علوم الحديث
وطرق تخريج » .

(٦) محمد بن إسماعيل البخارى : (١٩٤-٢٥٦ هـ = ٨١٠-٨٧٠ م) من كبار أئمة المحدثين ، أشهر كتبه
« صحيح البخارى » المسمى « الجامع الصحيح » ، كتاب الحدّث الأول عند معظم أهل السنة . المرجع
السابق .

كتاب « التاريخ الكبير » : الحسن بن صالح بن حي الكوفي سمع سماك بن حرب ومات سنة سبع وستين ومائة ، وهو من ثور همدان ، وكنيته أبو عبد الله .

قال عبد القاهر : هؤلاء البترية ، والسليمانية ، من الزيدية ، كلهم يكفرون الجارودية من الزيدية ؛ لإقرار الجارودية على تكفير أبي بكر وعمر ، والجارودية يكفرون السليمانية والبترية ؛ لتركهما تكفير أبي بكر وعمر .

وحكى شيخنا أبو الحسن الأشعري^(١) في مقالاته^(٢) عن قوم من الزيدية يقال لهم اليعقوبية أتباع رجل اسمه يعقوب أنهم كانوا يتولون أبا بكر وعمر ، ولكنهم لا يتبرعون ممن تبرأ منهما .

قال عبد القاهر : اجتمعت الفرقُ الثلاثُ الذين ذكرناهم من الزيدية على القول بأن أصحاب الكبائر من الأمة يكونون مخلصين في النار ، فهم من هذا الوجه كالخوارج الذين أيأسوا أشراء المذنبين من رحمة الله تعالى وَ ﴿ لَا يَأْسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ ﴾^(٣) .

إنما قيل لهذه الفرق الثلاث وأتباعها « زُيدية » لقولهم بإمامة زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب^(٤) في وقته وإمامة ابنه يحيى بن زيد بعد زيد^(٥) . وكان زيد بن علي قد بايعه على إمامته خمسة عشر ألف رجل من أهل الكوفة ، وخرج بهم

(١) علي بن إسماعيل ، أبو الحسن الأشعري : (٢٦٠-٣٢٤هـ = ٨٧٤-٩٣٦م) مؤسس مذهب الأشاعرة ، تلقى مذهب المعتزلة وتقدم فيه ، ثم رجع وجاهر بخلافهم . من كتبه « الإبانة عن أصول الديانة » ، و « الرد على ابن الراوندي » . طبقات الشافعية ٢ : ٢٤٥ ، والمقرئ ٢ : ٣٥٩ ، وابن خلكان ١ : ٣٢٦ .

(٢) في الأصل « مقالته » ، والصواب « مقالاته » ، وللأشعري كتابان يرد في عنوانهما هذه اللفظة : « مقالات الإسلاميين » و « مقالات الملحدين » ، والمقصود أعلاه هو الأول .

(٣) يوسف : ٨٧ .

(٤) زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب : (٧٩-١٢٢هـ = ٦٩٨-٧٤٠م) فقيهاً كبيراً من آل البيت مؤسس مذهب الزيدية . وقد وقف المجمع العلمي في ميلانو مؤخراً على « مجموع في الفقه » رواه أبو خالد الواسطي عن زيد بن علي ، فإن صححت النسبة كان هذا أول كتاب دَوَّن في الفقه الإسلامي . راجع مقاتل الطالبين ١٢٧ ، وابن خلدون ٣ : ٩٨ . مزيد من التفاصيل عنه سيذكرها البغدادي فيما يلي .

(٥) يحيى بن زيد : (٩٨-١٢٥هـ = ٧١٦-٧٤٣م) أحد الأبطال الأشداء الشهداء من الطالبين . البداية والنهاية ١٠ : ٥٠ ، ومقاتل الطالبين ١٥٢-١٥٨ . مزيد من التفاصيل عنه سيذكرها البغدادي فيما يلي .

على والى العراق وهو يوسف بن عمر الثقفي^(١) عامل هشام بن عبد الملك^(٢) على العراقيين ، فلما استمر القتال بينه وبين يوسف بن عمر الثقفي قالوا له : « إنا نُنصرك على أعدائك بعد أن نخبرنا برأيك في أبي بكر وعمر اللذين ظَلَمَا جَدَّكَ عَلِيَّ بن أبي طالب » ، فقال زيد : « إني لا أقول فيهما إلا خيراً ، وما سمعت أبا يقول فيهما إلا خيراً ، وإنما خرجتُ على بنى أمية الذين قتلوا جدِّي الحسينَ ، وأغاروا على المدينة يوم الحَرَّة^(٣) » ، ثم رَمَوْا بيت الله بحجر المنجنيق^(٤) والنار ، ففارقوه عند ذلك حتى قال لهم : « رفضتموني » ومن يؤمئذ سموا رافضة ، وثبتت معه نصر بن خزيمة العنسي ، ومعاوية بن إسحاق بن يزيد بن حارثة في مقدار مائتي رجل ، وقتلوا جند يوسف بن عمر الثقفي حتى قتلوا عن آخرهم ، وقتل زيد ، ثم نبش من قبره وصلب ، ثم أحرق بعد ذلك وهرب ابنه يحيى بن زيد إلى خراسان ، وخرج بناحية الجوزجان على نصر بن سيار والى خراسان ، فبعث نصر بن سيار إليه سلم بن أحوز المازني في ثلاثة آلاف رجل ، فقتلوا يحيى بن زيد^(٥) ، ومشهدهُ بجوزجان معروف .

قال عبد القاهر : روافض الكوفة مؤصوفون بالعذر ، والبخل ، وقد صار المثل بهم فيهما ، حتى قيل : أبخل من كوفي ، وأعدو من كوفي . والمشهور من غدرهم ثلاثة أشياء :

أحدها : أنهم بعد قتل علي رضي الله عنه بايعوا ابنه الحسنَ ، فلما توجه لقتال معاوية عَدَرُوا به في سَابَاط المدائن ، فطعنه سنان الجعفي في جنبه فصرَعَهُ عن فرسه ، وكان ذلك أحد أسباب مصالحته معاوية .

والثاني : أنهم كاتبوا الحسينَ بن علي رضي الله عنه ، ودَعَوْهُ إلى الكوفة لينصروه

(١) يوسف بن عمر الثقفي : (....-١٢٧هـ = ٧٤٥م) من جبابرة الولاة في العهد الأموي ، يسلك سبيل الحجاج في الأخذ بالشدّة والعنف . تاريخ الإسلام للذهبي ٥ : ١٩١ ، و امرأة الجنان ١ : ٢٦٧ .

(٢) هشام بن عبد الملك الأموي : (٧١-١٢٥هـ = ٦٩٠-٧٤٣م) من ملوك الدولة الأموية في الشام ، كان يقظاً في أمره ، يباشر الأعمال بنفسه . الطبري ٨ : ٢٨٣ ، واليعقوبي ٣ : ٥٧ .

(٣) الحَرَّة : مكان بظاهر المدينة تحت وإقيم ، وبها كانت وقعة الحرة أيام يزيد بن معاوية . والحرة في الأصل : أرض ذات حجارة سود كأنها أحرقت .

(٤) المَنجنيقُ : آلة قديمة من آلات الحصار ، كانت تُرمى بها حجارة ثقيلة على الأسوار والمباني فتهدمها .

(٥) ثم حملوا رأسه إلى الوليد ، وصلبوا جسده بالجوزجان . وبقي مصلوباً إلى أن ظهر أبو مسلم الخراساني واستولى على خراسان ، فقتل سلم بن أحوز وأنزل جثة يحيى فصلى عليها ودفنت هناك .

على يزيد بن معاوية^(١) فاغتر بهم ، وخرج إليهم ، فلما بلغ كربلاء غدرُوا به ، وصاروا مع عُبيد الله بن زياد يداً واحدة عليه ، حتى قُتِل الحسين وأكثر عشيرته بكربلاء .

والثالث : غَدْرهم يزيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، بعد أن خرجوا معه على يوسف بن عمر ، ثم نكثوا^(٢) بيعته ، وأسلموه عند اشتداد القتال حتى قُتِل وكان من أمره ما كان .

(٤) ذكر الكيسانية من الرافضة :

هؤلاء أتباع المختار بن أبي عُبيد الثقفي^(٣) الذي قام بشار الحسين بن علي بن أبي طالب ، وقتل أكثر الذين قتلوا حسيناً بكربلاء ، وكان المختار يقال له كَيْسَان وقيل : إنه أخذ مقالته عن مولى لعلى رضى الله عنه كان اسمه كيسان .

وافترقت الكيسانية فرقاً يجمعها شيثان :

أحدهما : قولهم بإمامة محمد بن الحنفية ، وإليه كان يدعو المختار بن أبي عُبيد .^(٤)

والثاني : قولهم بجواز البداء^(٥) على الله عز وجل ؛ ولهذا البدعة قال بتكفيرهم كل من لا يميز البداء على الله سبحانه .

(١) يزيد بن معاوية بن أبي سفيان : (٢٥-٦٤هـ = ٦٤٥-٦٨٣م) ثاني ملوك الدولة الأموية في الشام . الطبرى حوادث سنة ٦٤ هـ ، وتاريخ الخميس ٢ : ٣٠٠ .

(٢) أى نقضوها ونبذوها ، وفى القرآن الكريم : ﴿ وَإِنْ نَكُنُوا مِنْكُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ ﴾ .

(٣) المختار بن أبي عبيد الثقفى ، أبو إسحاق : (١-٦٧هـ = ٦٢٢-٦٨٧م) من زعماء الثائرين على بنى أمية ، وأحد الشجعان الأفاذا . فرق الشيعة ٢٣ ، وفى التاج ٤ : ٢٣٨ والقاموس : كيسان لقب المختار بن أبي عبيد المنسوب إليه « الكيسانية » الطائفة المشهورة . وذكر صاحب كتاب الغدير ٢ : ٣٤٤-٣٤٥ واحداً وعشرين مصنفاً فى أخباره .

(٤) محمد بن علي بن أبي طالب : (٢١-٨١هـ = ٦٤٢-٧٠٠م) أحد الأبطال الأشداء فى صدر الإسلام ، وهو أخو الحسن والحسين ، غير أن أمهما فاطمة ، وأمه خولة بنت جعفر الحنفية ، يُنسب إليها تمييزاً له عنهما . كان واسع العلم ورعاً . طبقات ابن سعد ٥ : ٦٦ ، وحلية الأولياء ٣ : ١٧٤ .

(٥) للبداء عدة معان : البداء فى العلم وهو أنه يظهر له خلاف ما علم ، والبداء فى الإرادة وهو أن يظهر له صواب على خلاف ما أراد وحكم ، والبداء فى الأمر وهو أن يأمر بشئ ثم يأمر بشئ آخر خلاف الأول . وكان المختار لا يفرق بين النسخ والبداء ، قال : إذا جاز النسخ فى الأحكام ، جاز البداء فى الأخبار . ويستدل بالآية الكريمة : ﴿ يَجْعَلُ اللَّهُ مِشَاءً وَيَبِيْثَ ﴾ [الرعد : ٣٩] .

واختلفت الكَيْسَانِيَّة في سبب إمامة محمد بن الحنفية ، فزعم بعضهم أنه كان إماماً بعد أبيه علي بن أبي طالب رضى الله عنه ، واستدلَّ على ذلك بأن علياً دفع إليه الراية يوم الجَمَل وقال له :

اطْعَنهُمْ طَعْنَ أَيْكَ تُحَمَّدٍ لِأَخِيرٍ فِي الْحَرْبِ إِذَا لَمْ تَزِيدْ

وقال آخرون منهم : إن الإمامة بعد علي كانت لابنه الحسن ، ثم للحسين بعد الحسن ، ثم صارت إلى محمد بن الحنفية بعد أخيه الحسين بوصية أخيه الحسين إليه حين هَرَبَ من المدينة إلى مكة حين طولب بالبيعة ليزيد بن معاوية .

ثم افرق الذين قالوا بإمامة محمد بن الحنفية !

فزعم قوم منهم يقال لهم « الكربية » أصحاب أبي كرب الضرير : أن محمد بن الحنفية حَيٌّ لم يميت ، وأنه في جبل رَضْوَى وعنده عينٌ من الماء وعينٌ من العَسَل يأخذ منهما رزقه ، وعن يمينه أسد ، وعن يساره نمر ، يحفظانه من أعدائه إلى وقت خروجه ، وهو المهديُّ المنتظر^(١) .

وذهب الباقرن من الكَيْسَانِيَّة إلى: الإقرار بموت محمد بن الحنفية ، واختلفوا في الإمام بعده !

فمنهم: من زعم أن الإمامة بعده رجعت إلى ابن أخيه علي بن الحسين زين العابدين . **ومنهم:** من قال برجوعها بعده إلى أبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية . واختلف هؤلاء في الإمام بعد أبي هاشم ، فمنهم من نقلها إلى محمد بن علي بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب ، بوصية أبي هاشم إليه^(٢) ، وهذا قول الراوندية .

ومنهم: من زعم أن الإمامة بعد أبي هاشم صارت إلى بِيَّان بن سَمْعَانَ وزعموا أن رُوحَ الله تعالى كانت في أبي هاشم ، ثم انتقلت منه إلى بِيَّان ، ومنهم من زعم أن تلك الروح انتقلت من أبي هاشم إلى عبد الله بن عمرو بن حرب ، **وَادَّعَتْ هذه الفرقةُ إِلَهِيَّةَ عبد الله بن عمرو بن حرب .**

(١) وهذا أول حكم بالغبية ظهر في الإسلام .

(٢) واستدلوا على ذلك أيضاً بأن لبني العباس حق في الخلافة لاتصال النسب ، وقد توفى الرسول ﷺ وعمه

العباس أولى بالوراثة .

والبيانية والحربيةُ كلتاها من فرق الغلاة نذكرهما في الباب الذي نذكر فيه فرق الغلاة ، وكان كثير^(١) الشاعر على مذهب الكيسانية الذين ادَّعوا حياة محمد ابن الحنفية ، ولم يصدقوا بموته ؛ ولذا قال في قصيدة له :

أَلَا إِنَّ الْأَثْمَةَ مِنْ قُرَيْشٍ وَوَلَاةَ الْحَقِّ أَرْبَعَةٌ سَوَاءٌ
عَلَى وَالثَّلَاثَةَ مِنْ بَيْنِهِ هُمْ الْأَسْبَاطُ لَيْسَ بِهِمْ خِفَاءٌ
فَسَبَّطُ سَبَّطِ إِيْمَانٍ وَبِرٍّ^(٢) وَسَبَّطُ عَيْتِهِ كَرْبَلَاءُ^(٣)
وَسَبَّطٌ لَا يَذُوقُ الْمَوْتَ حَتَّى يَقُودَ الْخَيْلَ يَقْدُمُهَا اللَّوَاءُ^(٤)
تُعَيَّبَ لَا يُرَى فِيهِمْ زَمَانًا بَرَضَوَى عِنْدَهُ عَسَلٌ وَمَاءُ^(٥)

قال عبد القاهر : أجبناه على أبياته هذه بقولنا :

وَلَاةَ الْحَقِّ أَرْبَعَةٌ ، وَلَكِنْ لِنَايِ اثْنَيْنِ قَدْ سَبَقَ الْعَلَاءُ
وَقَارُوقُ الْوَرَى^(٦) أَضْحَى إِمَامًا وَذُو الثَّوْرَيْنِ^(٨) بَعْدَ لَهُ الْوَلَاءُ
عَلَى^(٩) بَعْدَهُمْ أَضْحَى إِمَامًا بِتَرْيَبِي لَهُمْ نَزَلَ الْقَضَاءُ
وَمُبْغِضٌ مَنْ ذَكَرْنَاهُ لِعَيْنِ وَفِي نَارِ الْجَحِيمِ لَهُ الْجَزَاءُ
وَأَهْلُ الرَّفْضِ قَوْمٌ كَالنَّصَارَى حَيَارَى ، مَا لِحَيْرَتِهِمْ دَوَاءُ
وقال كثير أيضاً في رَفْضِهِ :

(١) هو كثير عزة الشاعر المشهور ، واسمه كثير بن عبد الرحمن بن أبي جمعة الأسود .

(٢) هو الحسن بن علي .

(٣) هو الحسين بن علي شهيد كربلاء .

(٤) هو محمد (بن الحنفية) بن علي . وفي تسميته « سَبَّطًا » تجوز ؛ لأنه ليس سَبَّطًا للرسول ﷺ ، أي ليس من أولاد فاطمة الزهراء ، وإنما هو ابن علي من زوجة أخرى كما سبق الإشارة هي خولة بنت جعفر الحنفية .

(٥) تمت مراجعة الأبيات على شرح ديوان كثير عزة الذي نشره هنري بريز ، الجزائر سنة ١٩٣٠ م ، ج ٢ ص ١٨٦ .

(٦) هو أبو بكر الصديق .

(٧) هو عمر بن الخطاب .

(٨) هو عثمان بن عفان .

(٩) أي علي بن أبي طالب .

وَمِنْ دِينِ الْخَوَارِجِ أَجْمَعِينَ
غَدَاةَ دَعَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ

بِهِمْ أَحْيَا إِلَاهُ الْمُؤْمِنِينَ
وَبُغِضَ الْبِرُّ دِينَ الْكَافِرِينَ
عَلَى رَغْمِ الرُّوَافِضِ أَجْمَعِينَ
يُقَالُ لَهُ : أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ

أَطَلْتَ بِذَلِكَ الْجَبَلِ الْمُقَامَا
وَسَمَّوْكَ الْخَلِيفَةَ وَ الْإِمَامَا
مُقَامَكَ عِنْدَهُمْ سِتِّينَ عَامَا
وَلَا وَارِثَ لَهُ أَرْضٌ عِظَامَا
تُرَاجِعُهُ الْمَلَائِكَةُ الْكَلَامَا
وَأَشْرِبَةً يُعَلُّ بِهَا الطَّعَامَا

لَمِنْ وَارَى التُّرَابِ لَهُ عِظَامَا
تُرَاجِعُهُ الْمَلَائِكَةُ الْكَلَامَا
وَأَشْرِبَةً يُعَلُّ بِهَا الطَّعَامَا
كَمَا قَدْ ذَاقَ وَالِدُهُ الْحِمَامَا
لِعَاشِ الْمُصْطَفَى أَبَدًا وَدَامَا

وكان الشاعر المعروف بالسيد الحميري أيضاً على مذهب الكيسانية الذين

برئت إلى الإله من ابن أروى^(١)
ومن عمر برئت ومن عتيق^(٢)

وقال أجنباه عن هذين البيتين :

برئت من الإله ببعض قوم
وما ضرَّ ابنَ أروى منك بعض
أبو بكر لنا حقاً إمام
وفاروق الوري عمر ، بحق
وقال كثير^(٣) في قصيدة أيضاً :

أَلَا قُلْ لِلْوَصِيِّ قَدْتِكَ نَفْسِي
أَضْرَّ بِمَعْشَرٍ وَالْوَكِّ مَنَا
وَعَادُوا فِيكَ أَهْلَ الْأَرْضِ طُرَا
وَمَا ذَاقَ ابْنُ خَوْلَةَ طَعْمَ مَوْتِ
لَقَدْ أَمْسَى بِمَجْرَى شِعْبِ رَضْوَى
وَإِنَّ لَهُ لِرِزْقًا كُلَّ يَوْمِ

وقد أجنباه عن هذا الشعر بقولنا :

لَقَدْ أَقْتَيْتَ عَمْرَكَ بَانْتِظَارِ
فَلَيْسَ بِشِعْبِ رَضْوَاءِ إِمَامِ
وَلَا مَنْ عِنْدَهُ عَسَلٌ وَمَاءِ
وَقَدْ ذَاقَ ابْنُ خَوْلَةَ طَعْمَ مَوْتِ
وَلَوْ خَلَدَ امْرُؤٌ لَعَلُّوْهُ مَجْدِ

(١) أى عثمان بن عفان .

(٢) أى أبى بكر الصديق .

(٣) الصواب أن الأبيات التالية للسيد الحميري وليس لكثير عزة . ويؤكد هذا أن البغدادى نسبها للحميري في

كتابه « الملل والنحل » . ولم نعثر عليها في ديوان كثير .

ينتظرون محمد بن الحنفية ، ويزعمون أنه محبوس بجبل رَضْوَى ، إلى أن يُودَّن له بالخروج ، ولهذا قال في شعر له :

ولكن كُلُّ مَنْ فِي الْأَرْضِ فَإِنِ بَدَا حَكَمَ الْبِدَى خَلَقَ الْأَنَامَا

وكان أول من قام بدعوة الكَيْسَانِيَّة إلى إمامة محمد بن الحنفية المختار بن أبي عُبَيْد الثقفي ، وكان السبب في ذلك أن عُبَيْدَ اللَّهِ بن زياد لما فرغ من قتل مُسَلِّم بن عقيل ، وفرغ من قتل الحسين بن علي رضي الله عنه ، رُفِعَ إليه أن المختار بن أبي عُبَيْد كان ممن خرج مع مسلم بن عقيل ثم اختفى ، فأمر بإحضاره ، فلما دخل عليه رماه بعمود كان في يده فشتَّر عينه ، وحبسه ، فتشَفَّع إليه في أمره قوم ، فأخرجه من الحبس ، وقال له : قد أَجَلْتُكَ ثلاثة أيام ، فإن خرجت فيها من الكوفة وإلَّا ضربتُ عنقك ، فخرج المختار هارباً من الكوفة إلى مكة ، وبايع عبد الله بن الزبير ، وبقي معه إلى أن قاتل ابنُ الزبير جند يزيد بن معاوية الذين كانوا تحت راية الحُصَيْن بن نمير السكوني ، واشتدت نكاية المختار في تلك الحروب على أهل الشام ، ثم مات يزيد بن معاوية ، ورجَعَ جندُ الشام إلى الشام ، واستقام لابن الزبير ولايةُ الحجاز ، واليمن ، والعراق ، وفارس ، ولقى المختار من ابن الزبير جَفْوَةً فهرب منه إلى الكوفة وولياها يومئذ عبدُ اللَّهِ بن يزيد الأنصاري من قبل عبد الله بن الزبير ، فلما دخل الكوفة بعث رسُلَهُ إلى شيعة الكوفة وتَوَاحِيها إلى المدائن ، ودعاهم إلى البيعة له ، ووعدهم أنه يخرج طالباً بثار الحسين بن علي رضي الله عنه ، ودعاهم إلى محمد بن الحنفية ، وزعم أن ابن الحنفية قد استخلفه ، وأنه قد أمرهم بطاعته ، وعزَّل ابنُ الزبير في خلال ذلك عبدَ اللَّهِ بن يزيد الأنصاري عن الكوفة ، وولَّاهُ عبد الله بن مُطِيع العَدَوِي ، واجتمع إلى المختار مَنْ بايعه في السر ، وكانوا زُهَاء سبعةَ عَشَرَ ألفَ رجلٍ ، ودخل في بيعته عبدُ اللَّهِ بن الحر الذي لم يكن في زمانه أشجع منه ، وإبراهيمُ ابن مالك الأَشْتَرِ ، ولم يكن في شيعة الكوفة أجمل منه ولا أكثر منه تَبَعاً ، فخرج به على والي الكوفة عبدُ اللَّهِ بن مُطِيع ، وهو يومئذ في عشرين ألفاً ، ودامت الحرب بينهما أياماً ، ووقعت الهزيمة في آخرها على الزبيرية ، واستولى المختار على الكوفة ونواحيها ، وقَتَلَ كُلَّ مَنْ كان بالكوفة من الذين قاتلوا الحسين بن علي بكريلاء ، ثم خطَبَ الناس فقال في خطبته :

« الحمد لله الذى وعدّ وليه النَّصْر ، وعدّوه الحُسْر ، وجعلهما إلى آخر الدهر قَضَاءً مَقْضِيًّا ، ووعداً مَأْتِيًّا ؛ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ سَمِعْنَا دَعْوَةَ الدَّاعِي ، ، وَقَبَلْنَا قَوْلَ الدَّاعِي ، فكم من باغ وباغية وقتل في الواعية ؛ فهلموا عبادَ الله إلى بيعة الهدى ، ومجاهدة العدى ، فإنى أنا المُسَلِّطُ على المُحِلِّين ، والطالب بثأر ابن بنت خاتم النبیین » .

ثم نزل عن منبره ، وأنفذ بصاحب شرطته إلى دار عمر بن سعد^(١) حتى أخذ رأسه ، ثم أخذ رأس ابنه جعفر بن عمر ، وهو ابن أخت المختار ، وقال : ذاك برأس الحُسَيْن ، وهذا برأس ابن الحسين الكبير ، ثم بعث بإبراهيم بن مالك الأشتر مع ستة آلاف رجل إلى حرب عبيد الله بن زياد ، وهو يومئذ بالموصل في ثمانين ألفاً من جند الشام قد ولّاه عليهم عبدُ الملك بن مروان ، فلما التقى الجيشان على باب الموصل انهزم جند الشام ، وقتل منهم سبعون ألفاً في المعركة ، وقتل عبيد الله بن زياد والحصين بن مُمَيَّر السكوفى ، وأنفذ إبراهيم بن الأشتر برؤوسهم إلى المختار ، فلما تمت للمختار ولاية الكوفة والجزيرة والعراقين إلى حدود أرمينية تكهّن بعد ذلك ، وسَجَّعَ كَأَسْجَاعِ الكَهَنَةِ ، وحكى أيضاً أنه أدّعى نزول الوحي عليه .

فمن أسجاعه قوله : « أما والذى أنزل القرآن ، وبين الفرقان ، وشرع الأديان ، وكره العصيان ، لأقتلنّ البغاة من أزدعمان ، ومُدْحَجِ وهمدان ، ونهدوخولان ، وبكر وهزّان ، وثعل وثبّهان ، وعبس وذُبْيَان ، وقيس عَيْلَان » .

ثم قال : « وحق السميع العليم ، العلى العظيم ، العزيز الحكيم ، الرحمن الرحيم ، لأعركن عرْك الأديم أشراف بنى تميم » .

ثم رفع خبر المختار إلى ابن الحنفية ، وخاف من جهته الفتنة في الدين ، فأراد قدوم

(١) هو عمر بن سعد بن أبى وقاص : (٥٥٥-٦٦هـ = ٥٥٥-٦٨٦م) من القادة الشجعان ، سيره عبيد الله ابن زياد على أربعة آلاف لقتال الديلم ، وكتب له عهده على الرى . ثم لما علم ابن زياد بمسير الحسين من مكة إلى الكوفة كتب إلى عمر بن سعد أن يعود بمن معه ، فعاد ، فولاه قتال الحسين ، فاستغفاه ، فهدده ، فأطاع . وتوجه إلى لقاء الحسين ، فكانت الفاجعة بمقتله . وعاش عمر إلى أن خرج المختار الثقفى يتتبع قتلة الحسين ، فبعث إليه من قتله كما ذكر البغدادي أعلاه . طبقات ابن سعد ٥ : ١٢٥ ، والمسعودى ٥ : ١٤٣ ، ١٤٧ ،

العراق ليصير إليه الذين اعتقدوا إمامته ، وسمع المختار ذلك ، فخاف من قدومه العراق ذهابَ رياسته وولايته ، فقال لجنده : « إِنَّا عَلَى بَيْعَةِ الْمَهْدِيِّ ، وَلَكِنَ لِلْمَهْدِيِّ عَلَامَةٌ ، وَهُوَ أَنْ يُضْرَبَ بِالسَّيْفِ ضَرْبَةً فَإِنْ لَمْ يَقْطَعْ السَّيْفُ جِلْدَهُ فَهُوَ الْمَهْدِيُّ ، وَانْتَهَى قَوْلُهُ هَذَا إِلَى ابْنِ الْحَنْفِيَّةِ ، فَأَقَامَ بِمَكَّةَ خَوْفًا مِنْ أَنْ يَقْتُلَهُ الْمَخْتَارُ بِالْكَوْفَةِ » .

ثم إن المختار خدعته السَّبْيِيَّةُ الغلاة من الرافضة فقالوا له : « أَنْتَ حُجَّةٌ هَذَا الزَّمَانِ » ، وحملوه على دعوى النبوة ، فادعاهوا عند خواصه ، وزعم أن الوحي ينزل عليه ، وسجع بعد ذلك فقال : « أَمَا وَمَنْشَى^(١) السَّحَابِ ، الشَّدِيدِ الْعِقَابِ ، السَّرِيعِ الْحِسَابِ ، الْعَزِيزِ الْوَهَابِ ، الْقَدِيرِ الْعَلَّابِ ، لِأَنْبِشَنِ قَبْرِ ابْنِ شَهَابِ الْمُفْتَرِيِّ الْكَذَّابِ ، الْمَجْرَمِ الْمُرْتَابِ ، ثُمَّ وَرَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَرَبِّ الْبِلَادِ الْأَمِينِ ، لِأَقْتَلَنَّ الشَّاعِرَ الْمَهِينِ ، وَرَاجَزَ الْمَارِقِينَ ، وَأَوْلِيَاءَ الْكَافِرِينَ ، وَأَعْوَانَ الظَّالِمِينَ ، وَإِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ ، الَّذِي اجْتَمَعُوا عَلَى الْأَبَاطِيلِ ، وَتَقَوَّلُوا عَلَيَّ الْأَقَاوِيلَ ، وَلَيْسَ خَطَابِي إِلَّا لِدَوَى الْأَخْلَاقِ الْحَمِيدَةِ ، وَالْأَفْعَالِ السَّدِيدَةِ ، وَالْآرَاءِ الْعَتِيدَةِ ، وَالنَّفُوسِ السَّعِيدَةِ » . . .

ثم خطبَ بعد ذلك فقال في خطبته : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَنِي بَصِيرًا ، وَنَوَّرَ قَلْبِي تَنْوِيرًا ، وَاللَّهُ لِأَحْرَقَنَّ بِالْمَصْرِ دُورًا ، وَلِأَنْبِشَنَّ بِهَا قُبُورًا ، وَلِأَشْفِيَنَّ مِنْهَا صَدُورًا ، وَكَفَى بِاللَّهِ هَادِيًا وَنَصِيرًا » .

ثم أقسم فقال : « يَرْبُ الْحَرَمِ ، وَالْبَيْتِ الْمَحْرَمِ ، وَالرَّكْنِ الْمَكْرَمِ ، وَالْمَسْجِدِ الْمَعْظَمِ ، وَحَقِّ ذِي الْقَلَمِ ، لِيُرْفَعَنَّ لِي عِلْمٌ ، مِنْ هُنَا إِلَى إِضْمِ^(٢) ، ثُمَّ إِلَى أَكْنَفِ ذِي سَلَمٍ^(٣) » .

ثم قال : « أَمَا وَرَبِّ السَّمَاءِ ، لَتَنْزَلَنَّ نَارٌ مِنَ السَّمَاءِ ، فَتَحْرَقَنَّ دَارٌ

(١) في الأصل « ومنشى » ، والأوفق ما أوردهناه أعلاه ، وهو ما جاء في كتاب « مختصر الفرق بين الفرق » للرسمي ص ٤٥ من طبعة حتى ، وجاء أيضاً في « الملل والنحل » للبغدادي (وهو غير كتاب الشهرستاني الذي له نفس الاسم) .

(٢) إضْم : وادٍ في الحجاز . راجع معجم البلدان لياقوت ١ : ٢٨١ .

(٣) ذُو سَلَمٍ : وادٍ على طريق البصرة إلى مكة . راجع أيضاً معجم البلدان لياقوت ٥ : ١١٢ .

أسماء^(١) ، فَأَنْهَى هَذَا الْقَوْلَ إِلَى أَسْمَاءَ بْنِ خَارِجَةَ فَقَالَ : قَدْ سَجَعَ بِي أَبُو إِسْحَاقَ وَأَنَّهُ سَيَحْرِقُ دَارِي ، وَهَرَبَ مِنْ دَارِهِ ، وَبَعَثَ الْمُخْتَارَ إِلَى دَارِهِ مَنْ أَحْرَقَهَا بِاللَّيْلِ ، وَأَظْهَرَ مِنْ عِنْدِهِ أَنَّ نَاراً مِنَ السَّمَاءِ نَزَلَتْ فَأَحْرَقَتْهَا .

ثم إن أهل الكوفة خرجوا على المختار لما تكهن ، واجتمعت السبئية إليه مع عبید أهل الكوفة ، لأنه وعدهم أن يعطيهم أموال ساداتهم ، وقاتل بهم الخارجين عليه ، فظفر بهم ، وقتل منهم الكثير ، وأسّر جماعة منهم ، وكان في الأسراء رجل يقال له سُرَاقَةُ بْنُ مُرْدَاسِ الْبَارِقِ^(٢) ، فَقُدِّمَ إِلَى الْمُخْتَارِ ، وَخَافَ الْبَارِقُ أَنْ يَأْمُرَ بِقَتْلِهِ ، فَقَالَ لِلَّذِينَ أَسْرَوْهُ وَقَدَمُوهُ إِلَى الْمُخْتَارِ : « مَا أَنْتُمْ أَسْرَقْتُمُونَا ، وَلَا أَنْتُمْ هَزَمْتُمُونَا بَعْدَتِكُمْ ، وَإِنَّمَا هَزَمْنَا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ رَأَيْنَاهُمْ عَلَى الْخَيْلِ الْبَلْقِ^(٣) فَوْقَ عَسْكَرِكُمْ » ، فَأَعْجَبَ الْمُخْتَارَ قَوْلُهُ هَذَا ، فَأَطْلَقَ عَنْهُ ، فَلَحِقَ بِمُصْعَبِ بْنِ الزَّبِيرِ^(٤) بِالْبَصْرَةِ ، وَكُتِبَ مِنْهَا إِلَى الْمُخْتَارِ هَذَا الْآيَاتِ :

أَلَا أَيْلُغُ أَبَا إِسْحَاقَ آتَى رَأَيْتُ الْبَلْقَ ذُهْمًا مُضْمَتَاتِ^(٥)
أَرَى عَيْنِي مَالٍ تَنْظُرَاهُ كِلَانَا عَالَمٍ بِالتُّرْهَاتِ^(٦)
كَفَرْتُ بِوَحْيِكُمْ وَجَعَلْتُ نَذْرًا عَلَيَّ قِتَالِكُمْ حَتَّى الْمَمَاتِ

وفي هذا الذي ذكرناه بيان سبب كهانة المختار ودَعْوَاهُ الْوَحْيِيَّ إِلَيْهِ .

وأما سبب قوله بجواز البداء على الله عز وجل ، فهو أن إبراهيم بن الأشتر لما بلغه

(١) المقصود — كما يوضحه السطر القادم — هو أسماء بن خارجة بن حصن الفزارى : (٥٦٦—٥٦٦ م) تابعي من رجال الطبقة الأولى . من أهل الكوفة ، كان سيد قومه ، جواداً ، مقدماً عند خلفاء بني أمية . فوات الوفيات ١ : ١١ ، وتاريخ الإسلام ٢ : ٣٧٢ ، والنجوم الزاهرة ١ : ١٧٩ .

(٢) سُرَاقَةُ بْنُ مُرْدَاسِ بْنِ أَسْمَاءِ الْبَارِقِ الْأَزْدِيُّ : (٥٧٩—٥٠٠ م) شاعر عراقي ، يمانى الأصل . كان ظريفاً ، حسن الإنشاد ، حلو الحديث ، يقربه الملوك ويجيونه . وكانت بينه وبين جرير مهاجرة . له « ديوان شعر » صغير ، حققه وشرحه د . حسين نصار . انظر الجمحي ٣٧٥—٣٨٠ ، وشرح شافية بن الحاجب ٣٢٨ ومقدمة نصار لـ « ديوان سُرَاقَةَ » .

(٣) بَلْقٌ مفرداها أبلق وبلقاء ، وهي الخيل التي بها سواد وبياض .

(٤) وكان مصعب في مواجهة حربية مع المختار ، سيتحدث عنها البغدادي بعد قليل .

(٥) ذُهْمٌ مفرداها أدهم ودهماء ، وهي الخيل سوداء اللون . يقال : أذعمَ الفرس : أوى أسود .

(٦) الْمُضْمَتُ مِنَ الْأَلْوَانِ هُوَ الْخَالِصُ لَا يَخَالِطُهُ غَيْرُهُ .

(٧) مفرداها تُرْهَةٌ وهي الباطل .

أن المختار تكهنَ وادعى نزول الوحي إليه ، فقد عن نُصْرته ، واستولى لنفسه على بلاد الجزيرة ، وعلم مُصْعَب بن الزبير أن إبراهيم بن الأشتر لا ينصر المختار ، فطمع عند ذلك في قَهْر المختار ، ولحق به عبيدُ الله بن الحرِّ الجعفي ، ومحمد بن الأشعث الكِنْدِي ، وأكثر سادات الكوفة ، غيظاً منهم على المختار ؛ لاستيلائه على أموالهم وعبيدهم ، وأطمعوا مُصْعَباً في أخذ الكوفة قهراً ، فخرج مصعب من البصرة في سبعة آلاف رجل من عنده سوى من انضمَّ إليه من سادات الكوفة ، وجعل على مقدّمته المهلب بن أبي صفرة مع أتباعه من الأزدي ، وجعل أعنة الخيل إلى عبيد الله بن معمر التيمي^(١) ، وجعل الأحنف بن قيس على خيل تميم ، فلما انتهى خبرهم إلى المختار أخرج صاحبه أحمد بن شميطة^(٢) إلى قتال مُصْعَب في ثلاثة آلاف رجل من نخبة عسكره ، وأخبرهم بأن الظفر يكون لهم ، وزعم أن الوحي قد نزل عليه بذلك ، فالتقى الجيشان بالمدائن ، وانهمز أصحابُ المختار ، وقتل أميرهم ابن شميطة وأكثر قواد المختار ، ورجع فلولهم إلى المختار ، وقالوا له : « لماذا تَعِدُّنا بالنصر على عدونا !!؟ » ، فقال : « إن الله تعالى كان قد وَعَدَنِي ذلك ، لكنه بَدَأَ له » . واستدلَّ على ذلك بقول الله عز وجل : ﴿ يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ ﴾^(٣) فهذا كان سبب قول الكيسانية بالبداء .

ثم إن المختار باشرَ قتال مُصْعَب بن الزبير بنفسه بالمدار^(٤) من ناحية الكوفة ، وقتل في تلك الواقعة محمد بن الأشعث الكندي . قال المختار : طابت نفسى بقتله أن لم يكن قد بقي من قتلِ الحسين غيره ، ولا أبالي بالموت بعد هذا . ثم وقعت الهزيمة على المختار وأصحابه ، فانهمزوا إلى دار الإمامة بالكوفة ، وتحصَّن فيها . مع أربعمائة من أتباعه ، وحاصرتهم مُصْعَب فيها ثلاثة أيام ، حتى فنيَ طعامهم ، ثم خرجوا إليه في اليوم الرابع مستقتلين ، فقتلوا وقتل المختار معهم ، قتله أخوان يقال لهم طارف

(١) في الأصل « التيمي » وهو تحريف ، والصواب ما أثبتناه أعلاه استناداً إلى ما جاء في : الإصابة ، الترجمة ٥٣١٩ . وقد كان عبيد الله بن معمر من القادة الشجعان ومن أجواد قريش .

(٢) قارن الطبري ٢ : ٦٥٥ - ٦٥٩ .

(٣) الرعد : ٣٩ .

(٤) المدار : ذكرها ابن حوقل ص ١٦١ ، ١٧١ ، والمقدسي ص ٢٥٨ طبعة دى غويه - ليدن .

وطريف أبناء عبد الله بن دجاجة من بنى حنيفة ، وقال أعشى همدان^(١) في ذلك :

لقد بُئِثْتُ والأبناء تُمِي بما لاقى الكوارث بالمدار
وما إن سرّني إهلاك قومي وإن كانوا وحقّك في خسار
ولكنى سررت بما يُلاقى أبو إسحاق من خزي وِعَار

فهذا بيان سبب قول الكيسانية بجواز البداء على الله عز وجل .

واختلفت الكيسانية الذين انتظروا محمد بن الحنفية ، وزعموا أنه حتى محبوس بجبل رضوى إلى أن يؤدّن له بالخروج ، واختلفوا في سبب حبسه هنالك بزعمهم : فمنهم من قال : لله في أمره سرّ لا يعلمه إلا هو ، ولا يعرف سبب حبسه .

ومنهم من قال : إن الله تعالى عاقبه بالحبس لخروجه بعد قتل الحسين بن علي إلى يزيد بن معاوية ، وطلبه الأمان منه ، وأخذه عطاءه ، ثم لخروجه في وجه ابن الزبير من مكة إلى عبد الملك بن مروان هارباً من ابن الزبير . وزعموا أن صاحبه عامر بن وائلة الكناني^(٢) سار بين يديه وقال في ذلك المسير لأتباعه :

يا إخوتي ، يا شيعتي ، لا تبعدوا ووازرُوا المهديّ كما تمهدوا
محمد الخيرات ، يا محمد أنت الإمام الطاهر المسدّد
لا ابن الزبير السامريّ الملحد ولا الذي نحن إليه نقصد

وقالوا : إنه كان يجب عليه أن يقاتل ابن الزبير ولا يهرب ، فعصى ربه بتركه قتاله ، وعصاه بقصده عبد الملك بن مروان ، وكان قد عصاه قبل ذلك بقصده يزيد

(١) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن الحارث الهمداني (... - ٨٣ هـ = ... - ٧٠٢ م) شاعر البغداديين بالكوفة وفارسهم في عصره ، وكان أحد الفقهاء القراء ، وقال الشعر فعرف به ، ومات مقتولاً بأمر الحجاج الثقفي . انظر الأغاني ٥ : ١٣٨ ، ١٥٣ ، الأمدى ١٤ ، والإكليل ١٠ : ٥٨ ، وهو فيه (عبد الرحمن بن الحارث) ومثله في اللباب ٢ : ١٠٧ ، وانظر ديوان الأعشى ميمون ٣١١ - ٣٤٣ وفيه أكثر الباقي من شعره .

(٢) عامر بن وائلة بن عبد الله ، اللبثي الكناني القرشي ، أبو الطفيل : (٣ - ١٠٠ هـ = ٦٢٥ - ٧١٨ م) شاعر كنانة ، وأحد فرسانها ، ومن ذوى السيادة فيها ، روى عن النبي ﷺ تسعة أحاديث ، وحمل راية عليّ في بعض وقائعه . وهو آخر من مات من الصحابة . الأغاني ١٣ : ١٥٩ ، وطبقات ابن سعد ٥ : ٣٣٨ . ولعبد العزيز بن يحيى الجلودى كتاب « أخبار أبي الطفيل » في سيرته . وجمع الطيب العشاش التونسي أخباره وشعره في ٣٧ صفحة نشرت في حوليات الجامعة التونسية ، العدد ١٠ لسنة ١٩٧٣ م .

ابن معاوية ، ثم إنه رجع من طريقه إلى ابن مروان إلى الطائف ، ومات بها ابن عباس ودَفَنه ابنُ الحنفية بالطائف ، ثم سار منها إلى الدر ، فلما بلغ شعب رَضَوَى اختلفوا فيه ، فزعم المَقْرُونُ بموته أنه مات فيه ، وزعم المنتظرون له أن الله حَبَسَه هناك وَعَيَّه عن عيون الناس عقوبةً له على الذنوب التي أضافوها إليه ، إلى أن يُوَدَّنَ له بالخروج ، وهو المهديّ المنتظر .

(٥) ذكر الإمامية من الرافضة :

هؤلاء الإمامية المخالفة للزيدية والكيسانية والثلاة : خمس عشرة فرقة : الكاملية ، والمحمدية ، والباقرية ، والناووسية ، والشَمَيْطِيَّة ، والعمَّارية ، والإسماعيلية ، والمباركية ، والموسوية ، والقَطْطِيَّة ، والإثنا عشرية ، والمهشامية ، والزُّرَّارية ، واليونسية ، والشيطانية .

(٦) ذكر الكاملية منهم :

هؤلاء أتباع رجل من الرافضة كان يعرف بأبي كامل ، وكان يزعم أن الصحابة كفروا بتركهم بيعة علي ، وكَفَّرَ على بتركه قتالهم ، وكان يلزمه قتالهم كما يلزمه قتال أصحاب صفين .

وكان بشار بن برد^(١) الشاعر الأعمى على هذا المذهب ، وروى أنه قيل له : ما تقول في الصحابة ؟ قال : كفروا ، فقيل له : فما تقول في علي ؟ فتمثَّل بقول الشاعر :

وما شرُّ الثلاثة أمَّ عمرو
بصاحبك الذي لا تُصبحينا^(٢)

(١) بشار بن برد : (٩٥-١٦٧هـ=٧١٤-٧٨٤م) أشعر المولدين على الإطلاق . أصله من طخارستان غرب نهر جيحون . وشعره كثير من الطبقة الأولى ، جُمع بعضه في « ديوان » تم طبع ٣ أجزاء منه . انظر تاريخ بغداد ١١٢:٧ ، وكتاب المازني المسمى « بشار بن برد » والشعر والشعراء ٢٩١ .

(٢) صاحب هذا البيت هو عمرو بن كلثوم التغلبي ، وهو البيت السادس من معلقته الشهيرة التي يذكر فيها بني تغلب ويفخر بهم . انظر ص ١٣٨ من شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها ، جمع أحمد الشنقيطي ، طبعة دار الأندلس .

وحكى أصحاب المقالات عن بشار أنه ضَمَّ إلى ضلَّالته في تكفير الصحابة
وتكفير عليٍّ معهم ضلَّالتين آخرين :

إحداهما : قوله برَجَعته إلى الدنيا قبل يوم القيامة ، كما ذهب إليه أصحاب الرَّجعة
من الرافضة .

الثانية : قوله بتصويب إبليس في تفضيل النار على الأرض ، واستدلوا على ذلك
بقول بشار في شعر له :

الأرضُ مظلمة ، والنار مُشْرِقة والنارُ معبودةٌ مذ كانتِ النارُ
وقد رَدَّ عليه صَفْوَانُ الأنصاري في قصيدته التي قال فيها :

رَعِمْتُ بأن النار أكرمُ عُضْرًا
وتخلَّق في أرجائها وأرومها
وفي القعر من لج البحار مَنافع
ولا بَدُّ من أرض لكل مُطَيَّر
كذاك وما ينسأخ في الأرض ماشياً
وفي قُلُلِ الأَجْبال فوق مقطم
وفي الحَرَّة [الرُّجلاء كم من] معادن
من الذهب الإبريز والفضة التي
وكل فلز من نُحاسٍ وأَنكٍ
وفيها زرايخ وشبُّ ومزقَبُ
وفيها ضروب الثَّمار والزفِيتِ والمَها
ومن أُمِّد جوز وكلسٍ وفضة
وكل بواقيت الأنام وحليها
وفيها مَقَامُ الحِلِّ والركنُ والصِّفا
مفاخر للطين الذي كان أصلنا
فذلك تدبير ونفع وحكمة
فيا بن حليف الشؤم واللؤم والعمى
وفي الأرض تخيًّا في الحجارة والزُّيد
أعاجيب لا تُحصى بخط ولا عقد
من اللؤلؤ المكنون والعنبر التورِّد
وكل سُبوح في العماثر ذى جُدِّ
على بطنه مَشَى الجانِبِ للقصد
زبرجدُ أملاك الوري ساعة الحشد
هُنَّ مَعَارات تبجسُنَ بالنقد
تروق وتُضِي ذَا القناعة والزهد
ومن زئبق حى ونوشادر سندی
ومن مَرَقَشِيَّنا غير كَابٍ ولا مُكْدِي
وأصناف كبريت مطاولة الوقْد
ومن توتيا في معادنها هندی
من الأرض والأحجار فاخرة المجد
ومُسْتَلَمُ الحُجَّاج من جنة الخلد
ونحن بَنُوهُ غيرَ شكٍّ ولا جُحد
وأوضحُ برهان على الواحدِ الفَرْدِ
وأبعد خلق الله من طرق الرُّشد

أهجو أبا بكر ، وتخلع بعده علياً ، وتغزو كل ذاك إلى بُرد
 كأنك غضبان على الذين كله وطالب دخل لا يبيت على حقد
 ثواب أماراً وأنت مشوه وأقرب خلق الله من نسب القرد

وقد هجا حمادُ عَجْرَد^(١) بشاراً ، وقال في هجائه :

وَيَا أَقْبَحَ مَنْ قَرَدَ إِذَا مَا عَمِيَ الْقَرَدُ

وقيل : إن بشاراً ما جَزِعَ من شيء جزعهُ من هذا البيت ، وقال : يرانى فيصنفي ولا أراه فأصفه .

قال عبد القاهر : أكْفُرْ هؤلاء الكاملية من وجهين :

أحدهما : من جهة تكفيرها جميع الصحابة من غير تخصيص .

والثاني : من جهة تفضيلها النار على الأرض ، وقد ذكرنا بعض فضائح بشار بن بُرد ، وقد فعل الله به ما استحقه ؛ وذلك أنه هَجَا المهديّ فأمر به حتى غرق في دجلة ، ذلك له خِزْي في الدنيا ، ولأهل ضلّالته في الآخرة عذاب أليم .

(٧) ذكر الحمديّة :

هؤلاء ينتظرون محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ، ولا يصدقون بقتله ولا بموته ، ويزعمون أنه في جبل حاجر من ناحية نجد إلى أن يؤمّر بالخروج وكان المُعِيرَةُ بن سعيد العجلي مع ضلّالاته في التشبيه يقول لأصحابه : « إن المهديّ المنتظر محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي » ، ويستدل على ذلك بأن اسمه محمد كاسم رسول الله ﷺ ، واسم أبيه عبد الله كاسم أبي رسول الله ﷺ ، وقال في الحديث عن النبي عليه السلام قوله في المهدي : « إن

(١) حماد بن عمر بن يونس ، أبو عمرو ، المعروف بعجرد : (١٦١هـ = ٧٧٨م) شاعر ، من الموالي ، من أهل الكوفة . من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية ، ولم يشتهر إلا في العباسية . كانت بينه وبين بشار بن برد أجاج فاحشة . قتل غيلة بالأهواز ، ويقال : دفن إلى جانب قبر بشار ! وفيات الأعيان ١ : ١٦٥ ، وتاريخ بغداد ٨ : ١٤٨ ، والشعر والشعراء ٣٠٢ .

اسمه يوافقُ اسمي ، واسم أبيه اسم أبي^(١) » فلما أظهر محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي دَعْوَتَهُ بالمدينة استولى على مكة والمدينة ، واستولى أخوه إبراهيم بن عبد الله على البصرة ، واستولى أخوهما الثالث وهو إدريس بن عبد الله على بعض بلاد المغرب .

وكان ذلك في زمان الخليفة أبي جعفر المنصور ، فبعث المنصور إلى حرب محمد ابن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن عيسى بن موسى في جيش كَثِيف ، وقاتلوا محمداً بالمدينة ، وقتلوه في المعركة . ثم أنفذ بعيسى بن موسى أيضاً إلى حرب إبراهيم بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي مع جنده ، فقتلوا إبراهيم بباب حميرين على ستة عشر فرسخاً من الكوفة ، ومات في تلك الفتنة إدريس بن عبد الله بن الحسن بأرض المغرب ، وقيل : إنه سُمِّمَ بها ، ومات عبد الله بن الحسن بن الحسن والد أولئك الإخوة الثلاثة في سجن المنصور ، وقَبْرُهُ بالقادسية ، وهو مَشْهَدٌ معروف يُزار .

فلما قُتِلَ محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بالمدينة اختلفت المغيرة فيه فرقتين :

أ — فرقة أقرُّوا بقتله ، وتبرعوا من المغيرة بن سعيد العجلي ، وقالوا : إنه كذب في قوله : « إن محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن هو المهدي الذي يملك الأرض » ؛ لأنه قتل وما ملك الأرض .

ب — وفرقة منهم ثبتت على مَوَالاة المغيرة بن سعيد العجلي ، وقالت : إنه صدق في قوله : « إن المهدي محمد بن عبد الله ، وإنه لَمْ يُقْتَلْ ، وإنما غاب عن عيون الناس ، وهو في جبل حاجر من ناحية نجد مقيم هناك إلى أن يُؤمَّرَ بالخروج فيخرج ويملك الأرض ، وتُعَقَّدُ له البيعة بمكة بين الركن والمقام ، ويحيا له من الأموات سبعة

(١) أخرجه جماعة من أئمة الحديث في كتبهم ، منهم الإمام أبو عيسى الترمذي في « جامعته » : باب ما جاء في المهدي ، من أبواب الفتن . عارضه الأحمدي ٧٤/٩ ، ٧٥ . وأبو داود في « سننه » : كتاب المهدي ، ٤٢٢/٢ . والشيخ أبو عمرو الداني في سننه ٩٨ ، والحافظ أبو نعيم في « صفة المهدي » . وانظر جمع الجوامع للسيوطي ٨٨٦/١ ، وفيه ذكر رواية الطبراني له في المعجم الكبير . ولعرفة معظم الروايات التي ذكرت اسم المهدي وسائر أخباره يراجع « عقد الدرر في أخبار المنتظر » ليوسف بن يحيى المقدسي الشافعي ، وهو من أشمل الكتب في هذا الموضوع .

عشر رجلاً يعطى كل واحد منهم حرفاً من حروف الاسم الأعظم فيهمون الجيوش» ، وزعم هؤلاء أن الذي قتله جند عيسى بن موسى بالمدينة لم يكن محمد بن عبد الله بن الحسن. فهذه الطائفة يقال لهم (المحمدية) لانتظارهم محمد بن عبد الله ابن الحسن .

وكان جابر بن يزيد الجعفي^(١) على هذا المذهب ، وكان يقول برجة الأموات إلى الدنيا قبل القيامة ، وفي ذلك قال شاعر هذه الفرقة في شعر له :

إلى يوم يُؤوبُ النَّاسُ فِيهِ إلى دُيَاهُمُ قَبْلَ الْحَسَابِ

وقال أصحابنا لهذه الطائفة : إن أجزتم أن يكون المقتول بالمدينة غير محمد بن عبد الله بن الحسن ، وأجزتم أن يكون المقتول هنا شيطانا تصوّر للناس ب صورة محمد بن عبد الله بن الحسن ، فأجزوا بأن يكون المقتولون بكر بلاء غير الحسين وأصحابه ، وإنما كانوا شياطين تصوّروا للناس بصورة الحسين وأصحابه ، وانتظروا حسينا كما انتظرتم محمد بن عبد الله بن الحسن ، أو انتظروا علياً كما انتظرته السبيئة منكم الذين زعموا أنه في السحاب ، والذي قتله عبد الرحمن بن ملجم كان شيطانا تصوّر للناس بصورة علي ، وهذا ما لا انفصال لهم عنه والحمد لله على ذلك .

(٨) ذكر الباقرية منهم :

هؤلاء قوم ساقوا الإمامة من علي بن أبي طالب رضى الله عنه في أولاده إلى محمد ابن علي المعروف بالباقر^(٢) ، وقالوا : « إن علياً نصّ على إمامة ابنه الحسن ، ونص الحسن على إمامة أخيه الحسين ، ونص الحسين على إمامة ابنه علي بن الحسين زين العابدين ، ونص زين العابدين على إمامة محمد بن علي المعروف بالباقر » ، وزعموا

(١) جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي ، أبو عبد الله : (١٢٨-٠٠٠هـ = ٧٤٥-٠٠٠م) تابعي ، من فقهاء الشيعة ، من أهل الكوفة . أثنى عليه بعض رجال الحديث ، واتهمه آخرون بالقول بالرجعة . وكان واسع الرواية غزير العلم بالدين . فهرست الطوسي ، ٤٥ ، وميزان الاعتدال ١ : ١٧٦ ، وذيل المذيل ٩٨ .

(٢) محمد بن علي زين العابدين بن الحسين الطالبي ، أبو جعفر الباقر : (٥٧- ١١٤هـ = ٦٧٦-٧٣٢م) كان ناسكاً عابداً ، له في العلم وتفسير القرآن آراء وأقوال ، ولد بالمدينة وتوفى بالجميمة ودفن بالمدينة . انظر الدررعة ١ : ٣١٥ ، واليعقوبي ٣ : ٦٠ .

أنه هو المهديُّ المنتظر بما روى أن النبي عليه السلام قال لجابر بن عبد الله الأنصاري : « إنك تلقاه فأقرئه مني السلام^(١) » ، وكان جابر آخر من مات بالمدينة من الصحابة ، وكان قد عمى في آخر عمره ، وكان يمشي في المدينة ويقول : يا باقر ، يا باقر ، متى ألقاك ، فمرَّ يوماً في بعض سكك المدينة ، فناولته جارية صبيا كان في حجرها فقال لها : من هذا ؟ فقالت : هذا محمد بن علي بن الحسين بن علي ، فضمه إلى صدره وقبل رأسه ويديه ، ثم قال : يا بني ، جدُّك رسولُ الله يُقرئك السلام . ثم قال جابر : قد نَعَيْتَ إليَّ نفسي ، فمات في تلك الليلة .

وحجتهم في هذا أن رسول الله بعث يقرئ عليه السلام ؛ فدلَّ على أنه المهديُّ المنتظر .

قلنا : وقد قال رسول الله لعمر وعلي : « أقرئنا عنى أُويساً^(٢) السلام^(٣) » ، ولم يوجب ذلك كونه المهديُّ المنتظر ، وقد تواترت الروايات بموت الباقر عليه السلام كما تواترت الرواية بقتل أُويس القرني بصيفين^(٤) ، ولا يصح انتظار واحدٍ منهما بعد موته .

(٩) ذكر الناوسية :

وهم أتباع رجل من أهل البصرة كان ينتسب إلى ناووس بها ، وهم يسوقون الإمامة إلى جعفر الصادق^(٥) بنص الباقر عليه ، وزعموا أنه لم يميت ،

(١) رواه الطبراني باختصار في الأوسط ، وفيه المفضل بن صالح ، وهو ضعيف . مجمع الزوائد ١٠ : ٢٢ .

(٢) أُويس بن عامر القرني : (٣٧ — ١٠٠ هـ = ٦٥٧ — ٧٠٠ م) أحد النساك العباد المقدمين ، من سادات التابعين ، أصله من اليمن ، وأدرك حياة النبي ﷺ ولم يره ، وشهد وقعة صفين مع علي . ابن سعد ٦ : ١١١ ، وتاج العروس ٤ : ١٠٢ .

(٣) رواه الحاكم في المستدرک : كتاب معرفة الصحابة ، باب ذكر مناقب أُويس بن عامر القرني رضي الله تعالى عنه .

(٤) يرجح الكثيرون أنه قُتل في صفين ، ولكن يذهب بعض المؤرخين أنه مات قبل ذلك . انظر مثلاً حلية الأولياء ٧٩/٢ فيه أنه مات في غزوة أذربيجان أيام عمر .

(٥) كان لجعفر الصادق منزلة رفيعة في العلم ، وأخذ عنه الإمامان أبو حنيفة ومالك . وكان بحق الشخصية العلمية الشيعية التي اشتغلت أكثر من غيرها بتنظيم المذهب الشيعي نظرياً ، ورفع « الشبهات » عنه ، وصياغة

وأنه المهدي المنتظر ، وزعم قوم أن الذي كان يتبدى للناس لم يكن جعفرأ ، وإنما تصور للناس في تلك الصورة ، وانضم إلى هذه الفرقة قوم من السبئية فزعموا جميعاً أن جعفرأ كان عالماً بجميع معالم الدين من العقليات والشرعيات ، فإذا قيل للواحد منهم : ما تقول في القرآن أو في الرؤية أو في غير ذلك من أصول الدين أوفى فروعه ؟ يقول : أقول فيها ما كان يقوله جعفر الصادق — يقلدونه^(١) .

(١٠) ذكر الشميطية :

وهم منسوبون إلى يحيى بن شميظ ، وقد ساقوا الإمامة بطريق النص من جعفر إلى ابنه محمد بن جعفر ، وأقروا بموت جعفر ، وزعموا أن جعفرأ أوصى بها لابنه محمد ، ثم أداروا الإمامة في أولاد محمد بن جعفر ، وزعموا أن المنتظر من ولده .

(١١) ذكر العمّارية .

وهم منسوبون إلى زعيم منهم يسمى عمّارأ . وهم يسوقون الإمامة إلى جعفر الصادق ، ثم زعموا أن الإمام بعده ولدُه عبدُ الله^(٢) ، وكان أكبرَ أولاده ، وكان أفضَحَ الرجلين^(٣) — ولهذا قيل لأتباعه « الأفضَحِيَّة » .

(١٢) ذكر الإسماعيلية :

وهؤلاء ساقوا الإمامة إلى جعفر ، وزعموا أن الإمام بعده ابنُه إسماعيلُ ، واقترب هؤلاء فرقتين :

= اطروحاته صياغة نسقية . وكثيراً ما كان يبدى تضايقه من الطريقة التي كان يتحدث بها الغلاة عن الأئمة . وعلى الرغم من معارضته للثورة المسلحة ومسائله لأهل السنة والعباسيين ، فإن جميع المصادر تؤكد ما يفهم منه أن استراتيجيته العامة كانت ترمي إلى « السيطرة الفكرية » أولاً ، وصولاً فيما بعد إلى السيطرة السياسية .
(١) وحكى أبو حامد الزوزني أن الناوسية زعمت أن علياً باق ومستشرق الأرض عنه قبل يوم القيامة فيملاً الأرض عدلاً .

(٢) لم يعيش عبد الله هذا بعد أبيه إلا سبعين يوماً ، ومات ولم يعقب ولداً ذكرأ .

(٣) فطّحت القدم أى صارت عريضة ، أو اعوجت مفاصلها كأنها قد فارقت مواضعها .

أ - فرقة : منتطرة لإسماعيل بن جعفر ، مع اتفاق أصحاب التواريخ على موت إسماعيل في حياة أبيه .

ب - وفرقة قالت : كان الإمام بعد جعفر سبطه محمد بن إسماعيل بن جعفر ؛ حيث إن جعفرأ نصَّبَ ابنه إسماعيل للإمامة بعده ، فلما مات إسماعيل في حياة أبيه علمنا أنه إنما نصب ابنه إسماعيل للدلالة على إمامة ابنه محمد بن إسماعيل .
وإلى هذا القول مالت الإسماعيلية من الباطنية ، وسذكروهم في فرق الغلاة .

(١٣) ذكر الموسوية منهم :

هؤلاء الذين ساقوا الإمامة إلى جعفر ، ثم زعموا أن الإمام بعد جعفر كان ابنه موسى بن جعفر^(١) ، وزعموا أن موسى بن جعفر حتى لم يميت ، وأنه هو المهدي المنتظر ، وقالوا : إنه دخل دار الرشيد ولم يخرج منها ، وقد علمنا إمامته وشككنا في موته ، فلا نحكم في موته إلا بيقين .

ف قيل لهذه الفرقة الموسوية : إذا شككتم في حياته وموته فشكوا في إمامته ، ولا تقطعوا القول بأنه باق ، وأنه هو المهدي المنتظر . هذا مع علمكم بأن مشهد موسى بن جعفر معروف في الجانب الغربي من بغداد يُزار .

ويقال لهذه الفرقة (موسوية) لانتظارها موسى بن جعفر .

ويقال لها (المبطورة) أيضا لأن يونس بن عبد الرحمن القمي^(٢) كان من القطعية^(٣) وناظر بعض الموسوية فقال في بعض كلامه : أنتم أهون على عيني من الكلاب المبطورة .

(١) المشهور بموسى الكاظم ، مولده ووفاته : (١٢٨ - ١٨٣ هـ = ٧٤٥ - ٧٩٩ م) كان من سادات بني هاشم ، ومن أعبد وأعلم أهل زمانه . له « مسند » سبع صفحات من جمع موسى بن إبراهيم المروزي . مقاتل الطالبين ٣٣١ ، وفرق الشيعة ٨١ ، وتاريخ بغداد ١٣ : ٢٧ .

(٢) يونس بن عبد الرحمن ، أبو محمد : (٢٠٨ - ٣٠٠ هـ = ٨٢٣ م) فقيه إمامي عراقي ، من أصحاب موسى الكاظم . له نحو ثلاثين كتابا ، منها « الرد على الغلاة » و « علل الحديث » و « الدلالة على الخير » . منهج المقال ٣٧٧ - ٣٨٠ ، وابن النديم ٢٢٠ .

(٣) القطعية هم الذين قطعوا بموت موسى الكاظم كما سيذكر المؤلف بعد قليل .

(١٤) ذكر المباركية :

هؤلاء يريدون الإمامة في ولد محمد بن إسماعيل بن جعفر كذغوى الباطنية فيه ، وقد ذكر أصحاب الأنساب في كتبهم أن محمد بن إسماعيل بن جعفر مات ولم يعقب .

(١٥) ذكر القطعية :

هؤلاء ساقوا الإمامة من جعفر الصادق إلى ابنه موسى ، وقطعوا بموت موسى ، وزعموا أن الإمام بعده سبط محمد بن الحسن الذي هو سبط علي بن موسى الرضا . ويقال لهم (الإثنا عشرية) أيضاً ؛ لدعواهم أن الإمام المنتظر هو الثاني عشر^(١) من نسبه إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، واختلفوا في سن هذا الثاني عشر عند موته ، فمنهم من قال : كان ابن أربع سنين ، ومنهم من قال : كان ابن ثمان سنين ، واختلفوا في حكمه في ذلك الوقت ؛ فمنهم من زعم أنه في ذلك الوقت كان إماماً عالماً بجميع ما يجب أن يعلمه الإمام ، وكان مفروض الطاعة على الناس ، ومنهم من قال : كان في ذلك الوقت إماماً على معنى أن الإمام لا يكون غيره ، وكانت الأحكام يومئذ إلى العلماء من أهل مذهبه إلى أوان بلوغه ، فلما بلغ تحققت إمامته ، ووجب طاعته ، وهو الآن الإمام الواجب طاعته وإن كان غائباً .

(١٦) ذكر الهشامية منهم :

هؤلاء فرقان ، فرقة تنسب إلى هشام بن الحكم الرافضي^(٢) ، والفرقة الثانية

(١) الثاني عشر من أئمتهم هو محمد المهدي بن الحسن العسكري . ومحمد المهدي هو الذي يزعمون أنه دخل في سرداب في بلدة سامراء ، وغاب فيه ، وأنه سيظهر آخر الزمان فيملا الأرض عدلاً . وأئمتهم بالترتيب : علي بن أبي طالب ، الحسن السبط ، الحسين السبط ، علي زين العابدين ، محمد الباقر ، جعفر الصادق ، موسى الكاظم ، علي الرضا ، محمد التقي ، علي الهادي ، الحسن العسكري ، محمد المهدي المنتظر . وكل إمام منهم ابن للإمام السابق إلى أن وصلوا إلى الإمام الثالث الحسين السبط . وأكثر شيعة إيران في عصرنا من الاثنى عشرية .

(٢) هشام بن الحكم الشيباني بالولاء ، الكوفي ، أبو محمد : (٠٠٠ - نحو ١٩٠ هـ = ٠٠٠ - نحو ٨٠٥ م) متكلم مناظر كان شيخ الإمامية في وقته . وكان حاضر الجواب ، سُئل عن معاوية : أشهد بداراً ؟ فقال : نعم ، من ذلك الجانب ! صنف كتباً منها « الدلالات على حدوث الأشياء » و « الرد على من قال بإمامة الفضول »

تُنسب إلى هشام بن سالم الجواليقي . وكلتا الفرقتين قد ضُمَّتْ إلى حَيْرَتِهَا فِي
الإمامة ضلالتها في التجسيم ، وبِدْعَتِهَا فِي التَّشْبِيهِ .

ذَكَرَ قَوْلَ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ : زَعَمَ هِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ أَنَّ مَعْبُودَهُ جِسْمَ ذُو حِدِّ
وَنَهَايَةٍ ، وَأَنَّهُ طَوِيلٌ ، عَرِيضٌ ، عَمِيقٌ ، وَأَنَّ طَوْلَهُ مِثْلُ عَرْضِهِ ، وَعَرْضُهُ مِثْلُ عُمُقِهِ ،
وَلَمْ يَثْبُتْ طَوْلًا غَيْرَ الطَّوِيلِ ، وَلَا عَرْضًا غَيْرَ الْعَرِيضِ ، وَقَالَ : لَيْسَ ذَهَابُهُ فِي جِهَةِ
الطَّوْلِ أَزِيدَ عَلَى ذَهَابِهِ فِي جِهَةِ الْعَرْضِ .

وَزَعَمَ أَيْضًا : أَنَّهُ نَوْرٌ سَاطِعٌ يَتَلَأَلُ كَالسَّبِيكَةِ الصَّافِيَةِ مِنَ الْفِضَّةِ ، وَكَاللُّوْثَةِ
الْمُسْتَدِيرَةِ مِنْ جَمِيعِ جَوَانِبِهَا .

وَزَعَمَ أَيْضًا : أَنَّهُ ذُو لَوْنٍ ، وَطَعْمٍ ، وَرَائِحَةٍ وَجِسْمَةٍ ، وَأَنَّ لَوْنَهُ هُوَ طَعْمُهُ ،
وَطَعْمُهُ هُوَ رَائِحَتُهُ ، وَرَائِحَتُهُ هُوَ جِسْمَتُهُ ، وَلَمْ يَثْبُتْ لَوْنًا وَطَعْمًا هُمَا غَيْرَ نَفْسِهِ ، بَلْ
زَعَمَ أَنَّهُ هُوَ اللَّوْنُ وَهُوَ الطَّعْمُ .

ثُمَّ قَالَ : « قَدْ كَانَ اللَّهُ وَلَا مَكَانَ ، ثُمَّ خَلَقَ الْمَكَانَ بِأَنَّ تَحْرُكَ فَحَدَّثَ مَكَانَهُ
بِحَرَكَتِهِ فَصَارَ فِيهِ ، وَمَكَانُهُ هُوَ الْعَرْشُ » .

وَحَكَى بَعْضُهُمْ عَنِ هِشَامِ أَنَّهُ قَالَ فِي مَعْبُودِهِ : « إِنَّهُ سَبْعَةُ أَشْبَارٍ بَشِيرٍ نَفْسُهُ »
كَأَنَّهُ قَاسَهُ عَلَى الْإِنْسَانِ ، لِأَنَّ كُلَّ إِنْسَانٍ فِي الْغَالِبِ مِنَ الْعَادَةِ سَبْعَةُ أَشْبَارٍ بَشِيرٍ
نَفْسُهُ .

وَذَكَرَ أَبُو الْهَدَيْلِ^(١) فِي بَعْضِ كُتُبِهِ أَنَّهُ لَقِيَ هِشَامَ بْنَ الْحَكَمِ فِي مَكَّةَ عِنْدَ جَبَلِ أَبِي
قُبَيْسٍ ، فَسَأَلَهُ : أَيُّهُمَا أَكْبَرُ مَعْبُودُهُ أَمْ هَذَا الْجَبَلُ ؟ قَالَ : فَأَشَارَ إِلَى أَنَّ الْجَبَلَ يُوفِي
عَلَيْهِ تَعَالَى ، وَأَنَّ الْجَبَلَ أَعْظَمُ مِنْهُ !

== « الرَّدُّ عَلَى هِشَامِ الْجَوَالِيْقِيِّ » . الْمُؤَرِّخُونَ مُضْطَرَّبُونَ فِي سَنَةِ وَفَاتِهِ . انظُرْ مَنَهِجَ الْمَقَالَ ٣٥٩ ، وَفَهْرَسْتَ الطُّوسِيَّ
١٧٤ ، وَفَهْرَسْتَ ابْنَ النَّدِيمِ ١ : ١٧٥ .

(١) سَتَأْتِي لَهُ تَرْجُمَةٌ ، وَتَذَكَرُ كُتُبَ الْفَرَقِ أَنَّهُ جَرَتْ بَيْنَ أَبِي الْهَدَيْلِ وَهِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ مَنَاطِرَاتٌ فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى
وَصِفَاتِهِ وَحُكْمِ الْإِمَامَةِ .

وحكى ابن الراوندى^(١) في بعض كتبه عن هشام أنه قال : « بين الله وبين الأجسام المحسوسة تشابه من بعض الوجوه ، ولولا ذلك مادلت عليه » .
 وذكر الجاحظ^(٢) في بعض كتبه عن هشام أنه قال : « إن الله عز وجل إنما يعلم ما تحت الثرى بالشعاع المتصل منه والذاهب في عمق الأرض » وقالوا : « لولا مماسة شعاعه لما وراء الأجسام الساترة لما رأى ما وراءها ولا علمها » .
 وذكر أبو عيسى الوراق^(٣) في كتابه أن بعض أصحاب هشام أجابه إلى أن الله عز وجل مماس لعرشه ، لا يفضل عن العرش ، ولا يفضل العرش عنه !

وقد روى أن هشاما ، مع ضلالتة في التوحيد ، ضل في صفات الله أيضاً ؛ فأحال القول بأن الله لم يزل عالماً بالأشياء^(٤) ، وزعم أنه علم الأشياء بعد أن لم يكن عالماً بها بعلم ، وأن العلم صفة له ليست هي هو ولا غيره ولا بعضه .

قال : « ولا يقال لعلمه إنه قديم ولا محدث ؛ لأنه صفة » وزعم أن الصفة لا توصف .

وقال أيضاً في قدرة الله ، وسمعه ، وبصره ، وحياته ، وإرادته : « إنها لا قديمة ولا محدثة ؛ لأن الصفة لا توصف » ، وقال فيها : « إنها لا هي هو ولا غيره » .
 وقال أيضاً : « لو كان لم يزل عالماً بالمعلومات لكانت المعلومات أزلية ؛ لأنه لا يصح عالم إلا بمعلوم موجود » ، كأنه أحال تعلق العلم بالمعدوم^(٥) .

وقال أيضاً : « لو كان عالماً بما يفعله عباده قبل وقوع الأفعال منهم لم يصح اختيار

(١) أحمد بن يحيى بن إسحاق ، ابن الراوندى : (٠٠٠-٢٩٨هـ = ٠٠٠-٨٩١م) كان أولاً من متكلمي المعتزلة ، ثم كفر بالدين ، وألف كتباً كثيرة للطعن على الشريعة والنبوة منها « الداغ للقرآن » ، قال ابن حجر العسقلاني : يقال كان غاية في الذكاء . كشف الظنون ١٢٧٤ ، والإمتاع والمؤانسة ٧٨:٢ ، ولسان الميزان ٣٢٣:١ .

(٢) ستأق له ترجمة .

(٣) محمد بن هارون الوراق ، أبو عيسى : (٠٠٠-٢٤٧هـ = ٠٠٠-٨٦١م) باحث معتزلي . من أهل بغداد ، ووفاته فيها . له تصانيف ، منها « المقالات في الإمامة » وكتاب « المجالس » نقل عنه المسعودي . مروج الذهب ٤٧٤:٥ ثم ٢٣٦:٧ و ٢٣٧ ، ولسان الميزان ٤١٢:٥ .

(٤) أى زعم استحالة القول بأن علم الله تعالى أزلى .

(٥) أى قال باستحالة العلم بالمعدوم ؛ لأن العلم لا يكون إلا بشيء موجود .

العباد وتكليفهم» .

وكان هشام يقول في القرآن: «إنه لا خالق ولا مخلوق، ولا يقال إنه غير مخلوق؛ لأنه صفة»، والصفة لا توصف عنده .

واختلفت الرواية عنه في أفعال العباد، فروى عنه: أنها مخلوقة لله عز وجل، وروى عنه: أنها معانٍ وليست بأشياء ولا أجسام؛ لأن الشيء عنده لا يكون إلا جسماً .

وكان هشام يجيز على الأنبياء العصيان مع قوله بعصمة الأئمة من الذنوب وزعم أن نبيه ﷺ عصى ربه عز وجل في أخذ الفداء من أسارى بدر^(١)، غير أن الله عز وجل عفا عنه، وتأول على ذلك قول الله تعالى: ﴿لِيُغْفَرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾^(٢). وفرق في ذلك بين النبي والإمام بأن النبي إذا عصى أتاه الوحي بالتنبية على خطاياها، والإمام لا ينزل عليه الوحي فيجب أن يكون معصوماً عن المعصية!

وكان هشام على مذهب الإمامية في الإمامة، وأكفره سائر الإمامية بإجازته المعصية على الأنبياء .

وكان هشام يقول بنفى نهاية أجزاء الجسم، وعنه أخذ النُّظام^(٣) إبطال الجزء الذي لا يتجزأ .

وحكى زُرْقَان^(٤) عنه في مقاله أنه قال بمدخلة الأجسام بعضها في بعض كما أجاز النظام تدخّل الجسمين اللطيفين في حيزٍ واحد .

وحكى عنه زُرْقَان أنه قال: «الإنسان شيان: بدن، وروح، والبدن مَوَات،

(١) روى أحاديث وأخبار فداء أسارى بدر جماعة من المحدثين، منهم: ابن حنبل في المسند ١: ٢٤٧، ٤: ٨٤، ٨٥ . والترمذي: كتاب السير، باب ١٨ . وأبو داود: كتاب الجهاد، باب ١٢١ .
الفتح: ٢ .

النظام المعتزل ستأق له ترجمة .

زُرْقَان أحد متكلمي المعتزلة، له مصنفات في نصر مذهبه، وأخرى في حكاية مذاهب المخالفين منها المقالات المذكورة أعلاه .

والروح حساسة مدركة فاعلة ، وهي نور من الأنوار » .

وقال هشام في سبيل الزلزلة : « إن الأرض مركبة من طبائع مختلفة يُمسِك بعضها بعضها ، فإذا ضعفت طبيعة منها غلبت الأخرى فكانت الزلزلة ، فإن ازدادت الطبيعة ضعفاً كان الخسف » .

وحكى زُرْقَان عنه أنه أجاز المَشَى على الماء لغير نبي ، مع قوله بأنه لا يجوز ظهور الأعلام المعجزة على غير نبي .

ذكر هشام بن سالم الجواليقي :

هذا الجواليقي مع رَفْضِهِ على مذهب الإمامية مُفْرِطٌ في التجسيم والتشبيه ؛ لأنه زعم أن معبوده على صورة الإنسان ، ولكنه ليس بلحم ولا دم ، بل هو نور ساطع بياضاً .

وزعم أنه ذو حَوَاسِّ خمس كحواس الإنسان ، وله يد ، ورجل ، وعين ، وأذن ، وأنف ، وفم ، وأنه يسمع بغير ما يبصر به ، وكذلك سائر حواسه متغايرة ، وأن نصفه الأعلى مجوف ، ونصفه الأسفل مُصَمَّتٌ .

وحكى أبو عيسى الورَّاق أنه زعم أن لمعبوده وَفْرَةٌ^(١) سوداء ، وأنه نور أسود ، وباقيه نور أبيض .

وحكى شيخنا أبو الحسن الأشعري^(٢) في مقالاته : « أن هشام بن سالم قال في إرادة الله تعالى بمثل قول هشام بن الحكم فيها ، وهي أن إرادته حركة ، وهي معنى لا هي الله ولا غيره ، وأن الله تعالى إذا أراد شيئاً تحرك فكان كما أراد » .

قال : « ووافقهما أبو مالك الحضرمي ، وعلى بن هيثم ، وهما من شيوخ الروافض ، على أن إرادة الله تعالى حركة ، غير أنهما قالوا : إن إرادة الله تعالى غيره » .

(١) الْوَفْرَةُ : الشعر المجتمع على الرأس ، أو ما تجاوز شحمة الأذن .

(٢) تقدم التعريف به .

وحكى أيضاً عن الجواليقى أنه قال في أفعال العباد : « إنها أجسام ؛ لأنه لا شيء في العالم إلا الأجسام » ، وأجاز أن يفعل العباد الأجسام ، ورُوى مثل هذا القول عن شيطان الطاق^(١) أيضاً .

(١٧) ذكر الزرارية منهم :

هؤلاء أتباع زُرارة بن أَعْيَن^(٢) ، وكان على مذهب الأفطحية^(٣) القائلين بإمامة عبد الله بن جعفر ، ثم انتقل إلى مذهب الموسوية^(٤) ، وبِدَعْتُهُ المنسوبة إليه قوله : « بأن الله عز وجل لم يكن حياً ، ولا قادراً ، ولا سمياً ، ولا بصيراً ، ولا عالماً ، ولا مريداً ، حتى خلق لنفسه حياة ، وقدرة ، وعلماً ، وإرادة ، وسمماً ، وبصراً ؛ فصار بعد أن خلق لنفسه هذه الصفات حياً ، قادراً ، عالماً ، مريداً ، سمياً بصيراً »^(٥) .

وعلى مَنَوَال هذا الضال نَسَجَت القدرية البصرية^(٦) في القول بحدوث كلام الله ، وعليه نسجت الكرامية^(٧) قولها بحدوث قول الله وإرادته وإدراكاته .

(١٨) ذكر اليونسية منهم :

هؤلاء أتباع يونس بن عبد الرحمن القمي^(٨) ، وكان في الإمامية على مذهب

(١) هذا لقب يطلقه متكلمو أهل السنة على محمد بن النعمان الرافضى المعاصر لجعفر الصادق ، ويلقبه الشيعة مؤمن الطاق . وإليه تُنسب فرقة النعمانية أو الشيطانية . وقد صنف كتباً كثيرة للشيعة منها « أفعال لم فعلت » و« أفعال لا تفعل » ، ويذكر فيها أن كبار الفرق أربعة : الفرقة الأولى : القدرية ، والثانية : الخوارج ، والثالثة : العامة ، والرابعة : الشيعة ، وهى الفرقة الوحيدة الناجية فى الآخرة فى نظره .

(٢) زُرارة بن أَعْيَن الشيبانى بالولاء ، أبو الحسن : (١٥٠ — ١٥٠ = ٧٦٧ م) كان متكلماً شاعراً ، له علم بالأدب . من أهل الكوفة . من كتبه « الاستطاعة والجرير » . النجاشى ١٢٥ ، وخطط المقرئى ٣٥٣ : ٢ ، ولسان الميزان ٤٧٣ : ٢ وفيه استدلاله على رجوعه عن رأيه أو غلوه .

(٣) سبق الإشارة إليهم تحت عنوان « ذكر العمارية » .

(٤) وهم القائلون بإمامة موسى بعد موت أبيه جعفر ، وقد تقدم الحديث عنهم .

(٥) ويذكر عنه أيضاً مؤرخو الفرق أنه ذهب إلى أن المعرفة ضرورية ، وأنه لا يسع جهل الأئمة ؛ فإن معارفهم كلها فطرية ضرورية ، وكل ما يعرفه غيرهم بالنظر فهو عندهم أولى ضرورى ، وفطرياتهم لا يدركها غيرهم .

(٦) ، (٧) سياتى الحديث عنهما بالتفصيل لاحقاً .

(٨) تقدم التعريف به .

القطعية الذين قطعوا بموت موسى بن جعفر وأفرط يونس هذا في باب التشبيه ؛ فزعم أن الله عز وجل يحمله حَمَلَةً عرشه ، وهو أقوى منهم ، كما أن الكركي^(١) يحمله رجلاه وهو أقوى من رجله ، واستدل على أنه محمول بقوله : ﴿ ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية^(٢) ﴾ . وقال أصحابنا : الآية دالة على أن العرش هو المحمول دون الرب تعالى .

(١٩) ذكر الشيطانية منهم :

هؤلاء أتباع محمد بن النعمان الرافضي^(٣) الملقَّب بشيْطَان الطَّاق ، كان في زمانِ جعفر الصادق ، وعاش بعده مدة وساق الإمامة إلى ابنه موسى ، وقَطَعَ بموت موسى ، وانتظر بعضَ أسباطه^(٤) ، وشارك هشامَ بن سالم الجواليقي في دعواه أن أفعال العباد أجسام ، وأن العبد يصح أن يفعل الجسم .

وشارك هشام بن الحكم ، وزعم أن الله تعالى إنما يعلم الأشياء إذا قدرها وأرادها ، ولا يكون قبل تقديره الأشياء عالما بها ، وإلا ما صحَّ تكليف العباد^(٥) .

خاتمة الفصل :

قال عبد القاهر : قد ذكرنا في هذا الفصل فِرَقَ الرِّفْضِ : من الزيدية ، والكيسانية ، والإمامية . والكيسانية منهم اليوم مغمورون في غمار أخلاط الزيدية والإمامية ، وبين الزيدية والإمامية منهم مُعَادَاة ثُوْرَتْ تَضْلِيل بعضهم بعضا ، وقال بعض شعراء الإمامية يهجو الزيدية :

يا أيها الزيدية المهملية إمامكم ذا آفة مُرْسَلِة
يارحمت الجوثبا لكم غصم فأخرجم لنا جندله

(١) الكَرْكِيُّ : هو طائر كبير ، أغبر اللون ، طويل العنق والرجلين ، أبتز الذنب ، قليل اللحم .

(٢) الحاققة : ١٧ .

(٣) سبقت الإشارة إليه .

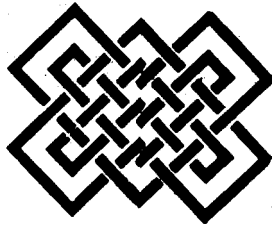
(٤) الأسباط جمع سَبَط ، والسَّبَط هو ولد البنت .

(٥) نقل الوراق أن محمد بن النعمان وهشام بن سالم أمسكا بعد ذلك عن الكلام في الله ، ورويا عن يوجيان تصديقه أنه سئل عن قول الله تعالى : ﴿ وأن إلى ربك المنتهى ﴾ قال : « إذا بلغ الكلام إلى الله تعالى فأمسكوا ، فأمسكا عن القول في الله والتفكر فيه حتى ماتا .

فأجابه شاعر الزيدية :

إمامنا منتصب قائم لا كالذي يُطَلَّبُ بالعزيلة
كل إمام لا يُرى جَهرةً ليس يساوى عندنا خردلة
قال عبد القاهر : قد أجبنا الفريقين عن شعرهما بقولنا :

يا أيها الرافضة المبطلة دَعُواكُمْ من أصلها مُبْطَلَةٌ
إمامكم إن غاب في ظلمة فاستدركوا الغائب بالمشعلة
أو كان معموراً بأعماركم فاستخرجوا المعمور بالعزيلة
لكن إمام الحق في قولنا من سُنَّةٍ أو آية مُنْزَلَةٌ
وفيها للمهتدي مَقْنَعٌ كفى بهتدين لنا منزله



◎ الفصل الثاني

من فصول هذا الباب

في بيان مقالات فرق الخوارج

قد ذكرنا قبل هذا أن الخوارج^(١) عشرون فرقة ، وهذه أسماؤها : المحكمة الأولى ، والأزارقة ، والتَّجْدَات ، والصُّفْرِيَّة ، ثم العجاردة المفرقة فرقا منها : الحازمية ، والشعبية ، والعلومية ، والمجهولية ، وأصحاب طاعة لايراد الله تعالى بها ، والصِّلْتِيَّة ، والأخْنَسِيَّة ، والشَّيْبِيَّة ، والشَّيْبَانِيَّة ، والمَعْبَدِيَّة ، والرشيديَّة ، والمكرمية ، والحمزية ، والشمراخية ، والإبراهيمية ، والواقفة ، والإباضية .

والإباضية منهم افرقت فرقا معظمها فريقان : حَفْصِيَّة ، وحرثية ، فأما اليزيدية من الإباضية ، والميمونية من العجاردة فإنهما فرقتان من غُلاة الكُفْرَةِ الخارجين عن فرق الأمة ، وسنذكرهما في باب ذكر فرق الغُلاة بعد هذا إن شاء الله عز وجل .

وقد اختلفوا فيما يجمع الخوارج على افتراق مذاهبها ، فذكر الكعبي في مقالاته أن الذي يجمع الخوارج على افتراق مذاهبها : إكفار على ، وعثمان ، والحكمين ، وأصحاب الجمل ، وكل من رضي بتحكيم الحكمين ، والإكفارُ بارتكاب الذنوب ، ووجوبُ الخروج على الإمام الجائر .

وقال شيخنا أبو الحسن : « الذي يجمعها إكفار على ، وعثمان ، وأصحاب الجمل ، والحكمين ، ومن رضي بالتحكيم وصوب الحكمين أو أحدهما ، والخروج على السلطان الجائر » ، ولم يرض ما حكاه الكعبي من إجماعهم على تكفير مرتكبي الذنوب .

والصوابُ ما حكاه شيخنا أبو الحسن عنهم ، وقد أخطأ الكعبي في دَعْوَاهُ إجماع الخوارج على تكفير مرتكبي الذنوب منهم ؛ وذلك أن التَّجْدَات من الخوارج لا يكفرون أصحاب الحدود من موافقهم وقد قال قوم من الخوارج : « إن التكفير

(١) يُسمى خارجياً كل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت عليه الجماعة أو اختارته غالبية الأمة .

إنما يكون بالذنوب التي ليس فيها وعيدٌ مخصوص ، فأما الذي فيه حدٌ أو وعيدٌ من القرآن فلا يُزاد صاحبه على الاسم الذي ورد فيه ، مثل تسميته زانياً ، وسارقاً ، ونحو ذلك » وقد قالت النجدات : « إن صاحب الكبيرة من موافقيهم كافرٌ نعمية ، وليس فيه كفردين » .

وفي هذا بيان خطأ الكعبي في حكايته عن جميع الخوارج تكفير أصحاب الذنوب كلهم منهم ومن غيرهم^(١) وإنما الصواب فيما يجمع الخوارج كلها ما حكاه شيخنا أبو الحسن رحمه الله : من تكفيرهم عليا ، وعثمان ، وأصحاب الجمل ، والحكمين ، ومن صوبهما أو صوّب أحدهما ، أو رضى بالتحكيم .
ونذكر الآن تفصيل كل فرقة منهم إن شاء الله عز وجل .

(١) ذكر المحكّمة الأولى منهم :

يقال للخوارج مُحكّمة ، وشُرّة واختلّفوا في أول من تشرّى منهم ، فقيل : عُرّة ابن حُدَيْر^(٢) أخو مِرْدَاس الخارجي^(٣) ، وقيل : أولهم يزيد بن عاصم المُحاربي^(٤) ، وقيل : رجل من ربيعة من بنى يَشْكُر ، كان مع علي بصفين ، فلما رأى اتفاق الفريقين على الحكمين ، استوى على فرسه ، وحَمَلَ على أصحاب معاوية وقتل منهم

(١) رغم أن البغدادى يُخطئ هنا الكعبي في حكايته عن جميع فرق الخوارج تكفير مرتكبي الذنوب كلهم منهم ومن غيرهم ، فإنه سبق له أن جزم في كتابه الملل والنحل بأن الخوارج تكفر كل من ارتكب كبيرة سواء كان منهم أو من غيرهم فقال : « الخوارج على اختلاف فرقها يجمعها القول بتكفير عليّ وعثمان وطلحة والزبير وعائشة وجيشهما ، وتكفير معاوية وأصحابه بصفين ، وتكفير الحكمين ومن حكمهما أو رضى بحكهما ، وتكفير كل من ارتكب كبيرة ، ووجوب الخروج على السلطان الجائر وإن كان على رأيهم » .

(٢) عروة بن حُدَيْر التميمي : (٥٨٠-٥٥٨هـ = ١١٠٠-٦٧٨م) من رجال النهروان . أول من قال : « لا حكم إلا لله » ، وسيفه أول ما سُلّ من سيوف أباة التحكيم . السير للشماعى ٦٧ ، وابن الأثير ٣ : ٢٠٣ ، والكمال للمبرد ٢ : ١٢٨ و ١٦٥ .

(٣) مِرْدَاس بن حُدَيْر : (٦١٠-٥٦١هـ = ١١٠٠-٦٨٠م) من كبار « الشُرّة » وأحد الخطباء الشجعان العباد ، شهد صفين مع علي ، وأنكر التحكيم ، وشهد النهروان . وقتل غيلة هو ومجموعة من أصحابه على يد عباد ابن علقمة المازني . السير للشماعى ٦٦ ، ورغبة الأمل ٧ : ١٨٧-١٩٦ .

(٤) يجرم الشهرستاني في الملل والنحل بأن أول من خرج على عليّ أمير المؤمنين جماعة ممن كانوا معه في حرب صفين ، وأشدّهم خروجاً عليه ومروقاً من الدين : الأشعث بن قيس الكندي ، ومسعر بن فدكى التميمي ، وزيد ابن حصين الطائي .

رجلا ، وحمل على أصحاب على وقتل منهم رجلا ، ثم نادى بأعلى صوته : « ألا إني قد خلعتُ علياً ومعاوية ، وبرئتُ من حكمهما » ، ثم قاتل أصحاب على حتى قتله قوم من همدان .

ثم إن الخوارج بعد رجوع على من صفين إلى الكوفة انحازوا إلى حُرُورَاء^(١) ، وهم يومئذ اثنا عشر ألفاً ، ولذلك سميت الخوارج حرورية ، وزعيمهم يومئذ عبدُ الله بن الكواء ، وشبث بن ربعي ، وخرج إليهم عليٌّ يناظرهم ، فوضحتُ حُجته عليهم ، فاستأمن إليه ابن الكواء مع عشرة من الفرسان ، وانحاز الباقون منهم إلى البُهْرَوَانِ ، وأمروا على أنفسهم رجلين ، أحدهما : عبد الله بن وهب الراسبي^(٢) ، والآخر : حرقوص بن زهير البجلي المعروف بذي الثدية^(٣) . والتقوا في طريقهم إلى نَهْرَوَانِ برجل رأوه يهرب منهم ، فأحاطوا به ، وقالوا له : من أنت ؟ قال : أنا عبد الله بن حَبَّاب بن الأرت ، فقالوا له : حَدِّثْنَا حَدِيثًا سَمِعْتَهُ عَنْ أَبِيكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ،

فقال : سمعت أبي يقول : قال رسول الله ﷺ : « سَتَكُونُ فِتْنَةٌ الْقَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ ، وَالْقَائِمُ خَيْرٌ مِنَ الْمَاشِي ، وَالْمَاشِي خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَكُونَ مَقْتُولًا فَلَا يَكُونُ قَاتِلًا »^(٤) . فشدَّ عليه رَجُلٌ مِنَ الْخَوَارِجِ يُقَالُ لَهُ مَسْمَعٌ بِسَيْفِهِ فَقَتَلَهُ ، فَجَرَى دَمُهُ فَوْقَ مَاءِ النَّهْرِ كَالشَّرَاكِ إِلَى الْجَانِبِ الْآخِرِ ، ثُمَّ لَانَهُمْ دَخَلُوا مَنْزِلَهُ وَكَانَ فِي الْقَرْيَةِ الَّتِي قَتَلُوهُ عَلَى بَابِهَا ، فَقَتَلُوا وَلَدَهُ وَجَارِيَتَهُ أُمَّ وَلَدِهِ ، ثُمَّ عَسَكُرُوا بِنَهْرَوَانِ .

وانتهى خيرهم إلى عليّ رضي الله عنه ، فسار إليهم في أربعة آلاف من أصحابه ،

- (١) حُرُورَاء : قرية بقرب الكوفة .
- (٢) يُعَدُّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبِ الرَّاسِبِيِّ أَوَّلَ مَنْ بُويعَ مِنَ الْخَوَارِجِ بِالْإِمَامَةِ ، وَكَانَ ذَلِكَ فِي مَنْزِلِ زَيْدِ بْنِ حَصِينٍ ، بَايَعَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْكَوَاءِ ، وَعُرْوَةُ بْنُ حَدِيرٍ ، وَيَزِيدُ بْنُ عَاصِمِ الْخَارِجِيِّ ، وَآخَرُونَ .
- (٣) حَرْقُوصُ بْنُ زُهَيْرِ السَّعْدِيِّ : (٣٧٠ هـ = ٦٥٧ م) الملقب بذي الثدية أو بذي الخويصرة . صحابي من بني نعيم . كان من أشد الخوارج على عليّ بعد التحكيم ، وقتل فيمن قتل بالنهروان . وفي سيرته وضبط لقبه اضطراب . انظر : الإصابة ، الترجمة ١٦٦١ ، ١٩٦٩ ، ٢٤٥٠ ، والذريعة : ١٠ : ١٩٣ .
- (٤) رواه البخاري : كتاب الفتن ، باب ٩ ، وكتاب المناقب ، باب ٢٥ . ومسلم : كتاب الفتن ، حديث رقم ١٠ ، ١٣ . والترمذي : كتاب الفتن ، باب ٢٩ . وأحمد : ١ ، ١٦٩ ، ٢٤١٨٥ ، ٢٤١٨٢ ، ٤٤٠٨ ، ٤٤٠٦ ، ١١٠ : ٥ ، ١١٠ . بالفاظ متقاربة .

وبين يديه عِدَى بن حاتم الطائي^(١) وهو يقول :

نسيرُ إذا ما كاعَ قَوْمٌ وبَلَدُوا براياتِ صِدْقٍ كالتُّسُورِ الحَوَافِقِ
إلى شَرِّ قَوْمٍ من شَرِّةٍ تَحْزُبُوا وعَادُوا إلهَ الناسِ رَبِّ المَشَارِقِ
طُغاةِ عِماةِ مارِقِينَ عن الهدى وكلُّ يُرَى في قولهِ غيرَ صَادِقِ
وفينا عَلِيٌّ ذُو المَعَالِي يَقُودُنَا إليهِم جَهَاراً بالسِيفِ البَوَارِقِ
فلما قرب عَلِيٌّ منهم أُرسل إليهِم : أن سَلِمُوا قاتل عبد الله بن خباب. فأرسلوا
إليه : إنا كلنا قَتَلَهُ ، ولنن ظفرنا بك قتلناك .
فأتاهم عَلِيٌّ في جيشه ، وبرَّزوا إليه بجمعهم ، فقال لهم قبل القتال : ماذا نَقَمْتُمْ

منى ؟

فقالوا له : أول ما نَقَمنا منك أَنَّا قاتَلْنَا بين يديك يوم الجمل ، فلما انهزم أصحاب
الجمل أُبْحَتْ لنا ما وَجَدْنَا في عسكرهم من المال ، ومنعتنا من سَبِي نساءهم
وذَرارِيهِم ، فكيف استحللت ما لهم دون النساء والذرية ؟!

فقال : إنما أُبْحَتُ لكم أموالهم بدلاً عما كانوا أغاروا عليه من بيت مال البصرة
قبل قدومي عليهم ، والنساء والذرية لم يقاتلونا ، وكان لهم حكم الإسلام بحكم دار
الإسلام ، ولم يكن منهم رَدَّةٌ عن الإسلام ، ولا يجوز استرقاق مَنْ لم يكفر ، وبعد لو
أُبْحَتُ لكم النساء أيكم يأخذ عائشة في سَهْمه ؟

فخجل القومُ من هذا ، ثم قالوا له : نَقَمْنَا عليك محو إمرة أمير المؤمنين على اسمك
في الكتاب بينك وبين معاوية لما نازَعَكَ معاوية في ذلك .

فقال : فعلتُ مثل ما فعل رسولُ الله ﷺ يوم الحُدَيْبية حين قال له سُهَيْلُ بن
عَمْرُو : « لو علمتُ أَنك رسولُ الله لما نازعتك ، ولكن اكتب باسمك واسم
أبيك » ، فكتب : « هذا ما صالح عليه محمدُ بن عبد الله وسُهَيْلُ بن عمرو^(٢) » ،

(١) عِدَى بن حاتم الطائي : (٦٨٠-٦٨٠هـ = ٦٨٧-٦٨٧م) أمير صحابي ، من الأجواد العقلاء ، كان
رئيس طييء في الجاهلية والإسلام ، وقام في حرب الردة بأعمال كبيرة ، وشهد فتح العراق ، وشهد الجمل وصفين
والنهروان مع علي ، روى عنه المحدثون ٦٦ حديثاً ، وهو ابن حاتم الطائي الذي يضرب بجوده المثل . الروض
الأنف ٣٤٣:٢ ، والإصابة : ت ٥٤٧٧ ، وخراتة البغدادى : ١ : ١٣٩ .

(٢) رواه أحمد في مسنده ١ : ٣٤٢ .

وأخبرني رسول الله ﷺ أن لي منهم يوماً مثل ذلك ، فكانت قصتي في هذا مع الأبناء قصة رسول الله ﷺ مع الآباء .

فقالوا له : فلم قلت للحكمين : إن كنتُ أهلاً للخلافة فأثبتي ، فإن كنتُ في شك من خلافتك فغيرك بالشك فيك أولى .

فقال : إنما أردتُ بذلك التَّصَفَةَ لمعاوية ، ولو قلت للحكمين احكما لي بالخلافة لم يرض بذلك معاوية ، وقد دعا رسولُ الله ﷺ نصارى نَجْرَانَ إلى المَبَاهلة وقال لهم : ﴿ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ ، ونِسَاءَنَا ونِسَاءَكُمْ ، وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ، ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين ﴾ ^(١) ، فَأَنْصَفَهُمْ بذلك من نفسه ، ولو قال : « أبتهل فأجعل لعنة الله عليكم » لم يرض النصارى بذلك ، لذلك أنصفتُ أنا معاوية من نفسي ، ولم أدر غَدَرَ عمرو بن العاص .

قالوا : فلم حكمت الحكمين في حق كان لك ؟ .

فقال : وجدت رسول الله ﷺ قد حكم سعد بن مُعَاذ في بنى قُرَيْظَةَ ، ولو شاء لم يفعل ، وأقمت أنا أيضاً حكماً ، لكن حكم رسول الله ﷺ قد حكم بالعدل ، وحكمي خدع حتى كان من الأمر ما كان ، فهل عندكم شيء سوى هذا ؟

فسكت القوم ، وقال أكثرهم : صدق والله ، وقالوا : التوبة .

واستأمنَ إليه منهم يومئذ ثمانية آلاف ، وانفرد منهم أربعة آلاف بقتاله مع عبد الله ابن وَهَب الراسبي وخرقوص بن زهير البجلي ، وقال على للذين استأمنوا إليه : اعترلوني في هذا اليوم ، وقال لأصحابه : قاتلوهم ، فوالذي نفسي بيده لا يقتل منا عشرة ولا ينجو عشرة منهم .

فقتل من أصحاب علي يومئذ تسعة ، وهم : ذؤيب بن وبرة البجلي ، وسعد بن مجالد السبيعي ، وعبد الله بن حماد الجريري ، ورفاعة بن وائل الأرحبي ، والفياض ابن خليل الأزدي ، وكيسوم بن سلمة الجهني ، وعتبة بن عبيد الحولاني ، وجميع ابن جشم الكندي ، وحبيب بن عاصم الأودي . قتل هؤلاء التسعة تحت راية علي

(١) روى الخبر ابن هشام في السيرة النبوية ، والآية المذكورة موضعها في القرآن [آل عمران : ٦١] .

رضى الله عنه فحسب .

وبرز حُرْقُوص بن زُهَيْر إلى عليّ وقال : يا ابن أُنَى طالب ؛ لا نريد بقتالك
إلا وَجْهَ الله والدار الآخرة .

وقال له عليّ : بل مثلكم كما قال الله عز وجل : ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ
أَعْمَالًا الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صِنَاعًا ﴾ (١) ،
منهم أنت ورب الكعبة .

ثم حمل عليه في أصحابه ، وقتل عبد الله بن وهب في المبارزة وصرع ذو الثُدَيَّة
عن فرسه ، وقتلت الخوارج يومئذ فلم يُفْلِتْ منهم غيرُ تسعة أنفس ، صار منهم
رجلان إلى سجستان ، ومن أتباعهما خوارج سجستان ؛ ورجلان إلى اليمن ومن
أتباعهما إباضية اليمن ؛ ورجلان صارا إلى عُمان ، ومن أتباعهما خوارج عمان ؛
ورجلان صارا إلى ناحية الجزيرة ، ومن أتباعهما كان خوارج الجزيرة ؛ ورجل منهم
صار إلى تل موزن .

وقال عليّ لأصحابه يومئذ : اطلبوا ذا الثُدَيَّة فوجدوه تحت دالية ورأوا تحت يده
عند الإبط مثل ثدى المرأة ، فقال : صدق الله ورسوله ، وأمر فقتل .

فهذه قصة المحكمة الأولى ، وكان دينهم إكفار على ، وعثمان ، وأصحاب الجمل ،
ومعاوية ، وأصحابه ، والحكمين ، ومن رضى بالتحكيم ، وإكفار كل ذى ذنب
ومعصية .

ثم خرج عليّ بعد ذلك من الخوارج جماعة كانوا على رأى المحكمة الأولى ،
منهم أشرسُ بن عوف ، وخرج عليه بالأنبار ، وغفلة التيمى من تميم عِدَى ، خرج
عليه بما سبذان ، والأشهب بن بشر العرنى ، خرج عليه بجرّ جَرَايا ، وسعد بن
قفل ، خرج عليه بالمدائن ، وأبو مريم السعدى ، خرج عليه في سواد الكوفة ،
فأخْرَجَ عليّ إلى كل واحد جيشاً مع قائد حتى قتلوا أولئك الخوارج ، ثم قُتِلَ عليّ
رضى الله عنه في تلك السنة في شهر رَمَضَانَ سنة ثمان وثلاثين من الهجرة .

فلما استوت الولاية لمعاوية خرج عليه وعلى من بعده إلى زمان الأزارقة قوم كانوا

(١) الكهف : ١٠٣ ، ١٠٤

على رأى المحكمة الأولى : منهم عبد الله بن جوشا الطائى ، خرج على معاوية بالنخيلة من سواد الكوفة ، فأخرج معاوية إليه أهل الكوفة حتى قتلوا أولئك الخوارج .

ثم خرج عليه حوثره بن وداع الأسدى ، وكان من المستأمنين إلى على يوم النهروان ، فى سنة إحدى وأربعين .

ثم خرج قرة بن نوفل الأشجعى ، والمستورد بن علقمة التميمى ، على المغيرة بن شُعْبَةَ ، وهو يومئذ أمير الكوفة من قبل معاوية، فقتلا فى حربته .

ثم خرج معاذ بن جرير على المغيرة ، فقتل فى حربته .

ثم خرج زياد بن خراش العجلى ، على زياد بن أبيه ، فقتل فى حربته .

وخرج قريب بن مرة على عبيد الله بن زياد ، وخرج عليه أيضاً زحاف بن زحر الطائى ، واستعرضا الناس فى الطريق بالسيف ، فأخرج ابن زياد إليهما بعباد بن الحصين الحبطى فى جيش ، فقتلوا أولئك الخوارج .

فهؤلاء هم الخوارج الذين عاونوا على المُحَكِّمة الأولى قبل فتنة الأزارقة ، والله أعلم .

(٢) ذكر الأزارقة منهم :

هؤلاء أتباع نافع بن الأزرق الحنفى المَكْنِيّ بأبى راشد^(١) ولم تكن للخوارج قطُ فرقة أكثر عدداً ولا أشد منهم شوكة .

والذى جمعهم من الدين أشياء :

أ — منها : قولهم بأن مخالفهم من هذه الأمة مشركون ، وكانت المحكمة الأولى يقولون : إنهم كفره لا مشركون .

(١) نافع بن الأزرق بن قيس الحنفى البكرى الوائلى : (٥٥٠—٦٥٥هـ=٥٥٠—٦٨٥م) كان أمير قومه وفقههم . من أهل البصرة . صحب فى أول أمره ابن عباس . وكان وأصحاب له من أنصار « الثورة » على عثمان ، ووالوا علياً إلى أن كانت قضية التحكيم بين على ومعاوية ، فخرجوا على على . رغبة الأمل ٧ : ١٠٣ — ١٥٦ ، ٢٢٠ ، ٢٢٩ — ٢٣٦ . والطبرى ٧ : ٦٥ ، ولسان الميزان ٦ : ١٤٤ .

ب — ومنها : قولهم إن القَعْدَةَ^(١) ممن كان على رأيهم عن الهجرة إليهم مشركون وإن كانوا على رأيهم .

ج — ومنها : أنهم أوجبوا امتحانَ مَنْ قَصَدَ عسكرهم إذا ادَّعى أنه منهم : أن يُدْفَعَ إليه أسير من مخالفهم ويأمره بقتله ، فإن قتله صدَّقوه في دعواه أنه منهم ، وإن لم يقتله قالوا : هذا منافق ومشرك ، وقتلوه .

د — ومنها : أنهم استباحوا قتل نساء مخالفهم ، وقتل أطفالهم ، وزعموا أن الأطفال مشركون ، وقطعوا بأن أطفال مخالفهم مُخَلَّدون في النار !
واختلفوا في أول مَنْ أحدث ما انفردت الأزارقة به من إكفار القَعْدَةَ عنهم ، ومن امتحان من قصد عسكرهم :

فمنهم من زعم أن أول مَنْ أحدث ذلك منهم عبدُ ربه الكبير ، ومنهم من قال : عبد ربه الصغير .

ومنهم من قال : أول من قال ذلك رجل منهم اسمه عبدُ الله بن الوضيين ، وخالف نافع بن الأزرق في ذلك واستتابه منه ، فلما مات ابن الوضيين رجع نافع وأتباعه إلى قوله ، وقالوا : كان الصواب معه ، ولم يُكْفِرْ نافع نفسه بخلافه إياه حين خالفه ، وأكْفَرَ مَنْ يخالفه بعد ذلك ، ولم يتبرأ من المحكمة الأولى في تركهم إكفار القَعْدَةَ عنهم ، وقال : إن هذا شيء مازلنا نأخذ به دونهم ، وأكْفَرَ من يخالفهم بعد ذلك في إكفار القعدة عنهم .

وزعم نافع وأتباعه أن دار مخالفهم دارُ كفرٍ ، ويجوز فيها قتل الأطفال والنساء ، وأنكرت الأزارقة الرِّجْمَ^(٢) ، واستحلُّوا كفر الأمانة التي أمر الله تعالى بأدائها ، وقالوا : « إن مخالفينا مشركون ، فلا يلزمنا أداء أمانتنا إليهم » ، ولم يقيموا الحدَّ على قاذف الرجل المحصن ، وأقاموه على قاذف المحصنات من النساء ، وقَطَّعُوا يَدَ السارق

(١) القَعْدَةُ هم الذين قعدوا أو توقفوا عن نصره أي من الفرق المتحاربة والمقصود بهم أعلاه مجموعة من الخوارج

الذين امتنعوا عن مناصرة المحاربين من الخوارج وإن كانوا يؤيدونهم في الرأي .

(٢) أي أسقطوا الرجم عن الزاني المحصن أو الزانية المحصنة ؛ وحجتهم في ذلك أنه لم يرد في القرآن نص يوجب

الرجم ، بل جاءت الآية بالجلد مائة جلدة ، سواء في الزاني البكر أو المحصن .

في القليل والكثير ، ولم يعتبروا في السرقة نصاباً^(١) .

وأكفرهم الأمة في هذه البدع التي أحدثوها بعد كفرهم الذي شاركوا فيه المحكمة الأولى ، فباعوا بكفر على كفر ، كمن باء بغضب على غضب ، وللكافرين عذاب مهين .

ثم الأزارقة بعد اجتماعها على البدع التي حكيناها عنهم بايعوا نافع بن الأزرق وسمّوه أمير المؤمنين ، وانضمَّ إليهم خوارج عمان واليمامة فصاروا أكثر من عشرين ألفاً ، واستولوا على الأهواز وما وراءها من أرض فارس وكرّمان وجبّوا خراجها^(٢) ، وعامل البصرة يومئذ عبد الله بن الحارث الخزاعي من قبل عبد الله بن الزبير ، فأخرج عبد الله بن الحارث جيشاً مع مُسلم بن عيسى بن كرز بن حبيب بن عبد شمس لحرب الأزارقة ، فاقتتل الفريقان بدُولاب الأهواز ، فقتل مسلم بن عيسى وأكثر أصحابه ، فخرج إلى حربهم من البصرة عمر بن عبيد الله بن معمر التميمي في ألفي فارس ، فهزمته الأزارقة ، فخرج إليهم حارثة بن بدر العُدائي في ثلاثة آلاف من جند البصرة ، فهزمتهم الأزارقة ، فكتب عبد الله بن الزبير من مكة إلى المهلب بن أبي صفرة وهو يومئذ بخراسان يأمره بحرب الأزارقة وولاه ذلك ، فرجع المهلب إلى البصرة ، وانتخب من جندها عشرة آلاف ، وانضم إليه قومه من الأزد فصار في عشرين ألفاً ، وخرج وقاتل الأزارقة وهزمهم عن دُولاب الأهواز إلى الأهواز ، ومات نافع بن الأزرق في تلك الهزيمة ، وبايعت الأزارقة بعده عبيد الله بن مأمون التميمي ، وقاتلهم المهلب بعد ذلك بالأهواز فقتل عبيد الله بن مأمون في تلك الواقعة ، وقتل أيضاً أخوه عثمان بن مأمون مع ثلاثمائة من أشد الأزارقة ، وانهمز الباقون منهم إلى أيدج وبايعوا قَطْرِيَّ بن الفُجاءة وسموه أمير المؤمنين ، وقاتلهم

(١) النصاب هو المقدار الذي عنده يجب إقامة حد السرقة ، وقد رأى أهل السنة أنه لا بد من شيء يجعل ضابطاً لإقامة الحد ، ولا بد أن يكون له قيمة يلحق الناس الضرر بفقدها ، فإن الناس من عادتهم التسامح في الشيء البسيط من الأموال ، ولهذا لم يكن يُقام الحد في سرقة الشيء البسيط . وقد اختلف فقهاء أهل السنة في مقدار هذا النصاب ؛ فذهب الجمهور إلى أن القطع لا يكون إلا في سرقة ربع دينار من الذهب ، أو ثلاثة دراهم من الفضة ، أو ما تساوى قيمته ربع دينار أو ثلاثة دراهم . ومذهب الأحناف أن النصاب الموجب للقطع عشرة دراهم فأكثر ولا قطع في أقل منها .

(٢) جبّاً : الخَرَج والمال — جبّواً ، وجباوة : جَمَعَهُ .

المهلب بعد ذلك حروبا كانت سيجالاً^(١) ، وانهمزت الأزارقة في آخرها إلى سابور من أرض فارس ، وجعلوها دار هجرتهم ، وثبت المهلب وبنوه وأتباعهم على قتالهم تسع عشرة سنة ، بعضها في أيام عبد الله بن الزبير ، وبقية في زمان خلافة عبد الملك بن مروان وولاية الحجاج على العراق ، وقرّر الحجاج المهلب على حرب الأزارقة ، فدامت الحرب في تلك السنين بين المهلب وبين الأزارقة كراً وفرأ فيما بين فارس والأهواز ، إلى أن وقع الخلاف بين الأزارقة ففارق عبد ربه الكبير قطرياً وصار إلى واد بجزيرة كرمين في سبعة آلاف رجل ، وفارقه عبد ربه الصغير في أربعة آلاف ، وصار إلى ناحية أخرى من كرمان ، وبقي قطري في بضعة عشر ألف رجل بأرض فارس ، وقاتله المهلب بها ، وهزّمه إلى أرض كرمان وتبعه وقاتله بأرض كرمان وهزّمه منها إلى الري ، ثم قاتل عبد ربه الكبير فقتله ، وبعث بابنه يزيد بن المهلب إلى عبد ربه الصغير فأتى عليه وعلى أصحابه ، وبعث الحجاج سفيان بن الأبرد الكلبى في جيش كثيف إلى قطري بعد أن انحاز من الري إلى طبرستان فقتلوه بها ، وأنفذوا برأسه إلى الحجاج ، وكان عبيدة بن هلال اليشكري قد فارق قطرياً وانحاز إلى قومس ، فتبعه سفيان بن الأبرد وحاصره في حصن قومس إلى أن قتله وقتل أتباعه ، وظهّر الله بذلك الأرض من الأزارقة ، والحمد لله على ذلك .

(٣) ذكر النجدات منهم :

هؤلاء أتباع نجدة بن عامر الحنفي^(٢) ، وكان السبب في رياسته وزعامته أن نافع ابن الأزرق لما أظهر البراءة من القعدة عنه بعد أن كانوا على رأيه ، وسماهم مشركين ، واستحلّ قتل أطفال مخالفيه ونسائهم ، وفارقه أبو فديك ، وعطية الحنفي ، وراشد الطويل ، ومقلاص ، وأيوب الأزرق ، وجماعة من أتباعهم ، وذهبوا إلى الجمامة فاستقبلهم نجدة بن عامر في جنيد من الخوارج يريدون اللحوق

(١) الحرب بينهم سجال : أى نصرتها بينهم متداولة ، سجل منها على هؤلاء ، وآخر على هؤلاء . والسجل هو الدلو العظيمة مملوءة أو فيها ماء قل أو كثر ، وتعنى أيضاً : الضرع العظيم ؛ و - النصب من الشيء . والجمع : سَجُول ، وسَجَال .

(٢) نجدة بن عامر الحنفي ، من بكر بن وائل : (٣٦ - ٦٩ هـ = ٦٥٦ - ٦٨٨ م) من كبار أصحاب الثورات في صدر الإسلام ، انفرد عن سائر الخوارج بأراء . استقر هو وأتباعه بالبحرين نحو خمس سنين وتسمى بأمر المؤمنين ، وعماله بالجمامة وعمان وهجر وبعض أرض العرض . الكامل للمبرد ٢ : ١٢٩ ، وابن الأثير ٤ : ٧٨ ،

بمسكر نافع ، فأخبروهم بأحداث نافع ، ورَدُّوهم إلى اليمامة ، وبايعوا بها نجدة بن عامر ، وأكفروا من قال بإكفار القعدة منهم عن الهجرة إليهم ، وأكفروا من قال بإمامة نافع ، وأقاموا على إمامة نَجْدَةَ إلى أن اختلفوا عليه في أمور نَقَمُوها منه ، فلما اختلفوا عليه صاروا ثلاث فرق :

أ — فرقة صارت مع عطية بن الأسود الحنفى^(١) إلى سجستان ، وتبعهم خوارج سجستان ، ولهذا قيل لخوارج سجستان في ذلك الوقت « عَطَوِيَّة » .

ب — وفرقة صارت مع أبي فديك^(٢) حرباً على نَجْدَةَ ، وهم الذين قتلوا نَجْدَةَ .

ج — وفرقة عَذَرُوا نجدة في أحداثه وأقاموا على إمامته .

والذي نَقَمَهُ على نجدة أتباعه أشياء :

منها : أنه بعث جيشاً في غزو البر ، وجيشاً في غزو البحر ، ففضّل الذين بعثهم في البر على الذين بعثهم في البحر في الرزق والعطاء .

ومنها : أنه بعث جيشاً ، فأغاروا على مدينة الرسول ﷺ ، وأصابوا منها جارية من بنات عثمان بن عفان ، فكتب إليه عبدُ الملك في شأنها ، فاشتراها من الذي كانت في يديه ورَدَّها إلى عبد الملك بن مروان ، فقالوا له : إنك رَدَدْتَ لنا على عدونا .

ومنها : أنه عَذَرَ أهل الخطأ في الاجتهاد بالجهالات ، وكان السبب في ذلك أنه بعث ابنه المضرَج مع جند من عسكره إلى القطيف ، فأغاروا عليها ، وسَبَّوْا منها النساء والذرية ، وقَوَّموْا النساء على أنفسهم ، ونكحوهن قبل إخراج الخمس من الغنيمة ، وقالوا : إن دخلت النساء في قسمنا فهو مرادنا ، وإن زادت قِيَمُهُنَّ على نصيبنا من الغنيمة غرمتنا الزيادة من أموالنا ، فلما رجعوا إلى نَجْدَةَ سأله عما فعلوا من وَطء النساء ومن أكل طعام الغنيمة قبل إخراج الخمس منها وقبل قسمة أربعة أحماسها بين الغانمين ، فقال لهم : لم يكن لكم ذلك ، فقالوا : لم نعلم أن ذلك لا يحل

(١) عطية بن الأسود اليمامي الحنفى : (٠٠٠—نحو ٧٥هـ=٠٠٠—نحو ٦٩٥م) من علماء الخوارج وأمرائهم . انظر أخباره في : الحور العين ١٧٠ ، واللباب ٢ : ١٤٢ ، والملل والنحل ١ : ١٧٩—١٩٤ .

(٢) عبد الله بن تور ، أبو فديك : (٠٠٠—٧٣هـ=٠٠٠—٦٩٢م) تغلب على البحرين وما والاها بعد مقتل نجدة ، جاءت نهايته على يد الجيش الذي بعثه عبد الملك بن مروان وكان حوالى عشرة آلاف ، فقاتلهم وصددهم ، إلى أن قتلوه وقتلوا من أصحابه نحو ٦ آلاف وأسروا ثمانمائة . خزنة البغدادى ٢ : ٩٧ .

لنا ، فعَدَّرهم بالجهالة .
 ثم قال : إن الدين أمران : أحدهما معرفة الله تعالى ، ومعرفة رسَّله ، وتحريم دماء المسلمين ، وتحريم غَصْب أموال المسلمين ، والإقرار بما جاء من عند الله تعالى جملة ، فهذا واجبٌ معرفته على كل مكلف . وما سواه فالناس معذورون بجهالته حتى يقيم عليه الحجَّة في الحلال والحرام ، فمن استحلَّ باجتهاده شيئاً محرماً فهو معذور ، ومن خاف العذاب على المجتهد المخطئ قبل قيام الحجَّة عليه فهو كافر .

ومن يدَّع نجدة أنه تولى أصحاب الحدود من موافقيه ، وقال : لعل الله يعذبهم بذنوبهم في غير نار جهنم ثم يدخلهم الجنة ، وَزَعَمَ أَنَّ النار يدخلها مَنْ خالفه في دينه .

ومن ضلالاته أيضاً أنه أسقط حدَّ الخمر^(١) .
 ومنها أيضاً أنه قال : من نظر نظرة صغيرة ، أو كذب كذبة صغيرة وأصْرَّ عليها فهو مشرك ، وَمَنْ زَنَى ، وسرق ، وشرب الخمر غير مُصِرِّ عليه فهو مسلم ، إذا كان من موافقيه على دينه .

فلما أحدث هذه الأحداث وَعَدَّرَ أتباعه بالجهالات استتابه أكثر أتباعه من أحداثه وقالوا له : أخرج إلى المسجد وثب من أحداثك ، ففعل ذلك .

ثم إن قوما منهم نَدِمُوا على استتابته ، وانضموا إلى العاذرين له ، وقالوا له : أنت الإمام ولك الاجتهاد ، ولم يكن لنا أن نستتيبك ، فتب من تَوَيْتِكَ ، واستتب الذين استتابوك وإلا نابذناك ، ففعل ذلك ، فافترق عليه أصحابه وَخَلَعَهُ أكثرهم ، وقالوا له اختر لنا إماما . فاختر أبا فُدَيْك وصار راشد الطويل مع أبي فديك يداً واحدة ، فلما أستولى أبو فُدَيْك على الإمامة علم أن أصحاب نَجْدَةَ إذا عادوا من غزواتهم أعادوا نَجْدَةَ إلى الإمارة ، فطلب نَجْدَةَ ليقتله ، فاختمى نَجْدَةَ في دار بعض عاذريه ينتظر رجوع عساكره الذين كان قد فَرَّقَهُمْ في سواحل الشام ونواحي اليمن ، ونادى منادى أبي فُدَيْك : مَنْ دَلَّنَا على نَجْدَةَ فله عشرة آلاف درهم ، وأئى مملوك دَلَّنَا عليه فهو

(١) يذهب الشهرستاني في الملل والنحل عند تأريخه لآراء نَجْدَةَ إلى عكس ذلك تماماً ؛ حيث يقول إن نَجْدَةَ « غلظ على الناس في حد الخمر تغليظاً شديداً » .

حر ، فدَلَّتْ عليه أمةٌ للذين كان نجدة عندهم ، فأنفذ أبو فُدَيْكٍ راشداً الطويلَ في
عسكر إليه ، فكَبَسُوهُ وحملوا رأسه إلى أبي فُدَيْكٍ فلما قتل نجدة صارت النَّجْدَاتُ
بعده ثلاث فرق :

أ — فرقة أكفرتة وصارت إلى أبي فديك ، كراشد الطويل ، وأبي بيهس ، وأبي
الشمراخ وأتباعهم .

ب — وفرقة عَدَّرْتُهُ فيما فعل ، وهم النجدات اليوم .

ج — وفرقة من النجدات بَعُدُوا عن الإمامة ، وكانوا بناحية البصرة شكُّوا فيما
حكى من أحوال نجدة وتوقَّفُوا في أمره ، وقالوا : لا ندرى هل أُحْدِثَ تلك
الأحداث أم لا فلا نبرأ منه إلا باليقين .

وبقى أبو فُدَيْكٍ بعد قتل نجدة إلى أن بعث إليه عبدُ الملك بن مروان عُمرَ بن عبيد
الله بن معمر التميمي في جند ، فقتلوا أبا فُدَيْكٍ ، وبعثوا برأسه إلى عبد الملك بن
مروان ، فهذه قصة النجدات .

(٤) ذكر الصُّفْرِيَّةِ من الخوارج :

هؤلاء أتباعُ زيَادِ بن الأصْفَرِ ، وقولهم في الجملة كقول الأزارقة في أن أصحاب
الذنوب مشركون ، غير أن الصُّفْرِيَّةِ لا يَرَوْنَ قتلَ أطفال مخالفيهم ونسائهم ،
والأزارقة يرون ذلك^(١) .

وقد زعمت فرقة من الصُّفْرِيَّةِ أن ما كان من الأعمال عليه حد واقع لا يُسَمَّى

(١) ويرى زياد بن الأصفر أيضاً أن التقية جائزة في القول دون العمل ، ويذكر المؤرخون أنه قال : « نحن
مؤمنون عند أنفسنا ، ولا ندرى لعلنا خرجنا من الإيمان عند الله » . وقال : « الشرك شركان : شرك هو طاعة
الشیطان ، وشرك هو عبادة الأوثان . والكفر كفران : كفر بإنكار النعمة ، وكفر بإنكار الربوبية . والبراءة
براءتان : براءة من أهل الحدود سنة ، وبراءة من أهل الجحود فريضة » .

صاحبه إلا بالاسم الموضوع له : كزان ، وسارق ، وقاذف ، وقاتل عمد ، وليس صاحبه كافراً ولا مشركاً ، وكلّ ذنب ليس فيه حد كترك الصلاة والصوم فهو كفر وصاحبه كافر ، وإن المؤمن المذنب يفقد اسم الإيمان في الوجهين جميعاً .

وفرقة ثالثة من الصفرية قالت بقول من قال من البيهسية^(١) : إن صاحب الذنب لا يُحكّم عليه بالكفر حتى يرفع إلى الوالى فيحده .

فصارت الصفرية على هذا التقدير ثلاث فرق :

أ — فرقة تزعم أن صاحب كلّ ذنب مشرك ، كما قالت الأزارقة .

ب — والثانية تزعم أن اسم الكفر واقع على صاحب ذنب ليس فيه حد ، والمحدود في ذنبه خارج عن الإيمان وغير داخل في الكفر .

ج — والثالثة تزعم أن اسم الكفر يقع على صاحب الذنب إذا حدّه الوالى على ذنبه .

وهذه الفرق الثلاث من الصُفْريّة يخالفون الأزارقة في الأطفال والنساء كما بيناه قبل هذا . وكل الصفرية يقولون بموالاته عبد الله بن وهب الراسبي^(٢) ، وحرقوق بن زهير^(٣) ، وأتباعهما من المحكمة الأولى ، ويقولون بإمامة أبى بلال مرداس الخارجي^(٤) بعدهم ، وبإمامة عمران بن حطّان السدوسي^(٥) بعد أبى بلال .

فأما أبو بلال مرداس : فإنه خرج في أيام يزيد بن معاوية بناحية البصرة على عبيد الله بن زياد ، فبعث إليه عبيد الله بن زياد زُرْعَةَ بن مسلم العامري في ألفى فارس ،

(١) البيهسية أصحاب أبى بهس هيصم بن عامر ، سيأتي ذكره .

(٢) ، (٣) ، (٤) سبق التعريف ٣٣ .

(٥) عمران بن حطّان السدوسي ، أبو سماك : (٠٠٠—٨٤هـ=٠٠٠—٧٠٣م) رأس القعدة ، من الصفرية ، وخطيبهم وشاعرهم ، كان قبل ذلك من رجال العلم والحديث ، وإنما عُد من قعدة الصفرية لأنه طال عمره وضعف عن الحرب فاقصر على التحريض والدعوة بشعره وبيانه . وكان شاعراً مقلماً مكثرأ ، وهو القائل من قصيدة :

« حتى متى لانرى عدلاً نعيش به
ولانرى لدعاة الحق أعواناً »
انظر : الإصابة ، الترجمة ٦٨٧٧ ، وخزانة البغدادي ٤٣٦:٢ — ٤٤١ ، وميزان الاعتدال ٢: ٢٧٦ ، والسير للشماخي ٧٧ .

وكان زُرْعَةُ يميل إلى قول الخوارج ، فلما أصطفَ الفريقان للقتال قال زرعة لأبي بلال : أنتم على الحق ولكننا نخاف من ابن زياد أن يسقط عطاءنا فلا بد لنا من قتالكم ، فقال له أبو بلال : وددت لو كنت قبلتُ فيكم قول أخى عُرْوَةَ ؛ فإنه أشار على بالاستعراض لكم كما استعرض قريب وزحاف الناس في طرفهم بالسيف ، ولكنى خالفتها وخالفت أخى ، ثم حمل أبو بلال وأتباعه على زرعة وجنده فهزموهم ، ثم إن عُبَيْدَ اللَّهِ بن زياد بعث إليه بعباد بن أخضر التيمي ، فقاتل أبا بلال بنوح وقتله مع أتباعه ، فلما ورد على ابن زياد خبرُ قتل أبي بلال قتل من وجدهم بالبصرة من الصفرية ، وظفر بعُرْوَةَ أخى مرداس فقال له : أَشْرَتِ عَلَى أَخِيكَ مِرْدَاسٌ بِالْأَسْتِعْرَاضِ لِلنَّاسِ ، فَقَدْ انْتَقَمَ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْكَ وَمِنْ أَخِيكَ ، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فَقَطَعَتْ يَدَاهُ وَرَجَلَاهُ ، وَصَلَبَهُ .

فلما قتل مرداسٌ أخذت الصُّفْرِيَّةُ عمران بن حِطَّان^(١) إمام ، وهو الذى رَثَى مرداساً بقصائِدٍ يقول في بعضها :

أَنْكَرْتُ بَعْدَكَ مَا قَدْ كُنْتُ أَعْرِفُهُ مَا النَّاسُ بَعْدَكَ يَا مِرْدَاسُ بِالنَّاسِ

وكان عمران بن حِطَّان هذا ناسكاً شاعراً شديداً فى مذهب الصُّفْرِيَّةِ ، وبلغ من حُبِّهِ فى بَعْضِ عَلَى رضى الله عنه أنه رَثَى عبد الرحمن بن مُلْجَم ، وقال فى ضَرْبِهِ علياً :

يَا ضَرْبَةَ مَنْ مُنِيبٍ مَا أَرَادَ بِهَا إِلَّا لِيَبْلُغَ مِنْ ذَى الْعَرْشِ رِضْوَانَا
إِنِّى لِأَذْكُرُهُ يَوْمَا فَأَحْسَبُهُ أَوْفَى الْبَرِيَّةِ عِنْدَ اللَّهِ مِيزَانَا

قال عبد القاهر : وقد أجنبناه عن شعره هذا بقولنا :

يَا ضَرْبَةَ مَنْ كَفُورٍ مَا اسْتَفَادَ بِهَا إِلَّا الْجَزَاءَ بِمَا يُصَلِّيهِ نِيرَانَا
إِنِّى لِأَلْعَنُهُ دِينَا ، وَأَلْعَنُ مَنْ يَرْجُو لَهُ أَبَدًا عَفْوَاً وَغُفْرَانَا
ذَاكَ الشَّقَى لِأَشَقَى النَّاسِ كُلَّهُمْ أَحْفَهُمْ عِنْدَ رَبِّ النَّاسِ مِيزَانَا

(١) تقدم التعريف به قريباً .

(٥) ذكر العجاردة من الخوارج :

العجاردة كلها أتباع عبد الكريم بن عجرد ، وكان عبد الكريم من أتباع عطية بن الأسود الحنفي^(١) ، وكانت العجاردة مفترقة عشر فرق يجمعها القول بأن الطفل يُدعى إذا بلغ ، وتجب البراءة منه قبل ذلك حتى يُدعى إلى الإسلام أو يصفه هو . وفارقوا الأزارقة في شيء آخر ، وهو أن الأزارقة استحلت أموال مخالفيهم بكل حال ، والعجاردة لا يرون أموال مخالفيهم فيما إلا بعد قتل صاحبه ، فكانت العجاردة على هذه الجملة^(٢) إلى أن افرقت فرقتها التي نذكرها بعد هذا .

(٦) ذكر الحازمية^(٣) منهم :

هؤلاء أكثر عَجَارِدَة سَجِسْتَانَ ، وقد قالوا في باب القدر ، والاستطاعة ، والمشية بقول أهل السنة : أن لا خالق إلا الله ، ولا يكون إلا ما شاء الله ، وإن الاستطاعة مع الفعل ، وأكْفَرُوا الميمونية^(٤) الذين قالوا في باب القدر والاستطاعة بقول القدرية المعتزلة عن الحق

ثم إن الحازمية خالفوا أَكْثَرَ الخوارج في الولاية والعداوة ، وقالوا : إنهما صفتان لله تعالى ، وإن الله عز وجل إنما يتولى العبد على ما هو صائر إليه من الإيمان ، وإن كان في أكثر عمره كافراً ، ويرى منه ما يصير إليه من الكفر في آخر عمره وإن كان في أكثر عمره مؤمناً ، وإن الله تعالى لم يزل محباً لأوليائه ومُبْغِضاً لأعدائه .

وهذا القول منهم موافق لقول أهل السنة في الموافقة ، غير أن أهل السنة ألزموا الحازمية على قولها بالمُؤَافاة أن يكون على ، وطلحة ، والزيير ، وعثمان ، من أهل

(١) وقيل إنه كان من أصحاب أبي بيهس ، ثم خالفه .

(٢) يرى العجاردة أيضاً أن الهجرة فضيلة لا فريضة ، ويتولون القعدة إذا عرفوهم بالديانة ، ويكفرون بالكبائر ، وينكرونها كونه سورة يوسف من القرآن ، ويزعمون أنها قصة من قصص العشق ولا يجوز أن تكون قصة العشق — في نظرهم — من القرآن ، ويجيزون نكاح بنات البنين ، وبنات البنات ، وبنات بنات الإخوة ، وبنات بنى الإخوة ، ويقولون : إنما حرم الله البنات وبنات الإخوة وبنات الأخوات .

(٣) في الأصل « الحازمية » وهو خطأ واضح لم تتداركه الطبقات السابقة ، والصواب ما أثبتناه أعلاه « الحازمية » ، وهم أتباع حازم بن علي .

(٤) الميمونية نسبة إلى ميمون بن خالد ، وهو من جملة العجاردة إلا أنه تفرد عنهم بآراء خاصة به .

الجنة ؛ لأنه من أهل بيعة الرضوان الذين قال الله تعالى فيهم :

﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾^(١) . وقالوا لهم : إذا كان الرضا من الله تعالى عن العبد إنما يكون عن علم أنه يموت على الإيمان وَجَبَ أَنْ يكون المُبَايِعُونَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ على هذه الصفة ، وكان على وطلحة والزبير منهم ، وكان عثمان يومئذ أسيراً فبايع له النبي عليه السلام ، وجعل يده بدلاً عن يده^(٢) ، وصحَّ بهذا بطلان قول مَنْ أكفر هؤلاء الأربعة .
(٧) ذكر الشعبية^(٣) منهم :

قول هؤلاء في باب القَدْر والاستطاعة والمشيئة كقول الحازمية ، وإنما ظهر ذكر الشعبية حين نازع زعيمهم المعروف بشعيب رجلاً من الخوارج اسمه ميمون^(٤) ، وكان السبب في ذلك أنه كان لميمون على شعيب مال ، فقَاضَاهُ ، فقال له شعيب : أعطيكه إن شاء الله ، فقال له ميمون : قد شاء الله ذلك الساعة ، فقال شعيب : لو كان قد شاء ذلك لم أستطع أن لا أعطيكه ، فقال ميمون : قد أمرَك الله بذلك ، وكل ما أمرَ به فقد شاءه ، وما لم يشأ لم يأمر به .

فافترقت العَجَّارِدَةُ عند ذلك ، فتنبع قوم شعيباً ، وتبع آخرون ميموناً ، وكتبوا في ذلك إلى عبد الكريم بن عَجْرَد ، وهو يومئذ في حبس السلطان ، فكتب في جوابهم : إنما نقول : ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن . ولا نُلْحِقُ باللهِ سوءاً فوصل الجوابُ إليهم بعد موت ابن عجرد ، وادعى ميمون أنه قال بقوله ؛ لأنه قال : لا نلحق باللهِ سوءاً ، وقال شعيب : بل قال بقولي ؛ لأنه قال نقول : ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن . ومالت الحازمية وأكثر العَجَّارِدَةُ إلى شُعيب ، ومالت الحمزية^(٥) مع القدرية إلى ميمون .

(١) الفتح : ١٨ .

(٢) زوى خبر بيعة الرضوان : البخارى : كتاب المغازى ، باب ١٩ ، ٣٥ ؛ وكتاب فضائل الصحابة ، باب ٧ . ومسلم : كتاب الجهاد ، حديث رقم ٥٢ . والترمذى : كتاب المناقب ، باب ١٨ ، والنسائى : كتاب الاحباس ، باب ٤ . وابن حنبل : ج ١ ص ٥٩ ، ج ٥ ص ٤٣٣ .

(٣) نسبة إلى شعيب بن محمد .

(٤) هو ميمون بن خالد ، سبقت الإشارة إليه .

(٥) نسبة إلى حمزة بن أكر ك سيأتى ذكره .

ثم زادت الميمونية على كفرها في القدر نوعا من المجوسية ، فأباحوا نكاح بنات البنات وبنات البنين ، ورأوا قتال السلطان وَمَنْ رضى بحكمه فرضاً ، فأما مَنْ أنكره فلا يرون قتله ، إلا إذا أغار عليهم ، أو طعن في دينهم ، أو كان دليلاً للسلطان . وسنذكر الميمونية في جملة العُلَاة الخارجين عن الملة في باب بعد هذا إن شاء الله عز وجل .

وقد كان من جملة الميمونية رجل يقال له خَلْفٌ ، ثم خالف الميمونية في القَدْر والاستطاعة والمشيمة ، وقال في هذه الثلاثة بقول أهل السنة ، وتبعه على ذلك خوارج كَرَمَانَ ومكران ، فيقال لهم « الخلفية » وهم الذين قاتلوا حمزة بن أكرم الخارجي في أرض كرمان .

(٨) ذكر الخلفية منهم :

هم أتباع خلف الذى قاتل حمزة الخارجي ، والخلفية لا يَرَوْنَ القتال إلا مع إمام منهم ، وصارت الخلفية إلى قول الأزارقة في شىء واحد ، وهو دعواهم أن أطفال مخالفهم في النار^(١) .

(٩) ذكر المعلومية والمجهولية منهم :

هاتان فرقتان من جملة الحازمية ، ثم إن المعلومية منهما خالفت سَلَفَهَا في شيئين : أحدهما : دعواها أن مَنْ لم يَعْرِف الله تعالى بجميع أسمائه فهو جاهل به ، والجاهل به كافر .

والثاني : أنهم قالوا : « إن أفعال العباد غيرُ مخلوقةٍ لله تعالى » .

ولكنهم قالوا في الاستطاعة والمشيمة بقول أهل السنة في أن الاستطاعة مع الفعل وأنه لا يكون إلا ماشاء الله .

(١) يقولون بهذا مع أنهم يعترفون بأن هؤلاء الأطفال لا عمل لهم ولا ترك . وهذا تناقض واضح ، لاسيما وأنهم يقولون لو عذب الله العباد على أفعال قدرها عليهم أو على ما لم يفعلوه كان ظلماً .

وهذه الفرقة تُدعى إمامة مَنْ كان على دينها وخرج بسيفه على أعدائه ، من غير براءة منهم عن القعدة عنهم .

وأما الجهولية منهم فقولهم كقول المعلومية ، غير أنهم قالوا : « مَنْ عرف الله ببعض أسمائه فقد عرفه » ، وأكفروا المعلومية منهم في هذا الباب .

(١٠) ذكر الصلّية منهم :

هؤلاء منسوبون إلى صلّت بن عثمان ، وقيل : صلّت بن أبي الصلت^(١) . وكان من العجاردة غير أنه قال : « إذا استجاب لنا الرجل وأسلم تولّيناه وبرّنا من أطفاله ؛ لأنه ليس لهم إسلام حتى يدركوا فيُدعَوْنَ حينئذٍ إلى الإسلام فيقبلونه » ! وبإزاء هذه الفرقة فرقة أخرى ، وهى التاسعة من العجاردة ، زعموا أنه ليس لأطفال المؤمنين ولا لأطفال المشركين ولاية ولا عداوة حتى يدركوا فيُدعَوْنَ إلى الإسلام فيقبلوا أو ينكروا .

(١١) ذكر الحمزية منهم :

هؤلاء أتباع حمزة بن أكرك^(٢) الذى عاش في سيجستان ، وخراسان ، ومكران ، وقهستان ، وكرمان ، وهزم الجيوش الكثيرة ، وكان فى الأصل من العجاردة الحازمية ، ثم خالفهم فى باب القدر والاستطاعة فقال فىهما بقول القدريّة ، فأكفرته الحازمية فى ذلك ، ثم زعم مع ذلك أن أطفال المشركين فى النار^(٣) ، فأكفرته القدريّة

(١) جاء فى شرح المواقف ٣ : ٢٩٢ « عثمان بن أبى الصلت وقيل الصلت بن الصامت » . وجاء اسمه فى لب الباب ١٦٢ « عثمان بن أبى الصلت » وكذلك ورد اسمه عند المقرئى ٢ : ٣٥٥ .

(٢) ذكره البغدادي فى كتابه الملل والنحل باسم « حمزة بن أدرك الحارجى » وكذلك ورد عند الشهرستانى فى الملل والنحل ولكن بدون تلقبيه بالحارجى . وهكذا جاء عند المقرئى ٢ : ٣٥٥ « حمزة بن أدرك » . وفى الطبرى : « حمزة بن أترك » .

(٣) فى الواقع أن القول بأن أطفال المشركين فى النار قول يدعو للتعجب والاندھاش ؛ لما فيه من مخالفة لروح العدل التى اتسمت بها تعاليم الإسلام التى تؤكد على تكافؤ الفرص والمساواة فى العدل ؛ ولذا فإنه من الجور أن يتم التفريق بين طفل المؤمن وطفل الكافر حين يثاب الأول بطاعة آبائه ويعاقب الثانى بعصيان آبائه ؛ أليس ذلك ضد المسؤولية الفردية ؟ أليس ذلك ضد المبدأ الإسلامى الذى ينص على أن البلوغ شرط التكليف ؟ وبأى معيار من معايير العدل يؤخذ الطفل بجريرة أبيه ويحاسب على عقيدته وسلوكه وهو بعد لم يبلغ سن البلوغ والتمييز ؟

في ذلك ، ثم إنه والى القَعْدَة من الخوارج مع قوله بتكفير مَنْ لا يوافقهُ على قتال مخالفه من فرق هذه الأمة مع قوله بأنهم مشركون .

وكان إذا قاتل قوماً وهزمهم أمر بإحراق أموالهم وعقر دوابهم ، وكان مع ذلك يقتل الأسراء من مخالفهم .

وكان ظهوره في أيام هارون الرشيد في سنة تسع وسبعين ومائة ، وبقي الناس في فتنته إلى أن مضى صدر من أيام خلافة المأمون ولما استولى على بعض البلدان جعل قاضيه أبا يحيى يوسف بن بشار ، وصاحب جيشه رجلاً اسمه حيويه بن معبد ، وصاحب حرسه عمرو بن صاعد ، وكان معه جماعة من شعراء الخوارج: كطلحة بن فهد ، وأبي الجلندي ، وأقرانهم . وبدأ بقتال البيهسيّة من الخوارج ، وقتل الكثير منهم ، فسَمَّوهُ عند ذلك أمير المؤمنين ، وقال الشاعر طلحة بن فهد في ذلك :

أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى رَشَادٍ وَخَيْرِ هِدَايَةٍ ، نِعَمَ الْأَمِيرِ
أَمِيرٌ يَفْضُلُ الْأَمْرَاءَ فَضْلاً كَمَا فَضَّلَ السُّهَاءُ^(١) الْقَمَرَ الْمُنِيرِ

ثم إن حمزة أسرى سرية إلى الحازمية^(٢) من الخوارج بناحية فلحرد ، فقتل منهم مقتلة عظيمة .

ثم قصد بنفسه هراء ، فمنعه أهلها من دخولها ، فاستعرض الناس خارج المدينة وقتل منهم الكثير ، فخرج إليه عمرو بن يزيد الأزدي — وهو يومئذ والى هراء — مع جنده ، فدامت الحرب بينهم شهوراً ، وقتل من أرض هراء جماعة ، قُتِلَ من أصحاب حمزة هيصم الشاري ، وكان داعية حمزة يدعو الناس إلى ضلالته .

ثم أغار حمزة على كروخ من رستاق^(٣) هراء ، وأحرق أموالهم وعقر أشجارهم . ثم حارب ابن يزيد الأزدي بقرب بوشنج وقتل عمراً .

(١) السُّهَاءُ : كوكب صغير خفى الضوء في بنات نعش الكبرى أو الصغرى . وفي المثل : « أربها السُّهَاءُ وثربني القمر » يضرب للمدهوش الذي يُسأل عن شيء فيجيب جواباً بعيداً .

(٢) تُصِر الطلعات السالفة طول الوقت على إيراد هذه الفرقة باسم « الحازمية » وهو خطأ ، والصواب — كما سبق الإشارة — « الحازمية » نسبة إلى حازم بن علي .

(٣) الرُّسْتاق : قرية ، وموضع فيه مزدرع ، أو بيوت مجتمعة . والجمع : رساتيق .

ثم انتصب على بن عيسى بن ماديان — وهو يومئذ والى خراسان — لحرب حمزة ، فانهزم منه إلى أرض سجستان بعد أن قتل من قواده ستون رجلاً سوى أتباعه ، فلما وصل إلى سجستان منعه أهل زرنج عن دخول البلد ، فاستعرض الناس بالسيف في صحراء البلد ، ثم تنكر لأهل زرنج بأن ألبس أصحابه السواد يؤهمهم أنهم أصحابُ السلطان ، وأنذرهم بذلك منذر ، فمنعوه من دخول البلدة ، فعقر نخلهم في سوادهم ، وقتل المجتازين في صحاريهم .

ثم قصد نهر شعبة ، وقتل بها الكثير من الخوارج الخلفية^(١) ، وعقر أشجارهم ، وأحرق أموالهم ، وانهزم منه رئيس للخلفية اسمه مسعود بن قيس ، وعبر في هزيمته وادياً وغرق فيه ، وشك أتباعه في موته ، وهم ينتظرونه اليوم .

ثم رجع حمزة من كَرَمَانَ ، وأغار في طريقه على رستاق « بُسْت » من رساتيق نيسابور ، وكان بها قوم من الخوارج الثعلبية ، فقتلهم حمزة .

ودامت فتنته بخراسان ، وكرمان ، وقهستان ، وسجستان ، إلى آخر أيام الرشيد وصدّر من خلافة المأمون لاشتغال جند أكثر خراسان بقتال رافع بن ليث بن نصر بن سيّار على باب سمرقند ، فلما تمكن المأمون من الخلافة كتب إلى حمزة كتاباً استدعاه فيه إلى طاعته ، فما ازداد إلا عُتُوّاً في أمره ، فبعث المأمون بطاهر بن الحسين لقتال حمزة ، فدارت بين طاهر وحمزة حُرُوبٌ قتل فيها من الفريقين مقدار ثلاثين ألفاً أكثرهم من أتباع حمزة ، وانهزم فيها حمزة إلى كرمان ، وأتى طاهر على القعدة عن حمزة ممن كانوا على رأيه ، وظفر بثلاثمائة منهم ، فأمر بشد كل رجل منهم بالحبال بين شجرتين قد جذبت رؤوس بعضها إلى بعض ، ثم قطع الرجل بين الشجرتين فرجعت كل واحدة من الشجرتين بالنصف من بدن المشدود عليها . ثم إن المأمون استدعى طاهر بن الحسين من خراسان وبعث به إلى منصبه ، فطمع حمزة في خراسان ، فأقبل في جيشه من كرمان ، فخرج إليه عبدُ الرحمن النيسابوري في عشرين ألف رجل من غُزاة نيسابور ونواحيا ، فهزموا حمزة بإذن الله ، وقتلوا الألوف من أصحابه ، وانفلت منهم حمزة جريحاً ، ومات في هزيمته هذه ، وأراح الله عز وجل منه ومن

(١) أصحاب خلف الخارجي ، تقدم الحديث عنهم .

أتباعه العباد بعد ذلك ، وكانت هذه الواقعة التي هلك بعدها حمزة الخارجي القدرى من مفاخر أهل نيسابور ، والحمد لله على ذلك .

(١٢) ذكر الثعلبية منهم :

هؤلاء أتباع ثعلبة بن مشكان^(١) . والثعلبية تدعى إمامته بعد عبد الكريم بن عجرد^(٢) ، وتزعم أن عبد الكريم بن عجرد كان إماماً قبل أن يخالفه ثعلبة في حكم الأطفال ، فلما اختلفا في ذلك كَفَرَ ابن عجرد ، وصار ثعلبة إماماً .

والسبب في اختلافهما أن رجلاً من العجاردة خطبَ إلى ثعلبة بنته ، فقال له : بين مهرها ، فأرسل الخاطبُ امرأة إلى أم تلك البنت يسألها هل بلغت البنت ؟ فإن كانت قد بلغت ووصفت الإسلام على الشرط الذى تعتبره العجاردة لم يُبَالِ كم كان مهرها ، فقالت أمها : هى مسلمة فى الولاية بلغت أم لم تبلغ ، فأخبر بذلك عبد الكريم بن عجرد وثعلبة بن مشكان ، فاختار عبدُ الكريم البراءة من الأطفال قبل البلوغ ، وقال ثعلبة نحن على ولايتهم صغاراً وكباراً إلى أن يبين لنا منهم إنكار للحق ، فلما اختلفا فى ذلك برىء كل واحد منهما من صاحبه وصار أتباعُ كل واحد منهما فرقاً . وقد ذكرنا فرق العجاردة قبل هذا .

وصارت الثعلبية بعد ذلك ستَّ فرق :

فرقة أقامت على إمامة ثعلبة ولم تقل بإمامة أحد بعده ، ولم يكثرثوا لما ظهر فيهم من خلاف الأحنسية والمعبدية .
(١٣) ذكر المعبدية منهم :

والفرقة الثانية منهم معبدية ، قالت بإمامة رجل منهم بعد ثعلبة اسمه معبد ، خالف جمهور الثعلبية فى أخذ الزكاة من العبيد وإعظائهم منها^(٣) ، وأكفَّر من لم يقل بذلك ، وأكفَّره سائر الثعلبية فى قوله .

(١) يذكره الشهرستانى باسم « ثعلبة بن عامر » الملل والنحل ١ : ١٧٧ على هامش الفصل ، ويتابعه المقرئى فى المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ٢ : ٣٥٥ . وذكره الأشعرى باسم « ثعلبة » فقط ، فى مقالات الإسلاميين ١ : ١٦٧ . ويتفق شاهفور فى التبصير فى الدين ص ٣٣ مع البغدادى فى ذكره باسم « ثعلبة بن مشكان » .
(٢) تقدم الحديث عنه .

(٣) كما خالف الأحنس فى الخطأ الذى وقع له فى تزويج المسلمات من مشرك .

(١٤) الأخنسية :

والفرقة الثالثة منهم الأخنسية ، أتباع رجل منهم كان يعرف بالأخنسي ، وكان في بدء أمره على قول الثعالبة في موالاة الأطفال ، ثم خنس من بينهم فقال : « يجب علينا أن نتوقف عن جميع من في دار التقيّة ، إلا من عرفنا منه إيماناً فنواليه عليه ، أو كفرأ فبرئنا منه » .

وقالوا بتحريم القتل والاعتقال في السر ، وأن يبدأ أحد من أهل القبلة بقتال حتى يدعى إلا من عرفوه بعينه^(١) وصار له تبع على هذا القول ، وبرى من سائر الثعالبة ، وبرى من سائرهم .

(١٥) الشيبانية :

والفرقة الرابعة من الثعالبة شيبانية ، وهم أتباع شيبان بن سلمة الخارجي^(٢) ، الذي خرج في أيام أبي مسلم^(٣) صاحب دولة بني العباس ، وأعان أبا مسلم على أعدائه في حروبه^(٤) ، وكان مع ذلك يقول بتشبيه الله سبحانه لخلقه ؛ فأكفره سائر الثعالبة مع أهل السنة في قوله بالتشبيه ، وأكفرته الخوارج كلها في معاونته أبا مسلم ، والذين أكفروه من الثعالبة يقال لهم « زيادية » أصحاب زياد بن عبد الرحمن . والشيبانية يزعمون أن شيبان تاب من ذنوبه ، وقالت الزيادة : « إن ذنوبه كان منها مظالم العباد التي لا تسقط بالتوبة ، وإنه أعان أبا مسلم على قتاله مع الثعالبة ، كما

(١) وروى أنهم جوزوا تزويج المسلمات من مشركي قومهم أصحاب الكباثر ، وهم على أصول الخوارج في سائر المسائل .

(٢) شيبان بن سلمة السدوسي : (١٣٠-٠٠٠هـ = ٧٤٨م) قائد شجاع ، قال المقرئ : « هو أول من أظهر القول بالتشبيه — أى تشبيه الله بخلقه — تعالى الله عن ذلك » . وكان له مصادمات حربية مع الأمويين ثم العباسيين . الطبري ١٠٢: ٩ ، وابن الأثير ١٤٣: ٥ ، والمقرئ ٣٥٥: ١ . وانظر الهامش بعد القادم .

(٣) هو أبو مسلم الخراساني ، تقدم الحديث عنه .

(٤) تذكر مصادر تاريخية أخرى أنه لما ظهرت دعوة بني العباس ، أرسل إليه أبو مسلم الخراساني يدعوه إلى البيعة ، فقال شيبان : أنا أدعوك إلى بيعتي . واختلفا . فسار شيبان إلى سرخس (بين نيسابور ومرو) واجتمع إليه جمع كثير من بكر بن وائل ، وسير أبو مسلم جيشاً لقتاله ، فحاربه ، وقتل شيبان على أبواب سرخس . لمزيد من التفاصيل عن أخباره يمكن الرجوع إلى الطبري ١٠٢: ٩ ، وابن الأثير ١٤٣: ٥ ، والمقرئ ٣٥٥: ١ .

أعانه على قتاله مع بى امية .

(١٦) ذكر الرشيديّة منهم :

والفرقة الخامسة من الثعالبة يقال لها (رشيديّة)^(١) نسبوا إلى رجل اسمه رشيد ، وانفردوا بأن قالوا : فيما سقى بالعيون والأنهار الجارية نصف العُشر ، وإنما يجب العشر الكامل فيما سقته السماء فحسب ، وخالفهم زيادُ بن عبد الرحمن ؛ فأوجب فيما سقى بالعيون والأنهار الجارية العشر الكامل .

(١٧) ذكر المُكْرَمِيّة منهم :

والفرقة السادسة من الثعالبة يقال لهم (المكرمية) أتباع أبى مكرم ، زعموا أن تارك الصلاة كافر ؛ لا لأجل ترك الصلاة ، لكن لجهله بالله عز وجل . وزعموا أن كلّ ذى ذنب جاهل بالله ، والجهل بالله كفر . وقالوا أيضاً بالموافاة في الولاية والعداء . فهذا بيان فرق الثعالبة وبيان أقوالها .

(١٨) ذكر الإباضية وفرقها :

أجمعت الإباضيّة على القول بإمامة عبد الله بن إباض^(٢) ، وافتقرت فيما بينها فرقاً يجمعها القول : بأن كفر هذه الأمة — يعنون بذلك مخالفيهم من هذه الأمة — برّاء من الشرك والإيمان ، وأنهم ليسوا مؤمنين ولا مشركين ، ولكنهم كفار . وأجازوا شهادتهم ، وحرّموا دماءهم في السر ، واستحلّوها في العلانية ، وصحّحوا مناكحتهم والتوازّث منهم ، وزعموا أنهم في ذلك محاربون لله ولرسوله لا يدينون دين الحق ، وقالوا باستحلال بعض أموالهم دون بعض ، والذي استحلّوه الخيل والسلاح ، فأما الذهب والفضة فإنهم يردونها على أصحابها عند الغنيمة .

(١) يذكر البغدادي في كتابه الملل والنحل أن الرشيديّة تُسمى أيضاً بـ «العشيرية» .

(٢) عبد الله بن إباض : (٠٠٠ — ٨٦هـ = ٠٠٠ — ٧٠٥م) اضطرب المؤرخون في سيرته وتاريخ وفاته . وكان

معاصراً لمعاوية ، وعاش إلى أواخر أيام عبد الملك بن مروان . انظر الأعلام ٤ : ٦١ ، ٦٢ .

ثم افرقت الإباضية فيما بينهم أربع فِرَقٍ ، وهى : الحفصية ، والحارثية ،
واليزيدية ، وأصحاب طاعة لأيراد الله بها^(١) .

واليزيدية منهم غُلَّةٌ لقولهم بنسخ شريعة الإسلام فى آخر الزمان ، وسنذكرهم فى
باب فرق الغُلَّة المتتسبين إلى الإسلام بعد هذا .

وإنما نذكر فى هذا الباب : الحفصية ، والحارثية ، وأصحاب طاعة لا يراد الله
بها .

(١٩) ذكر الحفصية منهم :

هؤلاء قالوا بإمامة حفص بن أبى المقدم^(٢) ، وهو الذى زعم أن بين الشرك
والإيمان معرفة الله تعالى وحدها ، فمن عرفه ثم كفر بما سواه : من رسول ، أو
جنة ، أو نار ، أو عميل بجميع المحرمات من قتل النفس واستحلال الزنا وسائر
المحرمات ، فهو كافر برىء من الشرك . ومن جهل بالله تعالى وأنكره فهو مشرك .

وتأول هؤلاء فى عثمان بن عفان مثل تأويل الرافضة فى أبى بكر وعمر وزعموا أن
علياً هو الذى أنزل الله تعالى فيه : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ،
وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ ، وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴾^(٣) ، وأن عبد الرحمن بن ملجم هو
الذى أنزل فيه : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ ﴾^(٤) .

(١) أختيار الإباضيين كثيرة فى التاريخ القديم والحديث ، ولا يزال مذهبهم منتشرأ ، فلا تزال بقية منهم تعيش فى
الجزائر فى بلاد « وادى ميزاب » ، وهم فى كل بلد منها « مجلس » يسمى « مجلس العرابة » بفتح العين وتشديد
الزاي ، وهو جمع « عازب » ويعنون به من انقطع للعلم والدين عزوبأ عن الدنيا ، ويتألف من نحو عشرة
أشخاص يجتمعون فى مسجد البلد ، ويفصلون بين المتقاضين ، ابتعادأ عن المحاكم غير الإسلامية ، التى كانت محاكم
فرنسية أيام الاحتلال الفرنسى للجزائر ، ومن أبى حكمهم أعلنوا البراءة منه فيقاطع حتى يرده الحق ويتوب . أما فى
المشرق العربى فهم اليوم أكثر أهل « السلطنة العُمانية » وهم فيها الإمامة والسيادة .

(٢) جاء اسمه فى خطط المقرئى ٢ : ٣٥ : حفص بن المقدم « وهو خطأ ، والثابت ما ذكره البغدادى فى
المتن . لمعرفة أختياره وآرائه يُراجع لسان الميزان ٢ : ٣٣٠ ، واللباب ١ : ٣٠٨ ، والتاج ٤ : ٣٨٢ . وتؤكد هذه
المطان تسميته بـ « حفص بن أبى المقدم » .

(٣) البقرة : ٢٠٤ (٤) البقرة : ٢٠٧

ثم قالوا بعد هذا كله : إن الإيمان بالكتب والرسل متصل بتوحيد الله عز وجل ، فمن كفر بذلك فقد أشرك بالله عز وجل . وهذا نقيض قولهم إن الفصل بين الشرك والإيمان معرفة الله وحده ، وإن من عرفه فقد برىء من الشرك وإن كفر بما سواه من رسول أو جنة أو نار ، فصار قولهم في هذا الباب متناقضاً .

(٢٠) ذكر الحارثية منهم :

هؤلاء أتباع حارث بن يزيد الإباضي^(١) ، وهم الذين قالوا في باب القدر بمثل قول المعتزلة ، وزعموا أيضاً أن الاستطاعة قبل الفعل ، وأكفروهم سائر الإباضية في ذلك ؛ لأن جمهورهم على قول أهل السنة في أن الله تعالى خالق أعمال العباد ، وفي أن الاستطاعة مع الفعل ، وزعمت الحارثية أنه لم يكن لهم إمام بعد المحكمة الأولى ، إلا عبد الله بن إباض ، وبعده حارث بن يزيد الإباضي .

(٢١) ذكر أصحاب طاعة لا يراد الله بها :

زعم هؤلاء أنه يصح وجود طاعات كثيرة ممن لا يريد الله تعالى بها ، كما قال أبو الهذيل^(٢) وأتباعه من القدرية .

وقال أصحابنا : « إن ذلك لا يصح إلا في طاعة واحدة ، وهو النظر الأول ، فإن صاحبه إذا استدل به كان مطيعاً لله تعالى في فعله وإن لم يقصد به التقرب إلى الله تعالى ، لاستحالة تقربه إليه قبل معرفته ، فإذا عرف الله تعالى فلا يصح منه بعد معرفته طاعة منه لله تعالى إلا بعد قصده التقرب بها إليه . »

وزعمت الإباضية كلها أن دور مخالفيهم من أهل مكة دار توحيد ، إلا معسكر السلطان فإنه ادار بغي عندهم .

(١) ذكره البغدادي في كتابه « الملل والنحل » هكذا « الحرث الإباضي » .

(٢) سيأتي التعريف به .

واختلفوا في النفاق على ثلاثة أقوال :

فقال فريق منهم : « إن النفاق براءة من الشرك والإيمان جميعاً » ، واحتجوا بقول الله عز وجل في المنافقين : ﴿ مُذَبِّدِينَ بَيْنَ ذَلِكَ ، لا إِلَى هَؤُلَاءِ ، ولا إِلَى هَؤُلَاءِ ، وَمَنْ يُضِلِلِ اللهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلاً ﴾ (١) .

وفرقه منهم قالت : « لا نزيل اسم النفاق عن موضعه ، ولا نسمى بالنفاق غير القوم الذين سماهم الله تعالى منافقين » .

ومن قال منهم بأن المنافق ليس بمشرك — زعم أن المنافقين على عهد رسول الله ﷺ كانوا مَوْحِدِينَ ، وكانوا أصحاب كِبائر ، فكفروا وإن لم يدخلوا في حد الشرك .

قال عبد القاهر : بعد الجملة التي حكيناها عنهم شنوذ من الأقوال انفردوا بها :
منها : أن فريقاً منهم زعموا أن لا حُجَّةَ اللهُ تعالى على الخلائق في التوحيد وغيره إلا بالخير ، وما يقوم مقام الخير من إشارة وإيماء .

ومنها : أن قوماً منهم قالوا : « كل مَنْ دخل في دين الإسلام وَجِبَتْ عليه الشرائع والأحكام ، سمعها أو عرفها أو لم يسمعها ولم يعرفها » ، وقال سائر الأئمة : « لا يأثم بترك ما لم يَقِفْ عليه منها إلا إن ثبتت عليه الحجة فيه » .

ومنها : أن قوماً منهم قالو بجواز أن يبعث الله تعالى إلى خلقه رسولا بلا دليل يدل على صدقه .

ومنها : أن قوماً منهم قالوا : « مَنْ ورد عليه الخبر بأن الله تعالى قد حَرَّمَ الخمر ، أو أن القبلة قد حُوِّثَتْ ، فعليه أن يعلم أن الذي أخبره به مؤمن أو كافر ، وعليه أن يعلم ذلك بالخبر ، وليس عليه أن يعلم أن ذلك عليه بالخبر » .

ومنها : قول بعضهم : « ليس على الناس المشى إلى الصلاة ولا الركوب والمسير

(١) النساء : ١٤٣ .

للحج ، ولا شيء من الأسباب التي يتوصل بها إلى أداء الواجب ، وإنما يجب عليهم فعل الطاعات الواجبة بأعيانها ، دون أسبابها الموصلة إليها .

ومنها : قولهم جميعاً بوجوب استتابة مخالفهم في تنزيل أو تأويل ، فإن تابوا وإلا قتلوا ، سواء كان ذلك الخلاف فيما يَشعُ جهله أو فيما لا يسع جهله .

وقالوا : « من زنى أو سرق أقيم عليه الحد ثم أُسْتَيْب ، فإن تاب وإلا قتل » .

وقالوا : « إن العالم يفنى كله إذا أفنى الله أهل التكليف ، ولا يجوز إلا ذلك لأنه إنما خلقه لهم » .

وأجازت : الأباضية وقوع حكمين مختلفين في شيء واحد من وجهين ، كمن دخل زرعاً بغير إذن مالكة ، فإن الله قد نهاه عن الخروج منه إذا كان خروجه منه مفسداً للزرع وقد أمره به .

وقالوا : « لا يُتَّبَعُ المدبِّرُ في الحرب إذا كان من أهل القبلة وكان مُوحِّداً ، ولا تقتل منهم امرأة ولا ذرية » ، وأباحوا قتل المُشْبِهة وأتباع مدبرهم وسبى نسائهم وذرائعهم ، وقالوا : « إن هذا كما فعله أبو بكر بأهل الردة » .

وقد كان من الإباضية رجل يعرف بإبراهيم دعا قوماً من أهل مذهبه إلى داره ، وأمر جارية له كانت على مذهبه بشيء ، فأبطأت عليه ، فحلف لبيعتها في الأعراب ، فقال له رجل منهم اسمه ميمون وليس هو صاحب الميمونية من العجاردة^(١) : كيف تباع جارية مؤمنة إلى الكفرة ؟

فقال له إبراهيم : « إن الله تعالى قد أحلَّ البيع ، وقد مضى أصحابنا وهم يستحلون ذلك » .

فتبرأ منهم ميمون ، وتوقف آخرون منهم في ذلك ، وكتبوا بذلك إلى علمائهم ، فأجابوهم بأن بيعها حلال ، وبأنه يستتاب ميمون ، ويستتاب من توقَّف في إبراهيم ؛ فصاروا في هذا ثلاث فرق : إبراهيمية ، وميمونية ، وواقفة .

وتبع إبراهيم على إجازة هذا البيع قومٌ يقال لهم الضحاكية ، وأجازوا نكاح المسلمة

(١) تقدم الحديث عنه .

من كفار قومهم في دار التقية ، فأما في دار حكمهم فلا يستحلون ذلك ، وقوم منهم توفقوا في هذه المسلمة وفي أمر الزوجة ، وقالوا : « إن ماتت لم تُصَلَّ عليها ، ولم نأخذ ميراثها ، لأننا لا ندرى ما حالها » .

وتبع بعد هؤلاء الإبراهيمية قومٌ يقال لهم البيهسية أصحاب أبي بيهس هَيْصَم بن عامر^(١) . قالوا : « إن ميموناً كفر بأن حرم بيع الأمة في دار التقية من كفار قومنا ، وكفرت الواقعة بأن لم يعرفوا كُفْر ميمون وصواب إبراهيم ، وكفر إبراهيم بأن لم يتبرأ من الواقعة » . قالوا : « وذلك أن الوقوف ليس فيما يسع الأبدان ، وإنما الوقوف على الحكم بعينه ما لم يوافق أحد ، فإذا وافقه أحد من المسلمين لم يسع مَنْ حَظَرَ ذلك إلا أن يعرف من عرف الحق ودان به . ومن أظهر الباطل ودان به » .

ثم إن البيهسية قالت : « إن مَنْ واقع ذنباً لم نشهد عليه بالكفر حتى يرفع إلى الوالي ويمجد ، ولا تُسَمِّيهِ قبل الرفع إلى الوالي مؤمناً ولا كافراً » .

وقال بعض البيهسية : « فإذا كفر الإمام كفرت الرعية » .

وقال بعضهم : « كلُّ شرابٍ حلال الأصل موضوعٌ عن سكرٍ منه كلُّ ما كان منه في السكر : من ترك الصلاة ، والشتم لله عز وجل ، وليس فيه حدٌّ ولا كفر ما دام في سكره » .

وقال قوم من البيهسية يقال لهم العوفية : « السكر كُفْرٌ إذا كان معه غيره من ترك الصلاة ونحوه » وافترقت العوفية من البيهسية فرقتين :

فرقة قالت : « مَنْ رجع عنا من دار هجرته ومن الجهاد إلى حال القعود برئنا منه » .

وفرقة قالت : « بل تَتَوَلَّاهُ لأنه رجع إلى أمر كان مباحاً له قبل هجرته إلينا » .

وكلا الفريقين قال : « إذا كفر الإمام كفرت الرعية ، الغائب منهم والشاهد » .

(١) هَيْصَم بن جابر الضبي ، أبو بيهس : (١٠٠٠-٩٤٠هـ = ١٠٠٠-٧١٣م) كان فقيهاً متكلماً ، وكفر أبو بهس — نافع بن الأزرق وعبد الله بن إياض في بعض ما ذهبوا إليه ، وتبعته جماعة . قال المقرئ : « قتل في المدينة وصلب » . الخطط ٢: ٣٥٥ ووردت أسماء نسبه فيه معرفة . وانظر رغبة الأمل ٧: ٢١٩ ، ٢٤٠-٢٤٢ ، والحرور العين ١٧٦ ، والتاج ٤: ١١٣ .

وللاباضية والبيهسية بعد هذا مذهبٌ قد ذكرناها في كتاب « الملل والنحل »
وفيما ذكرنا منه في هذا الكتاب كفاية .

(٢٢) ذكر الشيبية منهم :

هؤلاء يعرفون بالشيبية ، لا تنسابهم إلى شبيب بن يزيد الشيباني^(١) المكنى بأبي
الصحاري^(٢) ، ويعرفون بالصالحية أيضا ، لا تنسابهم إلى صالح بن مسرح
الخارجي^(٣) .

وكان شبيب بن يزيد الخارجي من أصحاب صالح ، ثم تولى الأمر بعده على
جُنْدِه ، وكان السبب في ذلك أن صالح بن مسرح التميمي كان مخالفاً للأزارقة ، وقد
قيل : أنه كان صُفْرِيَا ، وقيل : إنه لم يكن صُفْرِيَا ولا أزرقيًا ، وكان خروجه على
بشر بن مروان في أيام ولايته على العراق من جهة أخيه عبد الملك بن مروان ، وبعث
بشر إليه بالحارث بن عمير .

وذكر المدائني أن خروج صالح كان على الحجاج بن يوسف ، وأن الحجاج بعث
بالحارث بن عمير إلى قتاله ، وأن القتال وقع بين الفريقين على باب حصن جلولاء ،
وانهزم صالح جريحا ، فلما أشرف على الموت قال لأصحابه : « قد استخلفت عليكم
شيبيا ، وأعلم أن فيكم مَنْ هو أفقهُ منه ، ولكنه رجل شجاع مهيّب في عدوكم ،
فليُعيْنهُ الفقيه منكم بفقهه » . ثم مات وبايع أتباعه شيبيا إلى أن خالف صالحا في شيء
واحد ، وهو : أنه مع أتباعه أجازوا إمامة المرأة منهم إذا قامت بأموارهم وخرجت
على مخالفهم .

وزعموا أن غزاة أم شبيب كانت الإمام بعد قتل شبيب إلى أن قتلت ، واستدلوا
على ذلك بأن شيبيا لما دخل الكوفة أقام أمه على منبر الكوفة حتى خطبت .

(١) شبيب بن يزيد بن نعيم ، الشيباني : (٢٦ - ٥٧٧ = ٦٤٧ - ٦٩٦ م) أحد كبار الثائرين على بني أمية ، كان
داهية شجاعاً طامحاً إلى السيادة . وفيات الأعيان ١ : ٢٢٣ ، وجمهرة الأنساب ٣٠٧ ، والمقرئزي ١ : ٣٥٥ .
(٢) يذكر الزركلي وغيره أنه مكنى بأبي الضحاك . انظر الأعلام ٣ : ١٥٦ ، ١٥٧ . والمصادر السابقة .
(٣) صالح بن مُسْرَح التميمي : (٥٧٦ - ٥٠٠ = ٦٩٥ م) كان كثير العبادة يقيم في أرض دارا
والموصل والجزيرة ، وله أصحاب يقرأ لهم القرآن ويعظهم ، فدعاهم إلى الخروج وإنكار الظلم فأجابوه .. انظر :
ابن الأثير ٤ : ١٥٢ ، والطبري ٧ : ٢١٧ .

وذكر أصحاب التواريخ أن شيبيا في ابتداء أمره قصد الشام ونزل على رُوح بن زُبَاع^(١) وقال له : « سَلْ أمير المؤمنين أن يَفْرِضَ لِي في أهل الشرف ؛ فإن لِي في بني شيبان تَبَعًا كثيرًا » ، فسأل رُوح بن زُبَاع عبد الملك بن مروان ذلك ، فقال : « هذا رجل لا أعرفه ، وأخشى أن يكون حُرُورِيًّا » ، فذكر روح لشيب بن عبد الملك بن مروان ذكر أنه لا يعرفه فقال : « سيعرفني بعد هذا » .

ورجع إلى بني شيبان ، وجمَعَ من الخوارج الصالحة مقدار ألف رجل ، واستولى بهم على ما بين كسكرو والمدائن ، فبعث الحجاج إليه بعبيد بن أبي المخارق المتنبئ في ألف فارس فهزمه شيب ، فوجه إليه بعبد الرحمن بن محمد بن الأشعث فهزمه شيب ، وبعث بعثاب بن ورقاء القمي فقتله شيب . وما زال كذلك حتى هزم للحجاج عشرين جيشا في مدة سنتين .

ثم إنه كبس الكوفة ليلاً ومعه ألف من الخوارج ، ومعه أمه غزاة ، وامرأته جهيزة ، في مائتين من نساء الخوارج قد اعتقلن الرماح وتقلدن السيوف ، فلما كبس الكوفة ليلاً قصد المسجد الجامع وقتل حُرَّاسَ المسجد والمعتكفين فيه ، ونصب أمه غزاة على المنبر حتى خطبت ، وقال خزيمة بن فاطك الأسدي في ذلك :

أقامت غزاة سوق الضرار لأهل العراقيين حولا قميطا
سمت للعراقيين في جيشها فلاقى العراقيان منها أطيطا

وصير الحجاج لهم في داره ؛ لأن جيشه كانوا متفرقين إلى أن اجتمع جنده إليه بعد الصبح . وصلى شيب بأصحابه في المسجد ، وقرأ في ركعتي الصبح سورتي البقرة وآل عمران ، ثم وافاه الحجاج في أربعة آلاف من جنده ؛ واقتل الفريقان في سوق الكوفة إلى أن قتل أصحاب شيب . وانهم شيب قيمن بقي معه إلى الأنبار . فوجه الحجاج سفيان بن الأبرد الكلبى في ثلاثة آلاف لطلب شيب ، فنزل سفيان

(١) رُوح بن زُبَاع بن روح ، الجذامي ، أبو زرعة : (١٠٠٠ — ٨٤ هـ = ٧٠٣ — ٧٠٠ م) أمير فلسطين وسيد الجانية في الشام وقائدها وخطيبها وشجاعها . قيل له صحبة . كان عبد الملك بن مروان يقول : « جمع روح طاعة أهل الشام ودهاء أهل العراق وفقه أهل الحجاز » . الإصطقب ، الترجمة ٢٧٠٧ ، وتهذيب ابن عساكر ٥ : ٣٣٧ ، والبداية والنهاية ٩ : ٥٤ .

على شط الدجيل^(١) ، وركب شبيب جسر الدجيل ليغير إليه ، وأمر سفيان أصحابه
بقطع جبال الجسر ، فاستدار الجسر وغرق شبيب مع فرسه^(٢) ، وهو يقول :
﴿ ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴾^(٣) .

وبايع أصحاب شبيب في الجانب الآخر من الدجيل غزاة أم شبيب . وعقد
سفيان بن الأبرد الجسر ، وعبر مع جنده إلى أولئك الخوارج ، وقتل أكثرهم ، وقتل
غزاة أم شبيب وامرأته جهيزة ، وأسّر الباقين من أتباع شبيب ، وأمر العوّاصين
بإخراج شبيب من الماء ، وأخذ رأسه ، وأنفذه مع الأسرى إلى الحجاج ، فلما وقف
الأسرى بين يدي الحجاج أمر بقتل رجل منهم قال له : اسمع مني بيتين أحتم بهما
عملي ، ثم أنشأ يقول :

أَبْرًا إِلَى اللَّهِ مِنْ عَمْرٍو وَشِيعَتِهِ وَمِنْ عَلِيٍّ وَمِنْ أَصْحَابِ صِفِينِ
وَمِنْ مَعَاوِيَةَ الطَّاعِي وَشِيعَتِهِ لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْقَوْمِ الْمَلَاعِينِ

فأمر بقتله وبقتل جماعة منهم ، وأطلق الباقين .

قال عيد القاهر : يقال للشيبية من الخوارج : أنكرتم علي أم المؤمنين عائشة
خروجها إلى البصرة مع جندها الذي كل واحد منهم محرّم لها لأنها أم جميع المؤمنين
في القرآن ، وزعمتم أنها كفرت بذلك ، وتلوّثتم عليها قول الله تعالى : ﴿ وَقَرْنَ فِي
بُيُوتِكُنَّ ﴾^(٤) ، فهلا تلوتم هذه الآية على غزاة أم شبيب ؟

وهلا قلتم بكفرها وكفر من خرج معها من نساء الخوارج إلى قتال جيوش
الحجاج ؟ فإن أجزتم هنّ ذلك لأنه كان معهن أزواجهنّ أو بنوهنّ أو إخوتهن ، فقد
كان مع عائشة أخوها عبد الرحمن ، وابن أختها عبد الله بن الزبير ، وكل واحد منهم
محرّم لها ، وجميع المسلمين بنوها ، وكل واحد محرّم لها ؛ فهلا أجزتم لها ذلك ؟ علي
أن من أجاز منكم إمامة غزاة فإمامتها لائقة به وبدينه !

والحمد لله على العصمة من البدعة .

(١) الدجيل : في نواحي الأهواز .

(٢) وقد كان مما ساعد على غرقه ما كان عليه من الحديد الثقيل من درع ومغفر وغيرها .

(٣) يس : ٣٨ .

(٤) الأحزاب : ٣٣ .

◎ الفصل الثالث

من فصول هذا الباب

في بيان مقالات فرق الضلال من القدرية المعتزلة عن الحق

قد ذكرنا قبل هذا أن المعتزلة اختلفت فيما بينها عشرين فرقة كل فرقة منها تكفر سائرهما ، وهن : الواصلية ، والعمروية ، والهدلية ، والنظامية ، والأسوارية ، والمعمرية ، والإسكافية ، والجعفرية ، والبشرية ، والمردارية ، والهشامية ، والنمامية ، والجاحظية ، والخابطية ، والحمارية ، والخياطية ، وأصحاب صالح قبة ، والمريسية ، والشحامية ، والكعبية ، والجبائية والبهشمية المنسوبة إلى أبي هاشم بن الجبائي .

فهذه ثنتان وعشرون فرقة ، فرقتان منها من جملة فرق الغلاة في الكفر ، نذكرهما في الباب الذي نذكر فيه فرق الغلاة ، وهما :

الخابطية والحمارية ، وعشرون منها قدرية محضة ، يجمعها كلها في بدعتها أمور :

أ - منها : نفيها كلها عن الله عز وجل صفاته الأزلية ، وقولها بأنه ليس لله عز وجل علم ، ولا قدرة ، ولا حياة ، ولا سمع ، ولا بصر ، ولا صفة أزلية ، وزادوا على هذا بقولهم : « إن الله تعالى لم يكن له في الأزل اسم ولا صفة » .

ب - ومنها : قولهم باستحالة رؤية الله عز وجل بالأبصار ، وزعموا أنه لا يرى نفسه ، ولا يراه غيره ، واختلفوا فيه : هل هو راءٍ لغيره أم لا ؟ فأجازة قوم منهم ، وأباه قوم آخرون منهم .

ج - ومنها : اتفاقهم على القول بحدوث كلام الله عز وجل ، وحدث أمره ونبيه وخبره ، وكلهم يزعمون أن كلام الله عز وجل حادث ، وأكثرهم اليوم يسمون كلامه مخلوقاً .

د - ومنها : قولهم جميعاً بأن الله تعالى غير خالق لأكساب الناس ولا لشيء من أعمال الحيوانات ، وقد زعموا أن الناس هم الذين يقدرّون على أكسابهم ، وأنه ليس لله عز وجل في أكسابهم ولا في أعمال سائر الحيوانات صنع وتقدير ، ولأجل هذا القول سماهم المسلمون قدرية .

هـ - ومنها : اتفاهم سنى دعواهم فى الفاسق من لمة الإسلام بالمنزلة بين المنزلتين ، وهى أنه فاسق ، لا مؤمن ولا كافر ؛ ولأجل هذا سماهم المسلمون (معتزلة) لاعتزالهم قول الأمة بأسرها .

و - ومنها قولهم : « إن كل ما لم يأمر الله تعالى به أو نهى عنه من أعمال العباد لم يشأ الله شيئاً منها » .

وزعم الكعبي^(١) فى مقالاته أن المعتزلة اجتمعت على أن الله عز وجل شئ لا كالأشياء ، وأنه خالق الأجسام والأعراض^(٢) ، وأنه تخلق كل ما خلقه لا من شئ ، وعلى أن العباد يفعلون أعمالهم بالقدرة التى خلقها الله سبحانه وتعالى فيهم ، قال : « وأجمعوا على أنه لا يغير لمرتكبي الكبائر بلا توبة » .

وفى هذا الفصل من كلام الكعبي غلط منه على أصحابه من وجوه :

أ - منها : قوله : « إن المعتزلة اجتمعت على أن الله تعالى شئ لا كالأشياء » ، وليست هذه الخاصية لله تعالى وحده عند جميع المعتزلة ، فإن الجبائى وابنه أباهاشم^(٣) قد قالا : « إن كل قدرة مُحدثة شئ لا كالأشياء » ، ولم يخصوا ربهم بهذا المدح .

ب - ومنها : حكايته عن جميع المعتزلة قولها بأن الله عز وجل خالق الأجسام والأعراض ، وقد علم أن الأصم من المعتزلة ينفى الأعراض كلها ، وأن المعروف منهم بمعتمر يزعم أن الله تعالى لم يخلق شيئاً من الأعراض ، وأن ثُمَامَةَ يزعم أن الأعراض المتولدة لا فاعل لها ، فكيف يصح دعواه إجماع المعتزلة على أن الله سبحانه خالق الأجسام والأعراض ، وفيهم من ينكر وجود الأعراض ، وفيهم من يثبت الأعراض ويزعم أن الله تعالى لم يخلق شيئاً منها ، وفيهم من يزعم أن المتولدات أعراض

(١) تقدم التعريف به .

(٢) الأعراض جمع عرض ، والعرض هو ما قام بغيره ، ويقابل الجوهر والذات ؛ فالجسم جوهر واللون عرض ، أو ما لا يدخل فى تقويم الذات كالقيام والعود بالنسبة للإنسان . والعرض ملازم لا ينفك عن الماهية ، كالضحك بالقوة بالنسبة للإنسان ، ومفارق ينفك عن الشئ كحمره الخجل . والعرض العام ما يصدق على أنواع كثيرة كالبياض للثلج والقطن . والعرضى ما لا يقوم ماهية ما يقال عليه ، كالسواد . والعرض ما يطرأ على الموجود لا من ناحية ذاته ولا من صفاته المعرفة له .

(٣) سيأتى التعريف بهما عند ذكر « الجبائية » .

لا فاعل لها ، والكعبى مع سائر المعتزلة زعموا أن الله تعالى لم يخلق أعمال العباد ، وهي أعراض عند من أثبت الأعراض ؛ فَبَانَ غَلَطُ الكعبى فى هذا الفصل على أصحابه .

ج - ومنها : دعوى إجماع المعتزلة على أن الله خلق ما خلق لا من شىء ، وكيف يصحُّ إجماعهم على ذلك والكعبى مع سائر المعتزلة - سوى الصالحى - يزعمون أن الحوادث كلها كانت قبل حدوثها أشياء ، والبصريون منهم يزعمون أن الجواهر والأعراض كانت فى حال عدمها جواهر وأعراضاً وأشياء . والواجب على هذا الفصل أن يكون الله خلق الشىء من شىء ، وإنما يصح القول بأنه خلق الشىء لا من شىء على أصول أصحابنا الصنفاتية اللذين أنكروا كون المعدوم^(١) شيئاً .

د - وأما دعوى إجماع المعتزلة على أن العباد يفعلون أفعالهم بالقدرة التى خلقها الله تعالى فيهم ، فغلط منه عليهم ؛ لأن معمرأ منهم زعم أن القدرة فعل الجسم القادر بها ، وليست من فعل الله تعالى ، والأصمُّ منهم ينفى وجود القدرة ؛ لأنه ينفى الأعراض كلها .

هـ - وكذلك دعوى إجماع المعتزلة على أن الله سبحانه لا يغفر لمرتكبى الكبائر من غير توبة منهم ، غلط منه عليهم ؛ لأن محمد بن شبيب البصرى ، والصالحى ، والخالدى ، هؤلاء الثلاثة من شيوخ المعتزلة ، هم واقفية فى وعيد مرتكبى الكبائر ، وقد أجازوا من الله تعالى مغفرة ذنوبهم من غير توبة .

فبان بما ذكرناه غَلَطُ الكعبى فيما حكاه عن المعتزلة ، وصح أن المعتزلة يجمعها ما حكيناه عنهم مما أجمعوا عليه .

فأما الذى اختلفوا فيه فيما بينهم فعلى ما نذكره فى تفصيل فرقهم إن شاء الله عز وجل .

(١) ذهب بعض المعتزلة إلى أن العدم ذات ما ، وعدوا المعدوم شيئاً .

(١) ذكر الواصلة منهم :

هؤلاء أتباع واصل بن عطاء الغزال^(١) رأس المعتزلة وداعيمهم إلى بدعتهم بعد معبد الجهني^(٢) ، وغيلان الدمشقي^(٣) .

وكان واصل من متبلى مجلس الحسن البصرى فى زمان فتنه الأزارقة ، وكان الناس يومئذ مختلفين فى أصحاب الذنوب من أمة الإسلام على فرق :

١ — فرقة تزعم أن كل مرتكب للذنوب صغير أو كبير مشرك بالله ، وكان هذا قول الأزارقة من الخوارج ، وزعم هؤلاء أن أطفال المشركين مشركون ، ولذلك استحلوا قتل أطفال مخالفهم وقتل نسائهم ، سواء كانوا من أمة الإسلام أو من غيرهم ! وكانت الصُفريّة من الخوارج يقولون فى مرتكبى الذنوب بأنهم كفرة مشركون كما قالته الأزارقة ، غير أنهم خالفوا الأزارقة فى الأطفال .

ب — وزعمت النجّادات من الخوارج أن صاحب الذنوب الذى أجمعت الأمة على تحريمه كافر مشرك ، وصاحب الذنوب الذى اختلفت الأمة فيه على حكم اجتهاد أهل الفقه فيه ، وعذروا مرتكب ما لا يعلم بجهالة تحريمه إلى أن تقوم الحجة عليه فيه .
ج — وكانت الإباضية من الخوارج يقولون : « إن مرتكب ما فيه الوعيد ، مع معرفته بالله عز وجل وبما جاء من عنده كافر كُفْرانَ نعمة ، وليس بكافر كافر شرك » .

(١) واصل بن عطاء الغزال : (٨٠ — ١٣١ هـ = ٧٠٠ — ٧٤٨ م) وُلِدَ بالمدينة ، ونشأ بالبصرة ، من أئمة البلغاء والتكلمين . له تصانيف منها « المنزلة بين المنزلتين » ، و « أخصاف المرجعة » ، و « معاني القرآن » . المقرئى ٢ : ٣٤٥ ، ووفيات الأعيان ٢ : ١٧٠ . وفى نسخته المطبوعة : « توفى سنة إحدى وثمانين ومائة » خلافاً لسائر المصادر ، والصواب « ١٣١ » ومروج الذهب ٢ : ٢٩٨ .

(٢) معبد بن عبد الله الجهني : (... = ٨٠٠ هـ = ... = ٦٩٩ م) أول من قال بالقدر فى البصرة ، سمع الحديث من ابن عباس وابن حصين وغيرهما .

وحضر يوم التحكيم وانتقل من البصرة إلى المدينة ، فنشر فيها مذهبه . وعنه أخذ « غيلان » الآية ترجمته . كان صدوقاً ثقة فى الحديث . مات مقتولاً صبراً على يد الحجاج بعد أن عذبه ، وقيل صلبه عبد الملك بن مروان . تهذيب التهذيب ١٠ : ٢٢٥ ، وتقريب التهذيب ٢ : ٢٦٢ ، وميزان الاعتدال ٣ : ١٨٣ .

(٣) غيلان بن مسلم الدمشقي أبو مروان : (... = بعد ١٠٥ هـ = ... = بعد ٧٢٣ م) من البلغاء المتكلمين ، تنسب إليه فرقة « الغيلانية » من القدرية . وهو ثابى من تكلم فى القدر ودعا إليه . له رسائل ، قال ابن النديم إنها فى نحو ألفى ورقة . مات مقتولاً . فهرست ابن النديم : الفن الثانى من المقالة الثالثة ، ومفتاح السعادة ٢ : ٣٥ ، ولسان الميزان ٤ : ٤٢٤ .

د - وزعم قوم من أهل ذلك العصر أن صاحب الكبيرة من هذه الأمة منافق ،
والمنافق شر من الكافر المظهر لكفره .

هـ - وكان علماء التابعين في ذلك العصر مع أكثر الأمة يقولون : « إن صاحب
الكبيرة من أمة الإسلام مؤمن ؛ لما فيه من معرفته بالرسول والكتب المنزلة من الله
تعالى ، ولمعرفته بأن كل ما جاء من عند الله حق ، ولكنه فاسق بكبيرته ، وفسقه
لا ينفي عنه اسم الإيمان والإسلام » .

وعلى هذا القول الخامس مضى سلف الأمة من الصحابة وأعلام التابعين . فلما
ظهرت فتنة الأزارقة بالبصرة والأهواز ، واختلف الناس عند ذلك في أصحاب الذنوب على
الوجوه الخمسة التي ذكرناها ، خرج وأصل بن عطاء عن قول جميع الفرق
المتقدمة ، وزعم أن الفاسق من هذه الأمة لا مؤمن ولا كافر ، وجعل الفسق منزلةً
بين منزلتي الكفر والإيمان ، فلما سمع الحسن البصرى من واصل بدعته هذه التي
خالف بها أقوال الفرق قبله طرده عن مجلسه ، فاعتزل عند بهارية من سوارى مسجد
البصرة^(١) ، وانضم إليه قرينه في الضلالة عمرو بن عُبيد بن باب^(٢) كعبيد صريخه
أمة ، فقال الناس يومئذ فيهما : إنهما قد اختلفا قول الأمة ، وسمى أتباعهما من يومئذ
(معتزلة) .

ثم إنهما أظهرتا بدعتهما في المنزلة بين المنزلتين ، وضماً إليها دعوة الناس إلى قول
القدرية على رأى معبد الجهنى ، فقال الناس يومئذ لو اصل إنه مع كفره قدرى ،
وجرى المثل بذلك في كل كافر قدرى .

ثم إن واصلًا وعمراً وافقًا الخوارج في تأييد عقاب صاحب الكبيرة في النار ، مع
قولهما بأنه مؤحد ، وليس بمشرك ولا كافر ، ولهذا قيل للمعتزلة : إنهم مخانيث
الخوارج ؛ لأن الخوارج لما رأوا لأهل الذنوب الخلود في النار سمّوهم كفرًا ،
وحاربوهم ، والمعتزلة رأت لهم الخلود في النار ولم تجسر على تسميتهم كفرًا ،
ولا جسرت على قتال أهل فرقة منهم فضلًا عن قتال جمهور مخالفهم ، ولهذا نسب

(١) أكثر المؤرخين على أن واصل هو الذى اعتزل مجلس الحسن بإزادته ، ولم يطرده الحسن .
(٢) سياتى التعريف به .

إسحاق بن سويد العدوي واصلا وعمرو بن عبيد إلى الخوارج لا تفاهم على تأييد
عقاب أصحاب الذنوب ، فقال في بعض قصائده :

بَرِئْتُ مِنَ الْخَوَارِجِ لَسْتُ مِنْهُمْ مِنَ الْعَزَالِ مِنْهُمْ وَأَبْنِ بَابِ
وَمَنْ قَوْمٌ إِذَا ذَكَرُوا عَلِيًّا يَسْرُدُونَ السَّلَامَ عَلَى السَّحَابِ

ثم إن واصلا فارق النسلف ببعدة ثلاثة ، وذلك أنه وجد أهل عصره مختلفين في
على وأصحابه ، وفي طلحة ، والزبير وعائشة ، وسائر أصحاب الجمل ؛ فزعمت
الخوارج أن طلحة والزبير وعائشة وأتباعهم يوم الجمل كفروا بقتالهم علياً ، وأن علياً
كان على الحق في قتال أصحاب الجمل وفي قتال أصحاب معاوية بصفتين إلى وقت
التحكيم ، ثم كفر بالتحكيم ، وكان أهل السنة والجماعة يقولون بصحة إسلام
الفريقين في حرب الجمل ، وقالوا : « إن علياً كان على الحق في قتالهم ، وأصحاب
الجمل كانوا عصاة مخطئين في قتال علي ، ولم يكن خطوهم كفراً ولا فسقاً يسقط
شهادتهم » ، وأجازوا الحكم بشهادة عدلّين من كل فرقة من الفريقين ، وخرج
واصل عن قول الفريقين ، وزعم أن فرقة من الفريقين فسقة لا بأعيانهم وأنه
لا يعرف الفسقة منهما ، وأجازوا أن يكون الفسقة من الفريقين علياً وأتباعه :
كالحسن ، والحسين ، وابن عباس ، وعمار بن ياسر ، وأبي أيوب الأنصاري ،
وسائر من كان مع علي يوم الجمل ، وأجازوا كون الفسقة من الفريقين : عائشة ،
وطلحة ، والزبير ، وسائر أصحاب الجمل ثم قال في تحقيق شكه في الفريقين : « لو
شهد علي وطلحة أو علي والزبير أو رجل من أصحاب علي ورجل من أصحاب
الجمل عندي على باقة بقل لم أحكم بشهادتهما ، لعلمي بأن أحدهما فاسق لا بعينه ،
كما لا أحكم بشهادة المتلاعنين ، لعلمي بأن أحدهما فاسق لا بعينه . ولو شهد
رجلان من أحد الفريقين أيهما كان قبلت شهادتهما » .

ولقد سخنت عيون الرافضة القائلين بالاعتزال بشك شيخ المعتزلة في عدالة علي
وأتباعه ، ومقالة واصل في الجملة كما قلنا في بعض أشعارنا :

مَقَالَةٌ مَا وَصَلَتْ بِوَأَصْلٍ بَلْ قَطَعَ اللَّهُ بِهِ أَوْصَالَهَا

وسنذكر تمام أبيات هذه القصيدة بعد هذا إن شاء الله عز وجل .

(٢) ذكر العَمْرَوِيَّةِ مِنْهُمْ :

هُؤَلَاءِ أَتْبَاعِ عَمْرُو بْنِ عُبَيْدِ بْنِ بَابِ مَوْلَى بَنِي تَمِيمٍ ^(١) ، وَكَانَ جَدُّهُ مِنْ سَبْتَى كَابِلٍ . وَمَا ظَهَرَتْ الْبِدْعُ وَالضَّلَالَاتُ فِي الْأَدْيَانِ إِلَّا مِنْ أَبْنَاءِ السَّبْيَايَا ^(٢) ، كَمَا رَوَى فِي الْخَبَرِ .
وَقَدْ شَارَكَ عَمْرُو وَاصِلًا فِي بَدْعَةِ الْقَدِيرِ ، وَفِي ضَلَالَةٍ قَوْلَهُمَا بِالْمَنْزِلَةِ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ ، وَفِي رَدِّهِمَا شَهَادَةَ رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا مِنْ أَصْحَابِ الْجَمَلِ وَالْآخَرُ مِنْ أَصْحَابِ عَلِيٍّ ، وَزَادَ عَمْرُو عَلَى وَاصِلٍ فِي هَذِهِ الْبِدْعَةِ فَقَالَ بَفْسُقِ كُلُّنَا الْفَرَقَتَيْنِ الْمُتَقَاتِلَيْنِ يَوْمَ الْجَمَلِ ؛ وَذَلِكَ أَنْ وَاصِلًا إِنَّمَا رَدَّ شَهَادَةَ رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا مِنْ أَصْحَابِ الْجَمَلِ وَالْآخَرُ مِنْ أَصْحَابِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَقِيلَ شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ كِلَاهُمَا مِنْ أَحَدِ الْفَرِيقَيْنِ ، وَزَعَمَ عَمْرُو أَنَّ شَهَادَتَهُمَا مُرَدُّوَةٌ وَإِنْ كَانَا مِنْ فَرِيقٍ وَاحِدٍ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ بَفْسُقِ الْفَرِيقَيْنِ جَمِيعًا .

وَقَدْ افْتَرَقَتِ الْقَدِيرِيَّةُ بَعْدَ وَاصِلٍ وَعَمْرُو فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ؛ فَقَالَ النِّزَامُ وَمَعْمَرُ وَالْجَاهِظُ فِي فَرِيقَيْ يَوْمِ الْجَمَلِ بِقَوْلِ وَاصِلٍ ، وَقَالَ حَوْشِبٌ وَهَاشِمُ الْأَوْقَصُ : « نَجَتْ الْقَادَةُ وَهَلَكَتِ الْأَتْبَاعُ » ، وَقَالَ أَهْلُ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةُ بِتَصْوِيبِ عَلِيٍّ وَأَتْبَاعِهِ يَوْمَ الْجَمَلِ ، وَقَالُوا : « إِنْ الزَّبِيرُ رَجَعَ عَنِ الْقِتَالِ يَوْمَئِذٍ تَائِبًا ، فَلَمَّا بَلَغَ وَادِي السَّبْيَاعِ قَتَلَهُ بِهَا عَمْرُو بْنُ جَرْمُوزِ بَجْرَةَ ، وَبَشَّرَ عَلِيٌّ قَاتِلَهُ بِالنَّارِ ، وَهَمَّ طَلْحَةُ بِالرَّجُوعِ ، فَرَمَاهُ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ - وَكَانَ مَعَ أَصْحَابِ الْجَمَلِ - بِسَهْمٍ قَتَلَهُ ، وَعَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَصَدَتْ الْإِصْلَاحَ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ ، فَغَلَبَهَا بَنُو أَرْزَدٍ وَبَنُو ضَبَّةٍ عَلَى أَمْرِهَا حَتَّى كَانَ مِنَ الْأُمُورِ مَا كَانَ ، وَمَنْ قَالَ بِتَكْفِيرِ الْفَرِيقَيْنِ أَوْ أَحَدَهُمَا فَهُوَ الْكَافِرُ دُونَهُمْ » .
هَذَا قَوْلُ أَهْلِ السَّنَةِ فِيهِمْ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى ذَلِكَ .

(١) عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ ، أَبُو عُمَانَ الْبَصْرِيُّ : (٨٠ - ١٤٤ هـ = ٦٩٩ - ٧٦٦ م) أَحَدُ الزُّهَادِ الْمُتَكَلِّمِينَ الْمَشْهُورِينَ ، لَهُ أَحْبَابٌ مَعَ الْمَنْصُورِ الْعَبَّاسِ وَغَيْرِهِ . وَفِيهِ قَالَ الْمَنْصُورُ : « كَلِّمُوا طَالِبَ صَيْدٍ ، غَيْرَ عَمْرُو بْنِ عُبَيْدٍ » ، لَهُ رِسَائِلٌ وَخُطَبٌ وَكُتُبٌ ، مِنْهَا « التَّفْسِيرُ » . وَفِيَاتُ الْأَعْيَانِ ١ : ٣٨٤ ، وَأَخْبَارُ أَصْفَهَانَ ٢ : ٣٣ ، وَالْحَوَارِ الْعَيْنِ ١١٠ . وَفِيهِ : حَجَّ عَمْرُو أَرْبَعِينَ سَنَةً مَاشِيًا وَيَعْمُرُهُ بِقَادِ يَرْكَبُهُ الْفَقِيرَ وَالضَّعِيفَ .

(٢) هَذَا قَوْلٌ مُتَسَرِّعٌ مِنَ الْبَغْدَادِيِّ ، فَإِنَّ كَثِيرًا مِنْ أَصْحَابِ الضَّلَالَاتِ مِنْ أَبْنَاءِ الْحَرَاثِرِ ، كَمَا أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْعُلَمَاءِ الْأَفْضَلِ ذَوِي التَّأَثُّرِ الْمُمْتَازِ فِي الْحَضَارَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ كَانُوا مِنْ أَبْنَاءِ السَّبْيَايَا . وَالتَّارِيخُ شَاهِدٌ .

(٣) ذكر الهدلية منهم :

هؤلاء أتباع أبي الهذيل محمد بن الهذيل ، المعروف بالعلّاف^(١) . كان مولى لعبد القيس ، وقد جرى على منهاج أبناء السبابة لظهور أكثر البدع منهم ، وفصاحته تترى تكفره فيها سائر فرق الأمة من أصحابه في الاعتزال ومن غيرهم ، وللمعروف بالمردار من المعتزلة كتاب كبير فيه فصائح أبي الهذيل ، وفي تكفيره بما انفرد به من ضلّاته ، وللجُبائى أيضاً كتاب في الرد على أبي الهذيل في المخلوق يكفره فيه ، ولجعفر بن حرب المشهور في زعماء المعتزلة أيضاً كتاب سماه : « توبيخ أبي الهذيل » ، وأشار بتكفير أبي الهذيل ، وذكر فيه أن قوله يجر إلى قول الدهرية^(٢) .

فمن فصائح أبي الهذيل : قوله بفتناء مقدرات الله عز وجل حتى لا يكون بعد فناء مقدراته قادراً على شيء ، ولأجل هذا زعم أن نعيم أهل الجنة وعذاب أهل النار يفتيان ويبقى حينئذ أهل الجنة وأهل النار خامدين لا يقدرون على شيء ، ولا يقدر الله عز وجل في تلك الحال على إحياء ميت ، ولا على إماتة حي ، ولا على تحريك ساكن ، ولا على تسكين متحرك ، ولا على إحداث شيء ، ولا على إفناء شيء ، مع صحة عقول الأحياء في ذلك الوقت .

وقوله في هذا الباب شر من قول من قال بفناء الجنة والنار ، كما ذهب إليه جهنم ، لأن جهنماً وإن قال بفنائهما فقد قال بأن الله عز وجل قادرٌ بعد فنائهما على أن يخلق أمثالهما ، وأبو الهذيل يزعم أن ربه لا يقدر بعد فناء مقدراته على شيء .

وقد شنع المعروف منهم بالمردار على أبي الهذيل في هذه المسألة ، فقال : « يلزمه إذا كان وليُّ الله عز وجل في الجنة قد تناول بإحدى يديه الكأسَ وبالأخرى بعض التحف ثم حضر وقت السكون الدائم أن يبقى وليُّ الله عز وجل أبداً على هيئة المصلوب » .

(١) محمد بن الهذيل بن عبد الله ، أبو الهذيل العلّاف : (١٣٥ - ٢٣٥ هـ = ٧٥٣ - ٨٥٠ م) من أئمة المعتزلة ، ولد بالبصرة واشتهر بعلم الكلام ، وكان حسن الجدل ، قوى الحججة ، سريع الخاطر . كف بصره في آخر عمره . له كتب كثيرة ، منها كتاب سماه « ميلاس » على اسم مجوسى أسلم على يديه . لسان الميزان ٥ : ٤١٣ ، ومروج الذهب ٢ : ٢٩٨ ، وتاريخ بغداد ٣ : ٣٦٦ .

(٢) تذهب الدهرية إلى أن الطبيعة مستكفية بذاتها مستغنية عن خالق يوجدها . يقول الغزالي في (المقصد من الضلال) : « الدهرية طائفة من الأقدمين جحدوا الصانع المدير العالم المقتدر ، وزعموا أن العالم لم يزل موجوداً كذلك بنفسه لا بصانع ، ولم يزل الحيوان من النطفة والنطفة من الحيوان ، كذلك كان وكذلك يكون أبداً » .

وقد اعتذر أبو الحُسَيْن الخياط^(١) عن أبي الهذيل في هذا الباب باعتذارين :
أحدهما : دَعَوَاهُ أَنْ أَبَا الهذيل أشار إلى أن الله عز وجل ، عند قرب انتهاء مقدراته ،
يجمع في أهل الجنة اللذات^(٢) كلها ، فييقونَ على ذلك في سكون دائم .
واعذاره الثاني : دَعَوَاهُ أَنْ أَبَا الهذيل كان يقول هذا القول مجادلاً به خصومه في
البحث عن جوابه .

واعذاره الأول عنه باطل من وجهين :
أحدهما : أنه يُوجِبُ اجتماع لذتَيْن متضادتين في محل واحد في وقت واحد ،
وذلك محال كاستحالة اجتماع لذة وألم في محل واحد .

والوجه الثاني : أَنَّ هذا الاعتذار لو صحَّ لوجبَ أن يكون أهل الجنة ، بعد فناء
مقدرات الله عز وجل ، أَحْسَنَ من حالهم في حال كونه قادراً .

وأما دعواه أن أبا الهذيل إنما قال بفناء المقدرات مجادلاً به غير معتقد لذلك ،
فالفصلُ بيننا وبين المعتذر عنه كتب أبي الهذيل ، وأشار في كتابه الذي سماه بـ
« الحجج » إلى ما حكيناه عنه ، وذكر في كتابه المعروف بكتاب « القوالب » باباً في
الرد على الدهرية ، وذكر فيه قولهم للموحدين : « إذا جاز أن يكون بعد كل حركة
حركة سواها لا إلى آخر ، وبعد كل حادثٍ حادثٌ آخر لا إلى غاية ، فهلا صح
قول من زعم أن لا حركة إلا وقبلها حركة ، ولا حادثٌ إلا وقبله حادث لا عن
أول ولا حالة قبله » ، وأجاب عن هذا الإلزام بتسويته بينهما ، وقال : « كما أن
الحوادث لها ابتداء لم يكن قبلها حادث ، كذلك لها آخر لا يكون بعده حادث » ،
ولأجل هذا قال بفناء مقدرات الله عز وجل وسائر المتكلمين من أصناف فرق
الإسلام فرقوا بين الحوادث الماضية والحوادث المستقبلية بفروق واضحة لم يهتد إليها
أبو الهذيل ، فارتكب لأجل جهله بها قوله بفناء المقدرات وقد ذكرنا تلك الفروق
الواضحة في باب الدلالة على حدوث العالم في كتبنا المؤلفة في ذلك .

الفضيحة الثانية ، من فضائح أبي الهذيل : قوله بأن أهل الآخرة مُضْطَرُّون إلى

(١) سيأتي التعريف به وبآرائه .

(٢) أى لذة الطعام ولذة الشراب ولذة الجماع وسائر اللذات .

ما يكون منهم ، وأن أهل الجنة مضطرون إلى أكلهم ، وشرهيم ، وجماعهم ، وأن أهل النار مضطرون إلى أقوالهم ، وليس لأحد في الآخرة من الخلق قدرة على اكتساب فعل ، ولا على اكتساب قول ، والله عز وجل خالق أقوالهم وحركاتهم وسائر ما يوصفون به .

وكانت القدرية يعيرون جهماً في قوله : « إن العباد في الدنيا مضطرون إلى ما يكون منهم » ، وينكرون على أصحابنا قولهم بأن الله عز وجل خالق أكساب العباد ، ويقولون لأصحابنا : « إذا كان هو خالق ظلم العباد وجب أن يكون ظلماً ، وإذا خلق كذب الإنسان وجب أن يكون كاذباً » ، فهلا قالوا لأبي الهذيل : « إذا قلت إن الله عز وجل يخلق في الآخرة كذب أهل النار في قولهم : ﴿ وَاللَّهُ رَبُّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾^(١) ، وجب أن يكون هو الكاذب بهذا القول إن كان الكاذب عندهم من خلق الكذب ، ولا يتوجه علينا هذا الإلزام ، لأننا لا نقول إن الكاذب والظالم من خلق الكذب والظلم ، ولكننا نقول : « إن الظالم من قام به الظلم ، والكاذب من قام به الكذب ، لا من فعله ! »

وقد اعتذر الخياط عن أبي الهذيل في بدعته هذه بأن قال : « إن الآخرة دار جزاء ، وليست بدار تكليف ، فلو كان أهل الآخرة مكتسبين لأعمالهم لكانوا مكلفين ، ولو وقع ثوابهم وعقابهم في دار سواها » .

فيقال للخياط : « هل ترضى بهذا الاعتذار من أبي الهذيل أم تسخطه ؟ فإن رضيت فقل فيه بمثل قوله ، وذلك خلاف قولك ، وإن سخطته فلا معنى لاعتذارك عنه في شيء تكفره فيه » .

وقلنا لأبي الهذيل : ما تنكر من كون أهل الآخرة مكتسبين لأعمالهم وأن يكونوا فيها مأمورين للشكر لله عز وجل على نعمه ، ولا يكونوا مأمورين بصلاة ولا زكاة ولا صيام ، ولا يكونوا منتهين عن المعاصي ، ويكون ثوابهم على الشكر وترك المعصية دوام النعم عليهم ؟ وما أنكرت عليهم من أنهم يكونون في الآخرة منبهين عن المعاصي ومعصومين منها كما قال أصحابنا مع أكثر الشيعة : « إن الأنبياء عليهم السلام

كانوا في الدنيا منتهين عن المعاصي ومعصومين عنها ، وكذلك الملائكة منتهون عن المعاصي ومعصومون عنها ؛ ولذلك قال الله عز وجل فيهم : ﴿ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ ، وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ (١)

والفضيحة الثالثة من فضائحه : قوله بطاعات كثيرة لا يُراد الله عز وجل بها كما ذهب إليه قوم من الخوارج الإباضية . وقد زعم أن ليس في الأرض صاحب هوى ولا زنديق إلا وهو مطيع لله تعالى في أشياء كثيرة وإن عصاه من جهة كفره .

وقال أهل السنة والجماعة : إن الطاعة لله عز وجل ممن لا يعرفه إنما تصح في شيء واحد ، وهو النظر والاستدلال الواجب عليه قبل وصوله إلى معرفة الله تعالى ، فإن يفعل ذلك يكن مطيعاً لله تعالى ؛ لأنه قد أمره به ، وإن لم يكن قصد بفعله لذلك النظر الأول التقرب به إلى الله عز وجل ، ولا تصح منه طاعة الله تعالى سواها إلا إذا قصد بها التقرب إليه ؛ لأنه يمكنه ذلك إذا توصل بالنظر الأول إلى معرفة الله تعالى ، ولا يمكنه قبل النظر الأول التقرب به إليه إذا لم يكن عارفاً به قبل نظره واستدلاله .

واستدل أبو الهذيل على دَعْوَاهُ صحة وقوع طاعات لله تعالى ممن لا يعرفه بأن قال : « إن أوامر الله تعالى بإزاتها زواجر ، فلو كان مَنْ لا يعرفه ترك جميع أوامره وجب أن يكون قد صار إلى جميع زَوَاجِرِهِ ، وأن يكون من ترك جميع الطاعات قد صار إلى جميع المعاصي ، ولو كان كذلك الدهرى يهودياً ، ونصرانياً ، ومجوسياً ، وعلى أديان سائر الكفرة . وإذا صار المجوسى تاركاً لكل كفر سوى المجوسية علمنا أنه عاصي بمجوسيته التي قد نُهي عنها ، ومطيع لله عز وجل بترك ما تركه من أنواع الكفر ؛ لأنه مأمور بتركها » .

فقلت له : ليس الأمر في أوامر الله تعالى وزواجره على ما ظننته ، ولكن لا خصلة في الطاعة إلا ويضادها معاص متضادة ، ولا خصلة من الإيمان إلا ويضادها خصال متضادة ، كل نوع منها يضاد النوع الآخر كما يضادها الطاعة ، وذلك بمنزلة القيام والقعود والاضطجاع والاستلقاء ، وقد يخرج عن القعود مَنْ لا يصير إلى جميع أضداده ، وإنما يخرج من القعود بنوع واحد من أضداده ، كذلك يخرج عن كل طاعة لله تعالى

بنوع واحد من الكفر المضاد للطاعات كلها ؛ لأن ذلك النوع من الكفر يضاد نوعاً آخر من الكفر كما يضاد سائر الطاعات ، وهذا واضح في نفسه وإن جهله أبو الهذيل .

والفضيحة الرابعة من فضائحه : قوله بأن علم الله سبحانه وتعالى هو الله ، وقدرته هي هو^(١) .

ويلزمه على هذا القول أن يكون الله تعالى علماً وقدره ، ولو كان هو علماً وقدره لا استحال أن يكون عالماً قادراً ؛ لأن العلم لا يكون عالماً ، والقدرة لا تكون قادرة .

ويلزمه أيضاً إذا قال : « إن علم الله هو الله ، وقدرته هي هو أن يقول : إن علمه هو قدرته ، ولو كان علمه قدرته لوجب أن يكون كل معلوم له مقدوراً له ، وهذا يوجب أن يكون رأيه مقدوراً له ؛ لأنه معلوم له . وهذا كفر ، فما يؤدي إليه مثله .

والفضيحة الخامسة : تقسيمه كلام الله عز وجل إلى ما يحتاج إلى محل وإلى ما لا يحتاج إلى محل . وقد زعم أن قول الله سبحانه للشيء « كن » حادث لافي محل ، وسائر كلامه حادث في جسم من الأجسام ، وكل كلامه عنده أعراض ، وقد زعم أن قوله للشيء « كن » من جنس قول الإنسان « كن » ، ففرق بين عرضين من جنس واحد في حاجة أحدهما إلى محل واستغناء الآخر عن المحل .

فأما قوله بحدوث إرادة الله سبحانه لافي محل فقد شاركه فيه المعتزلة البصرية مع قولهم بأنها من جنس إرادتنا المفتقرة إلى المحل .

ووجود كلمة لافي محل يوجب أن لا يكون بعض المتكلمين أولى بأن يتكلم بها من بعض ؛ وليس لأبي الهذيل أن يقول : إن فاعلها أولى بأن يتكلم بها من غيره ؛ لأنه قد

(١) الأكثر دقة في التاريخ لقول أبي الهذيل في الصفات أنه كان يرى أن الله « عالم بعلم هو هو ، قادر بقدرته هي هو ، حي بحياته هي هو » ، ويعمم ذلك في الصفات الأخرى ، فلا فرق عنده بين الصفة والذات .. وفي هذا ما يذكرنا بما قال به أرسطو من أن المحرك الأول عقل وعقل في آن واحد . ولا يتردد الأشعري في أن يقرر أن أبا الهذيل تأثر بهذا الرأي ، ويؤيده الشهرستاني في ذلك على نحو ما .

قال بأن الله تعالى يخلق في الآخرة كلام أهل الجنة وكلام أهل النار ، ولا يكون متكلماً بكلامهم ، فقد أداه قوله بوجود كلمة لا في محل إلى تصحيح كلام لا لتكلم ، وهذا محال ، فما يؤدي إليه مثله .

والفضيحة السادسة من فضائحه : قوله : « إن الحججة من طريق الأخبار فيما غاب عن الحواس من آيات الأنبياء عليهم السلام ، وفيما سواها ، لا تثبت بأقل من عشرين نفساً فيهم واحد من أهل الجنة أو أكثر » ، ولم يوجب بأخبار الكفرة والفسقة حجة وإن بلغوا عدد التواتر الذين لا يمكن تواطؤهم على الكذب إذا لم يكن فيهم واحد من أهل الجنة ، وزعم أن خبر مادون الأربعة لا يوجب حكماً ، ومن فوق الأربعة إلى العشرين قد يصح وقوع العلم بخبرهم وقد لا يقع العلم بخبرهم ، وخبر العشرين إذا كان فيهم واحد من أهل الجنة يجب وقوع العلم منه لا محالة .

واستدل على أن العشرين حجة بقول الله تعالى : ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ ﴾ ^(١) ، وقال : « لم يبح لهم قتالهم إلا وهم عليهم حجة » ^(٢) .

وهذا يوجب عليه أن يكون خبر الواحد حجة موجبة للعلم ، لأن الواحد في ذلك الوقت كان له قتال العشرة من المشركين ، فيكون جواز قتاله لهم دليلاً على كونه حجة عليهم .

قال عبد القاهر : ما أراد أبو الهذيل باعتبار عشرين في الحججة من جهة الخبر إذا كان فيهم واحد من أهل الجنة إلا تعطيل الأخبار الواردة في الأحكام الشرعية عن

(١) الأنفال : ٦٥ .

(١) كما استدل أبو الهذيل بهذه الآية على أن العشرين حجة ، فإن هناك من العلماء من ذهبوا إلى آراء مبينة لرأيه استناداً إلى آيات أخرى ، فمنهم من قال أن الحججة لا تثبت بأقل من سبعين لقوله تعالى : ﴿ واختار موسى قومه سبعين رجلاً لميقاتنا ﴾ [الأعراف : ١٥٥] ، بينما قال آخرون : إن الأربعين حجة لقوله : ﴿ يأبى الله حبسك الله ومن اتبعك من المؤمنين ﴾ [الأنفال : ٦٤] ، فقد كان عدد المؤمنين عند نزول هذه الآية أربعين رجلاً ، وذهب البعض إلى أن الحججة اثنا عشر لقوله : ﴿ وبعضنا منهم اثني عشر نقياً ﴾ [المائدة : ١٢] وأقل عدد تثبت به الحججة أو التواتر ما حدده البعض بأنه أربعة اعتباراً بالشهادة على الزنا في قوله : ﴿ لو لاجأءو عليه بأربعة شهداء ﴾ [النور : ١٣] . وكما يرى القارىء ، فإن تلك الآراء المتباينة بما فيها قول أبي الهذيل ، وإن تكن تحاول الاستناد إلى القرآن إلا أنها ليست صريحة الدلالة في هذه القضية . ولا تملك من الإقناع ما يجعلها تحسم الأمر . لمزيد من التفاصيل حول التواتر والآحاد وما تثبت به الحججة في النقل ، يمكن الرجوع إلى كتابنا « مفاتيح علوم الحديث وطرق تخريجها » ، إصدار مكتبة القرآن - القاهرة .

فوائدهما ؛ لأنه أراد بقوله : « ينبغي أن يكون فهم واحد من أهل الجنة » واحداً يكون على بدعته في الاعتزال والقدر وفي فناء مقدرات الله عز وجل ؛ لأن من لم يقل بذلك لا يكون عنده مؤمناً ولا من أهل الجنة ، ولم يقل قبل أبي الهذيل أحدٌ ببدعة أبي الهذيل حتى تكون روايته في جملة العشرين على شرطه !

والفضيحة السابعة : أنه فرق بين أفعال القلوب وأفعال الجوارح ، فقال : « لا يجوز وجود أفعال القلوب من الفاعل مع قدرته عليه ولا مع موته » ، وأجاز وجود أفعال الجوارح من الفاعل من بعد موته وبعد عدم قدرته إن كان جيا لم يميت ، وزعم أن الميت والعاجز يجوز أن يكونا فاعلين لأفعال الجوارح بالقدرة التي كانت موجودة قبل الموت والعجز .

وزعم الجبائي وابنه أبو هاشم أن أفعال القلوب في هذا الباب كأفعال الجوارح في أنه يصح وجودها بعد فناء القدرة عليها ومع وجود العجز عنها .

وقول الجبائي وابنه في هذا الباب أشد من قول أبي الهذيل ، غير أن أبا الهذيل سبق إلى القول بإجازة كون الميت والعاجز فاعلين لأفعال الجوارح ، ونسج الجبائي وابنه على منواله في هذه البدعة ، وقاسا عليه إجازة كون العاجز فاعلاً لأفعال القلب ، ومؤسس البدعة عليه وزُرُّها ووزُرُّ من عمل بها إلى يوم القيامة ، من غير نقصان يدخل في وزن العاملين بها !

الفضيحة الثامنة من فضائحه : أنه لما وقف على اختلاف الناس في المعارف : هل هي ضرورية أم اكتسابية ؟ ترك قولاً من زعم أنها كلها ضرورية ، وقولاً من زعم أنها كلها كسبية ، وقولاً من قال : إن المعلوم منها بالحواس والبدهة ضرورية ، وما عُلم منها بالاستدلال اكتسابية . واختار لنفسه قولاً خارجاً عن أقوال السلف ، فقال : « المعارف ضربان : أحدهما باضطرار ، وهو معرفة الله عز وجل ، ومعرفة الدليل الداعي إلى معرفته ؛ وما بعدهما من العلوم الواقعة عن الحواس أو القياس فهو علم اختيار واكتساب » .

ثم إنه بنى على ذلك قوله في مهلة المعرفة ، فخالف سائر الأمة ، فقال في الطفل : « إنه يلزمه في الحال الثانية من حال معرفته بنفسه أن يأتي بجميع معارف التوحيد

والعدل بلا فصل ، وكذلك عليه أن يأتي — منع معرفته بتوحيد الله سبحانه
وعذله — بمعرفة جميع ما كلفه الله تعالى بفعله ، حتى إنه إن لم يأت بذلك كله في
الحال الثانية من معرفته بنفسه ومات في الحال الثالثة مات كافراً وعدواً لله تعالى
مستحقاً للخلود في النار ، وأما معرفته بما لا يُعْرَفُ إلا بالسمع من جهة الأخبار فعليه
أن يأتي بمعرفة ذلك في الحال الثانية من سماعه للخبر الذي يكون حجة قاطعة
للعنبر .

وكان بشر بن المعتز يقول : « عليه أن يأتي بالمعارف العقلية في الحال الثالثة مع
معرفته بنفسه ؛ لأن الحال الثانية حال تَطَهَّرَ وفكر ، فإن لم يأت بها في الحال الثالثة ،
ومات في الحال الرابعة كان عدواً لله تعالى مستحقاً للخلود في النار » .

فهذان القَدْرِيَّانِ اللذان أنكرا على الأزارقة قولهم بأن أطفال مخالفهم في النار ،
وعلى من زعم أن أطفال المشركين في النار ، قد زعمَا أن أطفال المؤمنين إذا ماتوا في
الحال الثالثة أو الرابعة مع معرفتهم بأنفسهم — قبل إتيانهم بالمعارف العقلية — كَفَرُوا مَخْلُودُونَ
في النار من غير كفر اعتقدوه .

الفضيحة التاسعة من فضائحه : أنه أجاز حركة الجسم الكثير الأجزاء بحركة تحل في
بعض أجزائه ، ولم يجز مثل هذا في اللون .

وقال سائر المتكلمين : إن الجزء الذي قامت به الحركة هو المتحرك بها ، دون
غيره من أجزاء الجملة ، كما أن الجزء الذي يقوم به السواد هو الأسود به دون غيره
من أجزاء الجملة ، وإن تحركت الجملة كان في كل جزء منها حركة كما لو اسودت
الجملة كان في كل جزء منها سواد .

الفضيحة العاشرة من فضائحه : قوله بأن الجزء الذي لا يَتَجَزَأُ لا يصح قيام اللون
به إذا كان منفرداً ، ولا تصح رؤيته إذا لم يكن فيه لون وهذا يوجب عليه أن الله
تعالى لو خلق جزءاً منفرداً لم يكن راثياً له .

والحمد لله الذي أنقذ أهل السنة من البدع التي حكيناها في هذا الباب عن
أبي الهذيل .

(٤) ذكر النظمية منهم :

هؤلاء أتباع أنى إسحاق ابن سيار المعروف بالنظام^(١) والمعتزلة يُموّهون على الأغمار بدينه ، ويوهمون أنه كان نظاما للكلام المنتور والشعر الموزون ، وإنما كان ينظم الخرز في سوق البصرة ، ولأجل ذلك قيل له (النظام) . وكان في زمان شبابه قد عاشر قوما من الثنوية^(٢) ، وقوما من السمنية^(٣) القائلين بتكافؤ الأدلة ، وخالط بعد كبره قوما من ملحدة الفلاسفة ، ثم خالط هشام بن الحكم اليرافضي ، فأخذ عن هشام ، وعن ملحدة الفلاسفة قوله بإبطال الجزء الذي لا يتجزأ ، ثم بنى عليه قوله

بالطفرة التي لم يسبق إليها وهم أحد قبله ، وأخذ من الثنوية قوله بأن فاعل العدل لا يقدر على فعل الجور والكذب ، وأخذ عن هشام بن الحكم أيضاً قوله بأن الألوان ، والطعوم ، والروائح ، والأصوات — أجسام ، وبنى على هذه البدعة قوله بتداخل الأجسام في حيز واحد ، ودون مذاهب الثنوية وبدع الفلاسفة وشبه الملحدة في دين الإسلام . وأعجب بقول البراهمة^(٤) بإبطال النبوات ، ولم يجسر على إظهار هذا القول خوفا من السيف ، فأنكر إعجاز القرآن في نظمه ، وأنكر ما روى من

(١) يعتبر هذا الرجل فيلسوف المعتزلة الأول ، أعمقهم تفكيراً ، وأشدهم جرأة ، وأكثرهم استقلالاً في الرأي . ابن أخت العلاف وتلميذه ، أخذ عنه ، ثم خرج عليه واستقل بمذهبه . وُلد بالبصرة ونشأ بها ، ثم طوف في حواضر الإسلام الثقافية ، واستقر به المقام أخيراً في بغداد . وينسب إلى بلخ ، وهي مدينة عرفت الثقافة اليونانية قبل الإسلام بقرون ، واختلطت فيها المذاهب والذنهانات الشرقية القديمة كالزرداشتية والمناوية والنصرانية . وقد استطاع أن يحيط بالمذاهب والآراء التي كانت تردد حوله ، وأن يحللها ويناقشها ، وغاص على المعاني الدقيقة ، واستخرج منها ما لم يسبق إليه عمقاً ودقة . من المرجح أنه مات بين الستين والسبعين في سنة (٢٣١ هـ = ٨٤٥ م) .

(٢) الثنوية : مذهب يقول بمبدأين يديران العالم ، هما : النور والظلام أو الخير والشر ، أحدهما يدير العالم والآخر يفسده . وكلهم يأبون التسليم بمحدوث الناقص . عن الكامل أو الكامل عن الناقص . ويقولون باشتراك مبدأين متباينين ، لكل منهما معلولات من جنسه

(٣) السمنية فرقة بالهند دهرية تقول بالتناسخ ، وتنكر وقوع العلم بالإخبار ، زاعمين أن لا طريق للعلم سوى الحس . وقد قيل : هي نسبة إلى « سومات » : بلدة بالهند .

(٤) البراهمة الذين يؤمنون بالدهانة البرهمانية ، وهي دهانة هندية تقول بإله مجرد أعلى ، خلق العوالم كلها ، وتجعل الناس طوائف مغلقة على رأسها الكهنة . وتدعو إلى تقديم القرابين ، وتأخذ بالتناسخ ليتخلص المرء من القيود التي تربطه بالدنيا . وذهب مؤرخو الفرق الإسلامية إلى أنها تنكر النبوات والبعث ولها فلسفتها الخاصة .

معجزات نبينا ﷺ : من انشقاق القمر^(١) ، وتسبيح الحصى في يده^(٢) ، ونبوع الماء من بين أصابعه^(٣) ، ليتوصل بإنكار معجزات نبينا عليه السلام إلى إنكار نبوته .

ثم إنه استثقل أحكام شريعة الإسلام في فروعها ، ولم يجسر على إظهار دفعها ، فأبطل الطرق الدالة عليها ؛ فأنكر لأجل ذلك حجة الإجماع وحجة القياس في الفروع الشرعية ، وأنكر الحجة من الأخبار التي لا توجب العلم الضروري .

ثم أنه علم لإجماع الصحابة على الاجتهاد في الفروع الشرعية فذكرهم بما يقرؤه غدا في صحيفة مخازيه ، وطعن في فتاوى أعلام الصحابة رضى الله عنهم .

وجميع فرق الأمة من فريقى الرأى والحديث ، مع الخوارج والشيعه والنجارية وأكثر المعتزلة متفقون على تكفير النظام .

ولمّا تبعه في ضلالته شردمة من القدرية كالأسوارى ، وابن خابط ، وفضل الحدى ، والجاحظ ، مع مخالفة كل واحد منهم له في بعض ضلالاته وزيادة بعضهم عليه فيها ، وإعجاب هؤلاء النفر اليسير به كإعجاب الجعل بدخروجته .

وقد قال بتكفيره أكثر شيوخ المعتزلة ، منهم أبو الهذيل فإنه قال بتكفيره في كتابه المعروف بـ « الرد على النظام » ، وفي كتابه هذا ردّ عليه في الأعراض ، والإنسان ، والجزء الذى لا يتجزأ .

ومنهم الجبائى كفر النظام في قوله : « إن المتولدات من أفعال الله بإيجاب الحلقة » .

والجبائى في هذا الباب هو الكافر دون غيره ، غير أنا أردنا أن نذكر تكفير شيوخ

(١) جاء في كتب السنة أن القمر انشق على عهد النبي ﷺ شقتين ، انظر صحيح مسلم : كتاب المناقبين ، حديث رقم ٤٣ ، ٤٧ ، ٤٨ . والبخارى : كتاب المناقب ، باب ٢٧ ، ومناقب الأنصار ، باب ٣٦ ، وتفسير سورة ٥٤ برقم ١ . والترمذى : تفسير سورة ٥٤ برقم ١ - ٣ ، ٥ . وابن حنبل : ١ : ٣٧٧ ، ٤١٣ ، ٤٤٧ ، ٤٥٦ . و ٣ : ٢٧٥ ، ٢٧٨ ، ٤ : ٨٢ .

(٢) رواه البزار بإسنادين ، ورجال أحدهما ثقات ولى بعضهم ضعف كما قال الهيثمى ، كما رواه الطبرانى في الأوسط . انظر مجمع الزوائد ٨ : ٢٩٨ - ٢٩٩ .

(٣) روى حادثة تفجر الماء من بين أصابع النبي ﷺ : البخارى : كتاب الأشربة ، باب ٣١ . والنسائى : كتاب الطهارة ، باب ٦٥ . وابن حنبل : ١ : ٤٠٢ . والدرامى : المقدمة ، باب ٥ .

المعتزلة بعضها بعضا . وكفره الجبائى فى إحالته قدرة الله تعالى على الظلم ، وكفره فى قوله بالطباع ، وله فى ذلك كتاب عليه وعلى معمر فى الطبائع .
ومنهم الإسكافى له كتاب على النظام كفره فيه فى أكثر مذاهبه .
ومنهم جعفر بن حرب صنف كتاباً فى تكفير النظام بإبطاله الجزء الذى لا يتجزأ .

وأما كتب أهل السنة والجماعة فى تكفيره فالله يحميها . ولشيخنا أبى الحسن الأشعري رحمه الله فى تكفير النظام ثلاثة كتب ، وللقلاسى عليه كتب ورسائل وللقاضى أبى بكر محمد بن الطيب الأشعري رحمه الله كتاب كبير فى نقض أصول النظام ، وقد أشار إلى ضلالاته فى كتاب « إكفار المتأولين » .
ونحن نذكر فى هذا الكتاب ماهو المشهور من فضائح النظام :

فأولها : قوله بأن الله عز وجل لا يقدر أن يفعل بعباده خلاف ما فيه صلاحهم ، ولا يقدر على أن ينقص من نعيم أهل الجنة ذرة ؛ لأن نعيمهم صلاح لهم ، والنقصان مما فيه الصلاح ظلم عنده ، ولا يقدر أن يزيد فى عذاب أهل النار ذرة ، ولا على أن ينقص من عذابهم شيئا . وزعم أيضاً أن الله تعالى لا يقدر على أن يخرج أحداً من أهل الجنة عنها ، ولا يقدر على أن يلقى فى النار من ليس من أهل النار وقال : « لو وقف طفل على شفير جهنم لم يكن الله قادرا على إلقائه فيها ، وقدرَ الطفل على إلقاء نفسه فيها ، وقدرت الزبانية^(١) أيضاً على إلقائه فيها » .

ثم زاد على هذا بأن قال : « إن الله تعالى لا يقدر على أن يُعمى بصيراً ، أو يُزمن صحيحاً ، أو يفقر غنياً ، إذا علم أن البصر والصحة والغنى أصلح لهم ، وكذلك لا يقدر على أن يغنى فقيراً أو يُصحِّح زَمِناً إذا علم أن المرض والزمانة والفقر أصلح لهم » .

ثم زاد على هذا أن قال : « إنه لا يقدر على أن يخلق حياة أو عقرباً أو جسماً إذا علم أن خلق غيره أصلح من خلقه » .

(١) أصل الزبانية : الشرط . وسُمى بها بعض الملائكة لدفعهم أهل النار إليها . وفى القرآن الكريم : ﴿ فليدع ناديه . سندع الزبانية ﴾ .

وقد أكفرته البصرية من المعتزلة في هذا القول ، وقالوا : « إن القادر على العدل يجب أن يكون قادراً على الظلم ، والقادر على الصدق يجب أن يكون قادراً على الكذب ، وإن لم يفعل الظلم والكذب لِقُبْحِهِمَا ، ولغناه عنهما ، ولعلمه بغناه عنهما ؛ لأن القدرة على الشيء يجب أن تكون قدرة على ضده .

فإذا قال النظام أن الله تعالى لا يقدر على الظلم والكذب لزمه أن لا يكون قادراً على الصدق والعدل ، والقول بأنه لا يقدر على العدل كفر ، فما يؤدي إليه مثله » . وقالوا أيضاً : « لا فرق بين قول النظام إنه يكون من الله تعالى مالا يقدر على ضده ولا على تركه ، وبين قول مَنْ زعم أنه مطبوع على فعل لا يصح منه خلافه . وهذا كفر ، فما يؤدي إليه مثله »

ومن عجائب النظام في هذه المسألة أنه صنف كتاباً على الثنوية ، وتعجب فيه من قول الماثوية^(١) بأن النور يمدح في أشكاله المختلفة بفعل الخير ، وهي لا تقدر على الشر ، ولا يصح منها فعل الشرور ، وتعجب من ذم الثنوية الظلمة على فعل الشر مع قولها بأن الظلمة لا تستطيع فعل الخير ولا تقدر إلا على الشر .

فيقال له : إذا كان الله عندك مشكوراً على فعل العدل والصدق وهو غير قادر على فعل الظلم والكذب ، فما وجه إنكارك على الثنوية في ذم الظلمة على الشر ، وهي عندهم لا تقدر على خلاف ذلك ؟

الفضيحة الثانية من فضائحه : قوله إن الإنسان هو الروح ، وهو جسم لطيف متداخل لهذا الجسم الكثيف ، مع قوله بأن الروح هي الحياة المشابكة لهذا الجسد ، وقد زعم أنه في الجسد على سبيل المداخلة ، وأنه جوهر واحد غير مختلف ولا متضاد^(٢) وفي قوله هذا فضائح له :

(١) الماثوية نسبة إلى ماني الفارسي ، من رجال القرن الثالث الميلادي ، وهي مذهبه الذي يرمى إلى التوفيق بين

المسيحية وديانة زرادشت القديمة ، ويقول بمبدأين : النور والظلمة . ويسمى العرب أيضاً « المانية » .

(٢) وقد قال بهذا الرأي أيضاً بكرابن أخت عبد الواحد بن زيد ، فالإنسان عنده هو الروح وكذلك جميع الحيوان ، ولم يكن يجوز أن يحدث الله في جماد شيئاً من الحياة والعلم والقدرة . مقالات الإسلاميين ١ : ٣١٨ . وهو أيضاً أحد مقالات الروافض . مقالات ١ : ١٢٥ . وهو مقالة بعض الفلاسفة والطبائعين حيث ذهبوا إلى أن الروح جسم لطيف مشابه للبدن ، مداخل للقلب مداخلة الماثية في الورد والدهنية في الجسم والسمنية في اللبن . الفصل في الملل والأهواء والنحل ١ : ٨٣ .

ا - منها: أن الإنسان على هذا القول لا يُرَى على الحقيقة ، وإنما يرى الجسد الذى فيه الإنسان .

ب - ومنها: أنه يوجب أن الصحابة ما رَأَوْا رسول الله ﷺ ، وإنما رأوا قالباً فيه الرسول .

ج - ومنها: أنه يوجب أن لا يكون أحد قد رأى أباه وأمه ، وإنما رأى قالبيهما .

د - ومنها: أنه إذا قال فى الإنسان إنه ليس هو الجسد الظاهر ، وإنما هو روح مداخل للجسد ، لزمه أن يقول فى الجماد أيضاً : إنه ليس هو جسده ، وإنما هو روح فى جسده ، وهو الحياة المشابهة للجسد ، وكذلك القول فى الفرس وسائر البهائم وجميع الطيور والحشرات وأصناف الحيوانات ، وكذلك القول فى الملائكة والجن والإنس والشياطين . وهذا يوجب أن أحداً ما رأى حماراً ولا فرساً ولا طيراً ولا نوعاً من الحيوان ، ويوجب أيضاً أن لا يكون النبی رأى ملكاً ، ويوجب أن الملائكة لا يرى بعضهم بعضاً ، وإنما رأى الراؤون قوالب هذه الأشياء التى ذكرناها .

هـ - ومنها: أنه إذا قال إن الروح التى فى الجسد هى الإنسان وهى الفاعلة دون الجسد الذى هو قالبه ، لزمه أن يقول : إن الروح هى الزانية والسارقة والقاتلة ، فإذا جلد الجسد وقطعت يده صار المقطوع غير السارق ، والمجلود غير الزانى ، وفى هذا غنى ، ويقول الله عز وجل : ﴿ الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالاً من الله ، والله عزيز حكيم ﴾ ^(٢) ، وكفاهُ بعناد القرآن جزياً !

الفضيحة الثالثة من فضائحه : قوله بأن الروح التى هى الإنسان بزعمه ، مستطيع بنفسه ، حتى بنفسه ، وإنما يعجز لآفة تدخل عليه ، والعجز عنده جسم ، ولا يخلو من أن يقول فى العاجز والميت : إنهما نفس الإنسان الذى يكون حياً قادراً ، أو يقول : إن الميت العاجز جسده ، فإن قال : « إن الإنسان هو الذى يعجز ويموت » أبطل قوله بأن الإنسان حى بنفسه ، ومستطيع بنفسه ؛ لوجود نفسه فى حال موته

(٢) المائة : ٣٨ .

(١) النور : ٢ .

وعجزه ميتة أو عاجزة ، وإن زعم أن الروح هي قوى بنفسه وأن الجسد هو الذى يموت ويعجز غير الذى كان حياً قادراً ، ويجب على هذا القول أن لا يكون الله تعالى قادراً على إحياء ميت ، ولا على إماتة حي ، ولا على إقدار عاجز ، ولا على تعجيز قادر ؛ لأن الحى عنده لا يموت ، والقوى لا يعجز ، وقد وصف الله تعالى نفسه بأنه يحيى الموتى . وإن زعم أن الروح هي قوى بنفسه ، وإنما تموت وتعجز لآفة تدخل عليه ، لم ينفصل ممن يزعم أنها ميتة عاجزة بنفسها وإنما تحيا وتُقوى بحياة وقدرة تدخلان عليها .

الفضيحة الرابعة من فضائحه : قوله إن الروح جنس واحد ، وأفعاله جنس واحد ، وإن الأجسام ضربان : حي ، وميت . وإن الحى منها يستحيل أن يصير ميتاً ، وإن الميت يستحيل أن يصير حياً .

وإنما أخذ هذا القول من الثنوية البرهمية الذين زعموا أن النور حى خفيف من شأنه الصعود أبداً ، وأن الظلام موات ثقيل من شأنه التسفل أبداً ، وأن الثقيل الميت محال أن يصير خفيفاً ، وأن الخفيف الحى محال أن يصير ثقيلاً ميتاً .

الفضيحة الخامسة من فضائحه : دعواه أن الحيوان كله جنس واحد لاتفاق جميعه فى التحرك بالإرادة . وزعم أن العمل إذا اتفق دل اتفاقه على اتفاق ما ولده ، وزعم أيضاً أن الجنس الواحد لا يكون منه عملان مختلفان ، كما لا يكون من النار تسخين وتبريد ، ولا من الثلج تسخين وتبريد .

وهذا تحقيق قول الثنوية : « إن النور يفعل الخير ولا يكون منه الشر ، والظلام يفعل الشر ولا يكون منه الخير ، لأن الفاعل الواحد لا يفعل فعلين مختلفين كما لا يقع من النار تسخين وتبريد ولا من الثلج تسخين وتبريد » .

ومن العجب أنه صنف كتاباً على الثنوية ألزمهم فيه استحالة مزج النور والظلمة إذ كانا مختلفين فى الجنس والعمل ، وكانت جهات تحركهما مختلفة ، ثم زعم مع ذلك أن الخفيف والثقيل من الأجسام — مع اختلافهما فى جنسهما واختلاف جهتي حركتهما — يتداخلان ، والمداخلة فى حيز واحد أعظم من المزاج الذى أنكره على الثنوية .

الفضيحة السادسة من فضائحه : قوله بأن النار من شأنها أن تعلو بطباعها على كل شيء ، وأنها إذا سلمت من الشوائب الحابسة لها في هذا العالم ارتفعت حتى تجاوز السماوات والعرش ، إلا أن يكون من جنسها ما تتصل به فلا تفارقه وقال في الروح أيضاً : « إنه إذا فارق الجسد ارتفع ، ويستحيل منها غير ذلك » .

وهذا بعينه قول الثنوية ؛ إذ الذي شاب من أجزاء النور بأجزاء الظلمة إذا انفصل منها ارتفع إلى عالم النور ، فإن كان يثبت فوق السماء نوراً تتصل به الأرواح فهو ثنوي ، وإن كان يثبت فوق الهواء ناراً يخلص إليها النيران المرتفعة في الهواء فهو من جملة الطبيعيين الذين زعموا أن مسافة الهواء في الارتفاع عن الأرض ستة عشر ميلاً ، وفوقها نار متصلة بقلك القمر يلحق بها ما يرتفع من هب النار ؛ فهو إما ثنوي ، وإما طبيعي ، يُدلس نفسه في غمار المسلمين .

الفضيحة السابعة من فضائحه : قوله بأن أفعال الحيوان كلها من جنس واحد ، وهي كلها حركة وسكون ، والسكون عنده حركة اعتماد ، والعلوم والإرادات عنده من جملة الحركات ، وهي الأعراض ، والأعراض كلها عنده جنس واحد ، وهي كلها حركات ، فأما الألوان والطعوم والأصوات والخواطر فهن عنده أجسام مختلفة ومتداخلة ، ونتيجة قوله بأن أفعال الحيوان جنس واحد توجب عليه أن يكون الإيمان مثل الكفر ، والعلم مثل الجهل ، والحب مثل البغض ، وأن يكون فعل النبي عليه السلام بالمؤمنين مثل فعل إبليس بالكافرين ، وأن تكون دعوة النبي عليه السلام إلى دين الله تعالى مثل دعوة إبليس إلى الضلالة ، وقد قال في بعض كتبه : « إن هذه الأفعال كلها جنس واحد ، وإنما اختلفت أسماءها لاختلاف أحكامها ، وهي في الجنس واحد ؛ لأنها كلها أفعال الحيوانات » ولا يفعل الحيوان عنده فعلين مختلفين كما لا يكون من النار تبريد وتسخين .

ويلزمه على هذا الأصل أن لا يغضب على من شتمه ولعنه ، لأن قول القائل : « لعن الله النظام » عند النظام مثل قوله : « رجه الله » وقوله : « إنه ولد زنى » كقوله : « إنه ولد حلال » ، فإن رضى لنفسه بمثل هذا المذهب فهو أهل له ولما يلزمه عليه .

الفضيحة الثامنة من فضائحه : قوله بأن الألوان والطعوم والروائح والأصوات

والخواطر أجسام ، وإجازته تداخل الأجسام في حيز واحد ، وقد أنكر على هشام بن الحكم قوله بأن العلوم والإرادات والحركات أجسام ، وقال : « لو كانت هذه الثلاثة أجساماً لم تجتمع في شيء واحد ولا في حيز واحد » ، وهو يقول : « إن اللون والطعم والصوت أجسام متداخلة في حيز واحد » ، وينقض بمذهبه اعتلاله على خصمه ، ومن أجاز مداخلة الأجسام في حيز واحد لزمه إجازة دخول الجمل في سم الخياط .

الفضيحة التاسعة من فضائحه : قوله في الأصوات ، وذلك أنه زعم أنه ليس في الأرض اثنان سَمِعًا صوتاً واحداً إلا على معنى أنهما سمعا جنسا واحداً من الصوت ، كما يأكلان جنساً واحداً من الطعام وإن كان مأكول أحدهما غير مأكول الآخر . وإنما ألجأه إلى هذا القول دعواه أن الصوت لا يسمع إلا بهجومه على الروح من جهة السمع ، ولا يجوز أن يهجم من قطعة واحدة على سمعين متباينين . وشبه ذلك بالماء المصنوب على قوم يصيب كل واحد منهم غير ما يصيب الآخر .

ويلزمه على هذا الأصل أن لا يكون أحد سمع كلمة واحدة من الله تعالى ولا من رسوله ﷺ ؛ لأن مسموع كل واحد من السامعين جنس من صوت المتكلم بالكلمة الواحدة ، والكلمة الواحدة ربما كانت من حرفين ، وبعض الحرفين لا يكون كلمة عنده ، وإن زعم أن الصوت لا يكون كلاماً ولا مسموعاً إلا إذا كان من حروف لزمه أن لا يسمع الجماعة حرفاً واحداً ؛ لأن الحرف الواحد لا ينقسم حروفاً كثيرة على عدد السامعين .

الفضيحة العاشرة من فضائحه : قوله بانقسام كل جزء إلى مالا نهاية ، وفي ضمن هذا القول إحالة كون الله تعالى محيطاً بآخر العالم عالماً بها ، وذلك قول الله تعالى : ﴿ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ ، وَأَخْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ^(١) ﴾ .

ومن عجائبه أنه أنكر على المانوية قولهم بأن الهامة التي هي روح الظلمة عندهم قطعت بلادها ، ووافت الصفحة العليا من العُلَى حتى شاهدت النور ، وقال لهم : « إن كانت بلادها لا تنهاى من جهة السفلى فكيف قطعها الهامة ؛ لأن قطع مالا نهاية له محال » .

ثم زعم مع ذلك أن الروح إذا فارق البدن قطع العالم إلى فوق ، مع قوله بأن المقطوع من العالم غير متناهية الأجزاء ، بل كل قطعة منها غير متناهية الأجزاء ، فكيف قطعها الروح في وقت متناه ؟ ولأجل هذا الإلزام قال بالطفرة التي لم يسبق إليها من أهل الأهواء غيره .

وأعجب من هذا أنه ألزم الثنوية بتناهي النور والظلمة من كل جهة من الجهات الست ، من أجل قولهم بتناهي كل واحد منهما من جهة مُلآقاته للآخر ، فهل استدل بتناهي كل جسم من جميع جهات أطرافه على تناهي أجزائه في الوسط ؟ وإذا كان تناهي الجسم من جهاته الست لا يدل عنده على تناهيه في الوسط لم ينفصل من الثنوية ؛ إذ قالوا : « إن تناهي كل واحد من النور والظلمة من جهة المُلآقة لا يدل على تناهيها من سائر الجهات » .

الفضيحة الحادية عشرة من فضائحه : قوله بالطفرة ، وهي دعواه أن الجسم قد يكون في مكان ثم يصير منه إلى المكان الثالث أو العاشر منه من غير مرور بالأمكنة المتوسطة بينه وبين العاشر ، ومن غير أن يصير معدوماً في الأول ومُعَاداً في العاشر ونحن نتحاكم إليه في بطلان هذا القول إن أنصف من نفسه ، وإن كان التحكيم بعد أبي موسى الأشعري وعمرو بن العاص تضييعاً للحزم .

الفضيحة الثانية عشرة من فضائحه : وهي التي تكاد السموات يتفطرن منها ، وهي دَعْوَاهُ أنه لا يُعَلَّمُ بإخبار الله عز وجل ، ولا بإخبار رسوله عليه السلام ، ولا بإخبار أهل دينه — شئ على الحقيقة ، ودعواه أن الأجسام والألوان لا يعلمان بالأخبار .

والذي أُلْجَأَ إلى هذا القول الشنيع قوله بأن المعلومات ضربان : محسوس ، وغير محسوس . والمحسوس منها أجسام ، ولا يصح العلم بها إلا من جهة الحس ، والحس عنده لا يقع إلا على جسم ، واللون والطعم والرائحة والصوت عنده أجسام . قال : « ولهذا أدركت بالحواس ، وأما غير المحسوس فضربان : قديم ، وعَرَض . وليس طريق العلم بهما الخبر ، وإنما يُعَلَّمَانُ بالقياس والنظر ، دون الحس والخبر » .

فقبل له على هذا الأصل : كيف عرفت أن محمداً ﷺ كان في الدنيا ، وكذلك سائر الأنبياء والملوك ، إن كانت الأخبار عندك لا يعلم بها شئ ؟

فقال : « إن الذين شاهدوا النبي ﷺ اقتطعوا منه حين رأوه قطعة توزعوها بينهم ووصلوها بأرواحهم ، فلما أخبروا التابعين عن وجوده خرج منهم بعض تلك القطعة فاتصل بأرواح التابعين ، ففرقه التابعون لاتصال أرواحهم ببعضه ، وهكذا قصه الناقلون عن التابعين ومن نقلوا عنهم إلى أن وصل إلينا . »

ف قيل : قد علمت اليهود والنصارى والمجوس والزنادقة أن نبينا عليه السلام كان في الدنيا ، أفتزعم أن قطعة منه اتصلت بأرواح الكفرة ؟ فالتزم ذلك ، فألزم أن يكون أهل الجنة إذا اطلّعوا على أهل النار ورآهم أهل النار أو خاطب كل واحد من الفريقين الفريق الآخر أن تنفصل قطعة من أرواح كل واحد منهم فتصل بأرواح الفريق الآخر ، فيدخل الجنة قطع كثيرة من أبدان أهل النار وأرواحهم ، ويدخل النار قطع كثيرة من أبدان أهل الجنة وأرواحهم ، وكفاه بالتزام هذه البدعة خزيًا .

الفضيحة الثالثة عشر من فضائحه : ما حكاها الجاحظ^(١) عنه من قوله بتجدد الجواهر والأجسام حالا بعد حال ، وإن الله تعالى يخلق الدنيا وما فيها في كل حال من غير أن يفنيها ويعيدها .

وذكر أبو الحسين الخياط^(٢) في كتابه على ابن الراوندي^(٣) أن الجاحظ غلط في حكاية هذا القول على النظام .

فيقال له : إن صدق الجاحظ عليه في هذه الحكاية فاحكم بخبل النظام وحمقه وإلحاده فيه ، وإن كذب عليه فاحكم بمجون الجاحظ وسفهه ، وهو شيخ المعتزلة وفيلسوفها ، ونحن لا ننكر كذب المعتزلة على أسلافها إذ كانوا كاذبين على ربهم ونبينهم .

الفضيحة الرابعة عشر من فضائحه : قوله بأن الله تعالى خلق الناس والبهائم وسائر الحيوان وأصناف النبات والجواهر المعدنية كلها في وقت واحد ، وإن خلق آدم عليه

(١) عمرو بن بحر ، الكنانى بالولاء ، أبو عثمان الجاحظ : (١٦٣ - ٢٥٥ هـ = ٧٨٠ - ٨٦٩ م) من كبار الأدباء ، ورئيس الفرقة الجاحظية من المعتزلة . مات والكتاب على صدره ، قتله مجلدات من الكتب وقعت عليه . له تصانيف كثيرة ، منها « البيان والتبيين » و « الحيوان » و « فضيلة المعتزلة » . صنف عنه المعاصرون كتبًا كثيرة . إرشاد الأريب ٦ : ٥٦ - ٨٠ ، والوفيات ١ : ٣٨٨ ، وأمرء البيان ٣١١ - ٤٨٧ .

(٢) سياتى التعريف به .

(٣) سبقت له ترجمة .

السلام لم يتقدم على خلق أولاده ، ولا تقدم خَلْقُ الأمهات على خلق الأولاد . وزعم أن الله تعالى خلق ذلك أجمع في وقت واحد ، غير أن أكثر الأشياء بعضها في بعض ، فالتقدم والتأخر إنما يقع في ظهورها من أماكنها^(١) .

وفي هذا تكذيب منه لما اجتمع عليه سلف الأمة مع أهل الكتاب من اليهود والنصارى والسامرة من أن الله تعالى خلق اللوح والقلم قبل خلق السموات والأرض ، وإنما اختلفت المسلمون في السماء والأرض أيتهما خلقت أولاً ؛ فخالف النظام المسلمين وأهل الكتاب في ذلك ، وخالف فيه أكثر المعتزلة ؛ لأن المعتزلة البصرية زعمت أن الله تعالى خلق إرادته قبل مُرَادَاتِهِ ، وأقر سائرُهُمْ بِخَلْقِ بعض أجسام العالم قبل بعض ، وزعم أبو الهذيل أنه خلق قوله للشيء « كن » لا في محل قبل أن خلق الأجسام والأعراض .

وقول النظام بالظهور والحمون في الأجسام وتداخلها شر من قول الدهرية الذين زعموا أن الأعراض كلها كامنة في الأجسام ، وإنما يتعين الوصف على الأجسام بظهور بعض الأعراض وكمون بعضها ، وفي كل واحد من المذهبين طريق إلى إنكار حدوث الأجسام والأعراض بدعواهم وجود جميعها في كل حال على شرط كمون بعضها وظهور بعضها من غير حدوث شيء منها في حال الظهور ، وهذا إلحاد وكفر ، وما يؤدي إلى الضلالة فهو مثلها .

الفضيحة الخامسة عشر من فضائحه : قوله إن نظم القرآن وحسن تأليف كلماته ليس بمعجزة النبي عليه الصلاة والسلام ولا دلالة على صدقه في دعواه النبوة ، وإنما وجه الدلالة منه على صدقه ما فيه من الأخبار عن الغيوب ، فأما نظم القرآن وحسن تأليف آياته فإن العباد قادرون على مثله وعلى ما هو أحسن منه في النظم والتأليف . وفي هذا عناد منه لقول الله تعالى : ﴿ قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ، وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾^(٢) ، ولم يكن غرض منكر إعجاز القرآن إلا إنكار نبوة من تحدى العرب بأن يعارضوه بمثله .

(١) هذه النظرية تُسمى في الاصطلاح « نظرية الكمون » ، وهي طريقة في فهم التطور دون تحول نوع إلى آخر : لا يولد القمح من الفول ولا الفول من القمح ، ولا يولد الإنسان من الحيوان ولا الحيوان من الإنسان .

(٢) الإسراء : ٨٨ .

الفضيحة السادسة عشر من فضائحه : قوله بأن الخبر المتواتر ، مع خروج ناقله عند سماع الخبر عن الحصر ، ومع اختلاف همم الناقلين واختلاف دواعيها ، يجوز أن يقع كذباً ، هذا مع قوله بأن من أخبار الآحاد^(١) ما يوجب العلم الضرورى وقد كفره أصحابنا مع موافقيه فى الاعتزال فى هذا المذهب الذى صار إليه .

الفضيحة السابعة عشر من فضائحه : تجويزه إجماع الأمة فى كل عصر وفى جميع الأعصار على الخطأ من جهة الرأى والاستدلال .

ويلزمه على هذا الأصل أن لا يثبث بشئ مما اجتمعت الأمة عليه ؛ لجواز خطئهم فيه عنده ، وإذا كانت أحكام الشريعة منها ما أخذه المسلمون عن خبر متواتر ، ومنها ما أخذوه عن أخبار الآحاد ، ومنها ما أجمعوا عليه وأخذوه عن اجتهاد وقياس ، وكان النظام دافعاً لحجة التواتر ، ولحجة الإجماع ، وقد أبطل القياس وخبر الواحد إذا لم يوجد العلم الضرورى ، فكأنه أراد إبطال أحكام فروع الشريعة لإبطاله طُرُقَهَا .

الفضيحة الثامنة عشر : دَعَوَاهُ فى باب الوعيد أن من غصب أو سرق مائة وتسعيه درهما لم يفسق بذلك حتى يكون ما سرقه أو غصبه وخان فيه مائتى درهم فصاعداً : فإن كان قد بنى هذا القول على ما تُقَطَّع فيه اليد فى السرقة ، فما جعل أحدٌ نَصَابَ القِطْعِ فى السرقات مائتى درهم ، بل قال قوم فى نصاب القِطْعِ : إنه ربع دينار أو قيمته ، وبه قال الشافعى وأصحابه ، وقال مالك بربع دينار أو ثلاثة دراهم ، وقال أبو حنيفة بوجوب القِطْعِ فى عشرة دراهم فصاعداً ، واعتبره قومٌ بأربعين درهماً أو قيمتها ، وأوجبت الإباضية القِطْعَ فى قليل السرقة وكثيرها ، وما اعتبر أحدٌ نصاب القِطْعِ بمائتى درهم ، ولو كان التفسير معتبراً بنصاب القِطْعِ لما فسق الغاصب لألوف دنانير ، لأنه لا قِطْعَ على الغاصب الجاهر ، ولوجب أن لا يُفسق مَنْ سَرَقَ الألوف من غير حِرْز ، أو من الابن لأنه لا قِطْعَ فى هذين الوجهين .

(١) خبر الآحاد هو الذى لم تتحقق فيه شروط التواتر ... أى أنه ما رواه عن الرسول واحد أو اثنان أو ثلاثة أو جمع لم يصل حدّ التواتر فى إحدى طبقات الإسناد أو بعضها أو كلها حتى وصل إلينا . ويتفرع خبر الآحاد إلى أنواع حسب عدد طرقه . لمزيد التفاصيل يمكن الرجوع إلى كتابنا « مفاتيح علوم الحديث وطرق تخريجها » ص ٥٥ وما بعدها ، إصدار مكتبة القرآن .

وإن كان إنما بنى تحديد المائتين في الفسق على أن المائتين نصابٌ للزكاة لزمه تفسيق من سرق أربعين شاة لوجوب الزكاة فيها ، وإن كانت قيمتها دون مائتي درهم ، وإذا لم يكن للقياس في تحديده مجال ولم يدل عليه نص من القرآن والسنة الصحيحة لم يكن مأخوذاً إلا من وسوسة شيطانه الذي دعاه إلى ضلالته .

الفضيحة التاسعة عشر من فضائحه : قوله في الإيمان إنه اجتناب الكبيرة فحسب .

ونتيجة هذا القول : أن الأقوال والأفعال ليس شيء منها إيماناً ، والصلاة عنده وأفعالها ليست بإيمان ولا من الإيمان ، وإنما الإيمان فيها ترك الكبائر فيها .

وكان يقول مع هذا : « إن الفعل والترك كلاهما طاعة » ، والناس قبله فريقان : فريق قالوا : « إن الصلاة كلها من الإيمان » ، وفريق قالوا : « ليس شيء من الصلاة إيماناً » . وقد فارق هو الفريقين ؛ فزعم أن الصلاة ليست من الإيمان ، وترك الكبائر فيها من الإيمان .

الفضيحة العشرون من فضائحه : قوله في باب المعتاد بأن العقارب والحيات والخنافس والذباب والغربان والجُعَلان والكلاب والخنازير وسائر السباع والحشرات تُحشَر إلى الجنة .

وزعم أن كل من تفضّل الله عليه بالجنة لا يكون لبعضهم على بعض درجة في التفضيل .

وزعم أنه ليس لإبراهيم ابن رسول الله ﷺ في الجنة تفضيل درجة على درجات أطفال المؤمنين ، ولا لأطفال المؤمنين فيها تفضيل بدرجة أو نعمة أو مرتبة على الحيات والعقارب والخنافس ؛ لأنه لا عمل لهم كما لا عمل لها ، فحجّر على رب العالمين أن يفضّل على أولاد الأنبياء بزيادة نعمة لا يفضّل بمثلها على الحشرات ، ثم لم يرّض بهذا الحجر حتى زعم أنه لا يقدر على ذلك .

وزعم أيضاً أنه لا يفضّل على الأنبياء عليهم السلام إلا بمثل ما يفضّل به على البهائم ؛ لأن باب الفضل عنده لا يختلف فيه العالمون وغيرهم ، وإنما يختلفون في الثواب والجزاء لاختلاف مراتبهم في الأعمال .

وينبغي للنظام على هذا الأصل أن لا يغضب على من قال له : حَشْرَكَ اللهُ مع الكلاب والخنازير والحيات والعقارب إلى ماواها ! ونحن ندعو له بهذا الدعاء الذى رضى به لنفسه .

الفضيحة الحادية والعشرون من فضائحه : أنه لما أبتدع ضلالاته فى العلوم العقلية أدخل فى أبواب الفقه أيضاً ضلالات له لم يسبق إليها .

١ - منها : قوله إن الطلاق لا يقع بشئ من الكنايات^(١) كقول الرجل لامرأته : أنت خلية ، أو برئة أو حبلك على غاربك ، أو الحقى بأهلك ، أو اعتدى ، أو نحوها من كنايات الطلاق عند الفقهاء ، سواء نوى بها الطلاق أو لم ينوه .

وقد أجمع فقهاء الأمة على وقوع الطلاق بها إذا قارنتها نية الطلاق . وقد قال فقهاء العراق : « إن كنايات الطلاق فى حال الغضب كصريح الطلاق فى وقوع الطلاق بها من غير نية » .

ب - ومنها : قوله فى الظهار إن من ظاهر من امرأته بذكر البطن أو الفرج لم يكن مظاهراً وهذا فيه خلاف قول الأمة بأسرها .

ج - ومنها : كان يقول بتفسيق أبى موسى الأشعرى فى حكمه ، ثم أختار قوله فى أن النوم لا ينقض الطهارة إذا لم يكن معه حدث ، على قول الجمهور الأعظم بأن النوم مضطجعاً ينقض الوضوء . وإنما اختلفوا فى النوم قاعداً ، وراكعاً ، وساجداً وساح فيه أبو حنيفة ، وأوجبه أكثر أصحاب الشافعى من طريق القياس .

د - ومنها : أنه زعم أن من ترك صلاة مفروضة عمداً لم يصح قضاؤه لها ، ولم

(١) كنى عن كذا كناية : تكلم بما يُستدل به عليه ولم يصرح .

والكناية - فى علم البيان - لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادة المعنى الأصل لعدم وجود قرينة مانعة من إرادته . وهى أنواع :

١ - كناية عن موصوف ، نحو : « أمة الدولار » : أمريكا ، « الناطقين بالضاد » : العرب أو المتكلمين بالعربية .

٢ - كناية عن صفة ، نحو : « نظافة اليد » : العفة والأمانة .

٣ - كناية عن نسبة صفة لموصوف ، نحو : « الذكاء ملء عين هذا الرجل » : فكل من الصفة (الذكاء) ، والموصوف (الرجل) المذكور ، والمراد أن الرجل يتصف بصفة الذكاء .

يجب عليه قضاؤها وهذا عند سائر الأمة كفرٌ ككفر من زعم أن الصلوات الخمس غير مفروضة ، وفي فقهاء الأمة من قال فيمن فاتته صلاة مفروضة : « إنه يلزمه قضاء صلوات يوم وليلة » ، وقال سعيد بن المسيب : « من ترك صلاة مفروضة حتى فات وقتها قضى ألف صلاة » ، وقد بلغ من تعظيم شأن الصلاة أن بعض الفقهاء أفتى بكفر من يتركها عمداً وإن لم يستحل تركها كما ذهب إليه أحمد بن حنبل ، وقال الشافعي بوجوب قتل تاركها عمداً ، وإن لم يحكم بكفره إذا تركها كسلا لا استحلالاً ، وقال أبو حنيفة بحبس تارك الصلاة وتعذيبه إلى أن يصلى .
 وخلاف النظام للأمة في وجوب قضاء المتروكة من فرائض الصلاة بمنزلة خلاف الزنادقة في وجوب الصلاة ، ولا اعتبار بالخلافين .

ثم إن النظام مع ضلالاته التي حكيناها عنه طعن في أخيار الصحابة والتابعين من أجل فتاويهم بالاجتهاد ، فذكر الجاحظ عنه في كتاب « المعارف » وفي كتابه المعروف بـ « الفتيا » أنه غاب أصحاب الحديث ورواياتهم أحاديث أبي هريرة ، وزعم أن أبا هريرة كان أكذب الناس ، وطعن في الفاروق عمر رضي الله عنه ، وزعم أنه شك يوم الحديبية في دينه ، وشك يوم وفاة النبي ﷺ ، وأنه كان فيمن نفر بالنبي عليه الصلاة والسلام ليلة العقبة ، وأنه ضرب فاطمة ، ومنع ميراث العترة^(١) ، وأنكر عليه تغريب نصر بن الحجاج من المدينة إلى البصرة ، وزعم أنه ابتدع صلاة التراويح ، ونهى عن مئعة الحج ، وحرم نكاح الموالى للعربيات .

وعاب عثمان بإيوائه الحكم بن العاص إلى المدينة ، واستعماله الوليد بن عقبة على الكوفة حتى صلب بالناس وهو سكران ، وعابه بأن أعان سعيد بن العاص بأربعين ألف درهم على نكاح عقده ، وزعم أنه استأثر بالجمي .

ثم ذكر علياً رضي الله عنه وزعم أنه سُئِلَ عن بقرة قتلت حماراً ، فقال : « أقول فيها برأى » ، ثم قال بجهله : من هو حتى يقضى برأيه ؟ .

وعاب ابن مسعود في قوله في حادثة تزويج بروع بنت واشق : « أقول فيها

(١) العترة : هم نسل الرجل ورهطه وعشيرته . والمراد هنا نسل النبي ﷺ . وقد مر معنا قوله . « إنا معشر الأنبياء لا نورث ما تركنا فهو صدقة » تقدم تخريجه .

برأى ، فإن كان صواباً فمن الله عز وجل ، وإن كان خطأً فمضى ، وكذبه في روايته عن النبي عليه السلام أنه قال : « السعيدُ مَنْ سَعِدَ في بطن أمه ، والشقيُّ من شقى في بطن أمه » (١) ، وكذبه أيضاً في روايته انشقاق القمر (٢) ، وفي رؤية الجن ليلة الجن (٣) .

فهذا قوله في أخبار الصحابة وفي أهل بيعة الرضوان الذين أنزل الله تعالى فيهم : ﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ، فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ ، فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ ، وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴾ (٤) . وَمَنْ غَضِبَ عَلَى مَنْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَهُوَ الْمَغْضُوبُ عَلَيْهِ دُونَهُ .

ثم إنه قال في كتابه : « إن الذين حكموا بالرأى من الصحابة إما أن يكونوا قد ظنوا أن ذلك جائز لهم وجهلوا بتحريم الحكم بالرأى في الفتيا عليهم ، وإما أنهم أرادوا أن يُذَكِّروا بالخلاف وأن يكونوا رؤساء في المذاهب ، فاختاروا لذلك القول بالرأى ، فنسبهم إلى إثارة الهوى على الدين ، وما للصحابة رضي الله عنهم عند هذا الملحد الفرى (٥) ذنبٌ غير أنهم كانوا موحدين لا يقولون بكفر القدرية الذين ادَّعَوْا مع الله تعالى خالقين كثيرين .

وإنما أنكر على ابن مسعود روايته : « أن السعيد من سعد في بطن أمه ، والشقي من شقى في بطن أمه » ؛ لأن هذا خلاف قول القدرية في دعواها في السعادة والشقاوة ليستأمن قضاء الله عز وجل وقدره .

وأما إنكاره انشقاق القمر فإنما كره منه ثبوت معجزة لنبينا عليه السلام وأنكر معجزته في نظم القرآن ، فإن كان أحال انشقاق القمر مع ذكر الله عز وجل ذلك في

(١) رواه مسلم : كتاب القدر ، حديث رقم ٣ . وابن ماجه : المقدمة ، باب ٧ . والدارمي : المقدمة ٢٣ . وابن حنبل ٢ : ١٧٦ .

(٢) تقدم تفريغ هذه الرواية .

(٣) مسلم : كتاب الصلاة برقم ١٥٠ ، ١٥٢ ، ١٥٣ . والبخارى : كتاب المناقب ، باب ٣٢ . وأبو داود : كتاب الطهارة ، باب ٤٢ . والترمذي : كتاب الطهارة ، باب ١٤ . وأحمد ١ : ٣٩٨ ، ٤٠٢ ، ٤٤٩ ، ٤٥٥ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ .

(٤) الفتح : ١٨ .

(٥) الفرى من الرجال : هو المُختلق .

القرآن مع قوله من طريق العقل ، فقد زعم أن جامع أجزاء القمر لا يقدر على تفريقها ، وإن أجاز انشقاق القمر في القدرة والإمكان فما لذي أوجب كذب ابن مسعود في روايته انشقاق القمر مع ذكر الله عز وجل ذلك في القرآن في قوله : ﴿ اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَالشَّقَقُ الْقَمَرُ ، وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُسْتَمِرٌّ ^(١) ﴾ ، فقول النظام بأن انشقاق القمر لم يكن أصلاً شر من قول المشركين الذين قالوا لما رأوا انشقاقه وزعموا أن ذلك واقع بسحر ، ومنكر وجود المعجزة شر من تأولها على غير وجهها .

وأما إنكاره رؤية الجن أصلاً فيلزمه أن لا يرى بعض الجن بعضاً ، وإن أجاز رؤيتهم فما الذي أوجب تكذيب ابن مسعود في دعواه رؤيتهم ؟

ثم إن النظام مع ما حكيناه من ضلالاته كان أفسق خلق الله عز وجل ، وأجرأهم على الذنوب العظام ، وعلى إدمان شرب المسكر ، وقد ذكر عبد الله بن مسلم بن قتيبة رحمه الله في كتاب «مختلف الحديث» أن النظام كان يغدو على مسكر ، ويروح على مسكر ، وأنشد قوله في الخمر :

مَا زِلْتُ أَخَذُ رُوحَ الزُّقِّ فِي لُطْفٍ وَأَسْتِيحُ دَمًا مِنْ غَيْرِ مَذْبُوحٍ
حَتَّى التَّشَيْتُ وَلِي رُوحَانِ فِي بَدَنِ وَالزُّقُّ مُطْرَحٌ جِسْمٌ بِلَا رُوحٍ

ومثله في طعنه على أخيار الصحابة مع بدعته في أقواله وضلالته في أفعاله كما قيل في الأمثال السائرة : إن من كان في دينه ذميماً ، وفي أصله لئيماً ، لم يترك لنفسه عاراً يهتم به إلا تحلّه كريماً ، واستباح به حريماً ، وهل يضرُّ السحاب نباح الكلاب ؟ وكما لا يضر السحاب نباح الكلاب كذلك لا يضر الأبرار ذم الأشرار ، وما مثله في طعنه على أخيار الصحابة مع بدعته وضلالته إلا كما قال حسان بن ثابت :

مَا أَبَالِي أُنْبَ بِالْحَزَنِ تَيْسٌ أَمْ لِحَايِي بِظَهْرِ غَيْبٍ لَيْمٌ

وقال غيره : ^(٢)

مَا ضَرَّ تَغْلِبَ وَائِلِ أَهْجُوتِهَا أَمْ بُلَّتْ حَيْثُ تَنَاطَحَ الْبَحْرَانِ

(٢) هو الشاعر الشهير الفرزدق .

(٥) ذكر الأسوارية منهم :

وهم أتباع على الأسوارى^(١) ، وكان من أتباع أبي الهذيل ، ثم انتقل إلى مذهب النظام ، وزاد عليه في الضلالة بأن قال : « إن ما علم الله أن لا يكون لم يكن مقدوراً لله تعالى »^(٢) ، وهذا القول منه يوجب أن تكون قدرة الله متناهية ، ومن كان قدرته متناهية كان ذاته متناهية ، والقول به كفر من قائله .

(٦) ذكر المعمرية منهم :

وهم أتباع معمر بن عبّاد السلمى^(٣) ، وكان رأساً للملحدة ، وذنباً للقدرية . فضائحه على الأعداد كثيرة الأمداد .

منها : أنه كان يقول : « إن الله تعالى لم يخلق شيئاً من الأعراض ، من لون أو طعم أو رائحة أو حياة أو موت أو سمع أو بصر ، وإنه لم يخلق شيئاً من صفات الأجسام » ، وهذا خلاف قوله تعالى : ﴿ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ، وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴾^(٤) ، وخلاف قوله تعالى في صفة نفسه : ﴿ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾^(٥) ، وكان يزعم أن الله إنما خلق الأجسام ، ثم إن الأجسام أحدثت الأعراض باعتبار أن كل ما سبق من حياة وموت وسمع وبصر

(١) هو عمرو بن فائد ، أبو على الأسوارى التميمي : (... — بعد ٢٠٠ هـ = ... — بعد ٨١٥ م) من القراء المتكلمين القصاص ، من أهل البصرة ، كان منقطعاً إلى أميرها محمد بن سليمان : أخذ عن عمرو بن عبيد ، وله معه مناظرات . له « تفسير » كبير . فضل الاعتزال ٢٧٠ ، واللباب ١ : ٤٧ — ٤٨ ، وفي عجالة المبتدئ للحازمي :

« الأسوارى بضم الهمة وفتحها ، منسوب إلى الأساورة بطن من تميم ، قاله أبو نعيم الحافظ » (٢) والسبب في قوله هذا — كما يقول البغدادي في « الملل والنحل » مخطوط — أنه قال يوماً للنظام : هل يقدر الله تعالى على فعل الظلم والكذب ؟ فقال : لو كان قادراً عليهما لعله قد ظلم أو كذب فيما مضى ، أو لعله يجور أو يكذب في المستقبل ، ولم يكن لنا من جورهم وكذبهم أمان إلا من جهة حسن الظن به . وأما دليل تؤمن به فلا ؛ لأن الدليل لا يخرج من قدرته عليهما ، ومتى قدر عليهما صح أن يفعلهما . فقال له الأسوارى : يلزمك على هذا الأصل أن لا يقدر على أن يفعل ما علم أو خير بأنه لا يفعله ، وإن كان ذلك من حسن ما قد فعله في الصلاح ، وإن أجزت قدرته على ذلك فما يؤمنك من فعله ؟ فقال له النظام : هذا لازم من قولك فيه . فقال : أنا أسوى بينهما فأقول إنما لا يقدر على الجور والكذب ولا على أن يفعل ما علم أنه لا يفعله .

(٣) معمر بن عبّاد السلمى : (... — ٢١٥ هـ = ... — ٨٣٠ م) من أهل البصرة ، وسكن بغداد ، وناظر النظام . انفرد بمسائل عقائدية عن باقي المعتزلة . خطط المقرئ ٢ : ٣٤٧ ، ولسان الميزان ٦ : ٧١ ، والمعتزلة لرهدي جار الله ٥٧ ، ٦٧ وفهرسته وقد ضبط « معمر » بتشديد الميم . والصواب أنها غير مشددة كما أوردناه أعلاه .

ولون وطعم ورائحة ماهو إلا عَرَضٌ في الجسم من فعل الجسم بطبيعته ، والأصوات عنده فعل الاجسام المصنّوة بطباعتها ، وفناء الجسم عنده فعل الجسم بطبيعته ، وصلاخُ الزروع وفسادها من فعل الزروع عنده . وزعم أيضاً أن فناء حل فإن فعل له بطبعه . وزعم أنه ليس لله تعالى في الأعراض صنع ولا تقدير وفي قوله : « إن الله تعالى لم يخلق حياة ولا موتا » تكذيبٌ منه لوصف الله سبحانه نفسه بأنه يحيى ويميت ، وكيف يحيى ويميت مَنْ لا يخلق حياة ولا موتاً ؟

الفضيحة الثانية من فضائحه : إنه لما زعم أن الله تعالى لم يخلق شيئاً من الأعراض ، وأنكر مع ذلك صفات الله تعالى الأزلية كما أنكرها سائر المعتزلة ، لزمه على هذه البدعة أن لا يكون لله تعالى كلام ؛ إذ لم يمكنه أن يقول : « إن كلامه صفة له أزلية » كما قال أهل السنة والجماعة ؛ لأنه لا يثبت لله تعالى صفة أزلية ، ولم يمكنه أن يقول : « إن كلامه فعله » كما قاله سائر المعتزلة ؛ لأن الله سبحانه عنده لم يفعل شيئاً من الأعراض ، والقرآن عنده فعل الجسم الذي حلّ الكلام فيه ، وليس هو فعلاً لله تعالى ، ولا صفة له ؛ فليس يصح على أصله أن يكون له كلام على معنى الصفة ولا على معنى الفعل ، وإذا لم يكن له كلامٌ لم يكن له أمر ونهى وتكليف ، وهذا يؤدي إلى رفع التكليف ، وإلى رفع أحكام الشريعة ، وما أراد غيره ؛ لأنه قال بما يؤدي إليه .

الفضيحة الثالثة من فضائحه : دعواه أن كل نوع من الأعراض الموجودة في الأجسام لا نهاية لعدده ، وذلك أنه قال : « إذا كان المتحرك متحركاً بحركة قامت به فتلك الحركة اختصت بمحلها معنى سواها ، وذلك المعنى أيضاً يختص بمحلها معنى سواها ، وكذلك القول في اختصاص كل معنى بمحلها معنى سواها لا إلى نهاية ، وكذلك اللون والطعم والرائحة وكل عرض يختص بمحلها معنى سواها ، وذلك معنى أيضاً يختص بمحلها معنى سواها لا إلى نهاية » .

وحكى الكعبي عنه في مقالاته أن الحركة عنده إنما خالفت السكون لمعنى سواها ، وكذلك السكون خالف الحركة لمعنى سواها ، وأن هذين المعنيين مختلفان لمعنيين غيرهما ، ثم هذا القياس معتبر عنده لا إلى نهاية .

وفي هذا القول إلحاد من وجهين :

أحدهما : قوله بحدوث لا نهاية لها ، وهذا يوجب وجود حوادث لا يُحصِيهَا اللهُ تعالى ، وذلك عناد لقول الله تعالى : ﴿ وَأَخْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ﴾ (١) .

والثاني : أن قوله بحدوث أعراض لا نهاية لها يُؤدِّيهِ إلى القول بأن الجسم أقدَرُ من الله ؛ لأن الله عنده أنه ما تخلَّقَ غير الأجسام ، وهي محصورة عندنا وعنده ، والجسم إذا فعل عرضاً فقد فعل معه مالا نهاية له من الأعراض ، ومَنْ خلق مالا نهاية له ينبغي أن يكون أقدَرُ مما لا يخلُق إلا متناهيا في العدد .

وقد اعتذر الكعبي عنه في مقالاته بأن قال : « إن معمراً كان يقول : إن الإنسان لا يفعل له غير الإرادة ، وسائر الأعراض أفعال الأجسام بالطباع » .

فإن صحت هذه الرواية عنه لزمه أن يكون الطبع الذي نسب إليه فعل الأعراض أقوى من الله عز وجل ؛ لأن أفعال الله أجسام محصورة ، وأفعال الطباع أصناف من الأعراض كل صنف منها غير محصور العدد . على أن قول معمراً بأعراض لا نهاية لها تطريق لأصحاب الظهور والكمون على المسلمين في حدوث الأعراض ، وذلك أن المسلمين استدلُّوا على حدوث الأعراض في الأجسام بتعاقب المتضادات منها على الأجسام ، وأنكر أصحاب الكمون والظهور حدوث الأعراض ، وزعموا أنها كلها موجودة في الأجسام ، فإذا ظهر في الجسم بعض الأعراض كَمَنَ فيه ضده ، وإذا كمن فيه العرض ظهر ضده ، فقال لهم الموحدون : لو كَمَنَ العرض تارة وظهر تارة لكان ظهوره بعد الكمون وكمونه بعد الظهور لمعنى سواه ، وإلا افتقر ذلك المعنى في ظهوره وكمونه إلى معنى سواه لا إلى نهاية ، وإذا بطل اجتماع مالا نهاية له من الأعراض في الجسم الواحد صحَّ تعاقبها على الجسم من جهة حدوثها فيه لا من جهة الكمون والظهور ، وإذا قال معمراً بجواز اجتماع مالا نهاية له من الأعراض في الجسم لم يصح له دفع أصحاب الكمون والظهور في محل واحد ، وسوقُ هذا الأصل يُؤدِّي إلى القول بقدوم الأعراض ، وذلك كفر ، فما يُؤدِّي إليه مثله .

الفضيحة الرابعة من فضائحه : قوله في الإنسان : « إنه شيء غير هذا الجسد المحسوس ، وهو حي عالم قادر مختار ، وليس هو متحركا ولا ساكنا ولا متلونا ولا يُرى

ولا يُلمَس ، ولا يحل موضعا دون موضع ، ولا يحويه مكان دون مكان .

فإذا قيل له : أتقول إن الإنسان في هذا الجسد ، أم في السماء ، أم في الأرض أم في الجنة ، أم في النار ؟

قال : « لا أطلق شيئا من ذلك ، ولكنى أقول : إنه في الجسد مدير ، وفي الجنة منعم ، أو في النار معذب ، وليس هو في شيء من هذه الأشياء حالا ولا متمكنا ؛ لأنه ليس بطويل ولا عريض ولا عميق ولا ذى وَزْنٍ » ؛ فوصف الإنسان بما يوصف به الإله سبحانه ؛ لأنه وصفه بأنه حي عالم قادر حكيم ، وهذه الأوصاف واجبة لله تعالى ، ثم نزه الإنسان عن أن يكون متحركا أو ساكنا أو حاراً أو بارداً أو رطباً أو يابساً أو ذا لون أو وَزْنٍ أو طَعْمٍ أو رائحة ، والله سبحانه منزّه عن هذه الأوصاف .

وكما زعم أن الإنسان في الجسد مُدَبِّرٌ له لا على معنى الحلول والتمكن فيه ، كذلك الإله عنده في كل مكان ، على معنى أنه مدير له عالم بما يجري فيه ، لا على معنى الحلول والتمكن فيه ، فكأنه أراد أن يُعَبِّدَ الإنسان ؛ لوصفه إياه بما يوصف الإله به .

فلم يَجَسِّرْ على إظهار القول بذلك فقال بما يؤدي إليه : ثم إن هذا القول يوجب عليه أن لا يرى إنسان إنسانا ، ويوجب أن لا يكون الصحابة رأوا رسول الله ﷺ ، وكفاه بذلك خزيأ .

الفضيحة الخامسة من فضائحه : قوله بأن الله لا يجوز أن يقال فيه : « إنه قديم » مع وصفه إياه بأنه موجود أزلي .

الفضيحة السادسة من فضائحه : امتناعه عن القول بأن الله تعالى يعلم نفسه ؛ لأن من شرط المعلوم عنده أن يكون غير العالم به ، وهذا يبطل عليه بذكر الذاكر نفسه ؛ لأنه إذا جاز أن يذكر الذاكر نفسه جاز أن يعلم العالم نفسه .

وقد افتخر الكعبي في مقالاته بأن معمرأ من شيوخه في الاعتزال ، ومن افتخر بمثله وهبناه منه ، وتمثلنا بقول الشاعر :

هل مشتر والسعيد بائعه هل بائع ر سعيد من وهبنا

(٧) ذكر البشرية منهم :

هؤلاء أتباع بشر بن المعتز^(١) وقال إخوانه من القدرية بتكفيره في أمور هو فيها مصيب عند غير القدرية .

فمما كَفَّرته القدرية فيه قوله : « إن الله تعالى قادرٌ على لطيفٍ لو فعله بالكافر لآمن طوعاً » .

وكفروه أيضاً في قوله : « إن الله تعالى لو خلق العُقلاء ابتداءً في الجنة وتفضّل عليهم بذلك لكان ذلك أصلح لهم » .

وكفروه أيضاً بقوله : « إن الله لو علم من عبده أنه لو أبقاه لآمن كان إبقاؤه إياه أصلح له من أن يُميته كافراً » .

وكفروه أيضاً بقوله : « إن الله تعالى لم يزل مريداً » .

وفي قوله : « إن الله تعالى إذا علم حدوثَ شيءٍ من أفعال العباد ولم يمنع منه فقد أراد حدوثه » .

والحق في هذه المسائل الخمس التي كَفَّرت المعتزلة البصرية فيها بشراً — مع بشر ، والمكفرون له فيها هم الكفرة ، ونحن نكفر بشراً في أمور سواها كل واحد منها بدعة شنعاء :

أولها : قول بشر بأن الله تعالى ما والى مؤمناً في حال إيمانه ، ولا عادي كافراً في حال كفره .

ويجب تكفيره في هذا على قول جميع الأمة ، أما على قول أصحابنا فلأننا نقول : إن الله تعالى لم يزل موالياً لمن علم أنه يكون ولياً له إذا وجد ، ومعادياً لمن علم أنه إذا وجد كفر ومات على كفره ، يكون معادياً له قبل كفره وفي حال كفره وبعد موته . وأما على أصول المعتزلة غير بشر فلأنهم قالوا : إن الله لم يكن موالياً لأحد قبل وجود

(١) بتر بن المعتز الملالي البغدادي ، أبو سهل : (... - ٢١٠ هـ = ... - ٨٢٥ م) من أهل الكوفة . قال الشريف المرتضى : « يقال : إن جميع معتزلة بغداد كانوا من مستحبييه » . له مصنفات نثرية وشعرية في نصرته مذهبه ، منها قصيدة في أربعين ألف بيت ردّ فيها على كل الفرق المخالفة لعقيدته . ومات ببغداد . أمال المرتضى ١ : ١٣١ ، ودائرة المعارف الإسلامية ٣ : ٦٦٠ .

الطاعة منه ، فكان في حال وجود طاعته مالياً له ، وكان معادياً للكافر في حال وجود الكفر منه ، فإن ارتدَّ المؤمنُ صار الله تعالى معادياً له بعد أن كان مالياً له عندهم .

وزعم بشر أن الله تعالى لا يكون مالياً للمطيع في حال وجود طاعته ، ولا مُعَادياً للكافر في حال وجود كفره ، وإنما يوالى المطيع في الحالة الثانية من وجود طاعته ، ويعادى الكافر في الحالة الثانية من وجود كفره . واستدلَّ على ذلك بأن قال : « لو جاز أن يوالى المطيع في حال طاعته ، وجاز أن يعادى الكافر في حال وجود كفره ، لجاز أن يُثيب المطيع في حال طاعته ، ويعاقب الكافر في حال كفره » . فقال أصحابنا : لو فعل ذلك لجاز . فقال : « لو جاز ذلك لجاز أن يَمَسَّحَ الكافر في حال كفره » ، فقلنا له : لو فعل ذلك لجاز .

الفصيحة الثانية من فضائح بشر : إفراطه بالقول في التولد ، حتى زعم أنه يصح من الإنسان أن يفعل الألوان والطعوم والروائح والرؤية والسمع وسائر الإدراكات على سبيل التولد إذا فعل أسبابها ، وكذلك قوله في الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وقد كفره أصحابنا وسائر المعتزلة في دعواه أن الإنسان قد يخترع الألوان والطعوم والروائح والإدراكات .

الفصيحة الثالثة من فضائحه : قوله بأن الله تعالى قد يغفر للإنسان ذنوبه ، ثم يعود فيما غفر له فيعذبه عليه إذا عاد إلى معصيته .

فسئل على هذا عن كافر تاب عن كفره ثم شرب الخمر بعد توبته عن كفره من غير استحلال منه للخمر وفاجأه الموت قبل توبته عن شرب الخمر ، هل يعذبه الله يوم القيامة على الكفر الذى قد تاب منه ؟

فقال : نعم .

فقيل له : يجب على هذا أن يكون عذابٌ من هو على ملة الإسلام مثل عذاب

الكافر .

فالتزم ذلك .

الفضيحة الرابعة من فضائحه : قوله بأن الله تعالى يقدر على أن يعذب الطفل ظلماً له في تعذيبه إياه ، فإنه لو فعل ذلك لكان الطفل بالغاً عاقلاً مستحقاً للعذاب .
وهذا في التقدير كأنه يقول : إن الله تعالى قادر على أن يظلم ، ولو ظلم لكان بذلك الظلم عادلاً ، وأول هذا الكلام ينقض آخره .
وأصحابنا يقولون : إن الله تعالى قادر على تعذيب الطفل ، ولو فعل ذلك كان عدلاً منه فلا يتناقض قولهم في هذا الباب ، وقول بشر فيه متناقض .

الفضيحة الخامسة من فضائحه : قوله بأن الحركة تحصل وليس اجسم في المكان الأول ولا في المكان الثاني ، ولكن الجسم يتحرك به من الأول إلى الثاني .
وهذا قول غير معقول في نفسه ، واختلف المتكلمون قبله في الحركة : هل هو معنى أم لا ؟ فنفاها ثفاة الأعراض ، واختلف الذين أثبتوا الأعراض في وقت وجود الحركة :

فمنهم من زعم أنها توجد في الجسم وهو في المكان الأول فينتقل بها عن الأول إلى الثاني ، وبه قال النظام وأبو شمر المرجىء .

ومنهم من قال : إن الحركة تحصل في الجسم وهو في المكان الثاني ؛ لأنها أول كون في المكان الثاني . وهذا قول أبي الهذيل والجبائي وابنه أبي هاشم ، وبه قال شيخنا أبو الحسن الأشعري رحمه الله .

ومنهم من قال : إن الحركة كوثان في مكانين ، أحدهما في المتحرك وهو في المكان الأول ، والثاني يوجد فيه وهو في المكان الثاني . وهذا قول الراوندى ، وبه قال شيخنا أبو العباس القلانسي .

وقد خرج قول بشر بن المعتمر عن هذه الأقوال بدعواه أن الحركة تحصل وليس الجسم في المكان الأول ولا في المكان الثاني ، مع علمنا بأنه لا واسطة بين حالتي كونه في المكان الأول وكونه في المكان الثاني ، وقوله هذا غير معقول له ، فكيف يكون معقولاً لغيره ؟

(٨) ذكر الهشامية منهم :

هؤلاء أتباع هشام بن عمرو الفوطي^(١) وفضائحه بعد ضلالتة بالقدر تترى^(٢) .

منها : أنه حرم على الناس أن يقولوا : « حسبنا الله ونعم الوكيل » من جهة تسميته بالوكيل ، وقد نطق القرآن بهذا الاسم لله تعالى^(٣) ، وذكر ذلك في السنة الواردة في تسعة وتسعين اسماً من أسماء الله تعالى^(٤) ، فإذا لم يجز إطلاق هذا الاسم على الله تعالى مع نزول القرآن به ومع ورود السنة الصحيحة به ، فأى اسم بعده يطلق عليه ؟ وقد كان أصحابنا يتعجبون من المعتزلة البصرية في إطلاقها على الله عز وجل من الأسماء ما لم يذكر في القرآن والسنة إذا دل عليه القياس ، وزاد هذا التعجب بمنع الفوطي عن الإطلاق على الله بما قد نطق به القرآن والسنة .

واعتذر الخياط عن الفوطي بأن قال : « إن هشاماً كان يقول : « حسبنا الله ونعم المتوكِّل عليه ، بدلا من الوكيل » ، وزعم أن وكيلاً يقتضى مؤكلاً فوَّقه .

(١) هشام بن عمرو الفوطي ، الشيباني (... - ٢٢٦ هـ = ... - ٨٤١ م) من أهل البصرة ، كان مقدماً بين المعتزلة ، ويقدره ذؤوب السلطان ، يروي ابن المرتضى عن يحيى بن أكرم أن المأمون الخليفة العباسي كان إذا دخل عليه هشام هذا يتحرك له حتى إنه ليكاد يقوم له مصنفات عديدة . انظر طبقات المعتزلة ٦١ .

(٢) تترى : أى تتابع .

(٣) آل عمران : ١٧٣ .

(٤) وهذا في الحديث الذي رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ قال : « إن لله تسعة وتسعين اسماً : مائة إلا واحداً . إنه وتر يحب الوتر ، من أحصاها دخل الجنة : هو الله الذي لا إله إلا هو . الرحمن . الرحيم .. — ثم ذكر باقي التسعة والتسعين اسماً ومن بينها اسم الوكيل — . أخرجه الترمذي ، وابن حبان في صحيحه ، والحاكم في مستدركه ، والبيهقي في شعب الإيمان ، كلهم عن أبي هريرة . قال أبو عيسى الترمذي : « هذا حديث غريب ، حدثنا به غير واحد عن صفوان بن صالح ، ولا نعرفه إلا من حديث صفوان بن صالح وهو ثقة عند أهل الحديث . وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، ولا نعلم في شيء من الروايات له إسناد صحيح ذكر الأسماء إلا في هذا الحديث . وقد روى آدم بن إياس هذا الحديث بإسناد غير هذا عن أبي هريرة عن النبي ﷺ وذكر فيه الأسماء وليس له إسناد صحيح » ، الترمذي ٥ : ٥٣١ - ٥٣٢ ، طبعة الحلبي . وقال في الزوائد : « لم يخرج أحد من الأئمة الستة عدد أسماء الله الحسنى من هذا الوجه ولا من غيره غير ابن ماجه والترمذي ، مع تقديم وتأخير . وطريق الترمذي أصح شيء في الباب » ، قال : « وإسناد طريق ابن ماجه ضعيف ، لضعف عبد الملك بن محمد . وقد تتبع ابن حجر العسقلاني هذا الحديث سنداً ومتناً في كتابه « فتح الباري بشرح صحيح البخاري » ٢٣ : ٢٥١ - ٢٦٨ طبعة الكليات الأزهرية . ولزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن الرجوع لكتاب « المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى » لأبي حامد الغزالي ، بتحقيقنا ، إصدار مكتبة القرآن بمصر .

وهذا من علامات جهل هشام والمعتذر عنه بمعاني الأسماء في اللغة . وذلك أن الوكيل في اللغة بمعنى الكافي ؛ لأنه يَكْفِي موكله أمر ما وكله فيه . وهذا معنى قولهم : « حسبنا الله ونعم الوكيل » . ومعنى حسبنا : كافينا ، وواجب أن يكون ما بعد نَعَمْ موافقا لما قبله ، كقوله القائل : الله رازقنا ونعم الرازق ، ولا يقال : الله رازقنا ونعم الغافر ، ولأن الله تعالى قال : ﴿ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ^(١) ﴾ ، أى كافيه . وقد يكون الوكيل أيضاً بمعنى الحفيظ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ ^(٢) ﴾ ، أى حفيظ ، ويقال في نقيض الحفيظ : رَجُلٌ وَكِيلٌ وَوَكَّلَ : أى بليد ، والوَكَالُ البلادة ، وإذا كان الوكيل بمعنى الحفيظ ، وكان الله عز وجل كافيا وحفيظا ، لم يكن للمنع من إطلاق الوكيل في أسمائه معنى . والعجب من هشام في أنه أجاز أن يُكْتَبَ لله عز وجل هذا الاسم ، وأن يُقرأ به القرآن ، ولم يجز أن يُدعى به في غير قراءة القرآن .

الفضيحة الثانية من فضائح الفوطي : امتناعه من إطلاق كثير مما نطق به القرآن ، فمنع الناس من أن يقولوا : إن الله تعالى عز وجل آلف بين قلوب المؤمنين وأضَلَّ الفاسقين ، وهذا عناد منه لقول الله عز وجل : ﴿ وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ ، وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ ، إنه عزيز حكيم ^(٣) ﴾ ، ولقوله تعالى : ﴿ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ ^(٤) ﴾ ؛ وقوله : ﴿ وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ ^(٥) ﴾ ، ومنع أن يقول في غير القرآن إنه عمى على الكافرين .

وواقفه صاحبه عبَّاد بن سليمان الضمري في هذه الضلالة فمنع الناس أن يقولوا : إن الله تعالى خلق الكافر ؛ لأن الكافر اسمٌ لشيئين : إنسان ، وكفره ، وهو غير خالق لكفره عنده . ويلزمه على هذا القياس أن لا يقول : إن الله تعالى خلق المؤمن ؛ لأن المؤمن اسم لشيئين : إنسان ، وإيمان ، والله عنده غير خالق لإيمانه . ويلزمه على قياس هذا الأصل أن لا يقول إن أحداً قتل كافراً أو ضربه ؛ لأن الكافر اسم للإنسان وكفره ، والكفر لا يكون مقتولا ولا مضروباً .

(١) الطلاق : ٣ . (٢) الأنعام : ٦٦ . (٣) الأنفال : ٦٣ .
(٤) إبراهيم : ٢٧ . (٥) البقرة : ٢٦ .

ومنع عبّاد من أن يقال : إن الله تعالى ثالثُ كلِّ اثنين : ورابعُ كلِّ ثلاثة . وهذا عنادٌ منه لقول الله عز وجل : ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ، وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ، وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ، ثُمَّ يَنْبِئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ (١) .

كان يمنع أن يقال : إن الله عز وجل أملى (٢) للكافرين . وفي هذا عنادٌ منه لقوله عز وجل : ﴿ إِنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ لِيُذَادُوا إِثْمًا ، وَلَهُمْ عَذَابٌ مَهِينٌ ﴾ (٣) . فإن كان عباد قد أخذ هذه الضلالة عن أستاذه هشام فالعصا من العصية ، ولئن تلد الحية إلا الحية . وإن انفرد بها دونه فقد قاس التلميذ ما منع من إطلاقه على ما منع أستاذه من إطلاق اسم الوكيل والكفيل على الله تعالى .

الفضيحة الثالثة من فضائح الفوطي : قوله بأن الأعراض لا يدلُّ شيء منها على الله تعالى ، وكذلك قال صاحبه عباد ، وزعمًا أن فلق البحر ، وقلب العصا حية ، وانشقاق القمر ، ومحق السخِر ، والمشى على الماء ، لا يدلُّ شيء من ذلك على صدق الرسول في دعواه الرسالة .

وزعم الفوطي أن الدليل على الله تعالى يجب أن يكون محسوساً ، والأجسام محسوسة ؛ فهي الأدلة على الله تعالى ، والأعراض معلومة بدلائل نظرية ، فلو دلَّت على الله لا تحتاج كل دليل منها إلى دليل سواه لا إلى نهاية .

ف قيل له : يلزمك على هذا الاستدلال أن تقول : إن الأعراض لا تدلُّ على شيء من الأشياء ، ولا على حكم من الأحكام ؛ لأنها لو دلَّت على شيء أو على حكم لا احتاجت في دلالتها على مدلولها إلى دلالة على صحة دلالتها عليه ، واحتاج كلُّ دليل إلى دليل لا إلى نهاية فإن صار إلى أن الأعراض لا تدلُّ على شيء ولا على حكم صار إلى إبطال دلالة كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ على الحلال والحرام والوعد والوعيد .

على أن من الأعراض ما يُعلم وجوده بالضرورة : كالألوان ، والطعوم ، والروائح ، والحركة ، والسكون ؛ فيلزمه أن تكون هذه الأعراض المعلومة بالضرورة دلالة على الله سبحانه ؛ لأنها محسوسة كما دلَّت الأجسام عليه ؛ لأنها محسوسة .

(١) المجادلة : ٧ . (٢) أى أمهلهم وأطال لهم . (٣) آل عمران : ١٧٨ .

فإن قال : إن الأعراض غير محسوسة لأن نفاة الأعراض قد أنكروا وجودها .
قيل : فالنجارية والضرارية قد أنكروا وجود جسم لا يكون عرضاً لدعواهم أن
الأجسام أعراض مجتمعة ، فيجب على قياس قولك أن لا تكون الأجسام معلومة
بالضرورة ، وأن لا تدل عليه سبحانه .

الفصيحة الرابعة من فضائح الفوطى : قوله بالمقطع والموصول ، وذلك قوله :
« لو أن رجلاً أسبغ الوضوء ، وافتتح الصلاة ، متقرباً بها إلى الله سبحانه ، عازماً
على إتمامها ، ثم قرأ فركع فسجد مخلصاً لله تعالى في ذلك كله ، غير أنه قطعها في
آخرها — إن أول صلاته وآخرها معصية قد نهاه الله تعالى عنها وحرّمها عليه ، وليس
له سبيل قبل دخوله فيها إلى العلم بأنها معصية فيتجنبها » .

واجتمعت الأمة قبله على أن ما مضى منها كانت طاعة لله تعالى وإن لم تكن صلاة
كاملة .

الفصيحة الخامسة من فضائحه : إنكاره حصار عثمان وقتله بالغبلة والقهر وزعم أن
شردمة قليلة قتلوه غرةً من غير حصار مشهور .

ومُنكِرُ حصار عثمان مع تواتر الأخبار به كمنكر وقعتي بدر وأحد مع تواتر
الأخبار بهما ، وكمنكر المعجزات التي تواترت الأخبار بها .

الفصيحة السادسة من فضائحه : قوله في باب الإمامة : « إن الأمة إذا اجتمعت
كلمتها ، وتركت الظلم والفساد ، احتاجت إلى إمام يسوسها . وإذا عصت ،
وفجرت ، وقتلت إمامها ، لم تعقد الإمامة لأحد في تلك الحال » .

وإنما أراد الطعن في إمامة عليّ ؛ لأنها عُقدت له في حال الفتنة وبعد قتل إمام
قبله .

وهذا قريب من قول الأصم منهم : « إن الإمامة لا تعقد إلا بإجماع عليه » وإنما
قصد بهذا الطعن في إمامة علي رضي الله عنه ؛ لأن الأمة لم تجتمع عليه ؛ لثبوت أهل
الشام على خلافه إلى أن مات ؛ فأنكر إمامة عليّ مع قوله بإمامة معاوية لاجتماع الناس
عليه بعد قتل عليّ رضي الله عنه وقرت عيون الرافضة المائلين إلى الاعتزال بطعن

شيوخ المعتزلة في إمامة عليّ وبعد شك زعيمهم واصل في شهادة عليّ وأصحابه .
الفضيحة السابعة من فضائح الفوطى : قوله بتكفير مَنْ قال إن الجنة والنار
مخلوقتان . وأخلافه من المعتزلة شكوا في وجودهما اليوم ، ولم يقولوا بتكفير من قال
إنهما مخلوقتان .

والثبتون لخلقهما يكفرون من أنكرهما ، ويقسمون بالله تعالى أن مَنْ أنكرهما لا يدخل
الجنة ولا ينجو من النار .

الفضيحة الثامنة من فضائحه : إنكاره افتضاض الأبيكار في الجنة ، ومَنْ أنكر ذلك
يُحْرَمُ ذلك ، بل يحرم عليه دخول الجنة فضلاً عن افتضاض الأبيكار فيها .

وكان الفوطى مع ضلالاته التي حكيناها عنه يرى قتل مخالفيه في السر غيلة ، وإن
كانوا من أهل ملة الإسلام .

فماذا على أهل السنة إذا قالوا في هذا الفوطى وأتباعه : إن دماءهم وأموالهم حلال
للمسلمين وفيه الخمس ، وليس على قاتل الواحد منهم قوداً^(١) ، ولا دية ، ولا كفارة ،
للقاتله عند الله تعالى القربى والزلفى . والحمد لله على ذلك .

(٩) ذكر المردارية منهم :

هؤلاء أتباع عيسى بن صبيح : المعروف بأبى موسى المردار^(٢) . وكان يقال له :
راهب المعتزلة . وهذا اللقب لائق به إن كان المراد به مأخوذاً من رهبانية النصارى ،
ولقبه بالمردار لائق به أيضاً ، وهو في الجملة كما قيل :

وَقَلَّمَا أَبْصَرْتَ عَيْنَاكَ مِنْ رَجُلٍ إِلَّا وَمَعْنَاهُ إِنْ فَكَّرْتَ فِي لِقَائِهِ

وكان هذا المردار يزعم أن الناس قادرون على أن يأتوا بمثل هذا القرآن وبما هو
أفصح^(٣) منه كما قاله النظام وفي هذا عناد منهما لقول الله عز وجل : ﴿ قُلْ لَيْتِنِ

(١) القودُ : القصاص .

(٢) عيسى بن صبيح المردار ، أبو موسى : (... — نحو ٢٢٦ هـ) أخذ العلم من بشر بن المعتز ، وكان
زاهداً ، انفرد بمسائل عن المعتزلة . وقد تلمذ على يديه عدد من متكلمي المعتزلة ، منهم : أبو زفر ، ومحمد بن
سويد ، وجعفر بن حرب الثقفى ، وجعفر بن مبشر الهمداني . وله أثر بارز في نشر مذهب المعتزلة ببغداد .

(٣) ذكر البغدادي في « الملل والنحل » أن المردار افتتح دعوته بهذه المقولة .

اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْحِجْنُ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ، وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿١﴾ .

وكان المردار مع ضلّالته يقول بتكفير مَنْ لا بَسَ السلطان ، ويزعم أنه لا يرث ولا يورث وكان أسلافه من المعتزلة يقولون فيمن لا بَسَ السلطان من موافقيهم في القَدْر والاعتزال : « إنه فاسق ، لا مؤمن ولا كافر » ، وأفتى المردار بأنه كافر .
والعجب من سلطان زمانه كيف ترك قتله مع تكفيره إياه وتكفير من خالطه !؟
وكان يزعم أيضاً أن الله قادر على أن يظلم ويكذب ، ولو فعل مقدوره من الظلم والكذب لكان إلهاً ظالماً كاذباً .

وحكي أبو زفر عن المردار أنه أجاز وقوع فعل واحد من فاعلين مخلوقين على سبيل التولّد ، مع إنكاره على أهل السنة ما أجازوه من وقوع فعل من فاعلين أحدهما خالق والآخر مكتسب .

وزعم المردار أيضاً أن مَنْ أجاز رؤية الله تعالى بالأبصار بلا كَيْفٍ فهو كافر ، والشاك في كفره كافر ، وكذلك الشاك في الشاك لا إلى نهاية . والباقون من المعتزلة إنما قالوا بتكفير مَنْ أجاز الرؤية على جهة المقابلة أو على اتصال شعاع بصر الرائي بالمرئي والذين أثبتوا الرؤية مجمعون على تكفير المردار وتكفير الشاك في كفره .
وقد حكمت المعتزلة عن المردار أنه لما حضرته الوفاة أوصى أن يتصدق بماله ، ولا يدفع شيء منه إلى ورثته .

وقد اعتذر أبو الحسين الخياط عن ذلك بأن قال : « كان في ماله شبهة ، وكان للمساكين فيه حق » ، وقد وصفه في هذا الاعتذار بأنه كان غاصباً وخائناً للمساكين . والغاصب عند المعتزلة فاسق مخلّد في النار .

وقد أكفره سائر المعتزلة في قوله بتولّد فعل واحد من فاعلين وقد أكفر هو أبا الهذيل في قوله بفناء مقدورات الله عز وجل ، وصنف فيه كتاباً ، وأكفر أستاذه بشر بن المعتمر في قوله بتوليد الألوان والطعوم والروائح والإدراكات ، وأكفر النظام

في قوله بأن المتولدات من فعل الله ، وقال : « يلزمه أن يكون قول النصارى :
(المسيح ابن الله) من فعل الله » .
فهذا راهب المعتزلة قد قال بتكفير شيوخته ، وقال شيوخته بتكفيره ، وكلا
الفريقين مُحِقُّ بتكفير صاحبه !

(١٠) ذكر الجعفرية منهم :

هؤلاء أتباع جعفرين ، أحدهما : جَعْفَرُ بن حَزْبٍ^(١) ، والآخر جَعْفَرُ بن
مَبْشَرٍ^(٢) ، وكلاهما للضلالة رأس ، وللجهالة أساس .

أما جعفر بن مبشر : فإنه زعم أن في فساق هذه الأمة من هو شر من اليهود ،
والنصارى ، والمجوس ، والزنادقة . هذا مع قوله بأن الفاسق مُوحَّد وليس بمؤمن
ولا كافر ؛ فجعل الموحَّد الذي ليس بكافر شراً من الثنوى الكافر وأقل ما نقابل به
على هذا القول أن نقول له : إنك عندنا شير من كل كافر على بسيط الأرض .

وزعم أيضاً أن إجماع الصحابة على ضَرْبِ شارب الخمر الحدَّ وقع خطأ ؛ لأنهم
أجمعوا عليه برأيهم . فشارك ببدعته هذه تَجَدَّات الخوارج في إنكارها حد الخمر وقد
أجمع فقهاء الأمة على تكفير مَنْ أنكر حدَّ الخمر ، وإنما اختلفوا في حد شارب النبيذ
إذا لم يسكر منه ، فأما إذا سكر منه فعليه الحد عند فريق الرأي والحديث على رغم
من أنكرك ذلك .

وزعم ابن مبشر أيضاً أن مَنْ سَرَقَ حبة أو ما دونها ، فهو فاسق مخلد في النار ،
وخالف بذلك أسلافه الذين قالوا بَعْفَرَانِ الصغائر عند اجتناب الكبائر .

وزعم أيضاً أن تأييد المذنبين في النار من مُوجِبَات العقول ، وخالف بذلك أسلافه

(١) جعفر بن حرب الهمداني : (١٧٧ - ١١٦ هـ = ٧٩٣ - ٨٥٠ م) من أهل بغداد . أخذ الكلام عن
أبي الهذيل العلاف بالبصرة ، وعن المرادار كما سبق أن ذكرنا . وصنف كتاباً قال الخطيب البغدادي : « إنها معروفة
عند المتكلمين » . وكان له اختصاص بالوائق العباسي . تاريخ بغداد ٧ : ١٦٢ ، ومروج الذهب ٢ : ٢٩٨ .

(٢) جعفر بن مبشر بن أحمد الثقفي : (... - ٢٣٤ هـ = ... - ٨٤٨ م) يعتبر من كبار المعتزلة
ومتكلميهم ، له آراء انفرد بها ، وله تصانيف ، مولده ووفاته ببغداد . تاريخ بغداد ٧ : ١٦٢ .

الذين قالوا : « إن ذلك معلوم بالشرع دون العقل » .

وزعم أيضاً أن رجلاً لو بَعَثَ إلى امرأة يخطبها ليتزوجها ، وجاءته المرأة فوثبَ عليها فوطئها من غير عقد أنه لا حَدَّ عليها ؛ لأنها جاءته على سبيل النكاح ، وأوجب الحدَّ على الرجل ؛ لأنه قصد الزنى . ولم يعلم هذا الجاهل أن المطاوعة للزاني زانية إذا لم تكن مكرهة . وإنما اختلف الفقهاء فيمن أكرهَ امرأة على الزنى : فمنهم من أوجب للمرأة مهراً وأوجب على الرجل حداً ، وبه قال الشافعي و فقهاء الحجاز . ومنهم من أسقط الحد عن الرجل لأجل وجوب المهر عليه . ولم يقل أحد من سلف الأمة بسقوط الحد عن المطاوعة للزاني كما قال ابن مبشر ، وكفاه بخلاف الإجماع خزيًا .

وأما جعفر بن حُزْب : فإنه جَرَى على ضلالات أستاذه المرदार ، وزاد عليه قوله بأن بعض الجملة غير الجملة . وهذا يوجب عليه أن تكون الجملة غير نفسها ، إذا كان كل بعض منها غيرها .

وكان يزعم أن الممنوع من الفعل قادر على الفعل ، وليس يقدر على شيء ، هكذا حكى عنه الكعبيُّ في مقالاته ، ويلزمه على هذا الأصل أن يجيز كون العالم بشيء ليس غير عالم به .

قال عبد القاهر : لابن حرب كتابٌ في بيان ضلالاته ، وقد نقضناه عليه وسمينا نقضنا عليه بكتاب « الحزب على ابن حُزْب » وفيه نقض أصوله وفصوله بحمد الله ومُنَّه .

(١١) ذكر الإسكافية منهم :

هؤلاء أتباع محمد بن عبد الله الإسكافي^(١) . وكان قد أخذ ضلالاته في القَدَر عن جعفر بن حرب ، ثم خالفه في بعض فروعه ، وزعم أن الله تعالى يوصف بالقدرة على ظلم الأطفال والمجانين ، ولا يوصف بالقدرة على ظلم العقلاء . فخرج عن قول

(١) محمد بن عبد الله ، أبو جعفر الإسكافي : (... - ٢٤٠ هـ = ... - ٨٥٤ م) بغدادى أصله من سمرقند . له مناظرات مع الكرايسى وغيره . قال ابن النديم : « كان المعتصم يعظمه جداً » . له كتاب « نقض العنانية » وهى للجاحظ . وفى « رسائل الجاحظ » للسندوبى « خلاصة نقض العنانية » من الصفحة ١٣ إلى ٦٦ ولم يذكر مكان وجود الأصل الذى أخذ عنه هذه الخلاصة . خطط المقرئى ٢ : ٣٤٦ ، ولسان الميزان ٥ : ٢٢١ .

النظام بأنه لا يقدر على الظلم والكذب ، وخرج عن قول من قال من أسلافه إنه يقدر على الظلم والكذب ، ولكنه لا يفعلهما لعلمه بقبحهما وغناه عنهما . وجعل بين القولين منزلة ؛ فزعم أنه إنما يقدر على ظلم مَنْ لا عقل له ، ولا يقدر على ظلم العقلاء . وأكفره أسلافه في ذلك ، وأكفرهم هو في خلافه .

ومن تدقيقه في ضلالتة قوله بأنه يجوز أن يقال : إن الله يكلم العباد ، ولا يجوز أن يقال : إنه يتكلم ، وسماه مكلما ، ولم يسمه متكلما ، وزعم أن متكلما يوهم أن الكلام قام به ، ومكلم لا يوهم ذلك ، كما أن متحركا يقتضى قيام الحركة به ، ومتكلما يقتضى قيام الكلام به ، فصحيح عندنا أن كلام الله تعالى عندنا قائم به ، وأما أسلافه القدريّة فإنهم يقولون له : إن اعتلاك هذا يوجب عندك أن يكون المتكلم من بدن الإنسان لسائته فحسب ؛ لأن الكلام عندك يحل فيه ، بل يوجب عليك إحالة إجراء اسم المتكلم على شيء ؛ لأن الكلام عندك وعند سائر المعتزلة له حروف ، ولا يصح أن يكون حرف واحد كلاما ، ومحل كل حرف من حروف الكلام غير محل الحرف الآخر ، فيعنى على اعتلاك أن لا يكون الإنسان متكلما ولا جزءاً منه على قواعد اعتلاك أن الله تعالى لم يكن متكلما لأن الكلام لا يقوم به عندك .

وقد فخم بعض المعتزلة من الإسكافي بأن زعم أن محمد بن الحسن^(١) رآه ماشيا فنزل عن فرسه ، وهذا كذب من قائله ؛ لأن الإسكافي لم يكن في زمان محمد بن الحسن ، ومات محمد بن الحسن بالرى في خلافة هارون الرشيد ، ولم يدرك الإسكافي زمان الرشيد ، ولو أدرك زمان محمد لم يكن محمد ينزل لمثله عن فرسه مع تكفيره/إياه . وقد روى هشام بن عبيد الله الرازى عن محمد بن الحسن : « أن من صلى خلف المعتزلي يُعيد صلواته » ، وروى هشام أيضاً عن يحيى بن أكثم ، عن أبى يوسف^(٢) أنه سئل عن المعتزلة ، فقال : « هم الزنادقة » وقد أشار الشافعى في كتاب

(١) محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني ، أبو عبد الله : (١٣١ - ١٨٩ هـ = ٧٤٨ - ٨٠٤ م) إمام بالفقهاء والأصول ، وهو الذى نشر علم أبى حنيفة ، ولاة الرشيد القضاء بالرقعة ثم أقاله ، ولما خرج الرشيد إلى خراسان صحبه ، فمات في الرى . نعتة الخطيب البغدادي بإمام أهل الرى . له كتب كثيرة ، منها « المبسوط » في فروع الفقه ، و « الجامع الكبير » ، و « السير » . الفهرست لابن النديم ١ : ٢٠٣ ، والفوائد البهية ١٦٣ ، وتاريخ بغداد ٢ : ١٧٢ - ١٨٢ .

(٢) يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصارى الكوفى البغدادي ، أبو يوسف : (١١٣ - ١٨٢ هـ = ٧٣١ -

« القياس » إلى رُجوعه عن قبول شهادة المعتزلة وأهل الأهواء ، وبه قال مالك وفقهاء المدينة ؛ فكيف يصح من أئمة الإسلام إكرام القدرية بالنزول لهم مع قولهم بتكفيرهم !؟

(١٢) ذكر التُّمَامِيَةِ منهم :

هؤلاء أتباع ثُمَامَةَ بن أَشْرَس التَّمِيمِي^(١) من مواليتهم ، وكان زعيم القدرية في زمان المأمون ، والمعتمد ، والواثق ، وقيل : إنه هو الذى أَغْوَى المأمون بأن دَعَاهُ إلى الاعتزال .

وانفرد عن سائر أسلاف المعتزلة ببدعتين أكفرتهم الأمة كلها فيهما :

إحداهما : أنه لما شاركه أصحاب المعارف في دعواهم أن المعارف ضرورية ، زعم أن مَنْ لم يضطره الله إلى معرفته لم يكن مأموراً بالمعرفة ولا منبها عن الكفر وكان مخلوقاً للسخرة والاعتبار فحسب كسائر الحيوانات التى ليست بمكلفة ؛ وزعم لأجل ذلك أن عَوَامَّ الدهرية والنصارى والزنادقة يصيرون فى الآخرة تراباً . وزعم أن الآخرة إنما هى دار ثوابٍ أو عقابٍ ، وليس فيها لمن مات طفلاً ولا لمن لا يعرف الله تعالى بالضرورة طاعة يستحقون بها ثواباً ، ولا معصية يستحقون عليها عقاباً ؛ فيصيرون حينئذ تراباً ؛ إذ لم يكن لهم حظ فى ثواب ولا عقاب .

والبدعة الثانية من بدع ثُمَامَةَ : قوله بأن الأفعال المتولدة أفعال لا فاعل لها .

وهذه الضلالة تجرُّ إلى إنكار صانع العالم ؛ لأنه لو صح وجودُ فعل بلا فاعل لصح وجود كل فعل بلا فاعل ، ولم يكن حينئذ فى الأفعال دلالة على فاعلها ، ولا كان فى

(٢٧٩٨ م) صاحب الإمام أبى حنيفة ، وتلميذه ، وأول من نشر مذهبه . كان فقيهاً علامة ، من حفاظ الحديث ..
ولى القضاء ببغداد أيام المهدي والمهدي والرشيدي . ومات فى خلافته ببغداد وهو على القضاء . وهو أول من دُعي
« قاضى القضاة » ويقال له : قاضى قضاء الدنيا ! وأول من وضع الكتب فى أصول الفقه على مذهب أبى حنيفة .
من كتبه « الخراج » وه الرد على مالك بن أنس ، وه الجوامع » فى أربعين فصلاً ذكر فيه اختلاف العلماء والرأى
المأخوذ به . مفتاح السعادة ٢ : ١٠٠ - ١٠٧ ، والبداية والنهاية ١٠ : ١٨٠ ، وتاريخ بغداد ١٤ : ٢٤٢ .
(١) ثُمَامَةَ بن أَشْرَس التَّمِيمِي ، أبو معن : (... - ٢١٣ هـ = ... - ٨٢٨ م) أحد الفصحاء البلغاء
المقدمين . أراد المأمون أن يستوزره فاستعفاه . من تلاميذه الجاحظ . لسان الميزان ٢ : ٨٣ ، وميزان الاعتدال
١ : ١٧٣ ، والبيان والتبيين ١ : ٦٦ .

حدوث العالم دلالة على صانعه ، كما لو أجاز إنسان وجود كتابة لا من كاتب ،
ووجود مبنى أو منسوخ لا من بائٍ أو ناسخ .

ويقال له : إذا كان كلامُ الإنسان عندك متولداً ولا فاعل له عندك ، فلم تُلومُ
الإنسان على كذبه وعلى كلمة الكفر ، وهو عندك غير فاعل للكذب ولا لكلمة
الكفر ؟

ومن فضائح ثمامة أيضاً أنه كان يقول في دار الإسلام : « إنها دار شرك وكان يحرم
السبِّ ؛ لأن المسبِّ عنده ما عصى ربه إذا لم يعرفه ، وإنما العاصي عنده من عرف ربه
بالضرورة ثم جَحَدَه أو عصاه وفي هذا إقرار منه على نفسه بأنه ولد زنى ؛ لأنه كان
من الموالي ، وكانت أمه مسبيةً ، ووطء من لا يجوز سببها على حكم السبب الحرام
زنى ، والمولود منه ولد زنى ؛ فبدعة ثمامة على هذا التقدير لائق بنسبه !!

وقد حكى أصحاب التواريخ عن سخافة ثمامة ومجونه أموراً عجيبة :
منها : ما ذكره عبد الله بن مسلم بن قتيبة في كتاب « مختلف الحديث » ذكر فيه
أن ثمامة بن أشرس رأى الناس يوم جمعة يتعادون إلى المسجد الجامع لخوفهم قوت
الصلاة ، فقال لرفيق له : انظر إلى هؤلاء الحمير والبقر . ثم قال : ماذا صنع ذاك
العربي بالناس ؟ يعنى رسول الله ﷺ .

وحكى الجاحظ في كتاب « المضاحك » أن المأمون ركب يوماً ، فرأى ثمامة
سكران قد وقع في الطين ، فقال له : « ثمامة؟! قال : أى والله ، قال : ألا
تستحي ؟ قال : لا والله ، قال : عليك لعنة الله ، قال : تترى ؛ ثم تترى . »

وذكر الجاحظ أيضاً أن غلام ثمامة قال يوماً لثمامة : « قم صل . فتغافل ، فقال
له : قد ضاق الوقت فقم وصل واسترح ، فقال : أنا مستريح إن تركتني . »

وذكر صاحب تاريخ المرآة أن ثمامة بن أشرس سعى إلى الواثق بأحمد بن نصر
المروزي ، وذكر له أنه يكفر من يُنكر رؤية الله تعالى ، ومن يقول بخلق القرآن ،
فاعتصم المعتصم ببدعة القدرية فقتله ، ثم ندم على قتله ، وعاتب ثمامة وابن أبي دُواد^(١) وابن

(١) اسمه أحمد بن أبي دُواد ، وتختلف الروايات في اسم أبيه « أبو دواد » قيل : اسمه الفرج ، وقيل : دعوى ،
وقال طلحة : الصحيح أن اسمه كنيته ، يعنى « أبا دواد » . انظر تاريخ بغداد ٤ : ١٤١ - ١٥٦ ، والبدية

الزيات في ذلك ، وكانوا أشاروا عليه بقتله ، فقال له ابن الزيات : « وإن لم يكن قتله صواباً فقتلني الله تعالى بين الماء والنار » ، وقال ابن أبي دُوَاد : « حَبَسَنِي اللَّهُ فِي جُلْدِي إِنْ لَمْ يَكُن قَتْلُهُ صَوَاباً » ، وقال ثَمَامَة : « سَلَطَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيَّ السَّيْفَ إِنْ لَمْ تَكُنْ أَنْتَ مُصِيباً فِي قَتْلِهِ » . فاستجاب الله تعالى دعاء كل واحد منهم في نفسه : أما ابن الزيات فإنه دخل في الحمام وسقط في أتونه فمات بين الماء والنار^(١) وأما ابن أبي دُوَاد فإن المتوكل رحمه الله حبسه فأصابه في حبسه الفالج ، فبقي في جلده محبوساً بالفالج إلى أن مات^(٢) . وأما ثَمَامَة فإنه خرج إلى مكة فرآه الخزاعيون بين الصفا والمروة ، فنادى رجل منهم فقال : « يَا آلَ خُزَاعَةَ ، هَذَا الَّذِي سَعَى بِصَاحِبِكُمْ أَحْمَدَ ابْنَ نَصْرٍ ، وَسَعَى فِي دَمِهِ » ، فاجتمع عليه بنو خُزَاعَةَ بسيوفهم حتى قتلوه ، ثم أخرجوا جيفته من الحرم ، فأكلته السباع خارجاً من الحرم ، فكان كما قال الله تعالى : ﴿ فَذَاقَتْ وَبَالَ أَمْرِهَا ، وَكَانَ عَاقِبَةُ أَمْرِهَا خُسْرًا ﴾^(٣) .

(١٣) ذكر الجاحظية منهم :

هؤلاء أتباع عمرو بن بَحْرُ الجاحظ^(٤) . وهم الذين اغتروا بحسن بيان الجاحظ في كتبه التي لها ترجمة تروق بلا معنى واسم يهول ، ولو عرفوا جهالاته في ضلالاته لا ستغفروا الله تعالى من تسميتهم إياه إنساناً ، فضلاً عن أن ينسبوا إليه إحساناً . فمن ضلالاته المنسوبة إليه ما حكاه الكعبي عنه في مقالاته — مع افتخاره به —

(١) يذكر المؤرخون أن ابن الزيات مات نتيجة تعذيب المتوكل له حتى الموت ؛ وذلك لأن ابن الزيات عندما كان وزيراً كان المعتصم يعول عليه في مهام دولته ، وكذلك ابنه الوائق ، ولما مرض الوائق عمل ابن الزيات على تولية ابنه وحرمان المتوكل ، فلم يفلح ، وولى المتوكل فعاقبه بما ذكرناه أعلاه . انظر وفيات الأعيان ٢ : ٥٤ ، وأمرء البيان ١ : ٢٧٨-٣٠٦ وذكر فيه أنه كان من بلغاء الكتاب والشعراء وله ديوان شعر . والطبري ١١ : ٢٧ . مولده ووفاته (١٧٣ - ٢٣٣ هـ = ٧٨٩ - ٨٤٧ م) .

(٢) بالفعل فلج ابن أبي دُوَاد في أول خلافة المتوكل سنة ٢٣٣ هـ وتوفي مفلوجاً ببغداد سنة ٢٤٠ هـ . كان متصلاً بالمأمون فلما قرب موته أوصى به أخاه المعتصم ، فجعله قاضياً قضاته ، وكان يستشيره في أمور الدولة كلها ، ولما مات المعتصم اعتمد الوائق على رأيه ، وعندما تولى المتوكل الخلافة حدث ما ذكرناه أعلاه . انظر ابن خلكان ١ : ٢٢ ، وتاريخ بغداد ٤ : ١٤١ - ١٥٦ .

(٣) الطلاق : ٩ .

(٤) سبق التعريف به .

قوله : « إن المعارف كلها طِبَاعٌ ، وهي مع ذلك فعل للعباد ، وليست باختيار لهم » .

قالوا : ووافق ثمامة في أن لا فعل للعباد إلا الإرادة ، وأن سائر الأفعال تنسب إلى العباد على معنى أنها وقعت منهم طباعاً ، وأنها وجبت بإرادتهم .

وقال : وزعم أيضاً أنه لا يجوز أن يبلغ أحد فلا يعرف الله تعالى ، والكفار عنده ما بين معاند وعارف قد استغفره حبه لمذهبه ؛ فهو لا يشكر بما عنده من المعرفة بخالقه وتصديق رسله .

فإن صدق الكعبي على الجاحظ في أن لا يفعل للإنسان إلا الإرادة — لزمه أن لا يكون الإنسان مصلياً ، ولا صائماً ، ولا حاجاً ، ولا زانياً ، ولا سارقاً ، ولا قاذفاً ، ولا قاتلاً ؛ لأنه لم يفعل عنده صلاة ، ولا صوماً ، ولا حجاً ، ولا زني ، ولا سرقة ، ولا قتلاً ، ولا قذفاً ؛ لأن هذه الأفعال عنده غير الإرادة .

وإذا كانت هذه الأفعال التي ذكرناها عنده طباعاً لا كسباً — لزمه أن لا يكون للإنسان عليها ثواب ولا عقاب ؛ لأن الإنسان لا يثاب ولا يعاقب على ما لا يكون كسباً له ، كما لا يثاب ولا يعاقب على لونه وتركيب بدنه ؛ إذ لم يكن ذلك من كسبه .

ومن فضائح الجاحظ أيضاً : قوله باستحالة عَدَمِ الأجسام بعد حدوثها . وهذا يوجب القول بأن الله سبحانه وتعالى يقدر على خلق شيء ولا يقدر على إفنائه ، وأنه لا يصح بقاءه بعد أن خلق الخلق منفرداً كما كان منفرداً قبل أن خلق الخلق .

ونحن وإن قلنا إن الله لا يفنى الجنة ونعيمها ، والنار وعذابها ؛ فلسنا نقول ذلك لأن الله عز وجل غير قادر على إفناء ذلك كله ، وإنما نقول بدوام الجنة والنار بطريق الخبر .

ومن فضائح الجاحظ أيضاً : قوله بأن الله لا يُدْخِلُ النار أحداً ، وإنما النار تَجْدِبُ أهلها إلى نفسها بطبعها ، ثم تمسكهم في نفسها على الخلود .

ويلزمه على هذا القول أن يقول في الجنة : « إنها تجذب أهلها إلى نفسها بطبعها ، وإن الله لا يدخل أحداً الجنة » . فإن قال بذلك قَطَعَ الرغبة إلى الله في الثواب ،

وأبطل فائدة الدعاء . وإن قال « إن الله تعالى هو يدخل أهل الجنة الجنة » لزمه القول بأن الله يدخل النار أهلها .

وقد افتخر الكعبيُّ بالجاحظ ، وزعم أنه من شيوخ المعتزلة ، وافتخر بتصانيفه الكثيرة ، وزعم أنه كنانى من بنى كنانة بن خزيمه بن مُدْرِكة بن إلياس بن مضر . فيقال له : إن كنت كنانياً كما زعمت فلم صنفت كتاب « مفاخر القحطانية على الكنانية وسائر العدنانية » ، وإن كنت عربياً فلم صنفت كتاب « فضل الموالي على العرب » . وقد ذكر في كتابه المسمى : « مفاخر قحطان على عدنان » أشعاراً كثيرة من هجاء القحطانية للعدنانية . ومَنْ رَضِيَ بِهِجُو آبائه كمن هجا أباه .

وقد أحسن جَحْظَةَ^(١) في هجاء ابن بَسَّام^(٢) الذى هجا أباه . فقال :

مَنْ كَانَ يَهْجُو أَبَاهُ فَهَجُوهُ قَدْ كَفَاهُ لَوْ أَنَّهُ مِنْ أَبِيهِ مَا كَانَ يَهْجُو أَبَاهُ

• وأما كتبه المزخرقة فأصناف : منها كتاب فى « حيل اللصوص » وقد علّم بها الفسقة وجوه السرقة ، ومنها كتابه فى « غش الصناعات » وقد أفسد به على التجار سيلعهم ، ومنها كتابه فى « النواميس » وهو ذريعة للمحتالين يجتلبون بها ودائع الناس وأمواهم ، ومنها كتابه فى « الفتيا » وهو مشحون بطعن أستاذه النظام على أعلام الصحابة ، ومنها كتبه فى « القحاب ، والكلاب ، واللاطة » ، وفى « حيل المكدين » . ومعانى هذه الكتب لائقة به وبصفته وأسرته ، ومنها كتاب « طبائع الحيوان » وقد سلخ فيه معانى كتاب « الحيوان » لأرسطاطاليس ، وضم إليه ما ذكره المدائنى من حكم العرب وأشعارها فى منافع الحيوان ، ثم إنه شحن الكتاب بمناظرة بين الكلب والديك ، والاشتغال بمثل هذه المناظرة يضيع الوقت بالعث ،

(١) هو أحمد بن جعفر ، أبو الحسن : (٢٢٤ — ٥٣٢٤ = ٨٣٩ — ٩٣٦ م) نديم أديب مغن ، من أهل بغداد . كان فى عينيه تنوع فلقبه ابن المعتز بجحظة ، فلزمه اللقب . وكان مليح الشعر ، حاضر النادرة ، متصرفاً فى فنون من العلم كاللغة والنجوم ، عارفاً بالموسيقى ، لم يكن يتقدمه أحد فى صناعة الغناء . صنف كتاباً قليلة منها « المشاهدات » فى الأخبار واللطائف . معجم الأدياء ١ : ٣٨٣ ، وتاريخ بغداد ٤ : ٦٥ .

(٢) هو على بن محمد بن نصر ، أبو الحسن ، ابن بَسَّام : (٢٣٠ — ٥٣٠٢ = ٨٤٤ — ٩١٤ م) شاعر هجاء ، عالم بالأدب والأخبار ، من أهل بغداد . وأكثر شعره فى هجاء والده وهجاء جماعة من الوزراء . له كتب ، منها « مناقضات الشعراء » ، و« أخبار عمر بن أبى ربيعة » . فوات الوفيات ٢ : ٨٣ ، والوفيات ١ : ٣٥٢ ، والكامل ٨ : ٢٩ .

ومن افتخر بالجاحظ سلمناه إليه .

وقول أهل السنة في الجاحظ كقول الشاعر فيه :

لو يُمَسَّحُ الخنزيرُ مَسْحاً ثانياً ما كَانَ إِذْ ذُنَّ قُبْحُ الجاحِظِ
رَجُلٌ يَنُوبُ عَنِ الجَحِيمِ بِنَفْسِهِ وَهُوَ القَدَى فِي كُلِّ طَرْفٍ لَاحِظِ

(١٤) ذكر الشَّحَامِيَّة مِنْهُمْ :

هُؤَلاءِ أَتباعُ أَبِي يَعقُوبَ الشَّحَامِ^(١) . وكان أستاذ الجبائي ، وضلالته كضلالات الجبائي ، غير أنه أجاز كونَ مقدورٍ واحدٍ لقادرين ، وامتنع الجبائي وابنه من ذلك . وقد ظن بعض الأغبياء أن قول الشَّحَامِ كقول الصفاتية في مقدور لقادرين ، وبين القولين فرق واضح ؛ وذلك أن الشَّحَامِ أجاز كونَ مقدورٍ واحدٍ لقادرين يصح أن يحدثه كل واحد منهما على البدل ، وكذلك حكاه الكعبي في كتاب « عيون المسائل » على أبي الهذيل . والصفاتية لا يثبتون خالقين ، وإنما يجيزون كونَ مقدورٍ واحدٍ لقادرين : أحدهما خالقه ، والآخر مكتسبٌ له . وليس الخالق مكتسباً ، ولا المكتسب خالفاً . وفي هذا بيان الفرق بين الفريقين على اختلاف الطريقتين .

(١٥) ذكر الحِياطِيَّة مِنْهُمْ :

هُؤَلاءِ أَتباعُ أَبِي الحَسَنِ الحِياطِ^(٢) الذي كان أستاذ الكعبي في ضلالته ، وشارك الحياط سائر القدرية في أكثر ضلالاتها ، وانفرد عنهم بقول لم يسبق إليه في المعدوم .

(١) يوسف بن عبد الله ، أبو يعقوب الشَّحَامِ : (... - نحو ٢٨٠ هـ = ... - نحو ٨٩٣ م) من أهل البصرة . انتهت إليه زعامة المعتزلة بها في أيامه . أخذ عن أبي الهذيل .. وولى الخراج في خلافة الواثق . ولما خرج صاحب الزنج بالبصرة وعظه الشَّحَامِ ، فهمم بقتله فيقال : فرمته . وكان من أحذق الناس بالجدل . عاش ٨٠ سنة . وله كتاب في « تفسير القرآن » . انظر : فضل الاعتزال ، ٢٨٠ ، ولسان الميزان ٦ : ٣٢٥ .

(٢) عبد الرحيم بن محمد بن عثمان ، أبو الحسين ، ابن الحِياطِ : (... - نحو ٣٠٠ هـ = ... - نحو ٩١٢ م) شيخ المعتزلة ببغداد . ذكره الذهبي في الطبقة السابعة عشرة ، وقال : لا أعرف وفاته . وفي اللباب : هو أستاذ الكعبي (المتوفى سنة ٣١٩ هـ) . له كتب منها « الانتصار » في الرد على ابن الراوندي ، و « الاستدلال » ، و « نقض نعت الحكمة » . سير أعلام النبلاء : الطبقة ١٧ ، ولسان الميزان ٤ : ٨ ، وتاريخ بغداد ١١ : ٨٧ ، واللباب ١ : ٣٩٨ ، و BROCK . s . 1 : 341 .

وذلك أن المعتزلة اختلفوا في تسمية المعدوم شيئاً ، منهم من قال : « لا يصح أن يكون المعدوم معلوماً ومذكوراً ، ولا يصح كونه شيئاً ولا ذاتاً ، ولا جوهرًا ، ولا عرضاً » ، وهذا اختيار الصالحى منهم ، وهو موافق لأهل السنة في المنع من تسمية المعدوم شيئاً .

وزعم آخرون من المعتزلة أن المعدوم شيءٌ ومعلومٌ ومذكورٌ ، وليس بجوهر ولا عرض ، وهذا اختيار الكعبي منهم .

وزعم الجبائي وابنة أبو هاشم أن كل وصف يستحقه الحادث لنفسه أو لجنسه ، فإن الوصف ثابت له في حال عدمه ، وزعم أن الجوهر كان في حال عدمه جوهرًا ، وكان العرض في حال عدمه عرضاً ، وكان السواد سواداً والبياض بياضاً ، في حال عدمهما . وامتنع هؤلاء كلهم عن تسمية المعدوم جسماً ، من قِبَل أن الجسم عندهم مركب وفيه تأليف وطول وعرض وعمق ، ولا يجوز وصف معدوم بما يوجب قيام معنى به .

وفارق الخياط في هذا الباب جميع المعتزلة وسائر فرق الأمة ، فزعم أن الجسم في حال عدمه يكون جسماً ؛ لأنه يجوز أن يكون في حال حدوثه جسماً . ولم يجوز أن يكون المعدوم متحركاً ؛ لأن الجسم في حال حدوثه لا يصح أن يكون متحركاً عنده ، فقال : « كل وصف يجوز ثبوته في حال الحدوث فهو ثابت له في حال عدمه » .

ويلزمه على هذا الاعتلال أن يكون الإنسان قبل حدوثه إنساناً ؛ لأن الله تعالى لو أحدثه على صورة الإنسان بكما لها من غير نُقْلٍ له في الأصلاب والأرحام ومن غير تغيير له من صورة إلى صورة أخرى يصح ذلك .

وكان هؤلاء الخياطية يقال لهم « المعدومية » لإفراطهم بوصفهم المعدوم بأكثر أوصاف الموجودات ، وهذا اللقب لائق بهم .

وقد نقض الجبائي على الخياط قوله بأن الجسم جسم قبل حدوثه في كتاب مفرد ، وذكر أن قوله بذلك يؤديه إلى القول بقدم الأجسام .

وهذا الإلزام متوجّه على الخياط ، ويتوجّه مثله على الجبائي وابنه في قولهما بأن

الجواهر والأعراض كانت في حال العدم أعراضاً وجواهر ، فإذا قالوا : « لم تنزل أعيانا وجواهر وأعراضاً ، ولم يكن حدوثها لمعنى سوى أعيانها » ، فقد لزمهم القول بوجودها في الأزل ، وصاروا في التحقيق إلى معنى قول الذين قالوا بقدوم الجواهر والأعراض .

وكان الخياط مع ضلالتة في القدر وفي المعدومات ، منكر الحججة في أخبار الآحاد ، وما أراد بإنكاره إلا إنكار أكثر أحكام الشريعة ؛ فإن أكثر فروض الفقه مبنية على أخبار من أخبار الآحاد .

وللكعبي عليه كتاب في حجة أخبار الآحاد ، وقد ضلل فيه من أنكر الحججة فيها ، وقلنا للكعبي : يكفيك من الخزي والعار انتسابك إلى أستاذٍ تُقرُّ بضلالتة !

(١٦) ذكر الكعبيّ منهم :

هؤلاء أتباع أبي القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي ، المعروف بالكعبي^(١) ، وكان حاطب ليل يدعى في أنواع العلوم ، على الخصوص والعموم ، ولم يحظ في شيء منها بأسراره ، ولم يحط بظاهره فضلاً عن باطنه ، وخالف البصريين من المعتزلة في أحوال كثيرة .

منها : أن البصريين منهم أقرُّوا بأن الله تعالى يرى خلقه من الأجسام والألوان ، وأنكروا أن يرى نفسه كما أنكروا أن يراه غيره . وزعم الكعبي أن الله تعالى لا يرى نفسه ولا غيره إلا على معنى علمه بنفسه وبغيره ، وتبع النظام في قوله : « إن الله تعالى لا يرى شيئاً في الحقيقة » .

ومنها : أن البصريين منهم مع أصحابنا في أن الله عز وجل سامع للكلام والأصوات على الحقيقة ، لا على معنى أنه عالم بهما . وزعم الكعبي والبغداديون من المعتزلة أن الله تعالى لا يسمع شيئاً على معنى الإدراك المسمى بالسمع ، وتأولوا وصفه بالسميع البصير على معنى أنه عليم بالمسموعات التي يسمعها غيره والمرئيات التي يراها غيره .

(١) تقدم التعريف به .

ومنها : أن البصريين منهم مع أصحابنا في أن الله عز وجل مریدٌ على الحقيقة ، غير أن أصحابنا قالوا : « إنه لم يزل مریداً بإرادة أزلية ، وزعم البصريون من المعتزلة أنه يريد بإرادة حادثة لا في محل . وخرَج الكعبي والنظام وأتباعهما عن هذين القولين ، وزعموا أنه ليست لله تعالى إرادة على الحقيقة ، وزعموا أنه إذا قيل : « إن الله عز وجل أراد شيئاً من فعله » فمعناه أنه فعله ، وإذا قيل : « إنه أراد من عنده فعلاً » أنه أمر به ، وقالوا : « إن وصفه بالإرادة في الوجهين جميعاً مجاز ، كما أن وصف الجدار بالإرادة في قول الله تعالى : ﴿ جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ فَأَقَامَهُ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْراً ﴾^(٢) مجاز . وقد أكفرهم البصريون مع أصحابنا في نفهم إرادة الله عز وجل .

ومنها : أن الكعبي زعم أن المقتول ليس بميت : وعائذ قول الله تعالى : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ، وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أَجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فَمَنْ زُحِرَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ ، وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ ﴾^(٣) ، وسائر الأمة مجمعون على أن كل مقتول ميت ، وأتى يصح مقتول غير ميت ؟

ومنها : أن الكعبي على قول من أوجب على الله تعالى فعل الأصلح في باب التكليف .

ومنها : أن البصريين مع أصحابنا في أن الاستطاعة معنى غير صحة البدن والسلامة من الآفات ، وزعم الكعبي أنها ليست غير الصحة والسلامة .
والبصريون من المعتزلة يكفرون البغداديين منهم ، والبغداديون يكفرون البصريين ، وكلا الفريقين صادق في تكفير الفريق الآخر كما بيناه في كتاب « فضائح القدرية » .

(١) المجاز هو ما أريد به غير ما وُضع له من المعنى المناسبة بينهما ، كسمية الشجاع أسداً . وهو مفعول بمعنى فاعل ، من : جاز — إذا تعدى ، سُمي به لأنه متعد من محل الحقيقة إلى محل المجاز . وهو أنواع كثيرة .

(٢) الكهف : ٧٧ . (٣) آل عمران : ١٨٥ .

(١٧) ذكر الجُبَّائِيَّة منهم :

هؤلاء أتباع أبي علي الجُبَّائِي^(١) الذي أضلَّ أهل خوزستان ، وكانت المعتزلة البصرية في زمانه على مذهبه ، ثم انتقلوا بعده إلى مذهب ابنه أبي هاشم^(٢) .
فمن ضلالات الجُبَّائِي : أنه سمَّى الله عز وجل مُطِيعاً لعبده إذا فعل مُراد العبد .
وكان سبب ذلك أنه قال يوماً لشيخنا أبي الحسن الأشعري^(٣) رحمه الله :
« ما معنى الطاعة عندك ؟

فقال مُوافقة الأمر . وسأله عن قوله فيها .
فقال الجبائي : حقيقة الطاعة عندي موافقة الإرادة ، وكلُّ مَنْ فعل مراد غيره فقد أطاعه .
فقال شيخنا أبو الحسن رحمه الله : يلزمك على هذا الأصل أن يكون الله تعالى مُطِيعاً لعبده إذا فعل مراده .

فالتزم ذلك ، فقال له شيخنا رحمه الله : خالفت إجماع المسلمين وكفرت برب العالمين ، ولو جاز أن يكون الله تعالى مُطِيعاً لعبده لجاز أن يكون خاضعاً له ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

ثم إن الجبائي زعم أن أسماء الله تعالى جارية على القياس ، وأجاز اشتقاق اسمٍ له من كل فعل فعله ، وألزمه شيخنا أبو الحسن رحمه الله أن يسميه بمُخْبِل النساء ؛ لأنه خالق الحبل فيهن ، فالتزم ذلك ، فقال له : « بدعتك هذه أشتع من ضلالة النصاري في تسمية الله أباً ليعسى مع امتناعهم من القول بأنه مُخْبِل مريم » .

ومن ضلالات الجبائي أيضاً : أنه أجاز وجود عرض واحد في أمكنة كثيرة ، وفي أكثر من ألف ألف مكان ، وذلك أنه أجاز وجودَ كلامٍ واحد في ألف ألف محل ،

(١) محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجُبَّائِي ، أبو علي : (٢٣٥ - ٨٣٠٣ = ٨٤٩ - ٩١٦ م) رئيس علماء الكلام في عصره . له مقالات وآراء انفرد بها في المذهب . نسبته إلى « جببي » من قرى البصرة . له « تفسير » حافل مطول ، ردَّ عليه الأشعري . المقرئ ٢ : ٣٤٨ ، ووفيات الأعيان ١ : ٤٨٠ ، ومفتاح السعادة ٢ : ٣٥ .

(٢) ستأتي له ترجمة في موضعها .

(٣) تجدر الإشارة إلى أن الأشعري كان تلميذاً لأبي علي الجبائي ، حيث كان الأخير زوجاً لأمه ، فرباه وعلمه ورعاه حتى صار متقدماً في علم الكلام الاعتزالي ، ولكنه انفصل عنه وجاهر بخلافه في الرأي .

وزعم أن الكلام المكتوب في محل إذا كُتِبَ في غيره كان موجوداً في المحلين ، من غير انتقال منه عن المكان الأول إلى الثاني ، ومن غير حدوث في الثاني ، وكذلك إن كتب في ألف مكان أو ألف ألف محل .

وزعم هو وابنه أبو هاشم أن الله تعالى إذا أراد أن يُفني العالم خلق عرضاً لا في محل أفنى به جميع الأجسام والجواهر ، ولا يصح في قدرة الله تعالى أن يفني بعض الجواهر مع بقاء بعضها ، وقد حَلَقَهَا تَفَارِيقٌ ، ولا يقدر على إفنائها تفاريق .

وقد حكى أن شيخنا أبا الحسن رحمه الله قال للجُبَّائِي : « إذا زعمت أن الله تعالى قد شاء كلَّ ما أمر به ، فما تقول في رجل له على غيره حَقٌّ يُمَاطِلُهُ فِيهِ ؟ فقال له : والله لأعطينك حَقَّكَ غداً إن شاء الله ، ثم لم يُعْطِهِ حَقَّهُ فِي غَدِهِ ، فقال : يَحْنُثُ فِي يَمِينِهِ ؛ لأنَّ الله تعالى قد شاء أن يعطيه حَقَّهُ فِيهِ ، فقال له : خالفت إجماع المسلمين قبلك ؛ لأنهم اتفقوا قبلك على أن مَنْ قَرَنَ يَمِينَهُ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لم يَحْنُثْ كما يَحْنُثُ إِذَا لم يَقْرَنَ بِهِ » .

(١٨) ذكر البهشمية :

هؤلاء أتباع أبي هاشم بن الجُبَّائِي^(١) ، وأكثر معتزلة عصرنا على مذهبه ؛ لدعوة ابن عَبَّاد وزير آل بُؤَيَّةِ إليه ، ويقال لهم : « الذَّمِّيَّة » لقولهم باستحقاق الذَّمِّ لا على فعل ، وقد شاركوا المعتزلة في أكثر ضلالاتها ، وانفردوا عنهم بفضائح لم يسبقوا إليها :

منها : قولهم باستحقاق الذم والعقاب لا على فعل ، وذلك أنهم زعموا أن القادر يجوز أن يخلو من الفعل والتَّرك مع ارتفاع الموانع من الفعل ، والذي ألجأهم إلى ذلك أن أصحابنا قالوا للمعتزلة : إذا أجزتم تقدم الاستطاعة على الفعل لزمتم التسوية بين

(١) يُعَدُّ أَبُو هَاشِمِ الْجُبَّائِي آخِرَ الْمُعْتَزَلَةِ الْكِبَارِ ، وَآخِرَ شِيُوخِ مَدْرَسَةِ الْبَصْرَةِ . وَوُلِدَ بِالْبَصْرَةِ وَنَشَأَ بِهَا ، وَتَتَلَمَذَ لِأَبِيهِ . كَانَ هُوَ وَالْأَشْعَرِيُّ دَعَاةَ حَلَقَتِهِ فِي الْبِدَايَةِ . ثُمَّ انْفَصَلَ عَنْهُ كَمَا انْفَصَلَ الْأَشْعَرِيُّ ، وَخَالَفَهُ فِي الرَّأْيِ ، وَكَوَّنَ فِرْقَةً خَاصَةً بِهِ . انْتَقَلَ إِلَى بَغْدَادَ ، وَوَقَّفَ عَلَى مَا فِيهَا مِنْ حَرَكَةِ فِلَسْفِيَّةٍ . عَاصَرَ الْفَارَابِيَّ وَبَعْضَ الْمُشَائِيْنَ الْعَرَبِ ، وَتَأَثَّرَ بِهِمْ ، وَنَظَرِيَّتُهُ فِي الْأَحْوَالِ خَيْرٌ شَاهِدٌ عَلَى ذَلِكَ . حَاوَلَ الرَّدَّ عَلَى بَعْضِ آرَاءِ أَرِسْطُو الطَّبِيعِيَّةِ مِنْ مُؤَلَّفَاتِهِ « الشَّامِلِ » فِي الْفِقْهِ ، وَ« تَذَكُّرَةِ الْعَالَمِ » ، وَ« الْعُدَّة » فِي أَصُولِ الْفِقْهِ . مَوْلَدُهُ وَوَفَاتُهُ (٢٤٧ - ٥٣٢١ = ٨٦١ - ٩٣٣ م) .

الوقتتين والأوقات الكثيرة في تقدمها عليه ، فكأنوا يختلفون في الجواب عن هذا الإلزام ؛ فمنهم من كان يوجب وقوع الفعل أو ضده بالاستطاعة في الحال الثانية من حال حدوث الاستطاعة إلى وقت حدوث الفعل ، ويوجب وقوع الفعل أو ضده عند عدم الموانع ، ويزعم مع ذلك أن القدرة لا تكون قدرته عليه في حال حدوثه . ومنهم من أجاز حدوث الفعل مع عدم القدرة ومع حدوث العجز الذي هو ضد القدرة التي قد عدمت بعد وجودها ، ورأى أبو هاشم بن الجبائي توجُّهَ لإلزام أصحابنا عليهم في التسوية بين الوقتين والأوقات الكثيرة في جواز تقدم الاستطاعة على الفعل إن جاز تقدمها عليه ، ولم يجد المعتزلة عنه انفصالا صحيحا ، فالتزم التسوية ، وأجاز بقاء المستطيع أبداً مع بقاء قدرته وتوفر الآلة وارتفاع الموانع عنه خالياً من الفعل والترك . فقليل له ، على هذا الأصل : رأيت لو كان هذا القادر مكلفاً ومات قبل أن يفعل بقدرته طاعةً له ماذا يكون حاله ؟ فقال : يستحق الذم والعقاب الدائم ، لا على فعل ، ولكن من أجل أنه لم يفعل ما أمر به مع قدرته عليه ، وتوفّر الآلة فيه ، وارتفاع الموانع منه ، فقليل له : كيف أستحقّ العقابَ بأن لم يفعل ما أمر به وإن لم يفعل ما نهى عنه دون أن يستحق الثواب بأن لم يفعل ما نهى عنه وإن لم يفعل ما أمر به ؟ .

وكان أسلافه من المعتزلة يكفرون من يقول : إن الله تعالى يعذب العاصي على اكتساب معصية لم يخرعها العاصي وقالوا الآن : إن تكفير أبي هاشم في قوله بعقاب مَنْ ليس فيه معصية لا من فعله ولا من فعل غيره أولى .

والثاني : أنه سمي مَنْ لم يفعل ما أمر به عاصيا ، وإن لم يفعل معصية ، ولم يُوقع اسم المطيع إلا على مَنْ فعل طاعة ، ولو صح عاصي بلا معصية لصح مطيع بلا طاعة ، ولصح كافر بلا كفر .

ثم إنه مع هذه البدع الشنعاء زعم أن هذا المكلف لو تغير تغيراً قبيحاً يستحق بذلك قسطين من العذاب ، أحدهما : للقبیح الذي فعله ، والثاني : لأنه لم يفعل الحسن الذي أمر به ، ولو تغير تغيراً حسناً وفعل مثل أفعال الأنبياء وكان الله تعالى قد أمره بشيء فلم يفعل ولا فعل ضده لصار مخلداً .

وسائر المعتزلة يكفرونه في هذه المواضع الثلاثة .

أحدها : استحقاق العقاب لا على فعل .

والثاني : استحقاق قسطين من العذاب إذا تغير تغيراً قبيحاً .

والثالث : في قوله : « إنه لو تغير تغيراً حسناً وأطاع بمثل طاعة الأنبياء عليهم السلام ولم يفعل شيئاً واحداً مما أمره الله تعالى به ولا ضده لا استحق الخلود في النار » .

وألزمه أصحابنا في الحدود مثل قوله في القسطين حتى يكون عليه حدان :

حد الزنى الذى قد فعله ، والثانى لأنه لم يفعل ما وجب عليه من ترك الزنى ، وكذلك القول في حدود القذف ، والقصاص ، وشرب الخمر ، وألزموه إيجاب كفارتين على المُفْطِر في شهر رمضان ، إحداهما : لقطره الموجب للكفارة ، والثانية بأن لم يفعل ما وجب عليه من الصوم والكف عن الفطر .

فلما رأى ابنُ الجبائى توجّه هذا الإلزام عليه في بدعته هذه ارتكب ما هو أشنع منها فراراً من إيجاب حدين وكفارتين في فعل واحد ، فقال : « إنما نهى عن الزنى ، والشرب ، والقذف ، فأما ترك هذه الأفعال فغير واجب عليه » .

وألزموه أيضاً القول بثلاثة أقساط وأكثر لا إلى نهاية ؛ لأنه أثبت قسطين فيما هو متولّد عنده : قسطاً لأنه لم يفعله ، وقسطاً لأنه لم يفعل سببه ، وقد وجدنا من المسببات ما يتولّد عنده من أسباب كثيرة تتقدمه كإصابة الهدف بالسهم فإنها تتولد عنده من حركات كثيرة يفعلها الرامى في السهم ، وكل حركة منها سبب لما يليها إلى الإصابة . ولو كانت مائة حركة فالمائة منها سبب الإصابة ، فيبقى على أصله إذا أمره الله تعالى بالإصابة فلم يفعلها أن يستحق مائة قسط وقسطاً آخر ، الواحد منها أن لم يفعل الإصابة ، والمائة لأنه لم يفعل تلك الحركات .

ومن أصله أيضاً أنه إذا كان مأموراً بالكلام فلم يفعله استحق عليه قسطين : قسطاً لأنه لم يفعل الكلام ، وقسطاً لأنه لم يفعل سببه ، ولو أنه فعل ضد سبب الكلام لا استحق قسطين ، وقام هذا عنده مقام السبب الذى لم يفعله ، فقلنا له : هلاً استحق ثلاثة

أقساط : قسطاً لأنه لم يفعل الكلام ، وقسطاً لأنه لم يفعل سببه ، وقسطاً لأنه فعل
ضد سبب الكلام ؟ .

وقد حكى بعض أصحابنا عنه أنه لم يكن يثبت القسطين إلا في ترك سبب الكلام
وحده ، وقد نص في كتاب « استحقاق الدم » على خلافه ، وقال فيه كلُّ ماله ترك
مخصوص فحكمه حكم سبب الكلام ، وما ليس له ترك مخصوص فحكمه حكم
ترك العطية الواجبة : كالزكاة ، والكفارة ، وقضاء الدين ، ورد المظالم . وأراد بهذا
أن الزكاة ، والكفارة ، وما أشبههما ، لا تقع بجارحة مخصوصة ولا له ترك واحد
مخصوص ، بل لو صلى ، أو حجَّ ، أو فعل غير ذلك ، كان جميعه تركاً للزكاة ، والكلام
سبب تركه مخصوص ، فكان تركه قبيحاً ، فإذا ترك سبب الكلام استحق لأجله
قسطاً ، وليس للعطية ترك قبيح فلم يستحق عليه قسطاً آخر أكثر من أن يستحق الدم
لأنه لم يؤد .

فيقال له : إن لم يكن ترك الصلاة والزكاة قبيحاً وجب أن يكون حسناً ، وهذا
خروج عن الدين ، فما يؤدي إليه مثله .

ومن مناقضاته في هذا الباب : أنه سمي من لم يفعل ما وجب عليه ظالماً ، وإن لم
يوجد منه ظلم ، وكذلك سماه كافراً ، وفاسقاً ، وتوقَّف في تسميته إياه عاصياً ؛
فأجاز أن يُخلدُ الله في النار عبداً لم يستحق اسمَ عاصي ، وتسميته إياه فاسقاً وكافراً
يوجب عليه تسميته بالعاصي ، وامتناعه من هذه التسمية يمنعه من تسميته فاسقاً
وكافراً .

ومن مناقضاته فيه أيضاً : ما خالف فيه الإجماع بفرقه بين الجزاء والثواب ، حتى إنه
قال : « يجوز أن يكون في الجنة ثواب كثير لا يكون جزاء ، ويكون في النار عقاب
كثير لا يكون جزاء » ، وإنما امتنع من تسميته جزاء لأن الجزاء لا يكون إلا على
فعل ، وعنده أنه قد يكون عقاب لا على فعل ، وقيل له : إذا لم يكن جزاء إلا على
فعل فما تنكر أنه لا ثواب ولا عقاب إلا على فعل ؟

والفضيحة الثانية من فضائح أبي هاشم : قوله باستحقاق الدم والشكر على فعل
الغير ، فزعم أن زيدا لو أمر عمرأ بأن يعطى غيره فأعطاه استحق الشكر على فعل

الغير من قابض العطية على العطية التي هي فعل غيره ، وكذلك لو أمره بمعصية ففعلها لا يستحق الذم على نفس المعصية التي هي فعل غيره .

وليس قوله في هذه كقول سائر فرق الأمة أنه يستحق الشكر أو الذم على أمره إياه به ، لا على الفعل المأمور به الذي هو فعل غيره ، وهذا المبتدع يوجب له شكرين أو ذمين ، أحدهما : على الأمر الذي هو فعله ، والآخر : على المأمور به الذي هو فعل غيره .

وكيف يصح هذا القول على مذهبه مع إنكاره على أصحاب الكسب قولهم بأن الله يخلق أكساب عباده ثم يثيبهم أو يعاقبهم عليها ؟

ويقال له : ما أنكرت على هذا الأصل الذي هو فعل غيره انفردت به من قول الأزارقة : إن الله تعالى يعذب طفل المشرك على فعل أبيه ، وقيل : إذا أجزت ذلك فأجز أن يستحق العبد الشكر والثواب على فعل فعله الله تعالى عند فعل العبد ، مثل : أن يسقى أو يطعم من قد أشرف على الهلاك فيعيش ويحيى ، فيستحق الشكر والثواب على نفس الحياة والشيع والرى الذي هو من فعل الله تعالى .

الفضيحة الثالثة من فضائحه : قوله في التوبة : « إنها لا تصح من ذنب مع الإصرار على قبيح آخر يعلمه قبيحاً أو يعتقد قبيحاً وإن كان حسناً » .

وزعم أيضا أن التوبة من الفضائح لا تصح مع الإصرار على منع حبة تجب عليه ، وعوّل فيه على دعوّاه في الشاهد أن من قتل ابناً لغيره وزنى بجرمته لا يحسن منه قبوله توبة من أحد الذننين مع إصراره على الآخر .

وهذه دعوى غير مسلمة له في الشاهد ، بل يحسن في الشاهد قبوله التوبة من ذنب مع العقاب على الآخر كالإمام يعقّه ابنه ، ويسرق أموال الناس ، ويزنى بجواريه ، ثم يعتذر إلى أبيه في العقوق فيقبل توبته في العقوق من عقوقه وفيما خانه فيه من ماله ، ويقطع يده في مال ويخلده في الزنى .

ومما عوّل عليه في هذا الباب قوله : إنما وجب عليه ترك القبيح لقبحه ، فإذا أصرّ على قبح آخر لم يكن تاركاً للقبيح المتروك من أجل قبحه .

وقلنا له : ما تنكر أن يكون وجوبُ ترك القبيح لإزالة عقابه عن نفسه ؛ فيصح خلاصه من عقاب ما تاب عنه وإن عوقب على ما لم يتب عنه ؟

وقلنا له : أكثر ما في هذا الباب أن يكون التائب عن بعض ذنوبه قد ناقضَ وتاب عن ذنبه لقبحه وأصرَّ على قبيح آخر ، فلم تصح توبته من الذنوب التي تاب منها ، كما أن الخارجي وغيره ممن يعتقد اعتقادات فاسدةً وعنده أنها حسنة يصح عندك منه التوبة عن قبائح يعلم قبحها مع إصراره على قبائح قد اعتقد حسنها ، ويلزمك على أصلك هذا إذا قلت إنه مأمور باجتناب كل ما اعتقده قبيحاً — أن تقول في الواحد منا إذا اعتقد قبح مذاهب أبي هاشم ، وزني ، وسرق : أن لا تصح توبته إلا بترك جميع ما اعتقده قبيحاً ، فيكون مأموراً باجتناب الزني والسرقة وباجتناب مذاهب أبي هاشم كلها لاعتقاده قبحها .

وقد سأله أصحابنا عن يهودي أسلم وتاب عن جميع القبائح ، غير أنه أصرَّ على منع حبة فضة من مستحقها عليه من غير استحلالها ولا جحود لها ، هل صحت توبته من الكفر ؟ فإن قال « نعم » نقض اعتلاله ، وإن قال « لا » عاند إجماع الأمة ومن قوله : « أنه لم يصح إسلامه ، وأنه كافر على يهوديته التي كانت قبل توبته » ، ثم إنه لم يُجر عليه أحكام اليهود ، فزعم أنه غير تائب من اليهودية ، بل هو مصر عليها ، وهو مع ذلك ليس يهودياً ! وهذه مناقضة بينة . وقيل له : إن كان مُصيراً على يهوديته فأبِح ذبيحته ، وتُخذ الجزية منه ، وذلك خلاف قول الأمة .

والفضيحة الرابعة من فضائحه : قوله في التوبة أيضاً : « إنها لا تصح عن الذنب بعد العجز عن مثله ، فلا يصح عنده توبة من خرس لسانه عن الكذب . ولا توبة من جُبِّ^(١) ذكره عن الزني .

وهذا خلاف قول جميع الأمة قبله . وقيل له : رأيت لو اعتقد أنه لو كان له لسان وذكر لكذب وزني كان ذلك من معصيته ؟ فإذا قال « نعم » قيل : فكذلك إذا اعتقد أنه لو كان له آلة الكذب والزني لم يعص الله تعالى بهما وجب أن يكون ذلك من طاعة وتوبة .

وكان أبو هاشم مع إفراطه في الوعيد أفسقَ أهل زمانه ، وكان مصرأً على شرب

(١) جِبَّةُ أى قطعه ، يقال : جَبَّ الحُصْبَةَ : استأصلها .

الخمر ، وقيل : إنه مات في سكره ، حتى قال فيه بعض المُرَجِّئة^(١) :

يَعِيبُ الْقَوْلَ بِالْإِزْجَاءِ حَتَّى يَرَى بَعْضَ الرَّجَاءِ مِنَ الْجَرَائِرِ
وَأَعْظَمَ مِنْ ذَوَى الْإِجْرَاءِ جُزْماً وَعِيدَى أَصْرَ عَلَى الْكِبَائِرِ

والفضيحة الخامسة من فضائحه : قوله في الإرادة المشروطة ، وأصلها عنده قوله بأن لا يجوز أن يكون شيء واحد مُراداً من وجه ، مكروهاً من وجه آخر ، والذي أُلجأه إلى ذلك أنه تكلم على من قال بالجهات في الكسب والخلق ، فقال : « لا تخلو الوجهة التي هي الكسب من أن تكون موجودة أو معدومة ، فإن كان ذلك الوجه معدوماً كان فيه إثبات شيء واحد موجوداً أو معدوماً ، وإن كان موجوداً لم يخلُ من أن يكون مخلوقاً أم لا ، فإن كان مخلوقاً ثبت أنه مخلوق من كل وجه ، وإن لم يكن مخلوقاً صار الفعل قديماً من وجه ، مخلوقاً من وجه آخر ، وهذا محال ، فالزم على هذا كون الشيء مراداً من وجه مكروهاً من وجه آخر .

وقيل له : إن الإرادة عندك لا تتعلق بالشيء إلا على جهة الحدوث ، وكذلك الكراهة ؛ فإذا كان مُراداً من جهة مكروهاً من جهة أخرى،وجب أن يكون المريدُ قد أراد ما اراد ، وكره ما أراد ، وهذا متناقض . فقال : لا يكون المريد للشيء مريداً له إلا من جميع وجوهه ، حتى لا يجوز أن يكرهه من وجه ، فالزم عليه المعلوم والمجهول ؛ إذ لا ينكر كون شيء واحد معلوماً من وجه مجهولاً من وجه آخر .

ولما ارتكب قوله بأن الشيء الواحد لا يكون مراداً من جهة مكروهاً من جهة أخرى حَلَّتْ على نفسه مسائل فيها هُذِمَ أصول المعتزلة ، وقد ارتكب أكثرها .

منها : أنه يلزمه أن يكون من القبائح العظام ما لم يكرهه الله تعالى ، أو من الحسن الجميل ما لم يُرِده ، وذلك أنه إذا كان السجود لله تعالى يكون عبادة له والسجود

(١) المرجئة فرقة إسلامية — سيأتي ذكرها بعد المعتزلة مباشرة — لا يحكمون على أحد من المسلمين بشيء ، بل يرجعون الحكم إلى يوم القيامة . وهناك اختلاف في سبب تسميتهم بالمرجئة ، فبخلاف السبب المذكور وهو أنهم يرجعون الحكم إلى يوم القيامة ، فهناك من يقول أن سبب التسمية أنهم يعنون الرجاء في قلوب العباد ، والبعض (ومنهم البغدادي) يذهبون إلى أنهم سموا مرجئة لأنهم أخروا العمل عن الإيمان وقيل : الإرجاء تأخير على عن الدرجة الأولى إلى الرابعة . وجوهر مذهبهم — على أبة حال — يتمثل في قولهم : « لا يضر مع الإيمان معصية ، كما لا ينفع مع الكفر طاعة » .

للصنم يكون عبادة للصنم ، مع أن السجود للصنم قبيح عظيم ، والسجود لله حسن جميل ، وكذلك إذا أراد أن يكون القول بأن محمداً رسول الله إخباراً عن محمد بن عبد الله وجب أن لا يكرهه أن يكون إخباراً عن محمد آخر مع كون ذلك كفراً . ولزمه إذا كره الله تعالى أن يكون السجود عبادة للصنم أن لا يريد كونه عبادة لله تعالى مع كونه عبادة لله طاعة حسنة ، وركب هذا كله . وذكر في «جامعه الكبير» أن السجود للصنم لم يكرهه الله تعالى ، وأبى أن يكون الشيء الواحد مراداً مكروهاً من وجهين مختلفين ، وقال فيه : «أما أبو علي — يعنى أباه — فإنه يجيز ذلك ، وهو عندي غير مستمر على الأصول ؛ لأن الإرادة لا تتناول الشيء إلا على طريق الحدوث عندنا وعنده ، فلو أراد حدوثه وكرهه لوجب أن يكون قد كره ما أراد ، اللهم إلا أن يكون له حدوثان .»

وهذا الذي عوّل عليه على أصلنا باطل ؛ لأن الإرادة عندنا قد تتعلق بالمراد على وجه الحدوث وعلى غير وجه الحدوث ، وليس يلزم أباه ما ألزمه ، وله عن إلزامه جواب وقّلب .

أما الجواب : فإن أباه لم يرد بقوله : «إن الإرادة تتعلق بالشيء على وجه الحدوث» ما ذهب إليه أبو هاشم ، وإنما أراد بذلك أنها تتعلق به في حال حدوثه بحدوثه أو بصفة يكون عليها في حال الحدوث ، مثل أن يريد حدوثه ويريد كونه طاعة لله تعالى وهي صفة عليها يكون في حال الحدوث ، وهذا كقولهم : إن الأمر والخبر لا يكونان أمراً وخبراً إلا بالإرادة ، إما إرادة المأمور به على أصل أبي هاشم وغيره أو إرادة كونه أمراً وخبراً كما قال ابن الإخشيد^(١) منهم ؛ لأن الله تعالى قد قال : ﴿ وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ ﴾^(٢) ، وقد أراد حدوث كلامه ، وأراد الإيمان منهم ، وليس قوله (فليؤمن) مع ذلك أمراً ، بل هو تهديد ؛ لأنه لم يرد كون هذا القول أمراً ، وكذلك الخبر لا يكون خيراً عندهم حتى يريد كونه خيراً عن زيد

(١) في الأصل المطبوع «ابن الأخشيد» وهو خطأ ، والصواب «ابن الإخشيد» . وهو أحمد بن علي بن بيغجور ، أبو بكر ابن الإخشيد : (٢٧٠ — ٣٢٦ هـ = ٨٨٣ — ٩٣٦ م) من رؤساء المعتزلة وزهادهم . كان فصيحا له معرفة بالعربية والفقه . من تصانيفه «نقل القرآن» و«الإجماع» و«اختصار تفسير الطبرى» انظر لسان الميزان ١ : ٢٣١ .

(٢) الكهف : ٢٩ .

دون عمرو ، مع أن هذا ليس بإرادة لحدوث الشيء ، وبأن بهذا أن كراهة الله تعالى أن يكون السجود عبادة للصنم غير إرادته لحدوثه ، فلم يلزم ما ذكره أبو هاشم من كونه مُراداً من الوجه الذي كرهه .

ووجه القلب عليه أن يقال : إن الله تعالى قد نهى عن السجود للصنم ، وقد نص عليه ، وقد ثبت من أصل المعتزلة أن الله تعالى لا يأمر إلا بحدوث الشيء ولا ينهى إلا عن حدوثه ، وقد ثبت أنه أمر بالسجود عبادة له ، فيلزمه أن يكون نهى عنه من الوجه الذي أمر به ؛ لأنه لا ينهى إلا عن إحداث الشيء ، وليس للسجود إلا حدوث واحد ، ولو كان له حدوثان لزمه أن يكون محدثاً من وجه غير محدث من وجه آخر ، فلزمه في الأمر والنهى ما ألزم أباه والنجار في الإرادة والكراهة .

والفصيحة السادسة من فضائحه : قوله بالأحوال التي كَفَره فيها مشاركوه في الاعتزال ، فضلا عن سائر الفرق ، والذي أُلجأ إليها سؤال أصحابنا قَدَمَاءَ المعتزلة عن العالم منا : هل فارق الجاهل بما علمه لنفسه ، أو لعله ؟ وأبطلوا مفارقتة إياه لنفسه مع كونهما من جنس واحد ، وبطل أن تكون مفارقتة إياه لنفسه مع كونهما من جنس واحد ، وبطل أن تكون مفارقتة إياه لا لنفسه ولا لعله ؛ لأنه لا يكون حينئذ بمفارقتة له أولى من آخر سواه ، فثبت أنه إنما فارقه في كونه عالماً لمعنى ما ، ووجب أيضا أن يكون لله تعالى في مفارقة الجاهل معنى أو صفة بها فارقه ، فزعم أنه إنما فارقه لحال كان عليها ، فأثبت الحال في ثلاثة مواضع :

أحدها : الموصوف الذي يكون موصوفاً لنفسه فاستحق ذلك الوصف لحال كان عليها .

والثاني : الموصوف بالشيء لمعنى صار مختصاً بذلك المعنى لحال .

والثالث : ما يستحقه لا لنفسه ولا لمعنى فيختص بذلك الوصف دون غيره عنده لحال .

وأخوجه إلى هذا سؤال معمر في المعاني لما قال : إن علم زيد اختص به دون عمرو لنفسه ، أو لمعنى ، أولا لنفسه ولا لمعنى ؟ فإن كان لنفسه وجب أن يكون لجميع العلوم به اختصاص لكونها علوماً ، وإن كان لمعنى صح قول معمر في تعلُّق

كل معنى بمعنى لا إلى نهاية ، وإن كان لا لنفسه ولا للمعنى لم يكن اختصاصه به أولى من اختصاصه بغيره ، وقال أبو هاشم : إنما اختص به لحال .

وقال أصحابنا : إن علم زيد اختص به لعينه لا لكونه علما ولا لكون زيد ، كما تقول : إن السواد سواد لعينه لا لأن له نفسا وعينا .

ثم قالوا لأبي هاشم : هل تعلم الأحوال ، أو لا تعلمها ؟ . فقال : لا ، من قبل أنه لو قال إنها معلومة لزمه إثباتها أشياء ؛ إذ لا يُعلم عنده إلا ما يكون شيئا ، ثم إن لم يقل بأنها أحوال متغايرة ؛ لأن التغاير إنما يقع بين الأشياء والذوات ، ثم إنه لا يقول في الأحوال إنها موجودة ، ولا إنها معدومة ، ولا إنها قديمة ، ولا مُحدثة ، ولا معلومة ، ولا مجهولة ، ولا يقول إنها مذكورة مع ذكره لها بقوله : « إنها غير مذكورة » ، وهذا متناقض .

وزعم أيضا : أن العالم له في كل معلوم حال لا يقال فيها إنها حاله مع المعلوم الآخر ؛ ولأجل هذا زعم أن أحوال الباري عز وجل في معلوماته لا نهاية لها ، وكذلك أحواله في مقدراته لا نهاية لها ، كما أن مقدراته لا نهاية لها .

وقال له أصحابنا : لماذا أنكرت أن يكون لمعلوم واحد أحوال بلا نهاية لصحة تعلق المعلوم بكل عالم يوجد لا إلى نهاية ؟ وقالوا له : هل أحوال الباري من عمل غيره أم هي هو ؟

فأجاب : بأنها لا هي هو ولا غيره ، فقالوا له : فلم أنكرت على الصفاتية^(١) قولهم في صفات الله عز وجل في الأزل : إنها لا هي ولا غيره ؟

والفضيحة السابعة من فضائحه : قوله بنفى جملة من الأعراض التي أثبتتها أكثر مشبى الأعراض : كالبقاء ، والإدراك والكدر ، والألم ، والشك . وقد زعم أن الألم الذي يلحق الإنسان عند المصيبة ، والألم الذي يجده عند شرب الدواء الكريه ، ليس بمعنى أكثر من إدراك ما ينفر عنه الطبع ، والإدراك ليس بمعنى عنده ، ومثله إدراك جواهر

(١) الصفاتية هم الذين يثبتون لله تعالى صفات أزلية ، مثل : العزة والجلال ، والحياة ، والعلم .. ولا يفرقون بين صفات الذات وصفات الفعل . ويثبتون صفات خبرية كالعين والوجه واليد ، ولا يؤولونها . ويقولون : هذه صفات جاءت في الشرع ، فنسبها صفات خبرية . ولما كانت المعتزلة ينفون الصفات والسلف يثبتونها ؛ سمي السلف صفاتية ، والمعتزلة معطلة .

أهل النار في النار ، وكذلك اللذات عنده ليست بمعنى ولا هي أكثر من إدراك المشتى ، والإدراك ليس بمعنى . وقال في الألم الذي يحدث عند الوباء : « إنه معنى كالألم عند الضرب » ، واستدل على ذلك بأنه واقع تحت الحس .

وهذا من عجائبه ؛ لأن ألم الضرب بالخشب والألم بسعوط الخردل والتلذع بالنار وشرب الصبر سواء في الحس . ويلزمه إذا نفى كون اللذة معنى ألا تزيد لذات أهل الثواب في الجنة على لذات الأطفال التي نالوها بالفضل ؛ لا استحالة أن يكون لا شيء أكثر من لا شيء ، وقد قال : « إن اللذة في نفسها نفع وحسن » ، فأثبت نفعاً وحسناً ليس بشيء ، وقال : « كل ألم ضرر » ، وجاء من هذا أن الضرر ما ليس بشيء عنده .

والفضيحة الثامنة من فضائحه : قوله في باب الفناء : « إن الله تعالى لا يقدر على أن يفنى من العالم ذرة مع بقاء السموات والأرض » ، وبناه على أصله في دعواه بأن الأجسام لا تفنى إلا بفناء الخلقه الله تعالى لا في محل ، يكون ضدّاً لجميع الأجسام ؛ لأنه لا يختص ببعض الجواهر دون بعض ؛ إذ ليس هو قائماً بشيء منها ؛ فإذا كان ضدّاً لها تفأها كلها ، وحسبته من الفضيحة في هذا قوله بأن الله يقدر على إفناء جملة لا يقدر على إفناء بعضها .

والفضيحة التاسعة : قوله بأن الطهارة غير واجبة . والذي أُلجأ إلى ذلك أنه سأل نفسه عن الطهارة بماء مغصوب على قوله وقول أبيه بأن الصلاة في الأرض المغصوبة فاسدة ، وأجاب بأن الطهارة بالماء المغصوب صحيحة ، وفرق بينها وبين الصلاة في الدار المغصوبة بأن قال : « إن الطهارة غير واجبة ، وإنما أمر الله تعالى العبد بأن يصلى إذا كان متطهراً » ، ثم استدل على أن الطهارة غير واجبة بأن غيره لو طهره مع كونه صحيحاً أجزاءه ، ثم إنه طرد هذا الاعتلال في الحج فزعم أن الوقوف والطواف والسعى غير واجب في الحج ؛ لأن ذلك كله يُجزئه إذا أتى به ركباً . ولزمه على هذا الأصل ألا تكون الزكاة واجبة ، ولا الكفارة ، والنذور ، وقضاء الديون ؛ لأن وكيله ينوب عنه فيها ، وفي هذا رفع أحكام الشريعة^(١) .

(١) ينتهى حديث البغدادى هنا عن فرقة البهشية ، وبعد ذلك يشرع في الحديث إجمالاً عن المعتزلة ككل .

وبأن بما ذكرناه في هذا الفصل تكفير زعماء المعتزلة بعضها لبعض ، وأكثرهم يكفرون أتباعهم المقلدين لهم ، ومثلهم في ذلك كما قاله الله تعالى : ﴿ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ اللَّهُ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴾^(١) ، وأما مثل أتباعهم معهم فقول الله تعالى : ﴿ إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوْا الْعَذَابَ ، وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ * وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَن لَنَا كَرَّةٌ فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا ﴾^(٢) .

ومن مكابرات زعمائهم : مكابرة النظام في الطفرة ، وقوله بأن الجسم يصير من المكان الأول إلى الثالث أو العاشر من غير ضرورة إلى الوسط .

ومكابرة أصحاب التولد منهم في دعواهم أن الموتى يقتلون الأحياء على الحقيقة ، ومكابرة جمهورهم في دعواهم أن الذي يقدر على أن يرتفع من الأرض شيرا قادر على أن يرتفع فوق السموات السبع ، وأن المقيد المغلول يده قادر على صعوده إلى السماء ، وأن البقرة الصغيرة تقدر على شرب القران بملئه وبما هو أضخم منه .

وزعم المعروف منهم بقاسم الدمشقي أن حروف الصدق هي حروف الكذب ، وأن الحروف التي في قول القائل « لا إله إلا الله » هي التي في قول من يقول : « المسيح إله » ، وأن الحروف التي في القرآن هي التي في كتاب زرادشت المجوسى بأعيانها ، لا على معنى أنها مثلها .

ومن لم يعد هذه الوجوه مكابرات للعقول لم يكن له أن يعد إنكار السوفسطائية^(٣) للمحسوسات مكابرة .

وقد حكى أصحاب المقالات أن سبعة من زعماء القدرية اجتمعوا في مجلس وتكلموا في قدرة الله تعالى على الظلم ، والكذب ، وافترقوا عن تكفير كل واحد منهم لسائرهم وذلك أن قائلاً منهم قال للنظام^(٤) في ذلك المجلس : هل يقدر الله تعالى

(١) المائة . ١٢ . (٢) البقرة : ١٦٦ ، ٦٧ .

(٣) المعنى الحرفي لكلمة « سوفسطائي » الرجل الخادق أو البارح في أمر من الأمور ، يقال له باليونانية « سفسطيس » . ولكنها بوجه عام تطلق بشيء من الزرابة على من كان دأبه أن يستعمل الأقاويل الخلابه والمغالطة في الكلام . وتطلق تاريخياً على تلك المدرسة القديمة التي عارضها سقراط وكشف عن مغالطاتها .

(٤) تقدم التعريف به .

على ما لو وقع منه لكان جوراً وكذباً منه ؟

فقال : لو قدر عليه لم ندر لعله قد جار أو كذب فيما مضى ، أو يجور ويكذب في المستقبل ، أو جار في بعض أطراف الأرض . ولم يكن لنا من جوره وكذبه أمان إلا من جهة حسن الظن به .

قال : أما دليل يؤمننا من وقوع ذلك منه فلا سبيل إليه فقال له على الأسواري : يلزمك على هذا الاعتلال أن لا يكون قادراً على ما علم أنه لا يفعله أو أخبر بأنه لا يفعله ؛ لأنه لو قدر على ذلك لم نأمن وقوعه منه فيما مضى أو في المستقبل .

فقال النظام : هذا الإلزام فما قولك فيه ؟

فقال : أنا أسوى بينهما وأقول : إنه لا يقدر على ما علم أن لا يفعله أو أخبر بأنه لا يفعله كما أقول أنا وأنت : إنه لا يقدر على الظلم والكذب . فقال النظام للأسواري : قولك إلحاد وكفر .

وقال أبو الهذيل للأسواري : ما تقول في فرعون ومن علم الله تعالى منهم أنهم لا يؤمنون : هل كانوا قادرين على الإيمان أم لا ؟ فإن زعمت أنهم لم يقدرُوا عليه فقد كلفهم الله تعالى ما لم يطيقوه وهذا عندك كفر ، وإن قلت : إنهم كانوا قادرين عليه ، فما يؤمنك من أن يكون قد وقع من بعضهم ما علم الله تعالى أنه لا يقع ؟ أو أخبر بأنه لا يقع منه على قول اعتلالك واعتلال النظام إنكار كما أنك قدرة الله تعالى على الظلم والكذب .

فقال لأبي الهذيل : هذا الإلزام لنا فما جوابك عنه ؟

فقال أنا أقول : إن الله تعالى قادر على أن يظلم ويكذب ، وعلى أن يفعل ما علم أنه لا يفعله .

فقال له : رأيت لو فعل الظلم والكذب كيف يكون مكنون حال الدلائل التي دلت على أن الله تعالى لا يظلم ولا يكذب ؟ فقال : هذا محال .

فقال له : كيف يكون المحال مقدوراً لله تعالى ؟ ولم أحلت وقوع ذلك منه مع

كونه مقدوراً له ؟

فقال : لأنه لا يقع إلا عن آفة تدخل عليه ، ومحال دخول الآفات على الله تعالى .

فقالا له : ومحال أيضاً أن يكون قادراً على ما لا يقع منه إلا عن آفة تدخل عليه .

فبهت الثلاثة ؛ فقال لهم بشر : كل ما أنتم فيه تخليط .

فقال له أبو الهذيل : فما تقول أنت ؟ تزعم أن الله تعالى يقدر أن يعذب الطفل أم

تقول بقول هذا ؟ يعنى النظام .

فقال : أقول بأنه قادر على ذلك .

فقال : أرأيت لو فعل ما قَدَرَ عليه من تعذيب الطفل ظالماً له في تعذيبه لكان

الطفل بالغاً عاقلاً عاصياً مستحقاً للعقاب الذى أوقعه الله تعالى به وكانت الدلائل

بجهاها في دلالتها على عدله ؟

فقال له أبو الهذيل : سخت عينك ، كيف تكون عبادة من لا يفعل ما يقدر

عليه من الظلم ؟

فقال له المراد : إنك قد أنكرت على أستاذى فكراً وقد غلط الأستاذ .

فقال له بشر : فكيف تقول ؟

قال : أقول إن الله تعالى قادر على الظلم والكذب ، ولو فعل ذلك لكان إلهاً

ظالماً كاذباً .

فقال له بشر : فهل كان مستحقاً للعبادة أم لا ؟ فإن استحقها فالعبادة شكر

للمعبود ، وإذا ظلم استحق الذم لا الشكر ، وإن لم يستحق العبادة فكيف يكون ربا

لا يستحق العبادة ؟

فقال لهم الأشج : أنا أقول إنه قادر على أن يظلم ويكذب ، ولو ظلم وكذب

لكان عادلاً ، كما أنه قادر على أن يفعل ما علم أنه لا يفعله ولو فعله كان عالماً بأنه يفعله .

فقال له الإسكافي : كيف ينقلب الجور عدلاً ؟

فقال : كيف تقول أنت ؟

فقال : أقول لو فعل الجور والكذب ما كان الفعل موجوداً وكان ذلك واقعاً
لمجنون أو منقوص .

فقال له جعفر بن حرب : كأنك تقول : إن الله تعالى إنما يقدر على ظلم المجانين
ولا يقدر على ظلم العقلاء .

فافترق القوم يومئذ عن انقطاع كل واحد منهم ، ولما انتهت نوبة الاعتزال إلى
الجبائي وابنه أمسكا عن الجواب في هذه المسألة بنصح .

وقد ذكر بعض أصحاب أبي هاشم في كتابه هذه المسألة ، فقال من قال لنا :
أيصح وقوع ما يقدر الله تعالى عليه من الظلم والكذب ؟

قلنا له : يصح ذلك ؛ لأنه لو لم يصح وقوعه منه ما كان قادراً عليه ، لأن القدرة
على المحال محال .

فإن قال : أفيجوز وقوعه منه ؟

قلنا : لا يجوز وقوعه منه لقبحه وغناه عنه وعلمه بغناه عنه .

فإن قال : أخبرونا لو وقع مقدوره من الظلم والكذب كيف كان يكون حاله ؟

نفسه : هل كان يدل وقوع الظلم منه على جهله أو حاجته ؟

قلنا : محال ذلك ؛ لأننا قد علمناه عالماً غنياً .

فإن قال : فلو وقع منه الظلم والكذب ، هل كان يجوز أن يقال إن ذلك لا يدل

على جهله وحاجته ؟ قلنا : لا يوصف بذلك ؛ لأننا قد عرفنا دلالة الظلم على جهله
فاعله أو حاجته .

فإن قال : فكأنكم لا تحبون عن سؤال من سألكم عن دلالة وقوع الظلم

والكذب منه على جهله ووجهه بإثبات ولا نفي .

قلنا : كذلك نقول .

فهؤلاء زعماء قدرية عصرنا قد أقرؤا بعجزهم وعجز أسلافهم عن الجواب في

هذه المسألة ، ولو وفقوا للصواب فيها لرجعوا إلى قول أصحابنا بأن الله قادر على كل

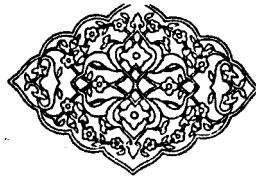
مقدور ، وأن كل مقدور له لو وقع منه لم يكن ظلماً منه ، ولو أحالوا الكذب عليه كما أحاله أصحابنا لتخلصوا عن الإلزام الذي توجه عليهم في هذه المسألة .

وكان الجبائي يعتذر في امتناعه عن الجواب في هذه المسألة بنعم أو لا ، بأن يقول مثال هذا : إن قائلاً لو قال أخبروني عن النبي لو فعل الكذب لكان يدل على أنه ليس بنبي أو لا يدل على ذلك ، وزعم أن الجواب في ذلك مستحيل .

وهذا ظن منه على أصله ، فأما على أصل أهل السنة فإن النبي كان معصوماً عن الكذب ، والظلم ، ولم يكن قادراً عليهما .

والمعتزلة غير النظام والأسواري قد وصفوا الله تعالى بالقدره على الظلم والكذب ، فلزمهم الجواب عن سؤال مَنْ سألهم عن وقوع مقدوره منهما ، هل يدل على الجهل والحاجة أم لا يدل على ذلك ؟ بنعم أو لا ، وأيهما أجابوا به نقضوا به أصولهم .

والحمد لله الذي أنقذنا من ضلالتهم المؤدية إلى مناقضاتهم .



◎ الفصل الرابع

من فصول هذا الباب

في بيان الفرق المرجئة ، وتفصيل مذاهبهم

والمرجئة ثلاثة أصناف : صنف منهم قالوا بالإرجاء في الإيمان وبالقدر على مذاهب القدرية المعتزلة : كغَيْلَانَ ، وأبي شمر ، ومحمد بن شبيب البصرى ، وهؤلاء داخلون في مضمون الخبر الوارد في لعن القدرية ، والمرجئة يستحقون اللعنة من وجهين .

وصنف منهم قالوا بالإرجاء بالإيمان ، وبالجزر في الأعمال ، على مذهب جهنم بن صفوان ، فهم إذاً من جملة الجهمية .

والصنف الثالث منهم خارجون عن الجبرية والقدرية ، وهم فيما بينهم خمس فرق : اليونسية ، والعسّانية ، والثوبانية ، والتومية ، والمريسية . وإنما سماوا مرجئة لأنهم آخروا العمل عن الإيمان ، والإرجاء بمعنى التأخير ، يقال : أَرَجَيْتَهُ ، وَأَرَجَاتُهُ ، إذا أخرته .

وروى عن النبي ﷺ أنه قال : « لعنت المرجئة على لسان سبعين نبياً » قيل : من المرجئة يا رسول الله ؟ قال : « الذين يقولون الإيمان كلام^(١) » ، يعنى الذين زعموا أن الإيمان هو الإقرار وخذّه دون غيره .

والفرق الخمس التي ذكرناها من المرجئة تضلل كل فرقة منها أختها ويضلها سائر الفرق ، وسنذكرها على التفصيل إن شاء الله عز وجل .

(١) ذكر اليونسية منهم :

هؤلاء أتباع يونس بن عَوْن الذي زعم أن الإيمان في القلب واللسان ، وأنه هو المعرفة بالله تعالى ، والمحبة والخضوع له بالقلب ، والإقرار باللسان أنه واحد ﴿ ليس كمثلته شيء ﴾^(٢) ، ما لم تقم حجة الرسل عليهم السلام ، فإن قامت عليهم حججتهم

(١) رواه الحاكم في المستدرک عن أبى أمامة ، بلفظ : « لعنت المرجئة على لسان سبعين نبياً الذين يقولون : الإيمان قول بلا عمل » . جمع الجوامع : ١ : ٦٤٤ .

(٢) الشورى : ١١ .

لزمهم التصديق لهم ، ومعرفة ما جاء من عندهم في الجملة من الإيمان ، وليست معرفة تفصيل ما جاء من عندهم إيماناً ولا من جملته . وزعم هؤلاء أن كل خصلة من خصال الإيمان ليست بإيمانٍ ولا بعض إيمان ، ومجموعها إيمان^(١) .

(٢) ذكر العسائنة منهم :

هؤلاء أتباع غسان المرجعي^(٢) الذي زعم أن الإيمان هو الإقرار أو المحبة لله تعالى وتعظيمه وترك الاستكبار عليه ، وقال : « إنه يزيد ولا ينقص » ، وفارق اليونسية بأن سمى كل خصلة من الإيمان بعض الإيمان ، وزعم غسان هذا في كتابه أن قوله في هذا الكتاب كقول أبي حنيفة فيه ، وهذا غلط منه عليه ؛ لأن أبا حنيفة قال : « إن الإيمان هو المعرفة والإقرار بالله تعالى وبرسوله وبما جاء من الله تعالى ورسله في الجملة دون التفصيل ، وإنه لا يزيد ولا ينقص ، ولا يتفاضل الناس فيه^(٣) » ، وغسان قد قال بأنه يزيد ولا ينقص .

(٣) ذكر التومنية منهم :

هؤلاء أتباع أبي معاوية التومني الذي زعم أن الإيمان ما عصم من الكفر وهو اسم لخصال من تركها أو ترك خصلة منها كفر ، ومجموع تلك الخصال إيمان ، ولا يقال للخصلة منها إيمان ولا بعض إيمان .

(١) زاد البغدادي على تأريجه هذا لليونسية في كتابه : « الملل والنحل » أنه : « حكى بعض أصحاب المقالات عن أبي شمر القدرى مثل قول هؤلاء اليونسية في الإيمان . وذلك غلط منه ؛ لأن أبا شمر يقول بالقدر ، ويونس لا يقول به ، ويجمل المعرفة بأن الله واحد ليس كمثلته شيء مع الإقرار به إيماناً قبل حجة الرسول ، حتى يعرف كل ما يستخرج بالمعقول من عدله الإله ، وأراد بعبده ما يذهب إليه من القدر . وزعم أن الشاك في ذلك كله أو في بعضه كافر . وكذلك الشاك في تكفير الشاك . وليس هذا قول اليونسية »

(٢) من أهل الكوفة ، وقد تخرج في الفقه على يد محمد بن الحسن راجع الملل والنحل للبغدادي ، وسميه للشهرستاني .

(٣) يعتبر كثير من المؤرخين أبا حنيفة من المرجئة ، ولعل السبب في هذا هو قوله المذكور أعلاه ، فظنوا أنه يؤخر العمل عن الإيمان . والرجل مع تخريجه في العمل كيف يقتضى بترك العمل !! وله سبب آخر ، وهو أنه كان يخالف المعتزلة والوعيدية من الخوارج في الصدر الأول ، والمعتزلة كانوا يلقبون كل من خالفهم في القدر مرجئاً ، وكذلك الوعيدية من الخوارج ؛ فلا يستبعد أن اللقب إنما لزمه من فريق المعتزلة والخوارج .

وقال : « كل مالم تجتمع الأمة على كفره بتركه من الفرائض ، فهو من شرع الإيمان وليس بإيمان » .

وزعم أن تارك الفريضة التي ليست بإيمان يقال له : فسق ، ولا يقال له فاسق على الإطلاق إذا لم يتركها جاحداً^(١) .

وزعم أيضاً أن مَنْ لَطَمَ نبياً أو قتله كَفَرَ ، لا من أجل لَطْمِهِ وَقَتْلِهِ ، لكن من أجل عداوته وبغضه له واستخفافه بحقه .

(٤) ذكر الثوبانية منهم :

هؤلاء أتباع أبي ثوبان المُرْجِيء الذي زعم أن الإيمان هو الإقرار والمعرفة بالله وبرسله وبكل ما يجب في العقل فعله ، وما جاز في العقل أن لا يفعل فليست المعرفة به من الإيمان وفارقوا اليونانية والفسانية بإيجابهم في العقل شيئاً قبل ورود الشرع بوجوبه .

(٥) ذكر المَرِيَّيَّة منهم :

هؤلاء مُرْجِئَةٌ بَعْدَادٍ من أتباع بِشْرِ المَرِيَّيِّ^(٢) . وكان في الفقه على رأى أبي يوسف القاضي غير أنه لما أظهر قوله بخلق القرآن هَجَرَهُ أبو يوسف وَضَلَّلَتَهُ الصَّفَاتِيَّة في ذلك . ولما وافق الصَّفَاتِيَّة في القول بأن الله تعالى خالقُ أكساب العباد وفي أن الاستطاعة مع الفعل ، أكفرته المعتزلة في ذلك ، فصار مهجور الصَّفَاتِيَّة والمعتزلة معاً .

وكان يقول في الإيمان : « إنه هو التصديق بالقلب واللسان جميعاً » ، كما قال ابن الراوندى في أن الكفر هو الجحد والإنكار ، وزَعَمَ أن السجود للصنم ليس بكفر ، ولكنه دلالة على الكفر .

(١) وبهذا القول فارق اليونانية والفسانية والثوبانية ؛ لأن هؤلاء سموه فاسقاً .

(٢) بشر بن غياث المَرِيَّيِّ ، العدوى بالولاء ، أبو عبد الرحمن : (... = ٢١٨ = ... = ٨٣٣ م) من أهل بَعْدَادٍ يُنسَب إلى « درب المريس » فيها عاش نحو ٧٠ عاماً . له تصانيف . وللدارمي كتاب « النقض على بشر المريس » في الرد على مذهبه . وفيات الأعيان ١ : ٩١ ، والنجوم الزاهرة ٢ : ٢٢٨ ، ولسان الميزان ٢ : ٢٩ وفيه : المشهور المريسى بتخفيف الراء وضبطها الصغاني بتثقيها .

فهؤلاء الفرق الخمس هم المرجئة الخارجة عن الجبر والقدر ، وأما المرجئة القدرية : كأبي شمر ، وابن شبيب ، وغيلان ، وصالح قبة ؛ فقد اختلفوا في الإيمان : فقال أبو شمر : « الإيمان هو المعرفة والإقرار بالله تعالى ، وبما جاء من عنده مما اجتمعت عليه الأمة : كالصلاة ، والزكاة ، والصيام ، والحج ، وتحريم الميتة ، والدم ، ولحم الخنزير ، ووطء المحارم ونحو ذلك ، وما عرف بالعقل من عدل الإيمان وتوحيده ونفى التشبيه عنه » ، وأراد بالعقل قوله بالقدر ، وأراد بالتوحيد نفيه عن الله صفاته الأزلية .

قال : « كل ذلك إيمان ، والشاك فيه كافر ، والشاك في الشاك أيضا كافر ، ثم كذلك أبداً » ، وزعم أن هذه المعرفة لا تكون إيمانا إلا مع الإقرار . وكان أبو شمر مع بدعته هذه لا يقول لمن فسق من موافقيه في القدر : إنه فاسق مطلقا ، لكنه كان يقول : إنه فاسق في كذا .

وهذه الفرقة عند أهل السنة والجماعة أكفر أصناف المرجئة ؛ لأنها جمعت بين ضلالتى القدر والإرجاء . والعدل الذى أشاء . ليه أبو شمر شرك على الحقيقة ؛ لأنه أراد به إثبات خالقين كبيرين غير الله تعالى . وتوحيده الذى أشار إليه تعطيل ؛ لأنه أراد به نفى علم الله تعالى ، وقدرته ، ورؤيته ، وسائر صفاته الأزلية . وقوله في مخالفته : « إنهم كفرة ، وإن الشاك في كفرهم كافر » ، مقابل بقول أهل السنة فيه : إنه كافر ، وإن الشاك في كفره كافر .

وكان غيلان القدرى يجمع بين القدر والإرجاء ، ويزعم أن الإيمان هو المعرفة الثانية بالله تعالى ، والمحبة ، والخضوع ، والإقرار بما جاء به الرسول ﷺ ، وبما جاء من الله تعالى وزعم أن المعرفة الأولى اضطرار ، وليس بإيمان .

وحكى زُرْقَانُ في مقالاته عن غيلان أن الإيمان هو الإقرار باللسان ، وأن المعرفة بالله تعالى ضرورة فعل الله تعالى وليست من الإيمان .

وزعم غيلان أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ، ولا يتفاضل الناس فيه . وزعم محمد بن شبيب أن الإيمان هو الإقرار بالله ، والمعرفة برسله وبجميع ما جاء

من عند الله تعالى مما نص عليه المسلمون : من الصلاة ، والزكاة ، والصيام ،
والحج ، وكل ما لم يختلفوا فيه .

وقال : « إن الإيمان يتبع بعض ، ويتفاضل الناس فيه ، والخصلة الواحدة من الإيمان
قد تكون بعض الإيمان ، وتاركها يكفر بترك بعض الإيمان ، ولا يكون مؤمناً بإصابة
كله » .

وزعم الصالحى أن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى فقط ، والكفر هو الجهل به
فقط ، وأن قول القائل « إن الله تعالى ثالث ثلاثة » ليس بكفر ، لكنه لا يظهر
إلا من كافر ، ومن جحد الرسل لا يكون مؤمناً ، لا من أجل أن ذلك محال ، لكن
الرسول قال : « من لا يؤمن بى فليس مؤمناً بالله تعالى »^(١) .

وزعم أن الصلاة ، والزكاة ، والصيام ، والحج ، طاعات وليست بعبادة لله
تعالى ، وأن لا عبادة له إلا الإيمان به وهو معرفته ، والإيمان عنده خصلة واحدة
لا تزيد ولا تنقص ، وكذلك الكفر خصلة واحدة .

فهذه أقوال المُرَجِّعة في الإيمان ، الذى لأجل تأخيرهم الأعمال عن الإيمان سُمِّوا
مرجئة .



(١) رواه أحمد بن حنبل بلفظ : « ولا يؤمن بالله من لا يؤمن بى » المسند ٤ : ٧٠ ، ٥ : ٣٨٢ ، ٦ : ٣٨٢ .

◎ الفصل الخامس

في ذكر مقالات الفرق النجارية

هؤلاء أتباع الحسين بن محمد النجار^(١) وقد وافقوا أصحابنا في أصول ، ووافقوا القدرية في أصول ، وانفردوا بأصول لهم .

فالذي وافقوا فيه أصحابنا قولهم معنا : بأن الله تعالى خالق أكساب العباد ، وأن الاستطاعة مع الفعل ، وأنه لا يحدث في العالم إلا ما يريد الله تعالى ووافقونا أيضا في أبواب الوعيد ، وجواز المغفرة لأهل الذنوب ، وفي أكثر أبواب التعديل والتجويز .

وأما الذي وافقوا فيه القدرية : فنقضى علم الله تعالى ، وقدرته ، وحياته ، وسائر صفاته الأزلية ، وإحالة رؤيته بالأبصار ، والقول بحدوث كلام الله تعالى .

وأكفرتهم القدرية فيما وافقوا فيه أصحابنا ، وأكفرتهم أصحابنا فيما وافقوا فيه القدرية .

والذي يجمع النجارية في الإيمان قولهم : بأن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى وبرسوله ، وفرائضه التي أجمع عليها المسلمون ، والخضوع له ، والإقرار باللسان ؛ فمن جهل شيئا من ذلك بعد قيام الحجة به عليه أو عرّفه ولم يُقرّ به فقد كفر .

وقالوا : « كل خصلة من خصال الإيمان طاعة ، وليست بإيمان ، ومجموعها إيمان ، وليست خصلة منها عند الانفراد إيماننا ولا طاعة » .

وقالوا : « إن الإيمان يزيد ولا ينقص » .

وزعم النجار أن الجسم أعراضٌ مجتمعة ، وهي الأعراض التي لا ينفك الجسم عنها : كاللون ، والطعم ، والرائحة ، وسائر مالا يخلو الجسم منه ومن ضده ، فأما الذي يخلو الجسم منه ومن ضده : كالعلم والجهل ونحوهما ، فليس شيء منها بعضاً للجسم .

(١) الحسين بن محمد النجار الرازي ، أبو عبد الله : (... - نحو ٥٢٢٠ = ... - نحو ٨٣٥) من أهل قم ، له مع النظام عدة مناظرات .. وأكثر المعتزلة في الرئى وجهاتها من النجارية . له كتب ، منها « البدل » في الكلام ، و« المخلوق » ، و« إثبات الرسل » ، و« الإرجاء » ، و« القضاء والقدر » ، و« الثواب والعقاب » وغير ذلك فهرست ابن النديم : الفن الثالث من المقالة الخامسة . واللباب ٣ : ٢١٥ ، والإمتاع والمؤانسة ١ : ٥٨ ، والمقرئزي ٢٠ : ٣٥٠ . ووقع اسمه فيه « الحسن » تحريفاً .

وزعم أيضاً أن كلام الله تعالى عَرَضٌ إذا قُرئَ ، وجسم إذا كُتِبَ ، وأنه لو كتب بالدم صار ذلك الدم المقطع تقطيع حروف الكلام كلاماً لله تعالى بعد أن لم يكن كلاماً حين كان دماً مَسْفُوحاً .

فهذه أصول النجارية وافترقوا بعد هذا فيما بينهم في العبارة عن خلق القرآن ، وفي حكم أقوال مخالفيهم ، فرقا كثيرة ، كل فرقة منها تكفر سائرهما ، والمشهورون منها ثلاث فرق ، وهي : البرغوثية ، والزعفرانية ، والمستدركة من الزعفرانية .

(١) ذكر البرغوثية منهم :

هؤلاء أتباع محمد بن عيسى الملقب ببرغوث ، وكان على مذهب النجار في أكثر مذاهبه ، وخالفه في تسمية المكتسب فاعلا ، فامتنع منه ، وأطلقه النجار . وخالفه أيضاً في المتولدات ، فزعم أنها فعل لله تعالى بإيجاب الطبع ، على معنى أن الله تعالى طبع الحجر طبعاً يذهب إذا وقع ، وطبع الحيوان طبعاً يألم إذا ضرب ، وقال النجار في المتولدات بمثل قول أصحابنا فيها : « إنها من فعل الله تعالى باختيار لا طبع من طبع الجسم الذي سموه مولداً » .

(٢) ذكر الزعفرانية منهم :

هؤلاء أتباع الزعفراني الذي كان بالرّي ، وكان يناقض بآخر كلامه أوله ، فيقول : « إن كلام الله تعالى غيره ، وكل ما هو غير الله تعالى مخلوق » ، ثم يقول مع ذلك : « الكلب خير من يقول كلام الله مخلوق »^(١) .

وذكر بعض أصحاب التواريخ أن هذا الزعفراني أراد أن يشهر نفسه في الآفاق ، فاكترى^(٢) رجلاً على أن يخرج إلى مكة يسبّه ويلعنه في مواسم مكة ؛ ليشتهر ذكره عند حجيج الآفاق . وقد بلغ حمق أتباعه بالرّي أن قوماً منهم لا يأكلون العنجد^(٣) حرمة للزعفراني ، ويزعمون أنه كان يجب ذلك . وقالوا : لا نأكل محبوبه !

(١) زاد البغدادي في الملل والنحل أنه : « قال يوماً في ذعابة على منبره : يارب القرآن أهلك من يقول : القرآن مخلوق » .

(٢) اكترى : استأجر .

(٣) العنجد : رديء الزبيب .

(٣) ذكر المستدركة منهم :

هؤلاء قوم من النجارية يزعمون أنهم استدركوا ما خفي على أسلافهم ؛ لأن أسلافهم منعوا إطلاق القول بأن القرآن مخلوق ، وزعمت المستدركة أنه مخلوق ، ثم افترقوا فيما بينهم فرقتين :

— فرقة زعمت أن النبي ﷺ قد قال : « إن كلام الله مخلوق »^(١) على ترتيب هذه الحروف ، ولكنه اعتقد ذلك بهذه اللفظة على ترتيب حروفها ، ومن لم يقل إن النبي عليه السلام قال ذلك على ترتيب هذه الحروف فهو كافر .

— وقالت الفرقة الثانية منهم : إن النبي عليه السلام لم يقل كلام الله مخلوق — على ترتيب هذه الحروف ، ولكنه اعتقد ذلك ودل عليه . ومن زعم أنه قال إن كلام الله مخلوق بهذه اللفظة فهو كافر .
ومن هؤلاء المستدركة قوم بالرأي يزعمون أن أقوال مخالفهم كلها كذب حتى لو قال الواحد منهم في الشمس إنها شمس لكان كاذباً فيه..

قال عبد القاهر : ناظرتُ بعض هذه الطائفة بالرأي ، فقلت له : أخبرني عن قولي لك : أنت إنسان عاقل مولود من نكاح لا من سفاح ، هل أكون صادقا فيه ؟ فقال : أنت كاذب في هذا القول ، فقلت له : أنت صادق في هذا الجواب . فسكت خجلا ، والحمد لله على ذلك .



(١) حديث موضوع مكذوب لم يرد في كتاب من كتب السنة الصحيحة أو الضعيفة .

◎ الفصل السادس

من فصول هذا الباب

في ذكر الجهمية والبكرية والضَّرارية وبيان مذاهبها

(١) الجهمية :

أتباع جَهْم بن صَفْوَانَ^(١) الذي قال بالإجبار ، والاضطرار إلى الأعمال . وأنكر الاستطاعات كلها . وزعم أن الجنة والنار تَبِيدَانِ وَتُقْتَبَانِ . وزعم أيضا أن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى فقط ، وأن الكفر هو الجهل به فقط .

وقال : « لا فَعَلَ ولا عمل لأحد غير الله تعالى ، وإنما تنسب الأعمال إلى المخلوقين على المجاز ، كما يقال : زالت الشَّمْسُ ، ودَارَتِ الرَّحَى ، من غير أن يكونا فاعلين أو مستطيعين لما وصفتا به » .

وزعم أيضا أن علم الله تعالى حادث ، وامتنع من وصف الله تعالى بأنه شيء أَوْحَى أو عالم أو مرید ، وقال : « لا أصفه بوصف يجوز إطلاقه على غيره كشيء ، وموجود ، وحى ، وعالم ، ومرید ، ونحو ذلك . ووصفه بأنه قادر ، وموجد ، وفاعل ، وخالق ، وخبى ، ومبیت ، لأن هذه الأوصاف مختصة به وحده ، وقال بحدوث كلام الله تعالى كما قالته القدرية ، ولم يسم الله تعالى متكلمًا به .

وأكفره أصحابنا في جميع ضلالاته ، وأكفرته القدرية في قوله بأن الله تعالى خالق أعمال العباد ، فاتفق أصناف الأمة على تكفيره .

وكان جَهْم مع ضلالاته التي ذكرناها يحمل السلاح ويقَاتِلُ السلطان ، وخرج مع سريج بن الحارث — على نصر بن سيار ، وقتله سلم بن أحوز المازني في آخر زمان بنى مروان .

وأتباعه اليوم بَنَهَاوَنَد ، وخرج إليهم في زماننا إسماعيل بن إبراهيم بن كبوس

(١) جَهْم بن صفوان ، أبو محرز : (.. — ٥١٢٨ = ... — ٧٤٥ م) نشأ في سمرقند ، وقضى زمنا في ترمذ ، ثم رحل إلى الكوفة حيث لقي الجعد بن درهم ، وانتقل أخيرا إلى بلخ ، ثم عاد إلى ترمذ ، وبقي بها إلى أن خرج في حرب ضد الأمويين وقتل . اشتهر بفصاحة اللسان وقوة الحججة . انظر في ترجمته : الانتصار ١٨١ ، وميزان الاعتدال ١ : ١٩٧ ، والكامل : حوادث سنة ١٢٨ ، وتاريخ الجهمية للقاسمي .

الشيرازى الدبلى ، فدعاهم إلى مذهب شيخنا أبى الحسن الأشعرى ، فأجاباه قوم منهم ، وصاروا مع أهل السنة يدا واحدة ، والحمد لله على ذلك .
(٢) وأما البكرية :

فأتباع بكر بن أنخت عبد الواحد بن زيد . وكان يوافق النُّظَّام فى دعواه أن الإنسان هو الروح دون الجسد الذى فيه الروح ، ويوافق أصحابنا فى إبطال القول بالتولد ، وفى أن الله تعالى هو مخترع الألم عند الضرب ، وأجاز وقوع الضرب من غير حدوث ألم ، وكذا القطع كما أجاز ذلك أصحابنا .
وانفرد بضلالات أكفرته الأمة فيها !

منها : قوله بأن الله تعالى يرى فى القيامة فى صورة يخلقها ، ويكلم عبادة من تلك الصورة .

ومنها : قوله فى الكبائر الواقعة من أهل القبلة : « إنها نفاق ، وإن صاحب الكبيرة منافق ، وعابد للشيطان ، وإن كان من أهل الصلاة » . وزعم أيضاً أنه — مع كونه منافقاً — مكذبٌ لله تعالى جاحد له ، وأنه يكون فى الدَّرَكِ الأسفل من النار مخلداً فيها ، وأنه مع ذلك مسلم مؤمن . ثم إنه طردَ قوله فى هذه البدعة فقال فى على وطلحة والزبير : إن ذنوبهم كانت كفراً وشركاً ، غير أنهم كانوا مغفوراً لهم ؛ لما روى فى الخبر « أن الله تعالى اطلع على أهل بدرٍ فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم »^(١) .

ومن ضلالاته أيضاً ما عاند فيه العقلاء : فزعم أن الأطفال فى المَهْدِ لا يألمون وإن قطعوا أو حرقوا ، وأجاز أن يكونوا فى وقت الضرب والقطع والإحراق متلذذين مع ظهور البكاء والصياح منهم^(٢) .

(١) رواه البخارى : كتاب المغازى ، باب ٩ ، ٤٦ ؛ وكتاب الأدب ، باب ٧٤ . ومسلم : كتاب فضائل الصحابة ، حديث ١٦١ . وأبو داود : كتاب الجهاد ، باب ٩٨ ؛ وكتاب السنة ، باب ٨ . والترمذى : كتاب التفسير ، سورة رقم ٦٠ . والدارمى : كتاب الرقاق ، باب ٤٨ . وابن حنبل ١ : ٨٠ ، ٢ : ٢٩٦ .
(٢) زاد عبد القاهر فى (الملل والنحل) : « وزعم أيضاً أن الله لا يؤلم البهائم ؛ لأنه ليس لها ذنوب . وأجاز أن يسىء بعض البهائم إلى بعض ، فقليل له : بماذا تعلم المسىء أنه مسىء ؟ قال : بمنجمله واعتذاره وهربه ، كالعقربة إذا لسعت هربت من خوف القتل ، وهذا دليل أنها عالمة جانية . فقليل له : إذا كان العالم بأنه جانى عندك مستحقاً للخلود فى النار ، وكان شرأ من عابد وثن ، لزمك أن يكون العقرب بهذه الصفة » .

ومنها : أنه أْبَدَعَ في الفقه تحريم أكل الثوم والبصل ، وأوجب الوضوء من قَرَفَرَة البطن . ولا اعتبار عند أهل السنة بخلاف أهل الأهواء في الفقه^(١) .

(٣) وأما الضرارية :

فهم أتباع ضرار بن عمرو^(٢) الذي وَافَقَ أصحابنا في أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى وأكساب للعباد ، وفي إبطال القول بالتوليد ؛ ووافق المعتزلة في أن الاستطاعة قبل الفعل ، وزاد عليهم بقوله : « إنها قبل الفعل ، ومع الفعل ، وبعد الفعل ، وإنها بعضُ المستطيع ، ووافق النجار في دعواه أن الجسم أعراض مجتمعة من لون وطعم ورائحة ونحوها من الأعراض التي لا يخلو الجسم منها .

وانفرد بأشياء منكورة :

منها : قوله بأن الله تعالى يُرى في القيامة بحاسة سادسة يرى بها المؤمنون ماهية الإله . وقال : « لله تعالى ماهية لا يعرفها غيره يراها المؤمنون بحاسة سادسة » ، وتبعه على هذا القول حفص الفرد^(٣) .

وأنه أنكر حرف ابن مسعود ، وحرف أبي بن كعب^(٤) وشهد بأن الله تعالى لم ينزلهما فنسب هذين الإمامين من الصحابة إلى الضلالة في مصحفيهما .

ومنها : أنه شك في جميع عامة المسلمين ، وقال : « لا أدري لعل سرائر العامة كلها شرك وكفر » .

ومنها : قوله : « إن معنى قولنا (إن الله تعالى حم ، حي) هو أنه ليس بجاهل ولا ميت » . وكذلك قياسه في سائر أوصاف الله تعالى من غير إثبات معنى أو فائدة سوى نفى الوصف بنقيض تلك الأوصاف عنه^(٥) .

(١) أنبي عبد القاهر. كلامه عن بكر في (الملل والنحل) بأن حكم بتكفيره فقال : « وتكفيره واجب في جميع بدعه »

(٢) ضرار بن عمرو الططفاي (... نحو ١٩٠ هـ = ... نحو ٨٠٥ م) متكلم قاضي ، صنف نحو ثلاثين كتاباً ، بعضها في الرد على المعتزلة وعلى الخوارج . قال الجشمي : « ومن عده من المعتزلة فقد أخطأ . لأننا نتبرأ منه فهو من الهجرة » . لسان الميزان ٣ : ٣٠٣ ، وفضل الاعتزال ٣٩١ .

(٣) حفص الفرد ، أبو يحيى ، وأيضاً أبو عمرو : مصري ، ذهب إلى البصرة ، كان معاصراً لأبي الهذيل ، وله معه مناظرات . الفهرست ٢٥٥ . (٤) أي أنكرك صحفة مصحف ابن مسعود ومصحف أبي بن كعب .

(٥) زاد البغدادي في الملل والنحل : « فهذا قول ضرار بن عمرو المتبدع ، وليس هو ضرار بن فرد الفقيه الفرضي المقدسي المكنى بأبي نعيم » .

◎ الفصل السابع

من هذا الباب

في ذكر مقالات الكرامية وبيان أوصافها

الكرامية بخراسان ثلاثة أصناف : حقائقية ، وطرائقية ، وإسحاقية. وهذه الفرق الثلاث لا يكفر بعضها بعضاً وإن أكفرها سائر الفرق ؛ فلهذا عددناها فرقة واحدة .

وزعيمها المعروف محمد بن كرام^(١) ، كان مطروداً من سجستان إلى غرجستان ، وكان أتباعه في وقته أوغاد شورمين ، وأفشين . وورد نيسابور في زمان ولاية محمد ابن طاهر بن عبد الله بن طاهر ، وتبعه على بدعته من أهل سواد نيسابور شيرذمة من أكرّة القرى وألدتهم .

وضلالات أتباعه اليوم متنوعة أنواعاً لا نعدّها أربعاً ولا أسباعاً ، لكنها تزيد على الآلاف آلافاً ، ونذكر منها المشهور ، الذي هو بالقبح مذكور :

فمنها : أن ابن كرام دعا أتباعه إلى تجسيم معبوده ، وزعم أنه جسم له حد ونهاية من تحته والجهة التي منها يلاقى عرشه . وهذا شبيه بقول الثنوية : إن معبودهم الذي سموه نوراً يتناهى من الجهة التي تلاقى الظلام وإن لم يتناه من خمس جهات .

وقد وصف ابن كرام معبوده في بعض كتبه بأنه جوهر كما زعمت النصارى أن الله تعالى جوهر ، وذلك أنه قال في خطبة كتبه المعروف بكتاب « عذاب القبر » : « إن الله تعالى أحدى الذات أحدى الجوهر » .

وأتباعه اليوم لا ييوحون بإطلاق لفظ الجوهر على الله تعالى عند العامة خوفاً من الشناعة عند الإشاعة ، وإطلاقهم عليه اسم الجسم أشنع من اسم الجوهر ، وامتناعهم

(١) محمد بن كرام ، أبو عبد الله ، السجزي : (... - ٢٥٥ = ... - ٨٦٩ م) ولد في سجستان ، وجاور بمكة خمس سنين ، وورد نيسابور ، فحجسه طاهر بن عبد الله . ثم انصرف إلى الشام وعاد إلى نيسابور فحجسه محمد بن طاهر ، وخرج منها (سنة ٢٥١ هـ) إلى القدس ، فمات فيها . والسجزي : نسبة إلى سجستان تذكرة الحفاظ ٢ : ١٠٦ ، والتاج : مادة « كرم » ، والأنس الجليل ١ : ٢٦٢ .

من تسميته جوهرأ مع قولهم بأنه جسم كاستناع شيطان الطاق^(١) - من الروافض من تسمية الإله جسماً مع قوله بأنه على صورة الإنسان ، وليس على الخذلان في سوء الاختيار قياس !

وقد ذكر ابن كرام في كتابه أن الله تعالى مماسٌ لعرشه ، وأن العرش مكان له ، وأبدل أصحابه لفظ المماسَّة بلفظ الملاقة منه للعرش ، وقالوا : « لا يصح وجود جسم بينه وبين العرش إلا بأن يحيط العرش إلى أسفل » ، وهذا معنى المماسة التي امتنعوا من لفظها .

واختلف أصحابه في معنى الاستواء المذكور في قوله : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾^(٢) فمنهم من زعم أن كل العرش مكان له ، وأنه لو خلق بإزاء العرش عُرُوشاً مُوازية لعرشه لصارت العروش كلها مكاناً له ؛ لأنه أكبر منها كلها . وهذا القول يوجب عليهم أن يكون عرشه اليوم كبعضه في عرضه ومنهم من قال : « إنه لا يزيد على عرشه في جهة المماسَّة ، ولا يفضل منه شيء على العرش » ، وهذا يقتضى أن يكون عرضه كعرض العرش وكان من الكرامة بنيسابور رجل يعرف بإبراهيم بن مهاجر ينصر هذا القول وينظر عليه .

وزعم ابن كرام وأتباعه أن معبودهم محل للحوادث . وزعموا أن أقواله ، وإرادته ، وإدراكاته للمريثيات ، وإدراكاته للمسموعات ، وملاقاته للصفحة العليا من العالم - - أعراضٌ حادثة فيه ، وهو محل لتلك الحوادث الحادثة فيه .

وسموا قوله للشيء : « كُنْ » خَلْقاً للمخلوق ، وإحداثاً للمُحَدَّث ، وإعلاماً للذي يعدم بعد وجوده ، ومنعوا من وصف الأعراض الحادثة فيها بمخلوقة أو مفعولة أو مُحَدَّثَة .

وزعموا أيضاً أنه لا يحدث في العالم جسم ولا عرض إلا بعد حدوث أعراض كثيرة في ذات معبودهم : منها إرادته لحدوث ذلك الحادث ، ومنها قوله لذلك الحادث « كن » على الوجه الذي علم حدوثه عليه ، وذلك القول في نفسه حروف

(١) هذا لقب يطلقه متكلمو أهل السنة على محمد بن النعمان الرافضى المعاصر لجعفر الصادق . ويلقبه الشيعة مؤمن الطاق . وقد سبق الإشارة إليه .

(٢) طه : ٥ .

كثيرة كلِّ حرفٍ منها عرضٌ حادث فيه ، ومنها رؤيةٌ تحدث فيه يرى بها ذلك الحادث ، ولو لم تحدث فيه الرؤية لم ير ذلك الحادث ، ومنها لُستماعه لذلك الحادث إن كان مسموعاً .

وزعموا أيضاً أنه لا يعدم من العالم شيء من الأعراض إلا بعد حدوث أعراض كثيرة في معبودهم : منها إرادته لعدمه ، ومنها قوله لما يريد عدمه « كن معدوماً » أو « أفن » ، وهذا القول في نفسه حروف ، كلُّ حرفٍ منها عرضٌ حادثٌ فيه ؛ فصارت الحوادث الحادثة في ذات الإله عندهم أضعافٌ أضعاف الحوادث من أجسام العالم وأعراضها .

واختلفت الكرامية في جواز العدم على تلك الحوادث الحادثة في ذات الإله بزعمهم ؛ فأجاز بعضهم عدمها ، وأحال عدمها أكثرهم . وأجمع الفريقان منهم على أن ذات الإله لا يخلو في المستقبل عن حلول الحوادث فيه وإن كان قد خلا منها في الأزل . وهذا نظير قول أصحاب الهَيُولَى^(١) : « إن الهَيُولَى كانت في الأزل جوهرًا خالياً من الأعراض ، ثم حدثت الأعراض فيها ، وهي لا تخلو منها في المستقبل .

واختلفت الكرامية في جواز العدم على أجسام العالم ، فأحال ذلك أكثرهم ، وضاهواً بذلك مَنْ زعم من الدهرية والفلاسفة أن الفلَك والكواكب طبيعة خامسة لا تقبل الفساد والفناء .

وكان الناس يتعجبون من سر المعتبرة البصرية : « إن الله تعالى يقدر على إفناء الأجسام كلها دفعة واحدة ، ولا يقدر على إفناء بعضها مع بقاء بعض منها » ، وزال هذا التعجبُ بقول من زعم من الكرامية : « إنه لا يقدر على إعدام جسم بحال » .

وأعجبُ من هذا كله أن ابن كَرَّام وصف معبوده بالثقل ، وذلك أنه قال في كتاب « عذاب القبر » في تفسير قول الله عز وجل ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ﴾^(٢) :

(١) الهَيُولَى كلمة يونانية الاصل ، ويراد بها المادة الأولى وليست لها شكل ولا صورة معينة ، وهي قابلة للتشكيل والتصوير في شتى الصور . وهذه الكلمة ترجع إلى أرسطو . والهَيُولَى ليست موضوع معرفة ، ثم هي ليست من بيت المقولات ؛ إذ أن هذه تحمل عليها في حين أنها هي لا تحمل على شيء ، إنها مجرد قوة في مقابل الصورة التي هي فعل . ولا تنتقل إلى الفعل إلا بقيام الصورة بها .

(٢) . الانفطار : ١ .

« إنها انفطرت من ثقل الرحمان عليها » .

ثم إن ابن كَرَّام وأكثر أتباعه زعموا أن الله تعالى لم يزل موصوفاً بأسمائه المشتقة من أفعاله عند أهل اللغة ، مع استحالة وجود الأفعال في الأزل ، فزعموا أنه لم يزل خالفاً رازقاً مُنعماً من غير وجود خَلْقٍ ورَزْقٍ ونعمة منه . وزعموا أنه لم يزل خالفاً بخالقية فيه ، ورازقاً برازقية فيه ، وقالوا : « إن خالقيته قدرته على الخَلْق ، ورازقيته قدرته على الرِّزْق ، والقدرة قديمة ، والخلق والرزق حادثان فيه بقدرته » ، وقالوا : « بالخَلْق يصير المخلوق من العالم مخلوقاً ، وبذلك الرِّزْق الحادث فيه يصير المرزوق مرزوقاً » .

وأعجَبُ من هذا فَرَقُهُم بين المتكلم والقائل ، وبين الكلام والقول . وذلك أنهم قالوا : « إن الله تعالى لم يزل متكلماً قائلاً » ، ثم فَرَقُوا بين الاسمين في المعنى ، فقالوا : « إنه لم يزل متكلماً بكلام هو قدرته على القول ، ولم يزل قائلاً بقائلية لا يَقُول ، والقائلية قدرته على القول ، وقوله حُرُوفٌ حادثة فيه » ؛ فقول الله تعالى عندهم حادث فيه ، وكلامه قديم .

قال عبد القاهر : ناظرت بعضهم في هذه المسألة ، فقلت له : إذا زعمت أن الكلام هو القدرة على القول ، والساكت عندك قادر على القول في حال سكوته ، لزمك على هذا القول أن يكون الساكتُ متكلماً ، فالتزم ذلك .

ومن تدقيق الكَرَّامية في هذا الباب قولهم : « إنا نقول : إن الله تعالى لم يزل خالفاً رازقاً على الإطلاق ، ولا نقول بالإضافة : إنه لم يزل خالفاً للمخلوقين ، ورازقاً للمرزوقين ، وإنما نذكر هذه بالإضافة عند وجود المخلوقين والمرزوقين » . وقالوا على هذا القياس : « إن الله تعالى لم يزل معبوداً ، ولم يكن في الأزل معبود العابدين ، وإنما صار معبود العابدين عند وجود العابدين ووجود عبادتهم له » .

ثم إن ابن كَرَّام ذكر في كتابه المعروف بـ « عذاب القبر » باباً له ترجمة عجيبة فقال : « باب في كيفية الله عز وجل » ، ولا يدري العاقل لماذا يتعجب أمن جسارته على إطلاق لفظ الكيفية في صفات الله تعالى ، أم من قبح عبارته عن الكيفية بالكيفية ؟

وله من جنس هذه العبارة أشكال : منها : قوله في باب الرد على أصحاب الحديث في الإيمان : « فإن قالوا بأحموقيتهم الإيمان قول وعمل قيل لهم كذا » . وكذا قد عبر عن مكان معبوده في بعض كتبه بالحيثوية ، وهذه العبارات السخيفة لائقة بمذهبه السخيف .

ثم إنه مع أصحابه تكلموا في مقدرات الله تعالى ، فزعموا أنه لا يقدر إلا على الحوادث التي تحدث في ذاته من إرادته وأقواله وإدراكاته وملاقاته لما يلاقيه ، فأما المخلوقات من أجسام العالم وأعراضها فليس شيء منها مقدوراً لله تعالى ، ولم يكن الله تعالى قادراً على شيء منها مع كونها مخلوقة ، وإنما خلق كل مخلوق من العالم بقوله : « كن » لا بقدرته .

وهذه بدعة لم يُسبقوا إليها ؛ لأن الناس قبلهم ما اختلفوا في مقدرات الله تعالى : على مذاهب أهل السنة والجماعة كل مخلوق كان مقدوراً لله تعالى قبل حدوثه وهو يحدث جميع الحوادث بقدرته .

وزعم معمر أن الأجسام كلها كانت مقدورة له قبل أن خلقها ، وليست الأعراض مخلوقة له ولا مقدورة له .

وقال أكثر المعتزلة : « إن الأجسام والألوان والطعوم والروائح وسائر أجناس الأعراض كانت مقدورة لله تعالى » ، وإنما امتنعوا من وصفه بالقدرة على مقدرات غيره .

وقالت الجهمية : « الحوادث كلها مقدورة لله تعالى ، ولا قادر ولا فاعل غيره » .

وما قال أحد قبل الكرامية باختصاص قدرة الإله بحوادث تحدث في ذاته بزعمهم ، تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً .

ثم إنهم تكلموا في باب التعديل والتجوير بعجائب :

منها : قولهم : « يجب أن يكون أول شيء خلقه الله تعالى جسماً حياً يصح منه الاعتبار » ، وزعموا أنه لو بدأ بخلق الجمادات لم يكن حكيماً . وزادوا في هذه

البدعة على القَدْرية في قولها لا بد من أن يكون في الخلق من يصح منه الاعتبار وليس بواجب أن يكون أول الخلق حياً يصح منه الاعتبار .

وقد ردوا ببدعتهم هذه الأخبار الصحيحة في أن أول شيء خلقه الله القلم ، ثم أجرى القلم على اللوح بما هو كائن إلى يوم القيامة^(١) .

وقالوا : « لو خلق الله تعالى الخلق وكان في معلومه أنه لا يؤمن به أحد منهم لكان خلقه إياهم عبثاً ، وإنما حَسُنَ منه خلق جميعهم لعلمه بإيمان بعضهم » .

وقال أهل السنة : « لو خلق الكفرة دون المؤمنين أو خلق المؤمنين دون الكفرة جاز ، ولم يقدح ذلك في حكمته » .

وزعمت الكَرَامية أنه لا يجوز في حكمة الله احترام الطفل^(٢) الذي يعلم أنه إن أَبْقَاهُ إلى زمان بلوغه آمَنَ ، ولا احترام الكافر الذي لو أَبْقَاهُ إلى مدّة آمَنَ ، إلا أن يكون في احترامه إياه قبل وقت إيمانه صلاح لغيره .

ويلزمهم على هذا القول أن يكون الله تعالى إنما اخترم إبراهيم ابن النبي ﷺ قبل بلوغه لأنه علم أنه لو أَبْقَاهُ لم يؤمن ، وفي هذا قَدْحٌ منهم في كل مَنْ مات من ذراري الأنبياء طفلاً .

ومن جهالاتهم في باب النبوة والرسالة قولهم بأن النبوة والرسالة صفتان حائلتان في النبي والرسول سوى الوحي إليه وسوى معجزاته وسوى عصمته عن المعصية . وزعموا أن من فعل فيه تلك الصفة وجب على الله تعالى إرساله ، وفرقوا بين الرسول

(١) من هذه الأخبار ماجاء عن عبادة بن الصامت ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إن أول ما خلق الله القلم ، ثم قال له : اكتب ، قال : يارب ، وماذا أكتب ؟ قال : اكتب مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة » . رواه ابن حنبل في المسند ٥ : ٣١٧ ، وأبو داود : كتاب السنة ، باب ١٦ والترمذي : كتاب القدر ، باب ١٧ ، وتفسير سورة ٦٨ ، وقال الترمذي : « حديث حسن غريب ، وفيه عن ابن عباس » . وأخرجه الآجري في « كتاب الشريعة » ص ١٧٧ من طريقه بلفظ : « فقال له : اجر ... » ورواه يزيد بن أبي حبيب عن الوليد ابن عبادة بلفظ : « ثم قال له : اكتب ... » ورجاله ثقات غير ابن لهيعة مختلف فيه . ويشهد له حديث أبي هريرة بلفظ : « إن أول شيء خلق الله عز وجل القلم ، ثم خلق النون — وهي الدواة — ثم قال : اكتب ... » الحديث ، رواه الآجري والواحدى في تفسيره (٢ / ١٥٧ / ٤) وفيه الحسن بن يحيى الخشني مختلف فيه .

(٢) أى إماتة الطفل ، يقال : اخترمته المنية : أخذته وتخرم الوباء ونحوه القوم : استأصلهم وأفانهم .

والمرسل بأن الرسول من قامت به تلك الصفة ، والمرسل هو المأمور بأداء الرسالة .
ثم إنهم خاضوا في باب عصمة الأنبياء عليهم السلام ، فقالوا : « كل ذنب أسقط
العدالة أو أوجب حداً فهم معصومون منه ، وغير معصومين مما دون ذلك » ، وقال
بعضهم : « لا يجوز الخطأ عليهم في التبليغ » ، وأجاز ذلك بعضهم ، وزعم أن النبي
عليه السلام أخطأ في تبليغ قوله : ﴿ وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى ﴾ ^(١) حتى قال بعده :
« تلك الغرائق العلى ، وإن شفاعتها ترتجى » . وقال أهل السنة : « إن تلك الكلمة
كانت من تلاوة الشيطان ألغاه في خلال تلاوة النبي ﷺ » ، وقد قال شيخنا
أبو الحسن الأشعري في بعض كتبه : « إن الأنبياء بعد النبوة معصومون من الكبائر
والصغائر » .

وزعمت الكرامية أيضاً أن النبي إذا ظهرت دعوته ، فمن سمعها منه أو بلغه خبره
لزمه تصديقه والإقرار به من غير توقّف على معرفة دليله ، وقد سرقوا هذه البدعة من
إباضية الخوارج الذين قالوا : « إن قول النبي عليه السلام (أنا نبي) فنفسه حجة
لا يحتاج معها إلى برهان » .

وزعمت الكرامية أيضاً أن من لم تبلغه دعوة الرسل لزمه أن يعتقد موجبات
العقول ، وأن يعتقد أن الله تعالى أرسل رسلاً إلى خلقه . وقد سبقهم أكثر القدرية
إلى القول بوجوب اعتقاد موجبات العقول ، ولم يقل أحد قبلهم بوجوب اعتقاد
وجود الرسل قبل ورود الخبر عنهم بوجودهم .

وزعمت الكرامية أيضاً أن الله تعالى لو اقتصر على رسول واحد من أول زمان
التكليف إلى القيامة وأدام شريعة الرسول الأول لم يكن حكيماً .

وقال أهل السنة : « لو فعل ذلك جاز ، كما قد جاز منه إدامة شريعة خاتم النبيين
إلى القيامة » .

ثم إن ابن كرام خاض في باب الإمامة ، فأجاز كون إمامين في وقت واحد ، مع
وقوع الجدل ، وتعاطى القتال ، ومع الاختلاف في الأحكام ، وأشار في بعض كتبه
إلى أن علياً ومعاوية كانا إمامين في وقت واحد ، ووجب على أتباع كل واحد منهما

طاعة صاحبه وإن كان أحدهما عادلاً والآخر باغياً . وقال أتباعه : « إن علياً كان إماماً على وفق السنّة ، وكان معاوية إماماً على خلاف السنّة ، وكانت طاعة كل واحد منهما واجبة على أتباعه » . فباعجَبًا من طاعةٍ واجبةٍ على خلاف السنّة .

ثم إن الكراميّة خاضوا في باب الإيمان ؛ فزعموا أنه إقرار فرد على الابتداء وأن تكريره لا يكون إيماناً إلا من المرتد إذا أقر به بعد رِدِّته . وزعموا أيضاً أنه هو الإقرار السابق في الذرِّ الأول في طلب النبي عليه السلام وهو قولهم : « بلى » . وزعموا أيضاً أن ذلك القول باقٍ أبداً لا يزول إلا بالردة . وزعموا أيضاً أن المقر بالشهادتين مؤمن حقاً وإن اعتقد الكفر بالرسالة . وزعموا أيضاً أن المنافقين الذين أنزل الله تعالى في تكفيرهم آياتٍ كثيرة كانوا مؤمنين حقاً ، وأن إيمانهم كان كإيمان الأنبياء والملائكة ، وقالوا في أهل الأهواء من مخالفيهم ومخالفى أهل السنّة : « إن عذابهم في الآخرة غير مؤبّد » ، وأهل الأهواء يروْنَ خلود الكراميّة في النار .

ثم إن ابن كرامٍ أبدع في الفقه حماقاتٍ لم يُسبق إليها :

منها : قوله في صلاة المسافر : « إنه يكفيه تكبيرتان من غير ركوع ولا سجود ولا قيام ولا قعود ولا تشهد ولا سلام » .

ومنها : قوله بصحة الصلاة في ثوب كله نجس ، وعلى أرض نجسة ، ومع نجاسة ظاهر البدن ، وإنما أوجب الطهارة عن الأحداث دون الأنجاس .

ومنها : قوله بأن غسل الميت والصلاة عليه سنَّتَان غير مفروضتين ، وإنما الواجب كفنه ودفنه .

ومنها : قوله بصحة الصلاة المفروضة والصوم المفروض والحج المفروض — بلا نية ، وزعم أن نية الإسلام في الابتداء كافية عن نية كل فريضة من فرائض الإسلام .

وكان في عصرنا شيخ للكرامية يعرف بإبراهيم بن مهاجر اخترع ضلالةً لم يُسبق إليها ، فزعم أن أسماء الله عز وجل كلها أعراض فيه ، وكذلك اسم كل مسمى عَرَضٌ فيه ؛ فزعم أن الله تعالى عَرَضٌ حَالٌ في جسم قديم ، والرحمن عرض آخر ، والرحيم عرض ثالث ، والخالق عرض رابع ، وكذلك كل أسم لله تعالى عرض غير

الآخر ؛ فالله تعالى عنده غير الرحمن ، والرحمن غير الرحيم ، والخالق غير الرازق .
وزعم أيضاً أن الزاني عرض في الجسم الذي يضاف إليه الزنى ، والسارق عرض
في الذي تضاف إليه السرقة ، وليس الجسم زانياً ولا سارقاً ، فالمجلود والمقطوع عنده
غير الزاني والسارق .

وزعم أيضاً أن الحركة والمتحرك عَرْضَانِ في الجسم ، وكذلك السواد والأسود
عرضان في الجسم ، وكذلك العلم والعالم ، والقدرة والقادر ، والحى والحياة ، كلُّ
ذلك أعراض غير الأجسام ، فالعلم عنده لا يقوم بالعالم ، وإنما يقوم بمحل العالم ،
والحركة لا تقوم بالمتحرك ، وإنما تقوم بمحل المتحرك .

قال عبد القاهر : ناظرت ابن مهاجر هذا في مجلس ناصر الدولة أبي الحسن محمد
ابن إبراهيم بن سيمجور صاحب جيش السامانية في سنة سبعين وثلاثمائة في هذه
المسألة ، وألزمته فيها أن يكون المحدود في الزنى غير الزاني ، والمقطوع في السرقة غير
السارق ، فالتزم ذلك ؛ فألزمته أن يكون معبوده عرضاً ؛ لأن المعبود عنده اسم ،
وأسماء الله تعالى عنده أعراض حالة في جسم قديم ، فقال : « المعبود عرض في جسم
القديم ، وأنا أعبد الجسم دون العرض » ، فقلت له : أنت إذن لا تعبد الله عز
وجل ، لأن الله تعالى عندك عرض ، وقد زعمت أنك تعبد الجسم دون العرض .
وفضائح الكرامة على الأعداد ، كثيرة الأمداد ، وفيما ذكرنا منها في هذا الفصل
كفاية ، والله أعلم .



◎ الفصل الثامن

في بيان مذاهب المُشَبَّهة من أصناف شتى

اعلموا أسعدكم الله أن المُشَبَّهة صنفان : صنف شبهوا ذات الباري بذات غيره ،
وصنف آخرون شبهوا صفاته بصفات غيره ، وكل صنف من هذين الصنفين
مفترقون على أصناف شتى .

والمشبهة الذين ضلوا في تشبيه ذاته بغيره أصناف مختلفة ، وأوّل ظهور التشبيه
صادر عن أصناف من الروافض الغلاة .

فمنهم : السَّبِيَّة^(١) الذين سماوا علياً إلهاً ، وشبَّهوه بذات الإله . ولما أحرَقَ قوماً
منهم قالوا له : « الآن علمنا أنك إله ؛ لأن النار لا يعذب بها إلا الله ! »

ومنهم البيانية : أتباع بَيَّان بن سَمْعان^(٢) الذي زعم أن معبوده إنسان من نور على
صورة الإنسان في أعضائه ، وأنه يفنى كله إلا وجهه !

ومنهم المُغِيرية : أتباع المغيرة بن سَعِيد العجلي الذي زعم أن معبوده ذو أعضاء ،
وأن أعضائه على صور حروف الهجاء !

ومنهم المنصورية : أتباع أبي منصور العجلي الذي شبه نفسه بزبه ، وزعم أنه صعد
إلى السماء ، وزعم أيضاً أن الله مسح يده على رأسه ، وقال له : يا بُنَيَّ بلغ عنى !
ومنهم الخطائية : الذين قالوا بالهية الأئمة وبالهيبة أي الخطاب الأسدى .

ومنهم : الذين قالوا بالهية عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر .

ومنهم الحلولية : الذين قالوا بحلول الله في أشخاص الأئمة وعبدوا الأئمة لأجل
ذلك .

ومنهم الحلولية الحلمانية : المنسوبة إلى أبي حلمان الدمشقى الذي زعم أن الإله

(١) نسبة إلى عبد الله بن سبا ، ستأق له ترجمة عند عرض آراء فرقته .

(٢) ستأق له ترجمة ، وكذلك الأسماء المذكورة في هذا العرض الجمل سنورد له ترجمات عند العرض

التفصيل .

يحل في كل صورة حسنة ، وكان يسجد لكل صورة حسنة .
ومنهم المقتنية الميضية : بما وراء نهر جيحون في دعواهم أن المُقَنَّع كان إلهاً ،
وأنه مصور في كل زمان بصورة مخصوصة .

ومنهم العذافرة : الذين قالوا بالِإِهْيَةِ ابن أبي العذافر المقتول ببغداد .
وهذه الأصناف الذين ذكرناهم في هذا الفصل كلهم خارجون عن دين الإسلام
وإن انتسبوا في الظاهر إليه .

وسنذكر تفصيل مقالة كل صنف منهم في الباب الرابع من أبواب هذا الكتاب إذا
انتبهنا إليه إن شاء الله عز وجل .

وبعد هذا فرق من المشبهة عَدَّهم المتكلمون في فرق الملة لإقرارهم بلزوم أحكام
القرآن ، وإقرارهم بوجود أركان شريعة الإسلام من الصلاة والزكاة والصيام والحج
عليهم ، وإقرارهم بتحريم المحرمات عليهم ، وإن ضلوا وكفروا في بعض الأصول
العقلية .

ومن هذا الصنف الهشامية : المنتسبة إلى هشام بن الحكم الرافضي^(١) الذي شبَّه
معبوده بالإنسان ، وزعم لأجل ذلك أنه سبعة أشبار بشير نفسه ، وأنه جسم ذو حد
ونهاية ، وأنه طويل ، عريض ، عميق ، وذو لون ، وطعم ، ورائحة ، وقد روى عنه
أن معبوده كسيكة الفضة ، وكاللؤلؤة المستديرة ، وروى عنه أنه أشار إلى أن جبل
أبي قُبَيْس أعظَّمُ منه ، وروى عنه أنه زعم أن الشعاع من معبوده متصل بما يراه ،
ومقالته في هذا التشبيه على التفصيل الذي ذكرناه في تفصيل أقوال الإمامية قبل هذا .

ومنهم الهشامية : المنسوبة إلى هشام بن سالم الجواليقي الذي زعم أن معبوده على
صورة الإنسان ، وأن نصفه الأعلى مُجَوَّفٌ ونصفه الأسفل مُصَنَّتٌ ، وأن له شعرة
سوداء وقلبا ينبع منه الحكمة .

ومنهم اليونسية : المنسوبة إلى يونس بن عبد الرحمن القُمِّي الذي زعم أن الله
تعالى يحمله حَمَلَةٌ عرشه ، وإن كان هو أقوى منهم ، كما أن الكركي تحمله رجلاه ،

(١) تقدم التعريف به وبمذهبه .

(١) تقدم التعريف به وبمذهبه .

وهو أقوى من رجليه .

ومنهم المشبهة : المنسوبة إلى داود الجوارى الذى وصف معبوده بأن له جميع أعضاء الإنسان إلا الفرج واللحية .

ومنهم الإبراهيمية : المنسوبة إلى إبراهيم بن أبى يحيى الأسلمى ، وكان من جملة رواة الأخبار غير أنه ضل فى التشبيه ، ونسب إلى الكذب فى كثير من رواياته .

ومنهم الخباطية من القدرية : وهم منسوبون إلى أحمد بن خباط ، وكان من المعتزلة المنتسبة إلى النظام ، ثم إنه شبه عيسى ابن مريم بربه ، وزعم أنه الإله الثانى ، وأنه هو الذى يحاسب الخلق فى القيامة .

ومنهم الكرامية : فى دعاها أن الله تعالى جسم له حد ونهاية ، وأنه محل الحوادث ، وأنه مماسٌ لعرشه . وقد بينا تفصيل مقالاتهم قبل هذا بما فيه كفاية .

فهؤلاء مشبهة لله تعالى بخلقه فى ذاته فأما المشبهة لصفاته بصفات المخلوقين فأصناف :

منهم : الذين شبهوا إرادة الله تعالى بإرادة خلقه ، وهذا قول المعتزلة البصرية الذين زعموا أن الله تعالى عز وجل يريد مُرادَه بإرادة حادثة ، وزعموا أن إرادته من جنس إرادتنا ، ثم ناقضوا هذه الدعوى بأن قالوا : « يجوز حدوث إرادة الله عز وجل لا فى محل ، ولا يصح حدوث إرادتنا إلا فى محل » ، وهذا ينقض قولهم : « إن إرادته من جنس إرادتنا » ؛ لأن الشئيين إذا كانا متماثلين ومن جنس واحد جاز على كل واحد منهما ما يجوز على الآخر ، واستحال من كل واحد منهما ما يستحيل على الآخر .

وزادت الكرامية على المعتزلة البصرية فى تشبيه إرادة الله تعالى بإرادات عباده ، وزعموا أن إرادته من جنس إرادتنا ، وأنها حادثة فيه كما تحدث إرادتنا فىنا ، وزعموا لأجل ذلك أن الله تعالى محل للحوادث ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

ومنهم : الذين شبهوا كلام الله عز وجل بكلام خلقه ، فزعموا أن كلام الله تعالى

أصوات وحروف من جنس الأصوات والحروف المنسوبة إلى العباد ، وقالوا بحدوث كلامه ، وأحال جمهورهم سوى الجُبَّائِيَّ (١) بقاء كلام الله تعالى ، وقال النظام (٢) منهم : « ليس في نَظْمِ كلام الله سبحانه إعجاز ، كما ليس في نظم كلام العباد إعجاز » ، وزعم أكثر المعتزلة أن الزنج ، والترك ، والخزر ، قادرون على الإتيان بمثل نَظْمِ القرآن وبما هو أفصح منه ، وإنما عدموا العلم بتأليف نظمه ، وذلك العلم مما يصحح أن يكون مقدوراً لهم .

وشاركت الكرامية المعتزلة في دعواها حدوث قول الله عز وجل ، مع فَرَقِهَا بين القول والكلام في دعواها أن قول الله سبحانه من جنس أصوات العباد وحروفهم ، وأن كلامه قدرته على إحداث القول . وزادت على المعتزلة قولها بحدوث قول الله عز وجل في ذاته ، بناء على أصلهم في جواز كون الإله محلاً للحوادث .

ومنها : الزُّرَّارِيَّةُ أتباع زُرَّارَةَ بن أعين الرافضي (٣) في دعواها حدوث جميع صفات الله عز وجل ، وأنها من جنس صفاتنا . وزعموا أن الله تعالى لم يكن في الأزل حياً ، ولا عالماً ، ولا قادراً ، ولا مريداً ، ولا سمياً ، ولا بصيراً ؛ وإنما استحق هذه الأوصاف حين أحدث لنفسه حياة ، وقدرة ، وعلماً ، وإرادة ، وسمعاً ، وبصراً ؛ كما أن الواحد منا يصير حياً ، قادراً ، سمياً ، بصيراً ، مريداً عند حدوث الحياة ، والقدرة ، والإرادة ، والعلم ، والسمع ، والبصر فيه .

ومنها : الذين قالوا من الروافض بأن الله تعالى لا يعلم الشيء حتى يكون ؛ فأوجبوا حدوث علمه كما يجب حدوث علم العالم منا .

وهذا باب إن أطلناه طال ، ونشر الأذيال ، وقد بينا تفصيل أقوال المعتزلة والمشبهة ، وأقوال سائر أصحاب الأهواء في كتابنا المعروف بكتاب « الملل والنحل » (٤) . وفيما ذكرنا منها في هذا الباب كفاية ، والله أعلم .

(١) ، (٢) ، (٣) تقدم التعريف بهما ومذهبهما .

(٣) تقدم التعريف به ومذهبه .

(٤) وهو غير كتاب الشهرستاني المعروف بنفس الاسم — كما سبق أن أشرنا — وكتاب البغدادي بطبيعة الحال أسبق من كتاب الشهرستاني زمنياً ، وإن كان كتاب الشهرستاني أوسع وأشمل وأعمق من كتاب البغدادي ، ويظل للبغدادي فضل الأسبقية التاريخية . كما أن كتاب « الملل والنحل » للبغدادي يسبق زمنياً كتابه الذي نحن الآن بصدد تحقيقه « الفرق بين الفرق » ، وهذا الأخير أنضج وأشمل من سابقه .

الباب الرابع

من أبواب هذا الكتاب
في بيان الفِرْق التي انتسبت إلى الإسلام وليست منه

الكلام في هذا الباب يدور على اختلاف المتكلمين فيمن يعدُّ من أمة الإسلام وملته ، وقد ذكرنا قبل هذا أن بعض الناس زعم أن اسم ملة الإسلام واقع على كل مُقِر بنبوة محمد ﷺ ، وأن كل ما جاء به حق ، كائنا قوله بعد ذلك ما كان . وهذا اختيار الكعبي^(١) في مقالته .

وزعمت الكرامية أن اسم أمة الإسلام واقع على كل من قال : « لا إله إلا الله محمد رسول الله » ، سواء أخلص في ذلك أو اعتقد خلافه .

وهذان الفريقان يلزمهما إدخال العيسوية من اليهودية^(٢) والموشكانية^(٣) منهم في ملة الإسلام ؛ لأنهم يقولون : « لا إله إلا الله محمد رسول الله » ، ويزعمون أن محمد كان مبعوثاً إلى العرب ، وقد أقرُّوا بأن ما جاء به حق .

وقال بعض الفقهاء أهل الحديث : « اسم أمة الإسلام واقع على كل من اعتقد وجوب الصلوات الخمس إلى الكعبة » .

وهذا غير صحيح ؛ لأن أكثر المرتدِّين الذين ارتدوا بإسقاط الزكاة في عبد الصحابة كانوا يَرَوْنَ وجوب الصلاة إلى الكعبة ، وإنما ارتدوا بإسقاط وجوب الزكاة ، وهم المرتدون من بني كندة وتميم ، فأما المرتدون من بني حنيفة وبني أسد فإنهم كفروا من وجهين ، أحدهما : إسقاط وجوب الزكاة ، والثاني : دعواهم نبوة مُسَيِّلمة^(٤) ، وطَّيِّحة^(٥) ، وأسقط بنو حنيفة وجوب صلاة الصبح ، وصلاة المغرب ، فازدادوا كفراً على كفر .

(٣) تقدم التعريف به وبفرقه .

(١) ، (٣) ، العيسوية نسبة إلى أبي عيسى إسحاق بن يعقوب الأصفهاني ، والموشكانية نسبة إلى موشكان ..

سبق التعريف بهما في مطلع الكتاب .

(٤) ، (٤) سبق التعريف بهما .

والصحيح عندنا أن اسم ملة الإسلام واقع على كل من أقر بحدوث العالم ، وتوحيد صانعه ، وقَدَمِهِ ، وأنه عادل حكيم ، مع نفى التشبيه والتعطيل عنه ، وأقر مع ذلك بنبوة جميع أنبيائه ، وبصحة نبوة محمد ﷺ ورسالته إلى الكافة ، وبتأيد شريعته ، وبأن كل ما جاء به حق ، وبأن القرآن مُتَّبِعُ أحكام شريعته ، وبوجوب الصلوات الخمس إلى الكعبة ، وبوجوب الزكاة ، وصَوْم رمضان ، وَحَجَّ البيت على الجملة .

فكل من أقر بذلك فهو داخل في أهل ملة الإسلام ، وينظر فيه بعد ذلك : فإن لم يخلط إيمانه ببدعة شنعاء تؤدّي إلى الكفر فهو الموحّد السنّي ، وإن ضم إلى ذلك بدعة شنعاء نُظِرَ :

فإن كان على بدعة الباطنية ، أو البيانية ، أو المغيرية ، أو المنصورية ، أو الجناحية ، أو السبئية ، أو الخطابية من الرافضة ، أو كان على دين الحلولية ، أو على دين أصحاب التناسخ ، أو على دين الميمونية أو اليزيدية من الخوارج ، أو على دين الخابطية أو الحمارية من القدرية ، أو كان ممن يحرم شيئاً ممن نص القرآن على إباحته باسمه ، أو أباح ما حُرِّم القرآن باسمه ، فليس هو من جملة أمة الإسلام .

وإن كانت بدعته من جنس بدع الرافضة الزيدية ، أو الرافضة الإمامية ، أو من جنس بدع أكثر الخوارج ، أو من جنس بدع المعتزلة ، أو من جنس بدع النجارية ، أو الجهمية ، أو الضرارية ، أو المجسمة من الأمة — كان من جملة أمة الإسلام في بعض الأحكام : وهو أن يدفن في مقابر المسلمين ، ويُدْفَعُ إليه سَهْمُهُ من الغنيمة إن غَزَا مع المسلمين ، ولا يمنع من دخول مساجد المسلمين ومن الصلاة فيها . ويخرج في بعض الأحكام عن حكم أمة الإسلام : وذلك أنه لا تجوز الصلاة عليه ، ولا الصلاة تحلّفه ، ولا تحلّ ذبيحته ، ولا تحل المرأة منهم للسنّي ، ولا يصح نكاح السنّية من أحد منهم .

والفرق المنتسبة إلى الإسلام في الظاهر مع خروجها عن جملة الأمة عشرون فرقة هذه ترجمتها :

سبئية ، وبيانية ، وحرّية ، ومغيرية ، ومنصورية ، وجناحية ، وخطابية ،

وَعُرَابِيَّةٌ ، وَمَفُوضِيَّةٌ ، وَحُلُولِيَّةٌ ، وَأَصْحَابُ التَّنَاسُخِ ، وَخَابِطِيَّةٌ ، وَحِمَارِيَّةٌ ،
وَمُقَنَّعِيَّةٌ ، وَرَزَّامِيَّةٌ. وَيَزِيدِيَّةٌ ، وَمِيمُونِيَّةٌ ، وَبَاطِنِيَّةٌ ، وَحَلَّاجِيَّةٌ ، وَعِذَابَرِيَّةٌ ،
وَأَصْحَابُ إِبَاحَةِ . وَرَبَّمَا انشَعَبَتِ الْفِرْقَةُ الْوَاحِدَةُ مِنْ هَذِهِ الْفِرَقِ أَصْنَافًا كَثِيرَةً نَذَكُرُهَا
عَلَى التَّفْصِيلِ فِي فِصُولٍ مَرْتَبَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ .



◎ الفصل الأول

من فصول هذا الباب

في ذكر قول السَّبِيَّةِ وبيان خروجها عن ملة الإسلام

السَّبِيَّةُ أتباع عبد الله بن سَبَّأ^(١) ، الذي غَلَأ في علي رضي الله عنه ، وزعم أنه كان نبياً ، ثم غلا فيه حتى زعم أنه إله ، ودعا إلى ذلك قوماً من غَوَاة الكوفة ، ورُفِع خبرهم إلى علي رضي الله عنه فأمر بإحراق قوم منهم في حفرتين ، حتى قال بعض الشعراء في ذلك :

لَتُرْمَ بِي الحَوَادِثُ حَيْثُ شَاءَتْ إِذَا لَمْ تُرْمَ بِي فِي الحُفْرَتَيْنِ

ثم إن علياً رضي الله عنه خاف من إحراق الباقيين منهم شماتة أهل الشام ، وخاف اختلاف أصحابه عليه ، فنفى ابن سبأ إلى ساباط المدائن .

فلما قُتِلَ علي رضي الله عنه زعم ابن سبأ أن المقتول لم يكن علياً ، وإنما كان شيطاناً تصوّر للناس في صورة علي ، وأن علياً صعد إلى السماء كما صعد إليها عيسى ابن مريم عليه السلام ، وقال : « كما كذبت اليهود والنصارى في دعواها قتل عيسى كذلك كذبت النواصب والخوارج في دعواها قتل علي ، وإنما رأت اليهود والنصارى شخصاً مصلوباً شبهه بعيسى ، كذلك القائلون بقتل علي رأوا قتيلاً يشبه علياً فظنوا أنه علي ، وعليٌّ قد صعد إلى السماء ، وأنه سينزل إلى الدنيا وينتقم من أعدائه » ! وزعم بعض السبئية أن علياً في السحاب ، وأن الرعد صوته ، والبرق سوطه ، ومن سمع من هؤلاء صوت الرعد قال : « عليك السلام يا أمير المؤمنين » .

وقد روى عن عامر بن شراحيل الشعبي^(٢) أن ابن سبأ قيل له : أن علياً قد قتل ،

(١) عبد الله بن سبأ : (... - حو ٥٢٠ = ... - نحو ٦٦٠ م) أصله من اليمن ، قيل : كان يهودياً وأظهر الإسلام . رحل إلى الحجاز فالبصرة فالكوفة . ودخل دمشق في أيام عثمان بن عفان ، فأخرجه أهلها ، فأنصرف إلى مصر . ونفاه علي عندما قال بألوهيته إلى ساباط المدائن . وكان يقال له « ابن السوداء » لسواد أمه . التاريخ ٥ : ١٢٩ ، ولسان الميزان ٣ : ٢٨٩ ، وعقيدة الشيعة ٥٨ و ٥٩ ، وتهذيب ابن عساکر ٧ : ٤٢٨ .
(٢) عامر بن شراحيل بن عبد ذي كبار ، الشقيبي ، أبو عمرو : (١٩ - ١٠٣ هـ = ٦٤٠ - ٧٢١ م) . رواه من التابعين ، فقيه ، شاعر ، من رجال الحديث الثقات اتصل بعبد الملك بن مروان ، فكان نديمه وصهره . ورسوله إلى ملك الروم . واستقصاه عمر بن عبد العزيز ، ولد ونشأ ومات فجأة بالكوفة . الوفيات ١ : ٢٤٤ ، وتهذيب ابن عساکر ٧ : ١٣٨ ، وسمط اللآلئ ٧٥١ .

فقال : « إن جئتمونا بدماعه في صرة لم نصدق بموته ، لا يموت حتى ينزل من السماء ويملك الأرض بمخاديرها » .
وهذه الطائفة تزعم أن المهدي المنتظر إنما هو عليّ دون غيره ، وفي هذه الطائفة قال إسحاق بن سويد العدوي قصيدة برئ فيها من الخوارج ، والروافض ، والقدرية منها ، هذه الأبيات :

برئتُ من الخوارج ، لَسْتُ منهم
ومن قوم إذا ذكروا علياً
ولكني أحبُّ بكلِّ قلبى
رسولَ الله والصديقِ حُباً
من الغزال منهم وابنِ بابٍ
يرُدُّون السَّلامَ على السَّحابِ
وأعلمُ أن ذاك من الصَّوابِ
به أزجو غداً حُسنَ الثَّوابِ

وقد ذكر الشعبي : أن عبد الله بن السوداء^(١) ، وكان يعين السبئية على قولها ، وكان ابن السوداء في الأصل يهودياً من أهل الحيرة ، فأظهر الإسلام ، وأراد أن يكون له عند أهل الكوفة سوق ورياسة ؛ فذكر لهم أنه وجد في التوراة أن لكل نبي وصياً ، وأن علياً رضي الله عنه وصي محمد ﷺ ، وأنه خير الأوصياء كما أن محمداً خير الأنبياء ؛ فلما سمع ذلك منه شيعة على قالوا لعلي : « إنه من مُجيبك » ، فرفع عليّ قدره ، وأجلسه تحت درجة منبره . ثم بلغه غلوه فيه ، فهمم بقتله ، فنهاه ابن عباس عن ذلك وقال له : « إن قتلته اختلف عليك أصحابك ، وأنت عازم على العود إلى قتال أهل الشام ، وتحتاج إلى مداراة أصحابك » ، فلما خشى من قتله ومن قتل ابن سبأ الفتنة التي خافها ابن عباس فاهما إلى المدائن ، فافتتن بهما الرعاع بعد قتل عليّ رضي الله عنه ، وقال لهم ابن السوداء : « والله لينبئن لعلي في مسجد الكوفة عَيْنان تفيض إحداهما عَسلاً والأخرى سَمناً ، ويغترف منهما شيعة » .

وقال المحققون من أهل السنة : إن ابن السوداء كان على هوى دين اليهود ، وأراد أن يفسد على المسلمين دينهم بتأويلاته في عليّ وأولاده ؛ لكي يعتقدوا فيه ما اعتقدت النصارى في عيسى عليه السلام ؛ فانتسب إلى الرافضة السبئية حين وجدهم أعرق أهل الأهواء في الكفر ، ودلّس ضلالته في تأويلاته .

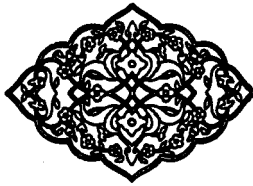
(١) عبد الله بن السوداء هذا — كما يفهم من السياق — غير عبد الله بن سبأ المعروف أيضاً بابن السوداء كما مر معنا قريباً .

قال عبد القاهر : كيف يكون من فرق الإسلام قوم يزعمون أن عليا كان إلهاً أو نبياً ؟ ولكن جاز إدخال هؤلاء في جملة فرق الإسلام جاز إدخال الذين ادعوا نبوة مُسَيِّمة الكذاب في فرق الإسلام .

قلنا للسبئية : إن كان مقتول عبد الرحمن بن مُلجَم شيطاناً تصوّر للناس في صورة علي فلم لعنتم ابن مُلجَم ؟ وهلا مدّختموه ؛ فإن قاتل الشيطان محمود على فعله غير مذموم به ؟

وقلنا لهم : كيف تصحّ دعواكم أن الرعد صوت علي والبرق سوطه ، وقد كان صوت الرعد مسموعاً ، والبرق محسوساً في زمن الفلاسفة قبل زمان الإسلام ؛ ولهذا ذكروا الرعد والبرق في كتبهم ، واختلفوا في علتها ؟

ويقال لابن السوداء : ليس عليّ عندك وعند الذين تميل إليهم من اليهود أعظم رتبة من موسى ، وهارون ، ويوشع بن نون ، وقد صحّ موثّ هؤلاء الثلاثة ، ولم ينبع لهم في الأرض غسل ولا سمن سوى نبوع الماء العذب من الحجر الصلّد لموسى وقومه في التّيه^(١) ؛ فما الذي عصّم علياً من الموت وقد مات ابنه الحسين وأصحابه بكربلاء عطشا ولم ينبع لهم ماء فضلاً عن غسل وسمن ؟!



(١) التّيه : المفازة لا علامة فيها يُهتدى بها . ويقال : أرض تيه : مضلّة .

◎ الفصل الثاني

من فصول هذا الباب

في ذكر البيانية من الغلاة وبيان خروجها عن فرق الإسلام

هؤلاء أتباع بيان بن سمعان التميمي^(١) : وهم الذين زعموا أن الإمامة صارت من محمد بن الحنفية إلى ابنه أبي هاشم عبد الله بن محمد ، ثم صارت من أبي هاشم إلى بيان بن سمعان بوصيته إليه .

واختلف هؤلاء في بيان زعيمهم :

فمنهم : من زعم أنه كان نبيا ، وأنه نسخ بعض شريعة محمد ﷺ .
ومنهم : من زعم أنه كان إلها ، وذكر هؤلاء أن بيانا قال لهم : « إن رُوحَ الإله تناسخت في الأنبياء والأئمة حتى صارت إلى أبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية ، ثم انتقلت إليه منه — يعني نفسه » . فادعى لنفسه الربوبية على مذاهب الحلولية .

وزعم أيضاً أنه هو المذكور في القرآن في قوله : ﴿ هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ^(١) ﴾ ، وقال : « أنا البيان ، وأنا الهدى والموعظة » !

وكان يزعم أنه يعرف الاسم الأعظم ، وأنه يهزم به العساكر ، وأنه يدعو به الزهرة فتجيبه .

ثم إنه زعم أن الإله الأزلي رجل من نور ، وأنه يَفَنَى كُلَّهُ غير وجهه ، وتناول على زعمه قوله : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ، لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ^(٢) ﴾ ، وقوله : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ، وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ^(٤) ﴾ .

ورُفِعَ خبرُ بيانٍ هذا إلى خالد بن عبد الله القسريُّ في زمان ولايته في العراق ، فاحتال على بيان حتى ظفر به وصلبه^(٥) ، وقال له : « إن كنت تهزم الجيوش بالاسم

(١) ، وقد سماه النوبختي في كتابه « فرق الشيعة » ص ٣٠ بيان النهدي . وأصل بيان هذا من اليمن ، وكان وقت ظهوره في النصف الأول من القرن الثاني الهجري بالعراق .

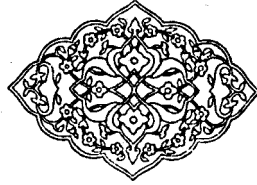
(٢) آل عمران : ١٣٨ . (٣) القصص : ٨٨ . (٤) الرحمن : ٢٦ — ٢٧ .

(٥) . وفي رواية أخرى قيل إن خالد القسري أحرق بيان والكوفي المشهور بالمعروف بن سعيد بالنار معاً ذكر هذه الرواية الشهرستاني في « الملل والنحل » .

الذى تعرفه فاهزم به أعوانى عنك » .

وهذه الفرقة خارجة عن جميع فرق الإسلام ؛ لدعواها إلهية زعيمها بيان ، كما خرج عابدين الأصنام عن فرق الإسلام . ومن زعم منهم أن بياناً كان نبياً فهو كمن زعم أن مسيلمة كان نبياً ، وكلا الفريقين خارجان عن فرق الإسلام .

ويقال للبيانية : إذا جاز فناء بعض الإله ، فما المانع من فناء وجهه ؟ فأما قوله : ﴿ كَلَّ شَيْءٌ هَالِكًا إِلَّا وَجْهَهُ ﴾^(١) ، فمعناه راجع إلى بطلان كل عمل لم يقصد به وجه الله عز وجل ، وقوله ﴿ وَيَقَى ﴾^(٢) ومعناه : ويقى ربك ؛ لأنه قال بعده ﴿ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾^(٣) بالرفع على البدل من الوجه . ولو كان الوجه مضافاً إلى الرب لقال ذى الجلال ، بخفض ذى ؛ لأن نعت المخفوض يكون مخفوضاً ، وهذا واضح في نفسه والحمد لله .



(٣) الرحمن : ٢٧ .

(١) القصص : ٨٨ . (٢) الرحمن : ٢٧ .

◎ الفصل الثالث

في ذكر المغيرة من العُلاة وبيان خروجها عن جملة فِرَقِ الإسلام
هؤلاء أتباع المغيرة بن سعيد البجلي^(١)، وكان يُظهر في بدء أمره موالاته الإمامية ،
ويزعم أن الإمامة بعد علي والحسن والحسين إلى سِبْطِهِ محمد بن عبد الله بن الحسن
ابن الحسن بن علي ، وزعم أنه هو المهديُّ المنتظر ، واستدل على ذلك بالخبر الذي
ذكر أن اسم المهديُّ يوافق اسمَ النبي ﷺ ، واسمُ أبيه يوافق اسمَ أبي النبي عليه
السلام ، وتبعته الرافضة على دعوته إياهم إلى انتظار محمد بن عبد الله بن الحسن بن
الحسن بن علي .

ثم إنه أظهر لهم بعد رياسته عليهم نوعاً من الكفر الصريح :
منها : دعواه النبوة ، ودعواه علمه بالاسم الأعظم ، وزعم أنه يُحْيِي به الموتى ،
ويهزم به الجيوش .

ومنها : إفراطه في التشبيه ، وذلك أنه زعم أن معبوده رجلٌ من نور ، وله أعضاء
وقلب ينبع منه الحكمة .

وزعم أيضاً : أن أعضاءه على صُورِ حروف الهجاء ، وأن الألف منها مثال
قدميه ، والعين على صورة عينه ، وشبه الهاء بالفرج .

ومنها : أنه تكلم في بدء الخلق ، فزعم أن الله تعالى لما أراد أن يخلق العالم تكلم
باسمِ الأعظم ، فطار ذلك الاسم ، ووقعَ تاجاً على رأسه ، وتأول على ذلك قوله :
﴿ سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ^(١) ﴾ ، وزعم أن الاسم الأعلى إنما هو ذلك التاج ، ثم إنه
بعد وقوع التاج على رأسه كَتَبَ بأصبعه على كفه أعمالَ عبادِهِ . ثم نظر فيها فغضب
من معاصيهم ، فَعَرَّقَ ، فاجتمع من عَرَّقَهُ بَحْرَان ، أحدهما : مظلم مالخ ، والآخر :
بَحْمَذُ بَيْر . ثم اطلع في البحر فأبصر ظله ، فذهب ليأخذه فطار ، فانتزع عَيْنَيْ

(١) في الأصل « المجلى » وهو خطأ ، والصواب ما أثبتناه أعلاه « البجلي » . وهو رجل من الكوفة كنيته
« أبو عبد الله » ، ويقال له : « الوصاف » . وقد مات مقتولاً سنة (١١٩ هـ = ٧٣٧ م) . انظر كتاب « دفع
شبه من شبه وتمرد » ص ٢٦ ، وميزان الاعتدال ٣ : ١٩١ ، وابن الأثير ٥ : ٧٦ ، والطبري ٨ : ٢٤٠ .
(١) الأعلى : ١ .

ظله ، فخلق منهما الشمس والقمر ، وأفنى باقى ظله ، وقال : « لا ينبغي أن يكون معى إله غيرى » ، ثم خلق الخلق من البحرين ، فخلق الشيعة من البحر العذب النير فهم المؤمنون ، وخلق الكفرة — وهم أعداء الشيعة — من البحر المظلم المالح ! وزعم أيضا أن الله تعالى خَلَقَ الناس قبل أجسادهم ، فكان أول ما خلق فيها ظلّ محمد ، قال : فذلك قوله : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾^(١) .

قال : « ثم أرسل ظل محمد إلى أطلال الناس ، ثم عرض على السموات والجبال أن يَمْتَنِعَ عَلَى بن أبى طالب من ظالميه ، فَأَيَّنَ ذلك ، فعرض ذلك على الناس ، فأمر عمرُ أبابكر أن يتحمل نصرة على ومَنعه من أعدائه ، وأن يَعدِرَ به فى الدنيا ، وضمن له أن يُعينه على الغدر به على شرط أن يجعل له الخلافة بعده ، ففعل أبو بكر ذلك ، قال : فذلك تأويل قوله : ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَيَّنَ أَنْ يَخْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا ، وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾^(٢) . فزعم أن الظلوم والجهل أبو بكر ، وتأوّل فى عمر قول الله تعالى : ﴿ كَمَثَلِ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلْإِنْسَانِ اكْفُرْ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنْ بَرِئْتُ مِنْكَ ﴾^(٣) ، والشيطان عنده عمر .

وكان المغيرة مع ضلالاته التى حكيناها عنه يأمر أصحابه بانتظار محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن على ، وسمِعَ خالد بن عبد الله القسرى بخبره وضلالاته ، فطلبه^(٤) .

فلما قتل المغيرة بقى أتباعه على انتظار محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن ، فلما أظهر محمد هذا دعوته بالمدينة بعث إليه أبو جعفر المنصور بصاحب جيشه عيسى بن موسى مع جيش كثيف ، فقتلوا محمداً بعد غلبته على مكة والمدينة ، وكان أخوه إدريس بن عبد الله قد غلبَ على أرض المغرب .

فأما محمد بن عبد الله بن الحسن فقتل بالمدينة فى الحرب . وأما إبراهيم بن عبد الله ابن الحسن فإنه غرّه يسير من الرجال وأتباعه من المعتزلة ، وضمنوا له التُّصرة على

(١) الزخرف : ٨١ . (٢) الأحزاب : ٧٢ . (٣) الحشر : ١٦ .

(٤) ثم صلبه وأحرق بالنار محمسة من أتباعه .

جند المنصور ، فلما ألتقى الجمعان بياخمرى — وهى على ستة عشر فرسخا من الكوفة — قتل إبراهيم ، وانهمت المعتزلة عنه ، ولحقه شوئهم ، وتولى قتالهم من أصحاب المنصور — عيسى بن موسى ومسلم بن قتيبة وأما أخوه إدريس فإنه مات بأرض المغرب ، وقيل : إنه سُمِّ ، وذكر بعض أصحاب التواريخ أن سليمان بن جرير الزيدى سَمَّهُ ثم هرب إلى العراق .

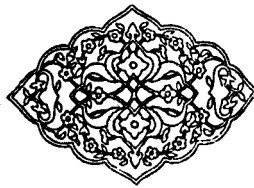
فلما قُتل محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن اختلفت المغيرة فى المغيرة ؛ فبرئت منه فرقة منهم ولعنوه ؛ وقالوا : « إنه كذب فى دَعْوَاهُ أن محمد بن عبد الله بن الحسن هو المهديُّ الذى يملك الأرض ؛ لأنه قتل ولم يملك الأرض ولا عُشرها » . وفرقة ثبتت على مؤالاة المغيرة ، وقالت : « إنه صدق فى أن محمد بن عبد الله بن الحسن هو المهديُّ المنتظر ، وإنه لم يُقتل ، بل هو فى جبل من جبال حاجر مقيم إلى أن يؤمر بالخروج ، فإذا خرج عقدت له البيعة بمكة بين الركن والمقام ، ويحى له سبعة عشر رجلا يعطى كلُّ رجل منهم حرفا واحداً من حروف الاسم الأعظم ؛ فيهمون الجيوش ، ويملكون الأرض » ، وزعم هؤلاء أن الذى قتله جند المنصور بالمدينة إنما كان شيطانا تمثل للناس بصورة محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن ، وهؤلاء يقال لهم (المحمدية) من الرافضة ؛ لا نتظارهم محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن .

وكان جابر الجعفي^(١) على هذا المذهب ، وادعى وصية المغيرة بن سعيد إليه بذلك ، فلما مات جابر ادعى بكر الأعرور الهجرى القتات وصية جابر إليه ، وزعم أنه لا يموت ، وأكل بذلك أموال المغيرة على وجه السخرية منهم ، فلما مات بكر علموا أنه كان كاذباً فى دعواه ؛ فلعنوه .

قال عبد القاهر : كيف يُعدُّ فى فرق الإسلام قومٌ شَبَّهوا معبودهم بحروف الهجاء ، وادعوا نبوة زعيمهم ؟ لو كان هؤلاء من الأمة لصحَّ قول من يزعم أن القائلين بنبوة مسيلمة وطليحة كانوا من الأمة .

(١) تابعى من فقهاء الشيعة ، سبقت له ترجمة .

ويقال للمغيرة : أنكرتم قتل محمد بن عبد الله الحسن بن الحسن بن علي ،
وزعمتم أن المقتول كان شيطانا تصوّر في صورته ، فم تنفصلون عنم يزعم أن
الحسين بن علي وأصحابه لم يقتلوا بكرّ بلَاء ، بل غابوا ، وقتل شياطين تصوّروا
بصورتهم . فانتظروا حسينا ؛ فإنه أعلى رتبة من ابن أخيه محمد بن عبد الله بن
الحسن بن الحسن ، وانتظروا علياً ، ولا تصدّقوا بقتله كما انتظرته السبئية ؛ فإن علياً
أجل من بنيه ، وهذا مالا انفصال لم عنه .



◎ الفصل الرابع

من هذا الباب

في ذكر الحربية وبيان خروجهم عن فرق الأمة

هؤلاء أتباع عبد الله بن عمرو بن حَرْب الكِنْدِي^(١) ، وكان على دين البَيَّانية في دعواها أن روح الإله تناسخت في الأنبياء والأئمة ، إلى أن انتهت إلى أبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية . ثم زعمت الحربية أن تلك الروح انتقلت من عبد الله ابن محمد بن الحنفية إلى عبد الله بن عمرو بن حرب ، وأدَّعت الحربية في زعيمها عبد الله بن عمرو بن حرب مثل دَعْوَى البَيَّانية في يَيَّان بن سمعان . وكلتا الفرقتين كافرًا بربها ، وليست من فرق الإسلام ، كما أن سائر الحُلُولية خارجة عن فرق الإسلام .



(١) ذكره البغدادي في كتابه « الملل والنحل » على عبد الله بن عمر بن حرب الكندي ، فأبوه اسمه « عمر » ، بخلاف ما أثبتته هنا من أن اسمه « عمرو » وهذا هو الصواب وقد تحدث عنه هناك باختزال شديد فقال : « والحربية الذين قالوا بإمامة عبد الله بن عمرو بن حرب الكندي بعد ابن الحنفية ، ولم يقنعوا بذلك حتى قالوا بألوهيته » .

◎ الفصل الخامس

من هذا الباب

في ذكر المنصورية وبيان خروجها عن جملة فرق الإسلام

هؤلاء أتباع أبي منصور العجلي^(١) ، الذي زعم أن الإمامة دارت في أولاد علي ، حتى انتهت إلى أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي المعروف بالباقر . وادّعى هذا العجلي أنه خليفة الباقر . ثم ألحد في دعواه فزعم أنه عُرج به إلى السماء ، وأن الله تعالى مسح بيده على رأسه ، وقال له : « يَا بُنَيَّ بَلِّغْ عَنِّي » ، ثم أنزله إلى الأرض ، وزعم أنه الكسف الساقط من السماء المذكور في قوله : ﴿ وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَّرْكُومٌ ﴾^(٢) .

وكفرت هذه الطائفة بالقيامة والجنة والنار ، وتأولوا الجنة على نعيم الدنيا ، والنار على محن الناس في الدنيا^(٣) ، واستحلوا مع هذه الضلالة خنق مخالفهم .

واستمرت فنتهم على عاداتهم إلى أن وقف يوسف بن عمر الثقفي وإلى العراق في زمانه على عورات المنصورية ، فأخذ أبا منصور العجلي وصلبه .

وهذه الفرقة أيضا غير معدودة في فرق الإسلام ؛ لكفرها بالقيامة والجنة والنار .

(١) عندما غلا هذا الرجل في عقيدته ، تبرأ منه الإمام أبو جعفر محمد بن علي الباقر وطرده من دائرة أتباعه ، وعندئذ زعم أبو منصور أنه هو الإمام ، ودعا الناس إلى نفسه ، ولما تولى الباقر قال : « انتقلت الإمامة إلي » وتظاهر بذلك ، فنتبته جماعة من بني كندة في الكوفة ، حتى وقف يوسف بن عمر الثقفي وإلى العراق في خلافة هشام بن عبد الملك على قصته وفحوى عقيدته ، فأخذ وصلبه .

(٢) الطور : ٤٤ .

(٣) هناك تأويل آخر لهم يؤولون به الجنة والنار ، ذكره الشهرستاني في « الملل والنحل » مفاده أن أبا منصور زعيمهم « زعم أن الجنة رجل أمرنا بمولاته ، وهو إمام الوقت ؛ وأن النار رجل أمرنا بمعاداته ، وهو خصم الإمام » . وفضلاً عن ذلك فقد « تأول المحرمات كلها على أسماء رجال أمرنا الله تعالى بمعاداتهم ، وتأول الناض على أسماء رجال أمرنا بمولاتهم » .

◎ الفصل السادس

من هذا الباب

في ذكر الجَنَاحِيَّةِ مِنَ الْغَلَاةِ وَبَيَانِ خُرُوجِهَا عَنْ فِرْقِ الْإِسْلَامِ

هُؤَلَاءِ أَتْبَاعِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعَاوِيَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (١).

وكان سبب اتِّباعهم له أن المغيرة الذين تبرؤوا من المغيرة بن سعيد بعد قتل محمد ابن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي ، خرجوا من الكوفة إلى المدينة يطلبون إماما ، فلقيهم عبدُ الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر ؛ فدعاهم إلى نفسه ، وزعم أنه هو الإمام بعد عليّ وأولاده من صلِّيه ، فبايعوه على إمامته ، ورجعوا إلى الكوفة ، وحكوا لأتباعهم أن عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر زعم أنه ربُّ ، وأن روح الإله كانت في آدم ، ثم في شيث ، ثم دارت في الأنبياء والأئمة إلى أن انتهت إلى عليّ ، ثم دارت في أولاده الثلاثة ، ثم صارت إلى عبد الله بن معاوية ، وزعموا أنه قال لهم : « إن العلم يَنْبُتُ في قلبه كما تَنْبُتُ الكَمَاةُ (٢) والعشب » .

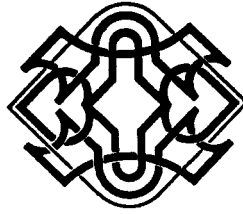
وكفرت هذه الطائفة بالجنة والنار ، واستحلُّوا الخمر والميتة والزَّنى واللواط وسائر المحرمات ، وأسقطوا وجوب العبادات ، وتألَّوا العبادات على أنها كنيات عمن تجبُّ موالاتهم من أهل بيت عليّ ، وقالوا في المحرمات المذكورة في القرآن إنها كنيات عن قوم يجب بُغْضُهُمْ كأبي بكر وعمر وطلحة والزبير وعائشة .

(١) عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب : (... - ١٢٩ هـ = ... - ٧٤٦ م) طلب الخلافة في أواخر دولة بني أمية (سنة ١٢٧ هـ) بالكوفة ، وبايع له بعض أهلها ، وخلعوا طاعة بني مروان ، وأتته بيعة المدائن . ثم قاتله عبد الله بن عمر (والى الكوفة) فتفرق عنه أصحابه (سنة ١٢٨ هـ) ، فخرج إلى المدائن ، ولحق به جمع من أهل الكوفة ، فغلب بهم على حلوان والجبال وهمدان وأصبهان والرى . وقصده بنو هاشم كلهم حتى أبو جعفر « المنصور » ، واستفحل أمره ، فجبى له خراج فارس وكورها . وأقام باصطخر ، فسير أمير العراق (ابن هبيرة) الجيوش لقتاله ، فصر لها . ثم انهزم إلى شيراز ، ومنها إلى هراة ، فقبض عليه عاملها وقتله خنقا بأمر أبي مسلم الخراساني . وقيل : مات في سجن أبي مسلم سنة ١٣١ هـ انظر ابن الأثير حوادث سنتي ١٢٧ ، ١٢٩ . ومقاتل الطالبين ١٦١ - ١٦٩ . وابن خلدون ٣ : ١٢١ .

(٢) الكَمَاةُ : فُطْرٌ مِنَ الْفَصِيلَةِ الْكَمْيَةِ ، وَهِيَ أَرْضِيَّةٌ تَنْتَفِخُ حَامِلَاتُ أَبْوَاغِهَا ، فَتَجْنِي وَتُؤَكَلُ مَطْبُوحَةً ، وَيَخْتَلَفُ حَجْمُهَا بِحَسَبِ الْأَنْوَاعِ .

وقد ذكر ابن قتيبة في كتاب « المعارف » أن عبد الله بن معاوية هذا ظَهَرَ بناحيته
فارس ، وأصفهان في جنده ؛ فبعث أبو مُسلم الخراساني إليه جيشاً كثيفاً فَقتلوه ،
وأنكر أتباعه قتله ، وزعموا أنه حي .

ويقال لهذه الطائفة : إن لم يكن لنا جنة ولا نار ولا ثواب ولا عقاب فليس على
مخالفكم خوف من قتلكم وسبى نساتكم .



◎ الفصل السابع

من هذا الباب

في ذكر الخطائية : أتباع أبي الخطاب الأسدي^(١)

وهم يقولون : « إن الإمامة كانت في أولاد علي ، إلى أن انتهت إلى جعفر الصادق » ويزعمون أن الأئمة كانوا آلهة .

وكان أبو الخطاب يزعم أولاً أن الأئمة أنبياء ، ثم زعم أنهم آلهة ، وأن أولاد الحسن والحسين كانوا أبناء الله وأجباءه . وكان يقول : « إن جعفرأ إله » ، فلما بلغ ذلك جعفرأ لعنه وطرده .

وكان أبو الخطاب يدعى بعد ذلك الإلهية لنفسه ، وزعم أتباعه أن جعفرأ إله ؛ غير أن أبا الخطاب أفضل منه وأفضل من عليّ .

والخطائية يروون شهادة الزور لموافقهم على مخالفتهم . ثم إن أبا الخطاب نصب خيمة في كناسة الكوفة ودعا فيها أتباعه إلى عبادة جعفر ، ثم خرج أبو الخطاب على وإلى الكوفة في أيام المنصور ، فبعث إليه المنصور بعيسى بن موسى في جيش كثيف ، فأسروه فصلب في كناسة الكوفة .

وأتباعه كانوا يقولون : « ينبغي أن يكون في كل وقت إمام ناطق ، وآخر ساكت ، والأئمة يكونون آلهة ، ويعرفون الغيب » ، ويقولون : « إن عليا كان في وقت النبي صامتا ، وكان النبي ﷺ ناطقا ، ثم صار عليّ بعده ناطقا » ، وهكذا يقولون في الأئمة ، إلى أن انتهى الأمر إلى جعفر ، وكان أبو الخطاب في وقته إماما صامتا ، وصار بعده ناطقا .

وأتباع أبي الخطاب اختلفوا بعد صلبه خمس فرقي ، كلهم يزعمون أن الأئمة آلهة ، وأنهم يعلمون الغيب وما هو كائن قبل أن يكون . وكلهم كفار مارقون من دين الإسلام !

(١) اسمه كاملاً « محمد بن أبي زينب الأسدي الأجدع ، أبو الخطاب » وهو مولى لبني أسد ، وكان من أمره ما سيذكره المؤلف أعلاه .

فالفرقة الأولى منهم : المعمرية : وهم يقولون : « إن الإمام بعد أبي الخطاب رجل اسمه معمر » ، وكانوا يعبدونه كما يعبدون أبا الخطاب ، وكانوا يزعمون أن الدنيا لا تُفتى ، وأن الجنة هي التي تصيب الناس من خير ونعمة وعافية ، وأن النار هي التي تصيب الناس من شر ومشقة وبلية ، واستحلوا المحرمات ، ودأبوا بترك الفرائض ، وكانوا ينكرون القيامة ، ويقولون بتناسخ الأرواح .

الفرقة الثانية : البزيفية : وهم أتباع بزيع ، وكان يزعم أن جعفرأ كان إلها ، ولم يكن جعفر ذلك الذي يراه الناس ، بل كان يظهر للناس بتلك الصورة .

وزعموا أيضا أن كل مؤمن يُوحى إليه ، وتأولوا على ذلك قول الله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾^(١) ، أى يُوْحَى منه إليه ، واستدلوا أيضاً بقوله : ﴿ وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْخَوَارِجِيِّينَ ﴾^(٢) ، وادعوا في أنفسهم أنهم هم الخواريون ، وذكروا قول الله تعالى : ﴿ وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ ﴾^(٣) ، وقالوا : « إذا جاز الوْحَى إلى النحل فالوْحَى إلينا أولى بالجواز » .

وزعموا أيضا أن فيهم مَنْ هو أفضل من جبريل ، وميكائيل ، ومحمد .

وزعموا أيضاً أنهم لا يموتون ، وأن الواحد منهم إذا بلغ النهاية في دينه رُفِعَ إلى الملكوت^(٤) .
وزعموا أنهم يَرَوْنَ المرفوعين منهم غدوة وعشية .

والفرقة الثالثة منهم : العميرية : أتباع عمير بن بيان العجلي . قالوا بتكذيب الذين قالوا منهم إنهم لا يموتون ، وقالوا : « إنا نموت ، ولكن لا يزال خَلْفَ منا في الأرض أئمة أنبياء » ، وعَبَدُوا جعفرأ ، وسموه ربأ^(٥) .

والفرقة الرابعة منهم : المفضلية : لا تنسابهم إلى رجل كان يقال له مفضل الصيرفي ، قالوا بِالْهِبَةِ جعفر دون نبوته ، وتبرؤا من أبي الخطاب لِبَرَاءة جعفر منه^(٦) .

(١) آل عمران : ١٤٥ . (٢) المائدة : ١١١ . (٣) النحل : ٦٨ .

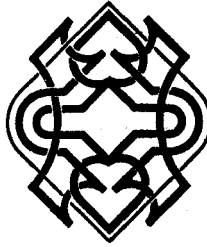
(٤) الملكوت : عالم الغيب المختص بالأرواح والنفوس .

(٥) وقد كانوا يعبدون جعفر الصادق في خيمة نصبوها بكناسة الكوفة ، وعندما رفع خبرهم إلى يزيد بن عمر ابن هبيرة ، أمر بالقبض على عمير وصلبه .

(٦) الجدير بالذكر أن الإمام جعفر الصادق كان قد تبرأ من كل هؤلاء المنحرفين عقائدياً وطردهم من دائرة أتباعه .

والفرقة الخامسة منهم : الحَطَّابِيَّة المطلقَة : ثبتت على موالاة أبنى الخطاب في دعاويه كلها ، وأنكرت إمامة مَنْ بعده .

قال عبد القاهر : إن الباطنية ، والمنصورية ، والجَنَّاحِيَّة ، والحَطَّابِيَّة ، قد أكفروا أبا بكر وعمر وعثمان وأكثر الصحابة بإخراجهم عليا من الإمامة في عصرهم ، وهم قد أخرجوا الإمامة عن أولاد عليّ في أعصار زعمائهم ؛ فيقال لهم : إذا كان علي في وقته أولى بالإمامة من سائر الصحابة ، فهلا كان أولاده أولى بها من زعمائهم في أعصارهم ، وليس العجب من هؤلاء الضالين ، وإنما العجب من علويّة قَبُلُوا هؤلاء مع استبدادهم دونهم بالإمامة !



◎ الفصل الثامن

من هذا الباب

في ذكر الغرّاية والمفوضة والذمّية وبيان خروجهم عن فرق الأمة .

الغرّاية : قوم زعموا أن الله عز وجل أرسل جبريل عليه السلام إلى علي ، فعَلِطَ في طريقه فذهب إلى محمد ؛ لأنه كان يشبهه ، وقالوا : « كان أشبه به من الغرّاب بالغرّاب ، والدُّبّاب بالدُّبّاب » ، وزعموا أن علياً كان الرسول وأولاده بعده هم الرسل . وهذه الفرقة تقول لأتباعها : « العنوا صاحب الريش » ، يعنون جبريل عليه السلام .

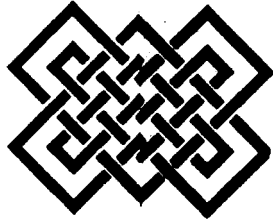
وكُفِّرَ هذه الفرقة أكثر من كفر اليهود الذين قالوا لرسول الله ﷺ : « مَنْ يَأْتِيكَ بِالوَحْيِ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى ؟ فَقَالَ : جَبْرِيلُ ، فَقَالُوا : إِنَّا لَا نَحْبُ جَبْرِيلَ ؛ لِأَنَّهُ يَنْزِلُ بِالْعَذَابِ ، وَقَالُوا : لَوْ أَتَاكَ بِالوَحْيِ مِيكَائِيلُ الَّذِي لَا يَنْزِلُ إِلَّا بِالرَّحْمَةِ لَأَمَنَّا بِكَ » ، فاليهود مع كفرهم بالنبي ﷺ ، ومع عداوتهم لجبريل — عليه السلام — لا يلعنون جبريل ، وإنما يزعمون أنه من ملائكة العذاب دون الرحمة ، والغرّاية من الرافضة يلعنون جبريل ومحمداً عليهما السلام ، وقد قال الله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ ﴾ ، وفي هذا تحقيق اسم الكافر لمبغض بعض الملائكة ، ولا يجوز إدخال من سمّاهم الله كافرين في جملة فرق المسلمين .

وأما المفوضة من الرافضة : فقومٌ زعموا أن الله تعالى خلق محمداً ، ثم فوّضَ إليه خلق العالم وتدييره ، فهو الذي خَلَقَ العالم دون الله تعالى ، ثم فوّضَ محمداً تديير العالم إلى عليّ بن أبي طالب ، فهو المدبر الثاني .

وهذه الفرقة شرٌّ من الجوس الذين زعموا أن الإله خلق الشيطان ، ثم إن الشيطان خلق الشرور ؛ وشر من النصارى الذين سمّوا عيسى عليه السلام مدبراً ثانياً . فمن عدّ مفوضة الرافضة من فرق الإسلام فهو بمنزلة من عدّ الجوس والنصارى من فرق الإسلام .

وأما الدَّمِيَّةُ منهم : فقوم زَعَمُوا أَن عَلِيًّا هو الله ، وشتَموا محمداً ، وزعموا أَن علياً
بعثه لينبئ عنه فادَّعى الأمر لنفسه .

وهذه خارجة عن فرق الإسلام لكفرها بنبوة محمد من الله تعالى .



◎ الفصل التاسع

من هذا الباب

في ذكر الشريعة والتميرية من الرافضة

الشريعة أتباع رجل كان يعرف بالشريعي ، وهو زعم أن الله تعالى حل في خمسة أشخاص ، وهم : النبي ، وعلى ، وفاطمة ، والحسن ، والحسين . وزعموا أن هؤلاء الخمسة آلهة ، ولها أصداد خمسة ، واختلفوا في أصدادها : فمنهم من زعم أنها عمودة لأنه لا يُعرف فضل الأشخاص التي فيها الإله إلا بأصدادها ، ومنهم من زعم أن الأصداد مذمومة . وحكى عن الشريعي أنه ادعى يوماً أن الإله حل فيه . وكان بعده من أتباعه رجل يعرف بالتميري ، حكى عنه أنه ادعى في نفسه أن الله تعالى حل فيه .

فهذه ثمان فريق من الروافض الغلاة خارجة عن جميع فرق الإسلام لإثباتهم إلهها غير الله .

ومن أعجب الأشياء أن الخطائية زعمت أن جعفر الصادق قد أودعهم جلدأ فيه علم كل ما يحتاجون إليه من الغيب ، وسَمَّوا ذلك الجلد : « جَفراً »^(١) وزعموا أنه لا يقرأ ما فيه إلا مَنْ كان منهم ، وقد ذكر ذلك هارون بن سعد العجلي^(٢) في شعره ، فقال :

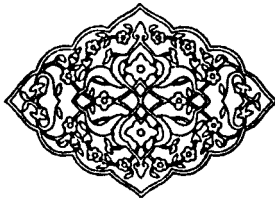
(١) للجفر معان متعددة ، والمعنى المراد هنا منها هو الشفرة المشتعلة على حروف سرية تدل على أحداث العالم .

وعلم الجفر : علم يُبحث فيه عن الحروف من حيث دلالتها على أحداث العالم .

(٢) هارون بن سعد : (... - نحو ١٤٥هـ = ... - نحو ٧٦٣ م) رأس الزيدية في أيامه .. من المتزهدين العلماء بالحديث ، كان خطيباً بليغاً يقول الشعر . خرج وهو شيخ كبير مع إبراهيم بن عبد الله بن الحسن الطالبي ، فولاه إبراهيم القتال بواسط واستعمله عليها ، وضم إليه جيشاً كبيراً من الزيدية ، فأخذها وخطب في أهلها ، فندد بأبي جعفر المنصور وأفعاله « وقتله آل الرسول ، وظلمه الناس ، وأخذ الأموال ووضعها في غير مواضعها » قال أبو الفرج الأصفهاني : وأبلغ في القول حتى أبكى الناس واتبعه خلق كثير ، ولم يبق أحد في واسط من أهل العالم إلا تبعه . وحاربه جيوش المنصور ، فثبت إلى أن بلغه مقتل « إبراهيم » فتوجه إلى البصرة فمات بها حين دخلها . وقيل : توارى حتى مات . المرزباني ٤٨٣ ، ومقاتل الطالبيين ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٥٨ - ٣٦٣ .

أَلَمْ تَرَ أَنَّ الرَّافِضِينَ تَفَرَّقُوا
فَطَائِفَةٌ قَالُوا : إِلَهٌ ، وَمِنْهُمْ
وَمَنْ عَجَبَ لَمْ أَقْضِهِ جِلْدَ جَعْفَرِ
فَإِنْ كَانَ يَرْضَى مَا يَقُولُونَ جَعْفَرًا
بَرِئْتُ إِلَى الرَّحْمَانِ مِنْ كُلِّ رَافِضٍ
إِذَا كَفَّ أَهْلَ الْحَقِّ عَنْ بَدْعَةِ مَضَى
وَلَوْ قِيلَ إِنَّ الْفِيلَ ضَبَّ لَصَدَّقُوا
وَأَخْلَفَ مِنْ بَوْلِ الْبَعِيرِ فَإِنَّهُ
فِي قُبْحِ أَقْوَامٍ رَمَوْهُ بِفَرِيضَةٍ

وَكُلُّهُمْ فِي جَعْفَرٍ قَالَ مُنْكَرًا
طَوَائِفٌ سَمَّته النَّبِيُّ الْمُطَهَّرَا
بَرِئْتُ إِلَى الرَّحْمَانِ مِمَّنْ تَجَعَّفَرَا
فَأِنِّي إِلَى رَبِّي أَفَارِقُ جَعْفَرَا
بَصِيرِ بِيَابِ الْكُفْرِ فِي الَّذِينَ أُغَوَّرَا
عَلَيْهَا ، وَإِنْ يَمْضُوا إِلَى الْحَقِّ قَصَّرَا
وَلَوْ قِيلَ زُنْجِيٌّ تَحَوَّلَ أَحْمَرَا
إِذَا هُوَ لِلْإِقْبَالِ وَجْهٌ أَدْبَرَا
كَمَا قَالَ فِي عَيْسَى الْفَرِيِّ مَنْ تَنْصَرَا



◎ الفصل العاشر

من هذا الباب

في ذكر أصناف الحُلُولِيَّة وبيان خروجها عن فِرْقِ الإسلام

الحلُولِيَّة في الجملة عَشْرُ فِرْقٍ كُلُّهَا كانت في دولة الإسلام ، وغرضُ جميعها القصد إلى إفساد القول بتوحيد الصانع . وتفصيلُ فرقها في الأكثر يرجع إلى غَلَاة الروافض ، وذلك أن السَّبِيَّةَ والبيانية ، والجناحية والخطابية والتميرية منهم بأجمعها حُلُولِيَّة ، وظهر بعدهم المُقَنَّعِيَّة بما وراء نهر جِيحون ، وظهر قوم بِمَرَوَ يقال لهم « رزامية » ، وقوم يقال لهم « بركوكية » ، وظهر بعدهم قوم من الحلُولِيَّة يقال لهم « حلمانية » ، وقوم يقال لهم « حَلَّاجِيَّة » ينسبون إلى الحُسَيْن بن مَنصُور المعروف بالحَلَّاج^(١) ، وقوم يقال لهم « العذافرة » ينسبون إلى ابن أبي العذافر^(٢) ، وتبع هؤلاء الحلُولِيَّة قَوْمٌ من الخرمية شاركوهم في استباحة المحرمات وإسقاط المفروضات ، ونحن نذكر نَحَلَّتْهم على الاختصار .

(١) أما السَّبِيَّة^(٣) : فإنما دخلت في جملة الحلُولِيَّة لقولها بأن عليًّا صار إلهاً بحلول روح الإله فيه .

(٢) وكذلك البيانية : زَعَمَتْ أن روح الإله دارت في الأنبياء والأئمة حتى انتهت إلى علي ، ثم دارت إلى محمد بن الحنفية ، ثم صارت إلى ابنه أبي هاشم ، ثم حَلَّت بعده في بِيَّان بن سَمعان ، وادعوا بذلك إلهية بيان بن سَمعان .

(٣) وكذلك الجناحية : منهم : حُلُولِيَّة ؛ لدعواها أن روح الإله دارت في علي وأولاده ، ثم صارت إلى عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر ؛ فكفرت بدعواها حلول روح الإله في زعيمها ، وكفرت مع ذلك بالقيامة والجنة والنار .

(٤) والخطابية : كلها حلُولِيَّة ؛ لدعواها حلول روح الإله في جعفر الصادق ، وبعده في أبي الخطاب الأسدي ؛ فهذه الطائفة كافرة من هذه الجهة ، ومن جهة (١) ، (٢) ستأتي لهما ترجمة .

(٣) هذه الفرقة والخمس فرق القادمة : « البيانية ، والجناحية ، والخطابية ، والشريعة والتميرية » سبق للمؤلف الحديث عنها في غير موضع ؛ حيث ذكرها عندما تحدث عن المشبهة ، وأيضاً عندما تحدث عن الفرق التي انتسبت إلى الإسلام وليست منه .

دعواها أن الحسن والحسين وأولادهما أبناء الله وأجباؤه ، ومن ادعى منهم في نفسه أنه من أبناء الله فهو أكفر من سائر الخطائية .

(٥ - ٦) والشريعة والثميرية منهم : حُلُولِيَّة ؛ لدعواها أن روح الإله حَلَّتْ في خمسة أشخاص : النبي ، وعلى ، وفاطمة ، والحسن ، والحسين ؛ ولدعواها أن هؤلاء الأشخاص الخمسة آلهة .

(٧) وأما الرِّزَامِيَّة^(١) : فقوم بمزوَ أفرطوا في مُوَالَاةِ أَبِي مُسْلِمٍ^(٢) صاحب دولة بنى العباس ، وساقوا الإمامة من عليّ إلى ابنه محمد ، ثم ابنه هاشم ، ثم منه إلى عليّ بن عبد الله بن عباس بالوصية ، ثم ساقوها إلى محمد بن علي ، إلى أخيه عبد الله بن علي السفاح ، ثم زعموا أن الإمامة بعد السفاح صارت إلى أبي مسلم ، وأقروا مع ذلك بقتل أبي مسلم وموته ، إلا فرقة منهم يقال لهم « أبو مسلمية » أفرطوا في أبي مسلم غاية الإفراط ، وزعموا أنه صار إليها بحلول روح الإله فيه . وزعموا أن أبا مسلم خير من جبريل وميكائيل وسائر الملائكة . وزعموا أيضا أن أبا مسلم حتى لم يميت ، وهم على انتظاره ، وهؤلاء بَمَرَوْ وهَرَاة يعرفون بالبركوكية ، فإذا سئل هؤلاء عن الذي قتله المنصورُ قالوا : كان شيطانا تصورُ للناس في صورة أبي مسلم .

(٨) وأما المَقْتَعِيَّة^(٣) : فهم المَبِيضَةُ بما وراء نهر جِيحُون ، وكان زعيمهم المعروف بالمَقْتَعِ رجلا أَعْوَرَ قَصَارًا بَمَرَوْ ، من أهل قرية يقال لها « كازه كيمن دات » ، وكان قد عَرَفَ شيئا من الهندسة والحِجَل والنيرنجات^(٤) ، وكان على دين الرِّزَامِيَّةِ بَمَرَوْ ، ثم ادعى لنفسه الإلهية ، واحتجب عن الناس ببرقع من حرير^(٥) ، واغترَّ به أهلُ جبل ابلاتق وقوم من الصغد ، ودامت قِتْنُهُ على المسلمين مقدار أربع عشرة سنة ، وعاوَّته كفرة الأتراك الخَلْجِيَّة على المسلمين للغارة عليهم ، وهزموا عساكر كثيرة من عساكر المسلمين في أيام المهديِّ بن المنصور .

(١) نسبة إلى رزام بن رزم ، الذي ظهر بخراسان في أيام أبي مسلم الخراساني .

(٢) سبق الحديث عنه في أكثر من موضع والتعريف به .

(٣) نسبة إلى المَقْتَعِ الخُراساني ، واسمه عطاء بن حكيم : (... - ٨١٦٣ = ... - ٢٧٨٠ م) . راجع ابن

الأثير ٦ : ١٧ ، وروضة المناظر بهامش ابن الأثير ١١ : ١٥٩ ، ووفيات الأعيان ١ : ٣١٩ .

(٤) النيرنجات جمع نيرنج ، وهو أخذٌ كالسحر وليس به .

(٥) ويروى بعض المؤرخين أنه كان مشوه الخلق ، ولذا فإنه اتخذ وجهاً من ذهب تقنع به .

وكان المقنع قد أباح لأتباعه المحرمات ، وحَرَّمَ عليهم القول بالتحريم ، وأسقط عنهم الصلاة والصيام وسائر العبادات . وزعم لأتباعه أنه هو الإله ، وأنه كان قد تصوّر مرة في صورة آدم ، ثم تصور في وقتٍ آخر بصورة نوح ، وفي وقتٍ آخر بصورة إبراهيم ، ثم تردّد في صور الأنبياء إلى محمد ، ثم تصور بعده في صورة علي ، وانتقل بعد ذلك في صور أولاده ، ثم تصوّر بعد ذلك في صورة أبي مسلم ، ثم إنه زَعَمَ أنه في زمانه الذي كان قد تصور بصورة عطاء بن حكيم وكان اسمه عطاء بن حكيم^(١) ، وقال : « إني إنما أُنْتَقِلُ في الصور ؛ لأن عبادي لا يطيقون رؤيتي في صورتي التي أنا عليها ، ومَنْ رآني احترق بنوري » .

وكان له حصن عظيم وثيق بناحية كَش ونخشب يقال له « سيام » ، وكان عرض جدار سورها أكثر من مائة أَجْرَة^(٢) ، ودونها خندق كبير ، وكان معه أهل الصغد والأتراك الخلجية . وجَهَّز المهديُّ إليهم صاحب جيشه مُعَاذ بن مسلم في سبعين ألفاً من المقاتلة ، وأتبعهم بسعيد بن عمرو الجرشي . ثم أفرد سعيداً بالقتال وبتدبير الحزب ، فقاتله سنين ، واتخذ سعيد من الحديد والنخشب مائتي سُلْم ليضعها على عرض خندق المقنع ليُعْبَر عليها رجاله ، واستدعى من مولتان الهند عشرة آلاف جلد جاموس وحشأها رَملاً وكبس بها خندق المقنع ، وقاتل جند المقنع من وراء خندقه ، فاستأمن منهم إليه ثلاثون ألفاً ، وقتل الباقون منهم ، وأحرق المقنع نفسه في تنور في حصنه قد أذاب فيه النحاس مع القَطِرَان حتى ذاب فيه^(٣) ، وأفتتن به أصحابه بعد ذلك لما لم يجدوا له جثة ولا رماداً ، وزعموا أنه صَعَد إلى السماء .

وأتباعه اليوم في جبال ابلاق أكره أهلها ، ولهم في كل قرية من قرَاهم مسجد لا يُصَلُّون فيه ، ولكن يكترون مؤذناً يؤذن فيه ! وهم يستحلون الميتة والخنزير ، وكل واحد منهم يستمتع بامرأة غيره ، وإن ظفروا بمسلم لم يَرِه المؤذن الذي في مسجدهم

(١) في الأصل « هشام بن حكيم » وهو خطأ ، والصواب كما أثبتناه في المتن وفي هامش سابق « عطاء بن حكيم » . اعتماداً على المظان التاريخية الآتية : الشعور بالعمور (مخطوط) ، وابن الأثير ٦ : ١٧ ، وروضة المناظر بهامش ابن الأثير ١١ : ١٥٩ ، ووفيات الأعيان ١ : ٣١٩ .

(٢) الأَجْرَة : الطوب اللبن المُحْرَق .

(٣) ويذكر بعض المؤرخين أنه لما أيقن بالهلاك جمع نساءه وسقاهن سمّاً فمتن ، ثم تناول بقية السم فمات . انظر المظان التاريخية التي سبق الإشارة إليها عند تصويب اسمه .

قتلوه وأخفوه ، غير أنهم مقهورون بعامه المسلمين في ناحيتهم ، والحمد لله على ذلك .

(٩) وأما الحلمانية من الحلولية : فهم المنسوبون إلى أبي حلمان الدمشقي ، وكان أصله من فارس ، ومنشؤه حلب ، وأظهر بدعته بدمشق ، فنسب لذلك إليها ، وكان كفره من وجهين :

أحدهما : أنه كان يقول بحلول الإله في الأشخاص الحسنة ، وكان مع أصحابه إذا رأوا صورة حسنة سجدوا لها يوهمون أن الإله قد حلَّ فيها .

والوجه الثاني من كفره : قوله بالإباحة ، ودعواه أن مَنْ عرف الإله على الوصف الذي يعتقده هو زال عنه الحظر والتحريم ، واستباح كل ما يَسْتَلِدُّه ويشتهي .

قال عبد القاهر : رأيت بعض هؤلاء الحلمانية يستدلُّ على جواز حلول الإله في الأجساد بقول الله تعالى للملائكة في آدم : ﴿ فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ ﴾ ^(١) ، وكان يزعم أن الإله إنما أمر الملائكة بالسجود لآدم لأنه كان قد حلَّ في آدم ، وإنما خلَّه لأنه خلقه في أحسن تقويم ؛ ولهذا قال : ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾ ^(١) .

فقلت له : أخبرني عن الآية التي استدلت بها في أمر الله الملائكة بالسجود لآدم عليه السلام ، والآية الناطقة بأن الإنسان مخلوق في أحسن تقويم ، هل أريد بهما جميع الناس على العموم أم أريد بهما إنسان بعينه ؟

فقال : ما الذي يلزمني على كل واحد من القولين إن قلت به ؟

فقلت : إن قلت إن المراد بهما كلُّ الناس على العموم لزمك أن تسجد لكل إنسان وإن كان قبيح الصورة لدعواك أن الإله حلَّ في جميع الناس . وإن قلت إن المراد به إنسان بعينه وهو آدم عليه السلام دون غيره فلم تسجد لغيره من أصحاب الصور الحسنة ، ولم تسجد للفرس الرائع ، والشجرة المثمرة ، وذوات الصور الحسنة من الطيور والبهائم ؟ وربما كان لهبُّ النار في صورة رائعة ، فإن استجزت السجود له

(١) الحجر : ٢٩ . (٢) التين : ٤ .

فقد جمعت بين ضلالة الحلولية وضلالة عابدى النار ، وإذا لم تسجد للنار ولا للماء ولا للهواء ولا للسماء مع حسن صُور هذه الأشياء - في بعض الأحوال - فلا تسجد للأشخاص الحسنة الصورة .

وقلت له أيضا : إن الصور الحسنة في العالم كثيرة ، وليس بعضها بحلول الإله فيه أولى من بعض ، وإن زعمت أن الإله حالٌ في جميع الصور الحسنة فهل ذلك الحلول على طريق قيام العَرَض بالجسم ، أو على طريق كون الجسم في مكانه ؟ ويستحيل حلول عرض واحد في محال كثيرة ، ويستحيل كونُ شيء واحد في أمكنة كثيرة ، وإذا استحال هذا استحال ما يؤدّي إليه .

(١٠) وأما **الحلاجية** : فمنسوبون إلى أبى المغيث الحسين بن منصور المعروف بالحلاج^(١) . وكان من أرض فارس من مدينة يقال لها البيضاء ، وكان في بدء أمره مشغولا بكلام الصوفية ، وكانت عباراته حينئذٍ من الجنس الذى تسميه الصوفية الشطّح^(٢) ، وهو الذى يحتمل معنيين أحدهما حسن محمود ، والآخر قبيح مذموم وكان يدعى أنواع العلوم ، على الخصوص والعموم ، وافتتن به قومٌ من أهل بغداد وقوم من أهل طالقان خراسان .

وقد اختلف فيه المتكلمون والفقهاء والصوفية : فأما المتكلمون فأكثرهم على تكفيره ، وعلى أنه كان على مذهب الحلولية ، وقبّله قوم من متكلمى السالمية بالبصرة ، ونسبوه إلى حقائق معانى الصوفية . وكان القاضى أبو بكر محمد بن الطيب الأشعري رحمه الله نسبّه إلى مُعاطاة الحليل والمخاريق ، وذكر في كتابه الذى

(١) الحسين بن منصور الحلاج ، أبو مغيث : (... - ٥٣٠٩ = ... - ٩٢٢ م) أصله - كما قال المؤلف - من بيضاء فارس . ونشأ بواسط العراق (أو بتستر) ، وانتقل إلى البصرة ، وحجّ ، ودخل بغداد وعاد إلى تستر . وظهر أمره سنة ٢٩٩ ، فاتبع بعض الناس طريقته ، ثم كان ينتقل في البلدان وينشر مذهبه سرا . وقد أورد الحلاج أسماء ستة وأربعين كتابا له ، منها « طاسين الأزلى والجوهر الأكبر والشجرة النورية » و « القيامة والقيامات » و « هو هو » ووضع المستشرق جولد زير رسالة في الحلاج وأخباره وتعاليمه ، وكذلك صنف المستشرق لويس مسينيون كتابا في الحلاج وطريقته ومذهبه . وأقوال الباحثين فيه كثيرة . الفهرست ١ : ١٩٠ ، وطبقات الصوفية ٣٠٧ ، وتاريخ الخميس ٢ : ٣٤٧ ، والوفيات ١ : ١٤٦ .

(٢) يعرف الجرجاني الشطّح بقوله : « عبارة عن كلمة عليها رائحة رعونة ودعوى ، تصديرٌ من أهل المعرفة باضطراب واضطراب ، وهو من زلات المحققين ؛ فإنه دعوى حتى يفسح بها العارف ، لكن من غير إذن إلهي ، بطريق يشعر بالنباهة » . التعريفات ، مصطلح رقم ٨٢٦ .

أبان فيه عجز المعتزلة عن تصحيح دلائل النبوة على أصولهم مخاريق الحلاج ووجوه حيله .

واختلف الفقهاء أيضاً في شأن الحلاج ، فتوقف فيه أبو العباس بن سريج^(١) لما استفتى في دمه ، وأفتى أبو بكر محمد بن داود بجواز قتله^(٢) .

واختلف فيه مشايخ الصوفية ! فتبرء منه عمرو بن عثمان المكي وأبو يعقوب الأقطع وجماعة منهم . وقال عمرو بن عثمان : « كنت أماشيته يوماً فقرأت شيئاً من القرآن ، فقال : يمكنني أن أقول مثل هذا » .

وروى أن الحلاج مر يوماً على الجنيد ، فقال له : « أنا الحق ، فقال الجنيد : أنت بالحق أية خشبة تفسد » ، فتحقق فيه ما قال الجنيد لأنه صلب بعد ذلك .

وقبله جماعة من الصوفية منهم : أبو العباس بن عطاء ببغداد ، وأبو عبد الله بن خفيف بفارس ، وأبو القاسم التصري آبادي بنيسابور ، وفارس الدينوري بناحيته .

والذين نسبوه إلى الكفر وإلى دين الحلولية حكوا عليه أنه قال : « من هذب نفسه في الطاعة ، وصبر على اللذات والشهوات ، ارتقى إلى مقام المقربين ، ثم لا يزال يصفو ويرتقى في درجات المصافاة حتى يصفو عن البشرية ، فإذا لم يتبق فيه من البشرية حظ حل فيه روح الإله الذي حل في عيسى ابن مريم ، ولم يرد حينئذ شيئاً إلا كان كما أراد ، وكان جميع فعله فعل الله تعالى » . وزعموا أن الحلاج ادعى لنفسه هذه الرتبة .

(١) أحمد بن عمر بن سريج البغدادي ، أبو العباس : (٢٤٩ — ٣٠٦ هـ = ٨٦٣ — ٩١٨ م) فقيه الشافعية في عصره . مولده ووفاته ببغداد . له نحو ٤٠٠ مصنف ، منها « الأقسام » و« الخصال » ، و« الودائع لمنصوص الشرائع » . طبقات الشافعية للسبكي ٢ : ٨٧ ، والبداءة والنهاية ١ : ١٢٩ ، وتاريخ بغداد ٤ : ٢٨٧ . هذا وقد يلاحظ القارئ هنا أن وفاة ابن سريج قبل مقتل الحلاج ، وليس في هذا ما يدعو للالتباس لأنه استفتى فيه قبل وفاته .

(٢) محمد بن داود ، أبو بكر الظاهري : (٢٥٥ — ٢٩٧ هـ = ٨٦٩ — ٩١٠ م) أديب ، مناظر ، شاعر ، على درجة عالية من الذكاء . أصله من أصبهان . ولد وعاش ببغداد ، ومات بها مقتولاً . من كتبه « الانتصار » ، و« اختلاف مسائل الصحابة » . وهو ابن الإمام داود الظاهري الذي ينسب إليه المذهب الظاهري . النجوم الزاهرة ٣ : ١٧١ ، وابن خلكان ١ : ٤٧٨ ، وتاريخ بغداد ٥ : ٢٥٦ . هذا ، وليس في مقتل أبي بكر قبل إعدام الحلاج بموال اثني عشر عاماً ما يدعو للشك في كونه أفتى بإعدامه ؛ لأنه — كما قلنا في الهامش السابق — قد يكون أفتى بذلك قبل مقتله .

وذكر أنهم ظفروا بكتب له إلى أتباعه عُثوانها : « من ألهو هو رب الأرباب المتصور في كل صورة ، إلى عبده فلان » ، فظفروا بكتب أتباعه إليه وفيها : « يا ذات الذات ، ومنتهى غاية الشهوات ، نشهد أنك المتصور في كل زمان بصورة ، وفي زماننا هذا بصورة الحسين بن منصور ، ونحن نستجيرك ونرجو رحمتك يا غلام الغيوب » .

وذكروا أنه استمال ببغداد جماعة من حاشية الخليفة ومن حرمه ، حتى خاف الخليفة وهو جعفر المقتدر بالله مَعْرَةَ فتنته ، فحبسه ، واستفتى الفقهاء في دمه ، واستروح إلى فتوى أبي بكر بن داود^(١) بإباحة دمه ، فقدم إلى حامد بن العباس بضربه ألف سوط ، وبقطع يديه ورجليه وصلبه بعد ذلك عند جسر بغداد ، ففعل به ذلك يوم الثلاثاء لست بقين من ذي القعدة سنة تسع وثلاثمائة ، ثم أنزل من جذعه الذي صُلب عليه بعد ثلاث وأحرق وطرح رماده في الدجلة^(٢) وزعم بعض المنسويين إليه أنه حتى لم يقتل ، وإنما قُتل من ألقى عليه شبهه .

والذين تولّوه من الصوفية زعموا أنه كُشِفَ له أحوال من الكرامة^(٣) ، فأظهرها للناس ، فعوقب بتسليط منكري الكرامات عليه ، لتبقى حاله على التلبيس .

وزعم هؤلاء أن حقيقة التصوف حال ظاهرها تلبيس ، وباطنها تقديس ، واستدلوا على تقديس باطن الحلاج بما روى أنه قال عند قطع يديه ورجليه : « حَسْبُ الواحد إفراد الواحد » ، وبأنه سئل يوماً عن ذنبه فأنشأ يقول :

ثلاثة أخرف لا عجم فيها ومعجومان ، وانقطع الكلام

وأشار بذلك إلى التوحيد .

(١١) أما العزاقرة^(٤) : فقومٌ ببغداد أتباع زجل ظهر ببغداد في أيام الراضي بن المقتدر

(١) التي كان قد أفضى بها قبل مقتله سنة ٥٢٩٧ .

(٢) يروي ابن خلكان قصة إعدامه باختلاف يسير فيقول : « وقطعت أطرافه الأربعة ثم حُرُّ رأسه وأحرقت

جنته ، ولما صارت رماداً أُلقيت في دجلة ، ونصب الرأس على جسر بغداد » . الوفيات ١ : ١٤٦ .

(٣) يزعم ابن الشحنة في حوادث سنة ٥٣٠٩ هـ أن الحلاج كان يخرج للناس فاكهة الشتاء في الصيف

وبالعكس ، ويمد يده في الهواء ويعيدها مملوءة دراهم مكتوباً عليها « قل هو الله أحد » يسميها درايم القدرة ،

ويخبر الناس بما صنعوا في بيوتهم ويتكلم بما في ضمائرهم !

(٤) في الأصل « العذافرة » وهو خطأ ، والصواب « العزاقرة » ، نسبة إلى ابن أبي العزاقر الآتي ذكره .

في سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة ، وكان معروفاً بابن أبي العزاقر ، واسمه محمد بن علي الشلمغاني^(١) وأدعى حلول روح الإله فيه ، وسمى نفسه روح القدس ، ووضع لأتباعه كتاباً سماه بـ « الحاسة السادسة »^(٢) ، وصرح فيه برفع الشريعة ، وأباح اللواط ، وزعم أنه إيلاج الفاضل نوره في المفضول ، وأباح أتباعه له حرهم طمعاً في إيلاجه نوره فيهن ، وظفر الراضى بالله به وبجماعة من أتباعه ، منهم : الحسين بن القاسم بن عبيد الله بن سليمان بن وهب ، وأبو عمران إبراهيم بن محمد بن أحمد بن المنجّم ، ووجد كتبهما إليه يُخاطبانه فيها بالرب والمولى ، ويصفانه بالقدره على ما يشاء ، وأقروا بذلك بحضرة الفقهاء ، ومنهم أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج^(٣) ، وأبو الفرج المالكي ، وجماعة من الأئمة ، فاعترفوا بذلك ، وأمر المعروف منهم بالحسين بن القاسم بن عبيد الله بالبراءة من ابن أبي العزاقر بأن يصفعه ، ففعل ذلك ، وأظهر التوبة ، وأفتى ابن سريج بجواز قبول توبته على مذهب الشافعي رحمه الله . وأفتى المالكيون بردّ توبة الزنديق بعد العثور عليه ؛ فأمر الراضى بحبسه إلى أن ينظر في أمره وأمر بقتل ابن أبي العزاقر وصاحبه ابن أبي عون ، فقال له ابن أبي العزاقر : « أمهلني ثلاثة أيام لتنزل فيها براءتي من السماء ونقمة على أعدائي » ، وأشار الفقهاء على الراضى بتعجيل قتلها ؛ فصلبهما ، ثم أحرقهما بعد ذلك ، وطرح رمادهما في الدجلة .

(١) محمد بن علي ، أبو جعفر الشلمغاني ، ابن أبي العزاقر : (... = ٣٢٢٢ هـ ... = ٩٣٤ م) كان في أول أمره إمامياً ، ثم غلا وتطرف وكان من أمره ما ذكره البغدادي في المتن . انظر البستاني ١ : ٥٤٤ ، وفهرست الطوسي ١٤٦ ، والبداية والنهاية ١١ : ١٧٩ وفيه : « يقال له ابن العرافة » تحريف ابن أبي العزاقر . والشلمغاني نسبة إلى شلمغان بنواحي واسط ، انظر معجم البلدان ٥ : ٢٨٨ .

(٢) من كتبه أيضاً « ماهية العصمة » و« الزاهر بالحجج العقلية » و« فضل النطق على الصمت » ، و« البدء والمشقة » .

(٣) سبق معنا أن ابن سريج كانت وفاته سنة ٣٠٦ هـ ؛ أي قبل مقتل الشلمغاني بستة عشر عاماً ؛ ولذا فمن غير المقبول أن يكون حضر مجلس الحكم بإعدامه سنة ٣٢٢ . ومن المحتمل أن تكون فتوته بشأنه قد صدرت قبل وفاته سنة ٣٠٦ هـ .

◎ الفصل الحادى عشر

من فصول هذا الباب

فى ذكر أصحاب الإباحة من الخُرْمِيَّة وبيان خروجهم عن جملة فِرَقِ
الإسلام

فهؤلاء صنفان :

صنف منهم كانوا قبل دولة الإسلام كالمزْدَكِيَّة^(١) الذين استباحوا المحرمات ،
وزعموا أن الناس شرُكَاء فى الأموال والنساء ، ودامت فتنة هؤلاء إلى أن قتلهم أنو
شروان فى زمانه .

والصنف الثانى : الخرمدينية : ظهوروا فى دولة الإسلام ، وهم قريقان بَابِكِيَّة ،
ومازِيَّارِيَّة ، وكلتاها معروفة بالمُحَمَّرَة .

فالبابكية منهم : أتباع بَابِك الخُرْمِي^(٢) الذى ظهر فى جبل البدين بناحية
أذربيجان ، وكثر بها أتباعه ، واستباحوا المحرمات ، وقتلوا الكثير من المسلمين ،
وجَهَّز إليه خُلَفَاء بنى العباس جيوشاً كثيرة مع أفشين الحاجب ، ومحمد بن يوسف
الثَغْرِي ، وأبى ذَلْف العَجَلِي ، وأقرانهم ، وبقيت العساكر فى وجهه مقدار عشرين
سنة ، إلى أن أخذ بابك وأخوه إسحاق بن إبراهيم وصلبا بسُرْمَنْ رَأَى^(٣) فى أيام
المتعصم ، وأتتهم أفشين الحاجب بممالة بابك فى حربته ، وقتل لأجل ذلك .

وللبابكية فى جبلهم ليلة عيد لهم يجتمعون فيها على الخمر والزمر وتختلط فيها
رجالهم ونساؤهم ، فإذا أطفئت سُرُجهم ونيرانهم افتض فيها الرجال والنساء على
تقدير من عَزَّ بَزَّ .

والبابكية ينسبون أصل دينهم إلى أمير كان لهم فى الجاهلية اسمه شروين ، ويزعمون

(١) المزدكية أصحاب مزدك الذى ظهر فى عصر قباذ والد أنو شروان ، ودعا قباذ إلى مذهبه فأجابه ، واطلع
أنو شروان على عقيدته فقبض عليه وقتله . وقول المزدكية كقول كثير من المانوية فى الأصلين : النور والظلمة ،
إلا أن مزدك يقول : إن النور يفعل بالقصد والاختيار ، والظلمة تفعل على (الخط) والعشواء .

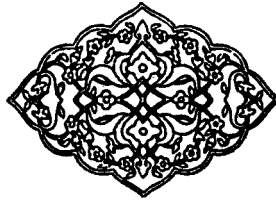
(٢) بابك الخرمي : كانت له مواجهات حربية مع بنى العباس استمرت حوالى ٢٣ عاماً ، انتهت بأسره وقتله
سنة ٢٢٣ هـ بأمر المتعصم العباسي .

(٣) هى البلدة المعروفة باسم سامراء .

أن أباه كان من الزنج ، وأمه بعض بنات ملوك الفرس ، ويزعمون أن شروين كان أفضل من محمد ومن سائر الأنبياء ، وقد بنوا في جبلهم مساجد للمسلمين يؤذَنُ فيها المسلمون ، وهم يعلمون أولادهم القرآن ، لكنهم لا يصلون في السر ، ولا يصومون في شهر رمضان ، ولا يروون جهاد الكفرة .

وأما المازيارية منهم فهم أتباع مازيار الذي أظهر دين المحمرة بجرجان . وكانت فتنة مازيار قد عظمت في ناحته ، إلى أن أخذ في أيام المعتصم أيضا ، وصلب بسر من رأى بحذاء بابك الخرمي .

وأتباع مازيار اليوم في جبلهم أكرة^(١) من يليهم من سواد جرجان ، يظهرون الإسلام ويضمرون خلافه ، والله المستعان على أهل الزيغ والطغيان .



◎ الفصل الثاني عشر

من فصول هذا الباب

في ذكر أصحاب التناسخ من أهل الأهواء ، وبيان خروجهم عن
فرق الإسلام

القائلون بالتناسخ أصناف :

صنف من الفلاسفة ، وصنف من السمنية^(١) ، وهذان الصنفان كانا قبل دولة
الإسلام .

وصنفان آخران ظَهَرَا في دولة الإسلام ، أحدهما : من جملة القَدَرِيَّة ، والآخر :
من جملة الرافضة الغالية .

فأصحاب التناسخ من السمنية : قالوا بقدوم العالم ، وقالوا ايضاً بإبطال النظر
والاستدلال ، وزعموا أنه لا معلوم إلا من جهة الحواس الخمس ، وانكر أكثرهم
المَعَاد والبَعَث بعد الموت ، وقال فريق منهم بتناسخ الأرواح في الصُّور المختلفة ،
وأجازوا أن ينقل روح الإنسان إلى كَلْبٍ ، وروح الكلب إلى إنسان ، وقد حكى
فلوطرخيس^(٢) مثل هذا القول عن بعض الفلاسفة . وزعموا أن مَنْ أذُنَّب في قَالِبٍ
نَالَهُ العقاب على ذلك الذنب في قَالِبٍ آخَرَ . وكذلك القول في الثواب عندهم .
ومن أعجب الأشياء دعوى السمنية في التناسخ الذي لا يُعَلِّم بالحواس ، مع قولهم :
« إنه لا معلوم إلا من جهة الحواس ! »

وقد ذهب الماتئويَّة أيضاً إلى التناسخ ، ذلك أن ماني^(٣) قال في بعض كتبه : « إن

(١) السَّيْنِيَّة فرقة دهرية من الهند ، نسبة إلى « سومنات » بلدة باهند . وسيدكر المؤلف شيئاً من آرائها بعد

قليل .

(٢) فُلُوطَرخيس : تفسلف بمصر ، ثم سار إلى ملطية وأقام بها ، وقد بعد من الأساطين ، وذهب إلى أن الباري
تعالم ، لم يزل بالأزلية التي هي أزلية الأزليات ، وهو مبدع فقط ، وكل مبدع ظهرت صورته في حد الإبداع فقد
كانت صورته عنده ، أي كانت معلومة له ؛ فالصور عنده بلا نهاية ، أي المعلومات بلا نهاية ... ثم قال بأن أصل
المركبات هو الماء ؛ فإنه إذا تخلخل صافياً وجد ناراً ، وإذا تخلخل وفيه بعض الثقل صار هواء ، وإذا تكاثف
تكاثفاً مبسوطاً بالغاً صار ارضاً .

(٣) ماني بن فاتك الحكيم : ظهر في زمان سابور بن أردشير ، وقتله بهرام بن هرمز بن سابور ، وذلك بعد زمن
عيسى المسيح . وقد أحدث ديناً بين الهوسية والنصرانية ، وكان يقول بنبوة المسيح ، ولا يقول بنبوة موسى .

الأرواح التي تفارق الأجسام نوعان : أرواح الصديقين ، وأرواح أهل الضلالة ، فأرواح الصديقين إذا فارقت أجسادها سَرَتْ في عمود الصبح إلى النور الذي فوق الفلك ، فبقيت في ذلك العالم على السرور الدائم ، وأرواح أهل الضلال إذا فارقت الأجساد وأرادت اللُحُوقَ بالنور الأعلى رُدَّتْ منعكسة إلى السفلى ، فتتاسخ في أجسام الحيوانات إلى أن تصفُو من شوائب الظلمة ، ثم تلتحق بالنور العالى .

وذكر أصحاب المقالات عن سقراط^(١) وأفلاطون^(٢) وأتباعهما من الفلاسفة : أنهم قالوا بتناسخ الأرواح ، على تفصيل قد حكيناه عنهم في كتاب « الملل والنحل » . وقال بعض اليهود بالتناسخ ، وزعم أنه وَجَدَ في كتاب دانيال أن الله تعالى مَسَخَ بختنصر في سبع صور من صور البهائم والسيباع ، وعَدَّبَهُ فيها كلها ثم بعثه في آخرها موحداً . وأما أهل التناسخ في دولة الإسلام : فإن البيانية ، والجناحية ، والخطابية ، والراوندية ، من الروافض الحلولية ؛ كلُّها قالت بتناسخ روح الإله في الأئمة بزعمهم .

وأول من قال بهذه الضلالة السَّبِيَّةِ من الرافضة لدعواهم أن علياً صار إلهاً حين حل روح الإله فيه .

وزعمت البيانية منهم أن روح الإله دارت في الأنبياء ، ثم في الأئمة إلى أن صارت في بيَّان بن سمعان .

(١) سقراط : (٤٦٩ — ٣٩٩ قبل الميلاد) فيلسوف يوناني من أثينا .. ولم يترك كتابات خاصة به وربما لم يكتب شيئاً على الإطلاق ، وكل معلوماتنا الصحيحة عنه والخطافة قد جاءتنا عن طريق أرسطوفان وأكسانوفان وأفلاطون ممن عاشوا في هذا الجزء أو ذاك من سنوات عمره ، أو عن طريق أرسطو الذي ولد على الأرجح بعد حوالي ثلاثة عشر عاماً من العام الذي — تبعاً لرواية أفلاطون — حوكم فيه سقراط وحكم عليه بالموت لعدم اعتقاده في تعدد الآلهة . ويعتبر سقراط على أية حال من أعظم المفكرين في كل العصور وما نسبه إليه البغدادى من أنه قال بتناسخ الأرواح خطأ واضح ، فلم يقل الرجل بهذا كما تدل المراجع الفلسفية المعتمدة ، ومنها « محاوراة الدفاع » لأفلاطون التي يروى فيها قصة محاكمة سقراط ودفاعه عن نفسه ، كما لم يقل أفلاطون بتناسخ الأرواح كما تدل على ذلك محاوراة « فيدون » و« فايدروس » .

(٢) أفلاطون : (حوالي ٤٢٧ — ٣٤٧ قبل الميلاد) ولد في أثينا وعاش فيها معظم سنى حياته ، كان تلميذاً لسقراط ، ويعتبر من أكبر الفلاسفة والمفكرين في كل العصور كان يتطلع إلى إقامة الجمهورية المثلى . وله نظريات عديدة لها أثر كبير في تطور الفكر الإنساني . وكما قلت سابقاً فإن البغدادى أخطأ في نسبة القول بتناسخ الأرواح إليه .

وَأَدَّعَتِ الْجَنَاحِيَةَ مِنْهُمْ مِثْلَ ذَلِكَ فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعَاوِيَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ .
وَكَذَلِكَ دَعْوَى الْخَطَّائِيَةِ فِي أَبِي الْخَطَّابِ ، وَكَذَلِكَ دَعْوَى قَوْمٍ مِنَ الرِّيُونَدِيَةِ فِي
أَبِي مُسْلِمٍ صَاحِبِ دَوْلَةِ بَنِي الْعَبَّاسِ .

فَهؤُلاءِ يَقُولُونَ بِتَنَاسُخِ رُوحِ الْإِلَهِ دُونَ أَرْوَاحِ النَّاسِ ، تَعَالَى اللَّهُ عَنِ ذَلِكَ عُلُوًّا
كَبِيرًا .

وَأَمَّا أَهْلُ التَّنَاسُخِ مِنَ الْقَدَرِيَةِ فَجَمَاعَةٌ : مِنْهُمْ : أَحْمَدُ بْنُ خَابِطٍ ^(١) ، وَكَانَ مَعْتَزِلِيًّا
مُنْتَسِبًا إِلَى النُّظَامِ ، وَكَانَ عَلَى بَدْعَتِهِ فِي الطَّفَرَةِ ، وَفِي نَفْيِ الْجُزْءِ الَّذِي لَا يَتَجَزَأُ ، وَفِي
نَفْيِ قُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الزِّيَادَةِ فِي نَعِيمِ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَوْ فِي عَذَابِ أَهْلِ النَّارِ ، وَزَادَ عَلَى
النُّظَامِ فِي ضَلَالَتِهِ فِي التَّنَاسُخِ .

وَمِنْهُمْ : أَحْمَدُ بْنُ أَيُّوبَ بْنِ بَانُوشَ ، وَكَانَ تَلْمِيزَ أَحْمَدَ بْنِ خَابِطٍ فِي التَّنَاسُخِ ،
لَكِنَّمَا اخْتَلَفَا بَعْدَ فِي كَيْفِيَةِ التَّنَاسُخِ .

وَمِنْهُمْ : أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ الْقَحْطِيِّ ، وَافْتَخَرَ بِأَنَّهُ كَانَ مِنْهُمْ فِي التَّنَاسُخِ وَالْإِعْتِزَالِ .

وَمِنْهُمْ : عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ أَبِي الْعَوْجَاءِ ، وَكَانَ خَالَ مَعْنٍ بْنِ زَائِدَةَ ، وَجَمَعَ بَيْنَ أَرْبَعَةِ
أَنْوَاعٍ مِنَ الضَّلَالَةِ :

أَحَدُهَا : أَنَّهُ كَانَ يَرَى فِي السَّرِّ دِينَ الْمَانَوِيَّةِ مِنَ الشُّنُوِيَةِ .

وَالثَّانِي : قَوْلُهُ بِالتَّنَاسُخِ .

وَالثَّلَاثُ : مَيْلُهُ إِلَى الرَّافِضَةِ فِي الْإِمَامَةِ .

وَالرَّابِعُ : قَوْلُهُ بِالْقَدْرِ فِي أَبْوَابِ التَّعْدِيلِ وَالتَّجْوِيرِ .

وَكَانَ قَدْ وَضَعَ أَحَادِيثَ كَثِيرَةً بِأَسَانِيدَ يَغْتَرُّ بِهَا مَنْ لَا مَعْرِفَةَ لَهُ بِالْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ ،
وَتِلْكَ الْأَحَادِيثُ الَّتِي وَضَعَهَا كُلُّهَا ضَلَالَاتٌ فِي التَّشْبِيهِ وَالتَّعْطِيلِ ، وَفِي بَعْضِهَا تَغْيِيرُ
أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ ، وَهُوَ الَّذِي أَفْسَدَ عَلَى الرَّافِضَةِ صَوْمَ رَمَضَانَ بِالْهَلَالِ ، وَرَدَّاهُمْ عَنِ
إِعْتِبَارِ الْأَهْلِ بِحِسَابٍ وَضَعَهُ لَهُمْ ، وَنَسَبَ ذَلِكَ الْحِسَابَ إِلَى جَعْفَرِ الصَّادِقِ ، وَرَفَعَ

(١) سبق الإشارة إليه .

خبر هذا الضال إلى أبي جعفر محمد بن سليمان عامل المنصور على الكوفة ، فأمر بقتله ، فقال : « لن يقتلوني ، لقد وضعت أربعة آلاف حديث أحللت بها الحرام وحرمت بها الحلال ، وفطرت الرافضة في يوم من أيام صومهم ، وصومتهم في يوم من أيام فطرهم » .

وتفصيل رأى هؤلاء في التناسخ أن أحمد بن خابط زعم أن الله تعالى أبدع خلقه أصحابه سالمين عقلاء بالغين ، في دار سوى الدنيا التي هم فيها اليوم ، وأكمل عقولهم ، وخلق فيهم معرفته والعلم به ، وأسبغ عليهم نعمه . وزعم أن الإنسان المأمور المنهى المثمم عليه هو الروح التي في الجسم ، وأن الأجسام قوالب للأرواح .

وزعم أن الروح هي الحى القادر العالم ، وأن الحيوان كله جنس واحد .

وزعم أيضاً أن جميع أنواع الحيوان محتمل للتكليف ، وكان قد توجه الأمر والنهى عليهم على اختلاف صورهم ولغاتهم ، وقال : « إن الله تعالى لما كلفهم في الدار التي خلقهم فيها شكره على ما أنعم به عليهم ، فأطاعه بعضهم في جميع ما أمرهم به وعصاه بعضهم في جميع ما أمرهم به ، فمن أطاعه في جميع ما أمره به أقره في دار النعيم التي ابتدأه فيها ، ومن عصاه في جميع ما أمر به أخرجته من دار النعيم إلى دار العذاب الدائم وهي النار ، ومن أطاعه في بعض ما أمره به وعصاه في بعض ما أمره به أخرجته إلى الدنيا ، وألبسه بعض هذه الأجسام التي هي القوالب الكثيفة ، وابتلاه بالبأساء والضراء ، والشدة والرخاء ، واللذات والآلام ، في صور مختلفة من صور الناس والطيور والبهائم والسباع والحشرات وغيرها ، على مقادير ذنوبهم ومعاصيهم في الدار الأولى التي خلقهم فيها ، فمن كانت معاصيه في تلك الدار أقل وطاعته أكثر كانت صورته في الدنيا أحسن ، ومن كانت طاعته في تلك الدار أقل ومعاصيه أكثر صار قلبه في الدنيا أقبح » .

ثم زعم أن الروح لا يزال في هذه الدنيا يتكرر في قوالب وصور مختلفة ما دامت طاعته مشوبةً بذنوبه ، وعلى قدر طاعته وذنوبه يكون منازل قوالبه في الإنسانية والبهيمية ، ثم لا يزال من الله تعالى رسولاً إلى كل نوع من الحيوان ، وتكليف للحيوان أبداً إلى أن يتمحض عمل الحيوان طاعات فيرد إلى دار النعيم الدائم وهي

الدار التي خلق فيها ، أو يتمحض عمله معاصي فينقل إلى النار الدائم عذابها .

فهذا قول ابن خابط في تناسخ الأرواح .

وقال أحمد بن أيوب بن بانوش : « إن الله تعالى خلق الخلق كله دفعة واحدة » ، وحكى عنه بعض أصحابه أن الله تعالى خلق أولا الأجزاء المقدرة التي كل واحد منها جزء لا يتجزأ ، وزعم أن تلك الأجزاء كانت أحياء عاقلة ، وأن الله تعالى كان قد سوى بينهم في جميع أمورهم ؛ إذ لم يستحق واحد منهم تفضيلا على غيره ، ولا كان من أحد منهم جناية يؤخر لأجلها عن غيره ، قال : « ثم إنه خيّرهم بين أن يمتحنهم بعد إسباغ النعمة عليهم بالطاعات ليستحقوا بها الثواب عليها ؛ لأن منزلة الاستحقاق أشرف من منزلة التفضيل ، وبين أن يتركهم في تلك الدار تفضلا عليهم بها ، فاختار بعضهم المحنة ، وأباها بعضهم ، فمن أباها تركه في الدار الأولى على حاله فيها ، ومن اختار الامتحان امتحنه في الدنيا ، ولما امتحن الذين اختاروا الامتحان عصاه بعضهم وأطاعه بعضهم ، فمن عصاه حطه إلى رتبة هي دون المنزلة التي خلّقوا فيها ، ومن أطاعه رفعه إلى رتبة أعلى من المنزلة التي خلّق عليها ، ثم كررهم في الأشخاص والقوالب إلى أن صار قوم منهم أناسا ، وآخرون صاروا بهائم أو سباعا بذنوبهم ، ومن صار منهم إلى البهيمية ارتفع عنه التكليف .

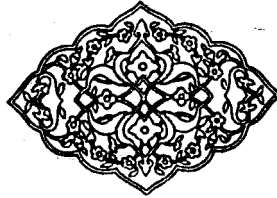
وكان يخالف ابن خابط في تكليف البهائم ، ثم قال في البهائم : « إنها لا تزال تتردد في الصور القبيحة وتلقى المكاره من الذبح والتسخير إلى أن تستوفى ما تستحق من العقاب بذنوبها ، ثم تعاد إلى الحالة الأولى ، ثم يخيرهم الله تعالى تخييراً ثانياً في الامتحان ، فإن اختاروه أعاد تكليفهم على الحال التي وصفناها وإن امتنعوا منه تركوا على حالهم غير مكلفين » ، وزعم أن من المكلفين من يعمل الطاعات حتى يستحق أن يكون نبياً أو ملكاً فيفعل الله تعالى ذلك به .

وزعم القحطى منهم أن الله تعالى لم يعرض عليهم في أول أمرهم التكليف ، بل هم سألوه الرفع عن درجاتهم والتفاضل بينهم ، فأخبرهم بأنهم لا يتصفون بذلك إلا بعد التكليف والامتحان ، وأنهم إن كلفوا فعصوا استحقوا العقاب ، فأبوا الامتحان ، قال : **فذلك قوله : ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ ، فَأَبَيْنَ**

أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا ، وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ ؛ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴿١﴾ .

وزعم أبو مُسلم الخرساني : أن الله تعالى خَلَقَ الأرواحَ وَكَلَّفَهَا ، فمنها مَنْ علم أنه يُطيعه ، ومنها من علم أنه يَعصيه ، وأن العَصَاةَ إِنَّمَا عَصِيهَ ابتداءً فعوقبوا بالنسخِ والمسخِ في الأجسادِ المختلفةِ على مقاديرِ ذنوبهم .

فهذا تفصيل قول أصحاب التناسخ ، وقد نَقَضْنَا عليهم في كتاب « الملل والنحل » بما فيه كفايه .



◎ الفصل الثالث عشر

من فصول هذا الباب

في بيان ضلالات الخاطبية من القدرية وبيان خروجهم عن فرق الأمة هؤلاء أتباع أحمد بن حابط القدرى^(١) وكان من أصحاب النُّظَام في الاعتزال ، وقد ذكرنا قوله في التناسخ قبل هذا ، ونذكر في هذا الفصل ضلالاته في توحيد الصانع .

وذلك أن ابن حابط وفضلاً الحدى^(٢) زعما أن للمخلق ربين وخالقين :

أحدهما : قديم وهو الله سبحانه ، والآخر : مخلوق وهو عيسى ابن مريم .

وزعما أن المسيح ابنُ الله على معنى دون الولادة ، وزعما أيضا أن المسيح هو الذى يحاسب الخلق في الآخرة ، وهو الذى عناه الله بقوله : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًا صَفًا ﴾^(٣) وهو الذى يأتي ﴿ فِي ظُلْمٍ مِنَ الْعَمَامِ وَالْمَلَائِكَةِ ، وَقَضَى الْأَمْرَ ، وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ ﴾^(٤) . وهو الذى خلق آدم على صورة نفسه ، وذلك تأويل ما روى « أن الله تعالى خلق آدم على صورته^(٥) » ، وزعم أنه هو الذى عناه النبي ﷺ بقوله : « تَرَوْنَ رَبِّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ^(٦) » وهو الذى عناه بقوله : « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ الْعَقْلَ فَقَالَ لَهُ : أَقْبِلْ ، فَأَقْبَلَ ، وَقَالَ لَهُ : أَذْبِرْ ، فَأَذْبَرَ ، فَقَالَ : مَا خَلَقْتُ خَلْقًا أَكْرَمَ مِنْكَ ، وَبِكَ أُعْطِيَ وَبِكَ آخَذُ^(٧) » . وقالوا : « إن المسيح تَدَّرَعُ جَسَدًا ، وكان قبل التدرع عقلا » .

قال عبد القاهر : قد شارك هذان الكافران الثنوية والمجوس في دعوى خالقين ،

(١) سبق الإشارة إليه في أكثر من موضع .

(٢) نسبة إلى بلدة « حديثة » على شاطئ الفرات .

(٣) الفجر : ٢٢ . (٤) البقرة : ٢١٠ .

(٥) رواه أحمد ٢ : ٢٤٤ ، ٢٥١ ، ٣١٥ ، ٣٢٣ ، ٤٣٤ ، ٤٦٣ ، ٥١٩ . والبخارى : كتاب

الاستئذان ، باب ١ ، ومسلم : كتاب البر ، رقم ١١٥ ، وكتاب الجنة ، حديث رقم ٢٨ .

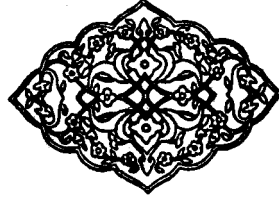
(٦) رواه البخارى : كتاب الأذان ، باب ١٢٩ ، وكتاب الرقاق ، باب ٥٢ ، وكتاب التوحيد ، باب ٢٤ ،

ومسلم : كتاب الإيمان ، حديث ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠٢ . وأبو داود : كتاب السنة ، باب ١٩ والترمذى :

كتاب الجنة ، باب ١٥ ، ١٦ . وأحمد ٣ : ١٦ ، ١٧ ، ٢٦ ، ٢٧ .

(٧) حديث موضوع .

وقولهما شر من قولهم ؛ لأن الثنوية والمجوس أضافوا اختراع جميع الخيرات إلى الله تعالى ، وإنما أضافوا فعل الشرور إلى الظلمة وإلى الشيطان ، وأضاف ابن خابط وفضل الحدّث فعل الخيرات كلها إلى عيسى ابن مريم ، وأضافا إليه محاسبة الخلق في الآخرة ، والعجب في قولهما إن عيسى خلق جدّه آدَمَ عليه السلام ، فيا عجبا من قرع يخلق أصله ! ومَن عدّ هذين الضالين من فرق الإسلام كمن عدّ النصراني من فرق الإسلام .



◎ الفصل الرابع عشر

من فصول هذا الباب

في ذكر الحمارية من القدرية وبيان خروجهم عن فرق الأمة

هؤلاء قوم من معتزلة عسكر مكرم ، اختاروا من بدع أصناف القدرية ضلالات

مخصوصة :

فأخذوا من ابن خابط قوله بتناسخ الأرواح في الأجساد والقوالب .

وأخذوا من عبّاد بن سليمان الضمري قوله بأن الذين مسحهم الله قردةً وخنازير

كانوا قبل المسخ ناساً ، وكانوا معتقدين للكفر بعد المسخ .

وأخذوا من جعد بن درهم ، الذي ضحى به خالد بن عبد الله القسري ، قوله

بأن النظر الذي يُوجب المعرفة تكون تلك المعرفة فعلا لا فاعلا لها .

ثم زعموا بعد ذلك أن الخمر ليست من فعل الله تعالى ، وإنما هي من فعل

الخمّار ؛ لأن الله تعالى لا يفعل ما يكون سبب المعصية .

وزعموا أن الإنسان قد يخلق أنواعا من الحيوانات ، كاللحم إذا دفنته الإنسان أو

يضعه في الشمس فيدود ، زعموا أن تلك الديدان من خلق الإنسان ، وكذلك

العقارب التي تظهر من التبن تحت الآجر^(١) زعموا أنها من اختراع من جمع بين

الآجر والتبن .

وهؤلاء شرّ من المجوس الذين أضافوا اختراع الحيات والحشرات والسموم إلى

الشیطان ، ومن عدّهم من فرق الأمة كمن عدّ المجوس من فرق الأمة .

(١) الآجر : الطوب اللبن المحرق .

◎ الفصل الخامس عشر

من فصول هذا الباب

في ذكر اليزيدية من الخوارج وبيان خروجهم عن فرق الإسلام

هؤلاء أتباع يزيد بن أبي أنيسة الخارجي^(١) وكان من البصرة ، ثم انتقل إلى جور من أرض فارس ، وكان على رأى الإباضية من الخوارج ، ثم إنه خرج عن قول جميع الأمة ؛ لدعواه أن الله عز وجل يبعث رسولا من العجم ، وينزل عليه كتابا من السماء ، وينسخ بشرعه شريعة محمد ﷺ ، وزعم أن أتباع ذلك النبي المنتظر هم الصابئون المذكورون في القرآن ، فأما المُسَمَّون بالصابئة من أهل واسط وحران فما هم الصابئون المذكورون في القرآن . وكان مع هذه الضلالة يتولَّى من شهد لمحمد ﷺ بالنبوة من أهل الكتاب وإن لم يدخل في دينه ، وسعاهم بذلك مؤمنين ، وعلى هذا القول يجب أن يكون العيسوية والموشكانية^(٢) من اليهود مؤمنين ؛ لأنهم أقرؤا بنبوة محمد عليه السلام ولم يدخلوا في دينه .

وليس بجائز أن يُعدَّ في فرق الإسلام من يعدُّ اليهود من المسلمين ، وكيف يعد من فرق الإسلام من يقول بنسخ شريعة الإسلام ؟



(١) ذكر البختادى في « الملل والنحل » من أقوال يزيد ما لم يذكره هنا ، فقال : « ... انفرد عن [أى الإباضية] بأن قال : تتولى المحكمة الأولى قبل نافع بن الأزرق ، وتبرأ من أهل الأحداث بعدهم ... » وذكره أيضاً في كتابه « أصول الدين » ولكن باسم « يزيد بن أنيسة » ص ١٦٢ . وفي « مقالات الإسلاميين » للأشعري جاء اسمه كذلك « يزيد بن أنيسة » ١ : ١٠٣ ، وذكره بنفس هذا الاسم الشهرستاني في « الملل والنحل » ١ : ١٣٦ ، طبعة الحلبي .

(٢) سبق التعريف بهاتين الفرقتين .

◎ الفصل السادس عشر

من هذا الباب

في ذكر الميمونية من الخوارج وبيان خروجهم عن فرق الإسلام

هؤلاء أتباع رجل من الخوارج العجاردة كان اسمه ميمونا^(١)، وكان على مذهب العجاردة من الخوارج ، ثم إنه خالف العجاردة في الإرادة والقدر والاستطاعة ، وقال في هذه الأبواب الثلاثة بقول القدرية المعتزلة عن الحق . وزعم مع ذلك أن أطفال المشركين في الجنة . ولو بقي ميمون هذا على هذه البدع التي حكيناها عنه ولم يزد عليها ضلالة سواها لنسبناه إلى الخوارج ؛ لقوله بتكفير على وطلحة والزبير وعائشة وعثمان ، وقوله بتكفير أصحاب الذنوب ، وإلى القدرية لقوله في باب الإرادة والقدر والاستطاعة بأقوال القدرية فيها .

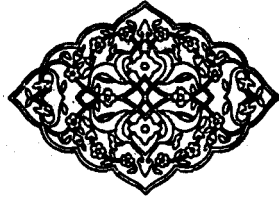
ولكنه زاد على القدرية وعلى الخوارج بضلالة اشتقها من دين الجوس ، وذلك أنه أباح نكاح بنات الأولاد من الأجداد ، وبنات أولاد الإخوة والأخوات ، وقال : « إنما ذكر الله تعالى في تحريم النساء بالنسب : الأمهات ، والبنات ، والأخوات ، والعَمَّات ، والخالات ، وبنات الأخ ، وبنات الأخوات . ولم يذكر بنات البنات ، ولا بنات البنين ، ولا بنات أولاد الإخوة ، ولا بنات أولاد الأخوات » . فإن طردَ قياسية في أمهات الأمهات وأمهات الآباء والأجداد امتحض في الجوسية ، وإن لم يُجزِ نكاح الجدات وقاسَ الجدات على الأمهات لزمه قياسُ بنات الأولاد على بنات الصلب . وإن لم يطرُد قياسه في هذا الباب نقض اعتلاله .

وحكى الكرايسى^(٢) عن الميمونية من الخوارج أنهم انكروا أن تكون سورة

(١) ميمون بن عمران : (... - نحو ١٠٠ هـ = ... - نحو ٧١٨ م) انظر الأعلام للزركلي ٧ : ٣٤١ ، والخطط والآثار ٢ : ٣٥٤ ، وجامع العلوم ٣ : ٣٩٢ . وهو في الملل والنحل للشهرستاني ١ : ٢٠٤ طبعة مكتبة الحسين : « ميمون بن خالد » ، وذكره البغدادي في الملل والنحل كما ذكره هنا باسم « ميمون » ولم يذكر اسم أبيه ، وهو نفس ما فعله صاحب اللباب ٣ : ٢٠٣ الذي أهمل اسم أبيه .

(٢) هو الحسين بن علي بن يزيد أبو علي الكرايسى : (... - ٢٤٥ هـ = ... - ٨٥٩ م) كان يعد أحد أعلام جملد المشهورين ، كما كان محدثاً وقيماً . وكان كتابه « المقالات » المصدر الأساسي للكتب المدونة تكفيراً للخوارج وطوائف الغلاة الأخرى . من كتبه أيضاً « كتاب القضاء » و« كتاب المدلسين » .

يوسف من القرآن . ومنكر بعض القرآن كمنكر كله .
ومن استحلَّ بعض ذوات المحارم في حكم المجوس ، ولا يكون المجوسُ معدوداً في
فَرَقِ الإسلام .



◎ الفصل السابع عشر

من فصول هذا الباب

في ذكر الباطنية وبيان خروجهم عن جميع فرق الإسلام

اعلموا أسعدكم الله أن ضرر الباطنية على فرق المسلمين أعظم من ضرر اليهود والنصارى والمجوس عليهم ، بل أعظم من مَضْرُة الدهرية وسائر أصناف الكفرة عليهم ، بل أعظم من ضرر الدجال الذي يظهر في آخر الزمان ؛ لأن الذين ضلوا عن الدين بدعوة الباطنية من وقت ظهور دعوتهم إلى يومنا أكثر من الذين يضلون بالدجال في وقت ظهوره ؛ لأن فتنة الدجال لا تزيد مدتها على أربعين يوماً ، وفضائح الباطنية أكثر من عدد الرمل والقطر .

وقد حكى أصحاب المقالات أن الذين أسسوا دعوة الباطنية جماعة : منهم « ميمون بن ديصان » المعروف بالقُدّاح^(١) وكان مولى لجعفر بن محمد الصادق ، وكان من الأهواز ، ومنهم : محمد بن الحسين الملقب بدندان ، اجتمعوا كلهم مع ميمون بن ديصان في سجن والى العراق ، فأسسوا في ذلك السجن مذاهب الباطنية ، ثم ظهرت دعوتهم بعد تحلّصهم من السجن من جهة المعروف بدندان ، وابتدأ بالدعوة في ناحية توز ، فدخل في دينه جماعة من أكراد الجبل مع أهل الجبل المعروف بالبدين ، ثم رحل ميمون بن ديصان إلى ناحية المغرب ، وانتسب في تلك الناحية إلى عَقِيل بن أبى طالب ، وزعم أنه من نسله ، فلما دخل في دعوته قوم من غلاة الرُفُض والحُلُولية منهم ادعى أنه من ولد محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق ، فقبل الأغبياء ذلك منه على جهل منهم بأن محمد بن إسماعيل بن جعفر مات ولم يُعَقَّب عند علماء الأنساب^(٢) .

(١) ميمون بن داود بن سعيد ، القُدّاح : (١٠٠ ؟ - نحو ١٧٠ هـ = ٧١٨ - نحو ٧٨٦ م) في نسبه وسيرته اضطراب ، قيل : اسم أبيه ديصان ، أو غيلان . وفي الإسماعيلية الباطنية من ينسبه إلى سلمان الفارسي . ولد بمكة وانتقل إلى الأهواز ، واتصل بمحمد الباقر وابنه جعفر الصادق ، وروى عنهما . ويقال : إنه أدرك محمد بن إسماعيل بن جعفر ، وأدبه ولقنه مذهب الباطنية وتوجه به إلى طبرستان ففلسطين . واستقر في سلمية بسورية ، حيث ألف كتابيه « الميزان » ، و« الهداية » وتوفى بها . وهو الذي قيل إن الخلفاء الفاطميين في المغرب من نسله .. ولم يصح هذا . انظر أصول الإسماعيلية ١٣٣ - ١٥٦ ، وأعلام الإسماعيلية ٥٥٩ .

(٢) هذه المسألة موضع خلاف بين علماء الأنساب ، وليست محسومة كما يوحي كلام البغدادي .

ثم ظهر في دعوته إلى دين الباطنية رجل يقال له حَمْدَان قَرْمَط^(١)، لقب بذلك لِقَرْمَطَة في خطه أو في حَطْوِه ، وكان في ابتداء أمره أَكْرَاراً من أَكْرَة سواد الكوفة ، وإليه تنسب القَرَامِطَة .

ثم ظهر بعده في الدعوة إلى البدعة أبو سعيد الجَنَائِي^(٢)، وكان من مستجبيه حَمْدَان ، وتغلب على ناحية البحرين ، ودخل في دعوته بنو سنير . ثم لما تَمَدَّت الأيَّامُ بهم ظهر المعروف منهم بسعيد بن الحسين بن أحمد بن عبد الله ابن مَيْمُون بن دَيْصَانَ القَدَّاح ، فغير اسم نفسه ونسبه ، وقال لأتباعه : « أنا عبيد الله ابن الحسين بن محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق » ، ثم ظهرت فتنته بالمغرب ، وأولاده اليوم مستولون على أعمال مصر^(٣) .

وظهر منهم المعروف بابن زكرويه بن مهرويه الدنداني ، وكان من تلامذة حمدان قرمط ، وظهر مأمون أخو حمدان قَرْمَط بأرض فارس ، وقرامطة فارس يقال لهم « المأمونية » لأجل ذلك .

ودخل أرض الدَّيْلَم رجل من الباطنية يعرف بأبي حاتم ، فاستجاب له جماعة من الديلم منهم أسفار بن شرويه .

وظهر بنيسابور داعية لهم يعرف بالشعراني ، فقتل بها في ولاية أبي بكر بن حجاج عليها ، وكان الشعراني قد دَعَا الحسين بن علي المروزي ، وقام بدعوته بعده محمد بن أحمد النسفي داعية أهل ما وراء النهر ، وأبو يعقوب السجزي المعروف ببندانه ، وصنَّف النسفي لهم كتاب « المحصول » ، وصنَّف لهم أبو يعقوب كتاب « أساس الدعوة » ، وكتاب « تأويل الشرائع » ، وكتاب « كشف الأسرار » وقيل

(١) قَرْمَط : (... - ٨٢٩٣ = ... - ٩٠٦ م) اختلف في اسمه وأصله ، قيل : اسمه « حمدان » أو « الفرج ابن عثمان » أو « الفرج بن يحيى » وقرمط لقبه . والنسابون يضبطنونه بكسر القاف والميم بينهما راء ساكنة ، واللغويون يفتحون القاف والميم . أصله من خوزستان ، وعرف في سواد الكوفة (سنة ٢٥٨ هـ) ابن خلدون ٤ : ١١ ، ٨٤ - ٨٧ . وابن الأثير ٧ : ١٤٧ - ١٤٩ ، ١٦٨ ، ١٨٠ ، والنجوم الزاهرة ٣ : ١٢٨ .

(٢) الحسن بن بهرم الجنائي ، أبو سعيد : (... - ٨٣٠١ = ... - ٩١٤ م) كان دقاقاً ، من أهل جنابة (بفارس) ونفى منها ، فأقام في البحرين تاجراً ، وجعل يدعو العرب إلى مذهبه ، فعظم أمره . فحاربه الخليفة ، فظفر الحسن . وصافاه المقتدر العباسي واستولى على هجر والأحساء والقطيف وسائر بلاد البحرين . كان شجاعاً داهية . قتله خادم له صقلبي في الحمام ، بهجر . ابن الأثير ٨ : ٢٧ وما قبلها ، ومراة الجنان ٢ : ٢٣٨ .

(٣) يقصد أيام دولة الفاطميين .

النسفى والمعروف ببندانه على ضلالتهما^(١).

وذكر أصحاب التواريخ أن دعوة الباطنية ظهرت أولاً في زمان المأمون ، وانتشرت في زمان المعتصم ، وذكروا أنه دخل في دعوتهم الأفشين صاحب جيش المعتصم ، وكان مراناً لبابك الحرمى ، وكان الحرمى مستعصياً بناحية البدين ، وكان أهل جبله خرمية على طريقة المزدكية ، فصارت الخرمية مع الباطنية يداً واحدة ، واجتمع مع بابك من أهل البدين ومن انضم إليهم من الديلم مقدار ثلاثمائة ألف رجل ، وأخرج الخليفة لقتالهم الأفشين فظنّه ناصحاً للمسلمين ، وكان في سره مع بابك ، وتوانى في القتال معه ، ودلّه على عورات عساكر المسلمين ، وقتل الكثير منهم ، ثم لحقت الأمدادُ بالأفشين ، ولحق به محمد بن يوسف الثغرى ، وأبو دُلف القاسم بن عيسى العجلى ، ولحق به بعد ذلك قوادُ عبد الله بن طاهر ، واشتدت شوكة البابكية والقرامطة على عسكر المسلمين ، حتى بنّوا لأنفسهم البلدة المعروفة ببرزند خوفاً من بلاد البابكية ودامت الحرب بين الفريقين سنين كثيرة إلى أن أظفر الله المسلمين بالبابكية فأسير بابك وصُلب بسرٌّ من رأى^(٢) سنة ثلاثٍ وعشرين ومائتين ، ثم أخذ أخوه إسحاق ، وصُلب ببغداد مع مازيار صاحب الحمرة بطبرستان وجرجان ، ولما قتل بابك ظهر للخليفة عُذر الأفشين وخيانتة للمسلمين في حروبه مع بابك ، فأمر بقتله وصلبه ، فصلب لذلك .

وذكر أصحاب التواريخ أن الذين وضعوا أساس دين الباطنية كانوا من أولاد الجوس ، وكانوا مائلين إلى دين أسلافهم ، ولم يجسروا على إظهاره خوفاً من سيوف المسلمين ، فوضع الأعمار منهم أسساً من قبلها منهم صار في الباطن إلى تفضيل أديان الجوس ، وتأولوا آيات القرآن وسُنن النبي عليه السلام على موافقة أسسهم .

وبيان ذلك أن الثنوية زعمت أن النور والظلمة صانعان قديمان ، والنور منهما فاعل الخيرات والمنافع ، والظلام فاعل الشرور والمضار ، وأن الأجسام ممتزجة من النور والظلمة ، وكل واحد منهما مشتمل على أربع طبائع ، وهى : الحرارة ،

(١) المعرفة المزيد من التفاصيل والتحليلات التاريخية حول نشأة الباطنية وتطورها يمكن الرجوع لكتابنا « حركة الحشاشين : تاريخ وعقائد أخطر فرقة سرية في العالم الإسلامى ، سلسلة أسرار الباطنية والفرق الخفية ، إصدار مكتبة القرآن بمصر .

(٢) هى البلدة المعروفة بسامراء .

والبرودة ، والرطوبة ، واليبوسة . والأصلان الأولان مع الطبائع الأربع مُدَبَّرَاتُ هذا العالم ، وشاركهم الجوسُ في اعتقاد صانعين ، غير أنهم زعموا أن أحد الصانعين قديم وهو الإلهُ الفاعل للخيرات ، والآخر شَيْطَانٌ مُحَدَّثٌ فاعل للشرور .

وذكر زعماء الباطنية في كتبهم أن الإله خلق النفس ؛ فالإله هو الأول ، والنفس هو الثاني ، وهما مدبرا هذا العالم ، وسموهما الأول والثاني ، وربما سموهما العقل والنفس ، ثم قالوا : « إنهما يُدَبِّرَانِ هذا العالم بتدبير الكواكب السبعة والطبائع الأول » ، وقولهم « إن الأول والثاني يدبران العالم » هو بعينه قول الجوس بإضافة الحوادث لصانعين أحدهما قديم والآخر مُحَدَّثٌ ، إلا أن الباطنية عَيَّرَتْ عن الصانعين بالأول والثاني ، وعبر الجوس عنهما بِيَزْدَانَ وَأَهْرَمَانَ . فهذا هو الذي يدور في قلوب الباطنية ، ووضَعُوا أساساً يُوَدِّى إليه .

ولم يمكنهم إظهار عبادة النيران ، فاحتالوا بأن قالوا للمسلمين : « ينبغي أن تجمَّرَ المساجد كلها ، وأن تكون في كل مسجد حجرة يوضع عليها الندُّ والعودُ في كل حال » ، وكانت البرامكة قد زينوا للرشيدي أن يتخذ في جوف الكعبة حجرة يتبخَّرَ عليها العود أبداً ، فعلم الرشيدي أنهم أرادوا من ذلك عبادة النار في الكعبة ، وأن تصير الكعبة بيت نار ، فكان ذلك أحد أسباب قبض الرشيدي على البرامكة . ثم إن الباطنية لما تأولت أصول الدين على الشرك احتالت أيضاً لتأويل أحكام الشريعة على وجوه تؤدِّي إلى رفع الشريعة أو إلى مثل أحكام الجوس ، والذي يدل على أن هذا مرادهم بتأويل الشريعة أنهم قد أباحوا لأتباعهم نكاح البنات والأخوات ، وأباحوا شرب الخمر وجميع اللذات .

ويؤكد ذلك أن الغلام الذي ظهر منهم بالبحرين والأحساء بعد سليمان بن الحسن القرمطي سنَّ لأتباعه اللواط ، وأوجب قتل الغلام الذي يمتنع على من يريد الفجور به ، وأمر بقطع يد من أطفأ ناراً بيده ، وبقطع لسان من أطفأها بنفخه ، وهذا الغلام هو المعروف بابن أبي زكريا الطامى ، وكان ظهوره في سنة تسع عشرة وثلاثمائة ، وطالت فتنته إلى أن سلَّط الله تعالى عليه مَنْ ذَبَحَهُ على فراشه .

ويؤكد ما قلناه من ميل الباطنية إلى دين الجوس أنا لا نجد على ظهر الأرض

مجوسيا إلا وهو مُؤادٌ لهم ، منتظر لظهورهم على الديار ، يظنون أن المُلك يعود إليهم بذلك ، وربما استدل أعمارهم على ذلك بما يرويه المجوس عن زرادشت أنه قال لكشتاسف : « إن المُلك يزول عن الفرس إلى الروم واليونانية ثم يعود إلى الفرس ، ثم يزول عن الفرس إلى العَرَب ، ثم يعود إلى الفرس » ، وسأعدهُ جاماسب المنجم على ذلك ، وزعم أن المُلك يعود إلى العجم تمام ألف وخمسمائة سنة من وقت ظهور زادشت .

وكان في الباطنية رجل يعرف بأبي عبد الله العردى يدعى علم النجوم ، ويتعصب للمجوس ، وصنّف كتابا وذكر فيه أن القرن الثامن عشر من مولد محمد ﷺ يوافق الألف العاشر ، وهو نوبة المشتري والقوس ، وقال : « عند ذلك يخرج إنسان يُعيدُ الدولة المجوسية ، ويستولى على الأرض كلها » ، وزعم أنه يملك مدة سبع قرانات ، وقالوا : « قد تحقق حكم زرادشت وجاماسب في زوال ملك العجم إلى الروم واليونانية في أيام الإسكندر ، ثم عاد إلى العجم بعد ثلاثمائة سنة ، ثم زال بعد ذلك ملك العجم إلى العرب ، وسيعود إلى العجم تمام المدة التي ذكرها جاماسب ، وقد وافق الوقت الذي ذكروه أيام المكتفى والمقتدر ، وأخلف موعودهم ، وما رجع المُلكُ فيه إلى المجوس . وكان القرامطة قبل هذا الميقات يتواعدون فيما بينهم ظهور المنتظر في القران السابع في المثلثة النارية .

وخرج منهم سليمان بن الحسن^(١) من الأحساء على هذه الدعوى ، وتعرض للحجيج ، وأسرف في القتل منهم ، ثم دخل مكة ، وقتل من كان في الطواف وأغار على أستار الكعبة ، وطرح القتلى في بئر زمزم ، وكسر عساكر كثيرة من عساكر المسلمين ، وانهمز في بعض حروبه إلى هجر ، فكتب للمسلمين قصيدة يقول فيها :

أغرّكم منى رجوعى إلى هجر وعمّا قليل سوف يأتيكم العجز

(١) سليمان بن الحسن بن بهرام الجنابي الهجرى ، أبو طاهر القرمطى : (.....=٥٣٣٢.....-٩٤٤م) ملك البحرين ، وزعيم القرامطة . نسبته إلى جنابة من بلاد فارس . وكان أبوه الذى ترجمنا له سابقاً قد أستولى على هجر والأحساء والقطيف وسائر بلاد البحرين ومات أبوه سنة ٣٠١ ، وقد عهد بالأمر إلى كبير أبنائه « سعيد » فعجز هذا عن الأمر ، فقلبه سليمان صاحب الترجمة ، وهو الذى اقتلع الحجر الأسود يوم التروية ٣١٧ هـ وأرسله إلى هجر ونهب أموال الحجيج وقتل ثلاثين ألفاً منهم ، وعزى البيت الحرام ، وأخذ بابه ، وردم زمزم بالقتلى . وعاد إلى هجر ، فأله بعض أصحابه . ومات كهلاً بالجدرى . هذا ولم يعد الحجر الأسود إلى الكعبة إلا سنة ٥٣٩ هـ . انظر الكامل ٨ : ٢٧ ، ٤٥ ، ٤٩ ، ٥٣ ، ٥٦ ، ٦٥ . والنجوم الزاهرة ٣ : ٢٢٥ .

إذا طَلَعَ المَرِيخُ في أرض بابل وقَارَنَهُ النجمان فالحدَرُ الحدَرُ

أَلَسْتُ أَنَا المذکورُ في الكُتُبِ کلها أَلَسْتُ أَنَا المبعوثُ في سُورَةِ الرُّمِّ

سَأَمَلِكُ أَهْلَ الأَرْضِ شَرْقاً وَمَغْرِباً إلى قَيْرَوَانَ الرُّومِ وَالتُّرْكَ وَالْعَزْرُ

وأراد بالنجمين زُحَلُ والمشتري ، وقد وجد هذا القران في سنى ظهوره ، ولم يملك من الأرض شيئاً غير بلدته التى خرج منها ، وطَمِعَ في أن يملك سبع قرانات وما ملك سبع سنين ، بل قتل بهيت ، رمت امرأة من سَطْحِهَا بِلَبَنَةٍ على رأسه فدمغته^(١) ، وقتل النساءُ أخصُّ قتيل وأهُونُ فقيد .

وفي آخر سنة ألف ومائتين وأربعين لاسكندر ثم من تاريخ زَرَادَشْتِ أَلْف وخمسة سنة ، وما عاد فيها ملك الأرض إلى الجوس ، بل اتسع بعدها نطاق الإسلام في الأرض ، وفتح الله تعالى للمسلمين بعدها بلاد بلا ساغون ، وأرض التبت ، وأكثر نواحي الصين ، ثم فتح لهم بعدها جميع أرض الهند من لفات إلى قنوج ، وصارت أرض الهند إلى سيطر سيقا بحرهما من رقعة الإسلام في أيام يمين الدولة أمين الملة محمود بن سبكتكين رحمه الله ، وفي هذا رَغْمُ أنوفِ الباطنية والجوس الجاماسبية الذين حكموا بَعُودَ الملك إليهم ، فذاقوا وبأل أمرهم ، وكان عاقبة أمانهم بُوراً بحمد الله ومَنَّهُ .

ثم إن الباطنية خرج منهم عُبَيْدُ الله بن الحسين بناحية القَيْرَوَانَ ، وخذع قوما من كتامة وقوما من المصامدة ، وشرذمة من أعتام بربر بحيل ونيرنجات أظهرها لهم كروية الخيالات بالليل من خلف الرداء والإزار ، وظن الأعمار أنها معجزة له فتبعوه لأجلها على بدعته ، فاستولى بهم على بلاد المغرب ، ثم خرج المعروف منهم بأبى سعيد الحسن بن يَهْرَامِ على أهل الأحساء والقطيف والبحرين فأتى بأتباعه على أعدائه ، وسبى نساءهم وذرايرهم ، وأحرق المصاحف والمساجد ، ثم استولى على هَجْر ، وقتل رجالها ، واستعبد ذرايرهم ونساءهم ، ثم ظهر المعروف منهم بالصناديقى باليمن وقتل الكثير من أهلها ، حتى قتل الأطفال والنساء ، وانضم إليه المعروف منهم بابن الفضل في أتباعه ، ثم إن الله تعالى سلط عليهما وعلى أتباعهما

(١) تذكر المصادر التي بين أيدينا — كما ذكرنا في الهامش السابق — أنه مات كهلاً نتيجة إصابته بالجدري .

الأكلّة والطاعون فماتوا بهما .

ثم خرج بالشام حفيدّ لميمون بن ذَيْصَانَ يقال له أبو القاسم بن مهرويه ، وقال لمن تبعهما : « هذا وقت مُلْكنا » ، وكان ذلك سنة تسع وثمانين ومائتين . فقصدهم سبك صاحب المعتضد ، فقتلوا سبكا في الحرب ، ودخلوا مدينة الرصافة ، وأحرقوا مسجدها الجامع ، وقصدوا بعد ذلك دمشق فاستقبلهم الحمامي غلام ابن طيلون وهزمهم إلى الرقة ، فخرج إليهم محمد بن سليمان كاتب المكتفى في جند من أجناد المكتفى ، فهزمهم وقتل منهم الألو ف ، فانهزم الحسن بن زكريا بن مهرويه إلى الرملة ، فقبض عليه والى الرملة ، فبعث به وبجماعة من أتباعه إلى المكتفى ، فقتلهم ببغداد في الشارع بأشد عذاب ثم انقطعت بقتلهم شوكة القرامطة إلى سنة عشر وثلاثمائة .

وظهر بعدها فتنة سليمان بن الحسن في سنة إحدى عشرة وثلاثمائة ، فإنه كبس البصرة وقتل أميرها سبكا المفلحى ، ونقل أموال البصرة إلى البحرين .

وفى سنة اثنتى عشرة وثلاثمائة وقع الحجيج في نهب لعشر بقين من الحرم ، وقتل أكثر الحجيج ، وسبى الحرم والذرارى ، ثم دخل الكوفة في سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة فقتل الناس واتهب الأموال .

وفى سنة خمس عشرة وثلاثمائة حارب ابن أبى الساج ، وأسره ، وهزم أصحابه .

وفى سنة سبع عشرة وثلاثمائة دخل مكة وقتل من وجده في الطواف ، وقيل : إنه قتل بها ثلاثة آلاف ، وأخرج منها سبعمائة بكر ، واقتلع الحجر ، وحمله إلى البحرين ، ثم رُدَّ منها إلى الكوفة ، ورُدَّ بعد ذلك من الكوفة إلى مكة على يد أبى إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى المزكى النيسابورى في سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة .

وقصد سليمان بن الحسن بغداد في سنة ثمانى عشرة وثلاثمائة ، فلما ورد هيت رَمَتْه امرأة من سطحها بلبنة فقتلته ، وانقطعت بعد ذلك شوكة القرامطة ، وصاروا بعد قتل سليمان بن الحسن متصدّين للحجيج من الكوفة والبصرة إلى مكة حُفَاة ليضمن لهم مال إلى أن غلبهم الأصفر العقيلي على بعض ديارهم .

وكانت ولاية نصر وأعمالها للإخشيدية ، وانضمَّ بعضهم إلى ابن عُبيد الله الباطني الذي كان قد استولى على قيروان ، ودخلوا مصر في سنة ثلاث وستين وثلاثمائة ، وابتنوا بها مدينة سموها القاهرة يسكنها أهل بدعته ، وأهل مصر ثابتون على السنة إلى يومنا ، وإن أطاعوا صاحب القاهرة في أداء خراجهم إليه .

وكان أبو شجاع فتاحسرو بن بويه ، قد تآهب لقصْد مصر وانتزاعها من أيدي الباطنية ، وكتب على أعلامه بالسواد : بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد خاتم النبيين والطائع لله أمير المؤمنين ، ادخلوا مصر إن شاء الله آمين ، وقال قصيدة أولها :

أما ترى الأقدارَ لي طوائعاً قواضياً لي بالعِمان كالخَبْرِ
ويشَهْد الأنعامَ لي بأنبي ذاك الذي يُرجى وَذَاكَ المُنتظَرِ
لنصرة الإسلام والداعسى إلى خليفة الله الإمام المُفتخِرِ

فلما خرج إلى مضاربه للخروج إلى مصر غافصة وفاجأه الأجل فمضى لسبيله ، فلما قضى فتاحسرو نخبه طمع زعيم مصر في ملوك نواحي الشرق ، فكاتبهم يدعُوهم إلى البيعة له ، فأجاب قابوس بن وشمكير عن كتابه بقوله : « إني لا أذكرك إلا على المستراح » . وأجابه ناصر الدولة أبو الحسن محمد بن إبراهيم بن سيمجور بأن كتب على ظهر كتابه إليه : ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ، لا أعبد ما تعبدون ﴾ إلى آخر السورة^(١) . وأجابه نوح بن منصور والى خراسان بقتل دُعاته إلى بدعته . ودخل في دعوته بعض ولاية الجرجانية من أرض خوارزم ، فكان دخوله في دينه شوما عليه في ذهاب ملكه ، وقتل أصحابه ، ثم استولى يمين الدولة وأمين الملة محمود بن سبكتكين على أرضهم ، وقتل مَنْ كان بها من دعاة الباطنية ، وكان أبو علي بن سيمجور قد وافقهم في السر فذاق وبأل أمره في ذلك ، وقبض عليه والى خراسان نوح بن منصور ، وبعث به إلى سبكتكين ، فقتل بناحية غزنة .

وكان أبو القاسم الحسن بن علي الملقب بدانشمند داعيه إلى علي بن سيمجور إلى مذهب الباطنية ، وظفر به بكتوزون صاحب جيش السامانية بنيسابور فقتله ، ودفن

(١) سورة الكافرين .

في مكان لا يعرف .

وكان أميرك الطوسي والى ناحية التاروذية قد دخل في دعوة الباطنية ، فأسر وحُمل إلى غَزَنَة وقتل بها في الليلة التي قتل فيها أبو علي بن سيمجور .

وكان أهل مولتان من أرض الهند داخلين في دعوة الباطنية ، فقصدهم محمود رحمه الله في عسكره ، وقتل منهم الألو ف ، وقطع أيدي ألف منهم ، وباد بذلك نُصراء الباطنية من تلك الناحية ، ومن هذا بَانَ شَوْمُ الباطنية على منتحليها ، فليعتبر بذلك المعتبرون .

وقد اختلف المتكلمون في بيان أغراض الباطنية في دعوتها إلى بدعتها .

فذهب أكثرهم إلى أن غرض الباطنية الدعوة إلى دين الجوس بالتأويلات التي يتأولون عليها القرآن والسنة ، واستدلوا على ذلك بأن زعيمهم الأول مَيْمُون بن دَيْصَانَ كان مجوسياً من سبي الأهواز ، ودعا ابنه عبد الله بن ميمون الناس إلى دين أبيه ، واستدلوا أيضاً بأن داعيهم المعروف النسفى^(١) قال في كتابه المعروف بـ « المحصول » : « إن المُبْدِعَ الأول أبدع النفس ، ثم إن الأول والثاني مُدَبِّران للعالم بتدبير الكواكب السبعة والطبائع الأربع » ، وهذا في التحقيق معنى قول الجوس : « إن يَزْدَانَ خلق أهرمن ، وإنه مع أهرمن مُدَبِّران للعالم ، غير أن يزدان فاعل الخيرات ، وأهرمن فاعل الشرور » .

ومنهم من نسب الباطنية إلى الصابئين الذين هم بحِرَّان ، واستدل على ذلك بأن حَمْدَانَ قَرْمَط داعية الباطنية بعد ميمون بن ديصان كان من الصابئة الحُرَّانية ، واستدل أيضاً بأن صابئة حِرَّان يكتمون أديانهم ولا يظهرونها إلا لمن كان منهم ، والباطنية أيضاً لا يظهرون دينهم إلا لمن كان منهم بعد إحلافهم إياه على أن لا يذكر أسرارهم لغيرهم .

(١) إذا أراد القارئ معرفة دور النسفى في الحركة الباطنية ، وما قام به من إسهامات دعمت حضورها على الصعيد الفكري في إيران فإن أسمح لنفسي بإحاطته— إذا أراد— على كتابي « حركة الحشاشين : تاريخ وعقائد أخطر فرقة سرية في العالم الإسلامي » .

قال عبد القاهر : الذى يصحُّ عندى من دين الباطنية أنهم ذُهرية زنادقة ، يقولون بقدَم العالم ، وينكرون الرسل والشرائع كلها ، ليلها إلى استباحة كل ما يميل إليه الطبع .

والدليل على أنهم كما ذكرناه ما قرأته فى كتابهم المترجم بـ « السياسة والبلاغ الأكيد ، والناموس الأعظم » وهى رسالة عُبيد الله بن الحسين القَيْرَوَانِي^(١) إلى سليمان بن الحسن بن سعيد الجَنَابِي^(٢) ، أوصاه فيها بأن قال له : « ادْعُ الناس بأن تتقَرَّبَ إليهم بما يميلون إليه ، وأوْهِم كل واحد منهم بأنك منهم ، فمن آسَتْ منه رُشداً فاكشف له الغطاء ، وإذا ظفرت بالفلسفى فاحتفظ به ، فعلى الفلاسفة مُعَوْلْنَا ، وإنا وإياهم مُجْمِعُونَ على رد نَوَاميس الأنبياء ، وعلى القول بقدَم العالم ، لولا ما يخالفنا فيه بعضهم من أن للعالم مُدبراً لا نعرفه » .
وذكر فى هذا الكتاب إبطال القول بالمَعَاد والعقاب ، وذكر فيها أن الجنة نعيم الدنيا ، وأن العذاب إنما هو اشتغال أصحاب الشرائع بالصلاة والصيام والحج والجهاد .
وقال أيضاً فى هذه الرسالة : « إن أهل الشرائع يَعْبُدُونَ إلهاً لا يعرفونه ولا يحصلون منه إلا على اسم بلا جسم » .

وقال فيها أيضاً : « أكرمِ الذُهريةَ فإنهم منا ونحن منهم » ، وفى هذا تحقيق نسبة الباطنية إلى الدهرية ، والذى يؤكد هذا أن الجوس يدْعُونَ نبوة زرادشت ونزول الوحي عليه من الله تعالى ، وأن الصابئين يدْعُونَ نبوة هرمس ، وواليس ، وذروثيوس ، وأفلاطون^(٣) ، وجماعة من الفلاسفة ، وسائر أصحاب الشرائع كل صنف منهم مُقرُّون بنزول الوحي من السماء على الذين أقروا بنبوتهم ، ويقولون : إن ذلك الوحي شامل للأمر والنهى والخير عن عاقبة بعد الموت ، وعن ثواب وعقاب ، وجنة ونار ، يكون فيها الجزاء عن الأعمال السالفة .

والباطنية يرفضون المعجزات ، وينكرون نزول الملائكة من السماء بالوحي والأمر

(١) مولده ووفاته (٢٥٩ - ٨٣٢٢ = ٨٧٣ - ٩٣٤ م) فى نسبه خلاف طويل ، وهو مؤسس دولة العلويين بالمغرب ، وجدَّ العبيدين الفاطميين أصحاب مصر . وأحد الدهاة ، وأخباره كثيرة . وكان يتولى أموره بنفسه ، ليس له وزير ولا حاجب .

(٢) سبق له ترجمة .

(٣) فى الأصل « أفلاطن » ، وهو خطأ . والصواب ما أثبتناه أعلاه .

والنهي ، بل يحرون أن يكون في السماء مَلَك ، وإنما يتأولون الملائكة على دُعائهم إلى بَدْعَتهم ، ويتأولون الشياطين على مخالفتهم ، والأبالسة على مخالفتهم .
ويزعمون أن الأنبياء قوم أَحَبُّوا الزعامة فساأسوا العامة بالنواميس والحيل طلباً للزعامة بدعوى النبوة والإمامة ، وكل واحد منهم صاحب دور مسبق إذا انقضى دور سبعة تبعهم في دور آخر .

وإذا ذكروا النبي والوحي قالوا : « إن النبي هو الناطق ، والوحي أساسه الفائق » ، وإلى الفائق تأويل نطق الناطق على ما تراه يميل إليه هواه ، فمن صار إلى تأويله الباطن فهو من الملائكة البررة ، ومن عمل بالظاهر فهو من الشياطين الكفرة .

ثم تأولوا لكل ركن من أركان الشريعة تأويلاً يورث تضليلاً ؛ فزعموا أن معنى الصلاة موالاة إمامهم ، والحج زيارته وإدمان خدمته ، والمراد بالصوم الإمساك عن إفشاء سر الإمام دون الإمساك عن الطعام ، والزنى عندهم إفشاء سرهم بغير عهد وميثاق وزعموا أن مَنْ عرف معنى العبادة سقط عنه فرضها ، وتأولوا في ذلك قوله : ﴿ وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ ﴾ ^(١) ، وحملوا اليقين على معرفة التأويل .

وقد قال القيرواني في رسالته إلى سليمان بن الحسن : « إني أوصيك بتشكيك الناس في القرآن والتوراة والزبور والإنجيل ، وبدعوتهم إلى إبطال الشرائع ، وإلى إبطال المعاد والنشور من القبور ، وإبطال الملائكة في السماء ، وإبطال الجن في الأرض ، وأوصيك بأن تدعوهم إلى القول بأنه قد كان قبل آدم بشر كثير ، فإن ذلك عَوْنٌ لك على القول بقدم العالم » .

وفي هذا تحقيق دعوانا على الباطنية أنهم دُهرية يقولون بقدم العالم ، ويجحدون الصانع ، ويدل على دعوانا عليهم القول بإبطال الشرائع أن القيرواني قال أيضاً في رسالته إلى سليمان بن الحسن : « وينبغي أن تُحيطَ علماً بمخاريق الأنبياء ومناقضاتهم في أقوالهم ، كعيسى ابن مريم قال لليهود : لا أرفع شريعة موسى ، ثم رفعها بتحريم الأحد بدلا من السبت ، وأباح العمل في السبت ، وأبدل قبلة موسى بخلاف جهتها ؛ ولهذا قتله اليهود لما اختلفت كلمته » .

ثم قال له : « ولا تكن كصاحب الأمة المنكوسة حين سألوه عن الزوج فقال : ﴿ الروح من أمر ربي ﴾^(١) لَمَا لم يعلم ولم يخضِرُه جواب المسألة ، ولا تكن كموسى في دعواه التي لم يكن له عليها برهان سوى الخرقه بحسن الخيلة والشعوذة ، ولما لم يجد المحقق في زمانه عنده برهاناً قال : ﴿ لئن اتخذت إلهاً غيري ﴾^(٢) ، وقال لقومه : ﴿ أنا ربكم الأعلى ﴾^(٣) ؛ لأنه كان صاحب الزمان في وقته . »

ثم قال في آخر رسالته : « وما العجب من شيء كالعجب من رجل يدعى العقل ، ثم يكون له أختٌ أو بنتٌ حسناء ، وليست له زوجة في حسننها ، فيحرمُها على نفسه ويتكجها من أجنبي ، ولو عقل الجاهل لعلم أنه أحق بأخته وبنته من الأجنبي ، وما وَجَهُ ذلك إلا أن صاحبهم حَرَم عليهم الطيبات ، وخَوَّفهم بغائب لا يعقل ، وهو الإله الذي يزعمونه ، وأخبرهم بكون مالا يروونه أبداً من البعث من القبور والحساب والجنة والنار ، حتى استعبدهم بذلك عاجلاً ، وجعلهم له في حياته ولذريته بعد وفاته خَوَلاً^(٤) ، واستباح بذلك أموالهم بقوله : ﴿ لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى ﴾^(٥) ، فكان أمره معهم نُقداً ، وأمرهم معه نسيئة^(٦) ، وقد استعجل منهم بَدَل أرواجهم وأموالهم على انتظار موعود لا يكون ، وهل الجنة إلا هذه الدنيا ونعيمها ؟ وهل النار وعذابها إلا مافيه أصحاب الشرائع من التعب والنصب في الصلاة والصيام والجهاد والحج ؟ » .

ثم قال لسليمان بن الحسن في هذه الرسالة : « وأنت وإخوانك هم الوارثون الذين يرثون الفردوس في هذه الدنيا ، ورثتم نعيمها ولذاتها المحرمة على الجاهلين المتمسكين بشرائع أصحاب النواميس ، فهنيئاً لكم ما نلتُم من الراحة عن أمرهم » . وفي هذا الذي ذكرناه دلالة على أن غرض الباطنية القول بمذاهب الدهرية ، واستباحة المحرمات ، وترك العبادات .

ثم إن الباطنية لهم في اصطلياد الأَعْتَام^(٧) ودعوتهم إلى بدعتهم حيل على مراتب

(١) الإسراء : ٨٥ . (٢) الشعراء : ٢٩ . (٣) النازعات : ٢٤ .

(٤) الخَوَل : العبيد والإماء وغيرهم من الأتباع والحشم (للوحد والجمع والذكر والأنثى) .

(٥) الشورى : ٢٣ .

(٦) النسيئة : يقال باعه بنسيئة : بتأخير .

(٧) الأَعْتَام : جمع أَعْتَم وهو الذي لم يُفصح لعجمته في منطقته .

سموها : التفرس ، والتأنيس ، والتشكيك ، والتعليق ، والربط ، والتدليس ،
والتأسيس ، والمواثيق بالإيمان والعهود ؛ وآخرها : الخلع ، والسليخ .

فأما التفرس : فإنهم قالوا من شَرَطَ الداعى إلى بدعتهم أن يكون قوياً على
التلبيس ، وعارفاً بوجوه تأويل الظواهر ليردها إلى الباطن ، ويكون مع ذلك مميزاً بين
من يطمع فيه وفى إغوائه وبين من لا مَطْمَع فيه ، ولهذا قالوا فى وصاياهم للدعاة إلى
بدعتهم : « لا تتكلموا فى بيت فيه سراج » ، يَعْثُونَ بالسراج مَنْ يعرف علم الكلام
ووجوه النظر والمقاييس ، وقالوا أيضاً لدعاتهم : « لا تطرحوا بذركم فى أرض
سبخة » ، وأرادوا بذلك مَنَعَ دعائهم عن إظهار بدعتهم عند من لا تؤثر فيهم بدعتهم
كما لا يؤثر البذر فى الأرض السبخة شيئاً ، وسموا قلوب أتباعهم الأغنام أرضاً زاكية
لأنها تقبل بدعتهم ، وهذا المثل بالعكس أولى ؛ وذلك أن القلوب الزاكية هى القابلة
للدين القويم ، والصراط المستقيم ، وهى التى لا تُصَدِّدُ بأهل الضلال ، كالذهب
الإبريز الذى لا يَصْدَدُّ فى الماء ، ولا يبلى فى التراب ، ولا ينقص فى النار ؛ والأرض
السبخة كقلوب الباطنية وسائر الزنادقة الذين لا يَزْجُرُهُم عقل ، ولا يَزِدُّعُهُم
شرع ، فهم أَرْجَاسٌ أَنجَاسٌ أَمْوَاتٌ غير أحياء : ﴿ إِنَّ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ ، بَلْ هُمْ
أَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ ^(١) ، قد قَسَمَ لهم الحظَّ فى الرزق من قَسَمَ رزق الخنازير فى مراعيها ،
وأباح طعمة العنب فى براريها : ﴿ لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ﴾ ^(٢) .

وقالوا أيضاً : من شرط الداعى إلى مذهبهم أن يكون عارفاً بالوجوه التى تُدْعَى
بها الأصناف ، فليست دعوة الأصناف من وجه واحد ، بل لكل صنف من الناس
وجه يُدْعَى منه إلى مذهب الباطن :

فمن رآه الداعى ماثلاً إلى العبادات حمله على الزهد والعبادة ، ثم سأل عن معانى
العبادات وعِلَلِ الفرائض ، وشكَّكه فيها .

ومن رآه ذا مجون وخلاعة قال له : « العبادة بَلَهْ وَحَمَاقَةٌ ، وإنما الفطنة فى نيل
اللذات » ، وتمثل له بقول الشاعر :

مَنْ رَأَى النَّاسَ مَاتَ هَمًّا وَقَارَ بِاللَّذَّةِ الْجَسُورُ

(١) الفرقان : ٤٤ . (٢) الأنبياء : ٢٣ .

ومن رآه شاكا في دينه أو في المَعَاد والثواب والعقاب صرَّح له بنفى ذلك ،
وحَمَله على استباحة المحرمات ، واستروح معه إلى قول الشاعر الماجن :

أَتْرُكُ لَذَّةَ الصَّهْبَاءِ صِرْفًا لَمَّا وَعَدُوهُ مِنْ لَحْمٍ وَعَحْمَرٍ
حَيَاةً ثُمَّ مَوْتُ ثُمَّ نَشْرٌ حَدِيثُ حُرَافَةٍ يَا أُمَّ عَمْرٍو

ومن رآه من غُلاةِ الرافضة : كالسِّيِّئَةِ ، والبيانية ، والمغيرية ، والمنصورية ،
والخطَّابية — لم يحتج معه إلى تأويل الآيات والأخبار ؛ لأنهم يتأولونها معهم على وَفْقِ
ضلالتهم .

ومن رآه من الرافضة زبيدياً أو إمامياً مائلاً إلى الطعن في اختيار الصحابة دخل عليه
من جهة شتم الصحابة ، وزَيَّنَ له بَعْضُ بنى تَيْمٍ لأن أبا بكر منهم ، وبغض بنى عَدِيٍّ
لأن عمر بن الخطاب كان منهم ، وحثه على بغض بنى أمية لأنه كان منهم عثمان
ومعاوية ، وربما استروح الباطنى في عصرنا هذا إلى قول إسماعيل بن عَبَّاد :

دخولُ النارِ في حُبِّ الوصِيِّ وفي تفضيلِ أولادِ النبيِّ
أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ جَنَاتِ عَدْنٍ أَحَلَّهَا بَيْتِي أَوْ عَدِيٍّ

قال عبد القاهر : قد أجبتنا هذا القائل بقولنا فيه :

أَنْظَمُ أَتَتْ فِي جَنَاتِ عَدْنٍ وَأَنْتَ عَدُوٌّ تَيْمٍ أَوْ عَدِيٍّ
وَهُمْ تَرَكَوكَ أَشَقَى مِنْ ثَمُودٍ وَهُمْ تَرَكَوكَ أَفْضَحُ مِنْ دَعِيٍّ
وَفِي نَارِ الْجَحِيمِ غَدَاً سَتَصْنَلِي إِذَا عَادَاكَ صِدِّيقُ النَّبِيِّ

وَمَنْ رآه الداعى مائلاً إلى أبى بكر وعمر مَدَحَهما عنده ، وقال : « لهما حَظٌّ
في تأويل الشريعة ؛ ولهذا استصحب النبيُّ أبا بكر إلى الغار ، ثم إلى المدينة ، وأفضى
إليه في الغار تأويل شريعته » . فإذا سأله الموالى لأبى بكر وعمر عن التأويل المذكور
لأبى بكر وعمر أخذ عليه العهود والمواثيق في كتمان ما يظهره له ، ثم ذكر له على
التدرج بعضَ التأويلات ، فإن قبلها منه أظهر الباقي ، وإن لم يقبل منه التأويل الأول
رَبَطَه في الباقي وكتمه عنه ، وشك الغرُّ من أجل ذلك في أركان الشريعة .

والذين يَرُوجُ عليهم مذهبُ الباطنية أصناف :

أحدها : العامة الذين قَلَّتْ بصائرهم بأصول العلم والنظر ؛ كالنبط ،
والأكراد ، وأولاد الجوس .

والصنف الثاني : الشعوبية الذين يرون تفضيل العجم على العرب ، ويتمنون عَوْدَ
المُلْك إلى العجم .

والصنف الثالث : أغنام بنى ربيعة ؛ من أجل غيظهم على مُضَرَّ لخروج النبي
منهم ؛ ولهذا قال عبد الله بن حازم السلمى فى خطبته بخراسان : « إن ربيعة لم تَزَلْ
غَضَاباً على الله مذ بعث نبيه من مضر ، ومن أجل حَسَد ربيعة لمضربايعت بنو حنيفة
مسيلمة الكذاب طمعاً فى أن يكون فى بنى ربيعة نبي كما كان فى بنى مُضَرَّ نبي » ،
فإذا استأنس الأعجميُّ العَرُّ أو الرَّبِيعيُّ الحاسد المبغض يقول الباطني له : « قومك
أحقُّ بالملك من مضر » ، فيسأله عن السبب فى عَوْد الملك إلى قومه ، فإذا سأله عن
ذلك قال له : « إن الشريعة المضربة لها نهاية ، وقد دنا انقضاؤها ، وبعد انقضائها
يعود الملك إليكم » ، ثم ذكر له تأويل إنكار شريعة الإسلام على التدرج ، فإذا قَبِلَ
ذلك منه صار ملحداً صريحاً ، واستثقل العبادات ، واستطاب استحلال المحرمات ..
فهذا بيان درجة التفرس منهم .

ودرجة التأنيس قريية من درجة التفرس عندهم ، وهى : تزيين ما عليه الإنسان
من مذهبه فى عينه ، ثم سؤاله بعد ذلك عن تأويل ما هو عليه ، وتشكيكه إياه فى
أصول دينه ، فإذا سأله المدعوُّ عن ذلك قال : « عِلْمُ ذلك عند الإمام » ، ووصل
بذلك منه إلى درجة التشكيك ، حتى صار المدعوُّ إلى اعتقاد أن المراد بالظواهر
والسنن غير مقتضاها فى اللغة ، وهانَ عليه بذلك ارتكاب المحظورات وترك
العبادات .

والربطُ عندهم : تعليقُ نفس المدعوِّ بطلب تأويل أركان الشريعة ، فإما أن يقبل
منهم تأويلها على وجه يؤول إلى رفعها ، وإما أن يبقى على الشك والحيرة فيها .

ودرجة التديس منهم : قولهم للفر الجاهل بأصول النظر والاستدلال : « إن
الظواهر عذاب ، وباطنها فيه الرحمة » ، وذكره قوله فى القرآن : ﴿ فَضُرِبَ بَيْنَهُمْ

بِسُورِ لَهُ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ ﴿١﴾ . فإذا سألهم الغرُّ عن تأويل باطن الباب قالوا : « جرت سنة الله تعالى في أخذ العهد والميثاق على رسله ؛ ولذلك قال : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ، وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ﴾ (٢) . وذكروا له قوله : ﴿ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴾ (٣) ، فإذا حلف الغرُّ لهم بالأيمان المغلظة وبالطلاق والعتق وتسييل الأموال فقد رَبَطُوهُ بها ، وذكروا له من تأويل الظواهر ما يؤدي إلى رفعها بزعمهم ، فإن قَبِلَ الأحمق ذلك منهم دخل في دين الزنادقة باطنا واستتر بالإسلام ظاهراً ، وإن نَفَرَ الخالف عن اعتقاد تأويلات الباطنية الزنادقة كَتَمَهَا عليهم ؛ لأنه حلف لهم على كتمان ما أظهره له من أسرارهم ، وإذا قبلها منهم فقد حلفوه وسلخوه عن دين الإسلام ، وقالوا له حينئذ : « إن الظاهر كالقشر والباطن كاللُبِّ ، واللُبُّ خير من القشر » .

قال عبد القاهر : حكى لي بعضٌ من كان دخل في دعوة الباطنية ، ثم وَفقه الله تعالى لرشده وهداه إلى حلِّ أيمانهم : أنهم لما وَثَقُوا منه بأيمانه قالوا له : « إن المسلمين بالأنبياء كتوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد وكل من ادعى النبوة كانوا أصحاب نواميس ومخاريق أُحِبُّوا الزعامة على العامة ، فخذعوهم بنيرانجات (٤) ، واستعبدوهم بشرائعهم » .

قال هذا الحاكى لي : « ثم ناقض الذي كشف لي هذا السر بأن قال له : ينبغي أن تعلم أن محمد بن إسماعيل بن جعفر هو الذي نادى موسى بن عمران من الشجرة فقال له : ﴿ إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاحْلَعْ نَعْلَيْكَ ، إِنَّكَ بِالْوَادِي الْمُقَدَّسِ طَوَى ﴾ (٥) ، قال : قلت : سَخِنْتُ عَيْنَكَ تدعوني إلى الكفر بالرب القديم الخالق للعالم ثم تدعوني مع ذلك إلى الإقرار بربوبية إنسان مخلوق ، وترغم أنه كان قبل ولادته إلهاً مرسلًا لموسى ؟ فإن كان موسى عندك ممخرقا فالذي زعمت أنه أرسله أكذب ، فقال لي :

(١) الحديد : ١٣ . (٢) الأحزاب : ٧ . (٣) النحل : ٩١ .

(٤) النيرانجات جمع نيرج وهو أُخَذَ كالسحر وليس به .

(٥) طه : ١٢ .

إنك لا تفلح أبداً ، وندم على إفشاء أسرارهِ إلى ، وثبتت من بدعتهم .

فهذا بيان وجه حيلهم على أتباعهم ، وأما أيمانهم فإن داعيهم يقول للحالف : « جَعَلْتُ عَلَى نَفْسِكَ عَهْدَ اللَّهِ وَمِيثَاقَهُ وَذِمَّتَهُ وَذِمَّةَ رَسُولِهِ ، وَمَا أَخَذَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى النَّبِيِّينَ مِنْ عَهْدٍ وَمِيثَاقٍ ، أَنْكَ تَسْتَرُ مَا تَسْمَعُهُ مِنِّي ، وَمَا تَعْلَمُهُ مِنْ أَمْرِي ، وَمَنْ أَمَرَ الْإِمَامَ الَّذِي هُوَ صَاحِبُ زَمَانِكَ ، وَأَمَرَ أَشْيَاعَهُ وَأَتْبَاعَهُ فِي هَذَا الْبَلَدِ وَفِي سَائِرِ الْبُلْدَانِ ، وَأَمَرَ الْمَطِيعِينَ لَهُ مِنَ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ ، فَلَا تَظْهَرُ مِنْ ذَلِكَ قَلِيلاً وَلَا كَثِيراً ، وَلَا تَظْهَرُ شَيْئاً يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَةٍ أَوْ إِشَارَةٍ إِلَّا مَا أُذِنَ لَكَ فِيهِ الْإِمَامُ صَاحِبُ الزَّمَانِ ، أَوْ أُذِنَ لَكَ فِي إِظْهَارِهِ الْمَأْذُونُ لَهُ فِي دَعْوَتِهِ ، فَتَعْمَلُ فِي ذَلِكَ حَيْثُ بَدَأَ بِمَقْدَارِ مَا يُؤْذَنُ لَكَ فِيهِ . وَقَدْ جَعَلْتُ عَلَى نَفْسِكَ الْوَفَاءَ بِذَلِكَ ، وَأَلْزَمْتَهُ نَفْسَكَ فِي حَالَتِي الرِّضَا وَالْغَضَبِ وَالرَّغْبَةِ وَالرَّهْبَةِ . قَالَ : نَعَمْ ، فَإِذَا قَالَ « نَعَمْ » قَالَ لَهُ : وَجَعَلْتُ عَلَى نَفْسِكَ أَنْ تَمْنَعَنِي وَجَمِيعَ مَنْ أَسْمِيَهُ لَكَ مِمَّا تَمْنَعُ مِنْهُ نَفْسَكَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَمِيثَاقِهِ عَلَيْكَ وَذِمَّتِهِ وَذِمَّةَ رَسُولِهِ ، وَتَنْصَحَهُمْ نَصْحاً ظَاهِراً وَبَاطِئاً ، وَأَلَّا تُخُونَ الْإِمَامَ وَأَوْلِيَاءَهُ وَأَهْلَ دَعْوَتِهِ فِي أَنْفُسِهِمْ وَلَا فِي أَمْوَالِهِمْ ، وَأَنْكَ لَا تَتَأَوَّلُ فِي هَذِهِ الْأَيْمَانِ تَأْوِيلاً ، وَلَا تَعْتَقِدُ مَا يَحُلُّهَا ، وَأَنْكَ إِنْ فَعَلْتَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ فَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَمَنْ جَمِيعَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ كِتَابِهِ ، وَأَنْكَ إِنْ خَالَفتَ فِي شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ لَكَ فَلِلَّهِ عَلَيْكَ أَنْ تَحْجَّ إِلَى بَيْتِهِ مِائَةَ حِجَّةٍ مَاشِياً نَذْراً وَاجِباً ، وَكُلَّ مَا تَمْلِكُهُ فِي الْوَقْتِ الَّذِي أَنْتَ فِيهِ صَدَقَةٌ عَلَى الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ ، وَكُلَّ مَمْلُوكٍ يَكُونُ فِي مَمْلَكَتِكَ يَوْمَ تَخَالَفَ فِيهِ أَوْ بَعْدَهُ يَكُونُ حُرّاً ، وَكُلَّ امْرَأَةٍ لَكَ الْآنَ أَوْ يَوْمَ مَخَالَفتِكَ أَوْ تَتَرَوَّجُهَا بَعْدَ ذَلِكَ تَكُونُ طَالِقاً مِنْكَ ثَلَاثَ طَلِّقَاتٍ ، وَاللَّهُ تَعَالَى الشَّاهِدُ عَلَى نَيْتِكَ وَعَقْدِ ضَمِيرِكَ فِيمَا حَلَفْتَ بِهِ ، فَإِذَا قَالَ « نَعَمْ » قَالَ لَهُ : كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ .

فإذا حلف الغرُّ بهذه الأيمان ظنَّ أنه لا يمكن حلها ، ولم يعلم الغرُّ أنه ليس لأيمانهم عندهم مقدار ولا حرمة ، وأنهم لا يرون فيها ولا في حلها إثماً ولا كفارة ولا عاراً ولا عقاباً في الآخرة .

وكيف يكون لليمين بالله وبكتبه ورسوله عندهم حرمة ، وهم لا يقرون بإله قديم ، بل لا يقرون بحدوث العالم ، ولا يثبتون كتاباً مُنْزَلاً مِنَ السَّمَاءِ ، ولا رسولاً ينزل عليه الوحي من السماء ؟ وكيف يكون لأيمان المسلمين عندهم حرمة ، ومن

دينهم أن الله الرحمن الرحيم إنما هو زعيمهم الذى يدعون إليه ، ومن مال منهم إلى دين الجوس زعم أن الإله نورٌ بإزائه شيطان قد غلبه ونازعه فى ملكه ؟ وكيف يكون لتذر الحج والعمرة عندهم مقدار ، وهم لا يرون للكعبة مقداراً ويسخرون بمن يحج ويعتمر ؟ وكيف يكون للطلاق عندهم حرمة وهم يستحلون كل امرأة من غير عقد ؟ فهذا بيان حكم الأيمان عندهم .

فأما حكم الأيمان عند المسلمين فإننا نقول : كل يمين يحلف بها الحالف ابتداء بطوع نفسه فهو على نيته ، وكل يمين يحلف بها عند قاض أو سلطان يحلفه ينظر فيها : فإن كانت يمينا فى دعوى لمدع شيئا على الحالف المنكر ، وكان المدعى ظالما للمدعى عليه فيمين الحالف على نيته ، وإن كان المدعى محقا والمنكر ظالما للمدعى فيمين المنكر على نية القاضى أو السلطان الذى أحلفه ، ويكون الحالف حائنا فى يمينه .

وإذا صحت هذه المقدمة ، فالباحث عن دين الباطنية إذا قصد إظهار بدعتهم للناس ، أو أراد التفض عليهم ، فهو معذور فى يمينه وتكون يمينه على نيته ، فإذا استثنى بقلبه مشيئة الله تعالى فيها لم تنعقد عليه أيمانه ، ولم يحث فيها بإظهاره أسرار الباطنية للناس ، ولم تطلق نساؤه ، ولا تعتق ممتلكه ، ولا تلزمه صدقة بذلك ، وليس زعيم الباطنية عند المسلمين إماما ، ومن أظهر سيره لم يظهر سر إمام ، وإنما أظهر سر كافر زنديق ، وقد جاء فى الحديث المأثور : « اذكروا الفاسق بما فيه يحذره الناس » .
فهذا بيان حيلتهم على الأعمار بالأيمان .

فأما احتيالهم على الأعمار بالتشكيك : فمن جهة أنهم يسألونهم عن مسائل من أحكام الشريعة يوهمون فيها خلاف معانيها الظاهرة ، وربما سألوهم عن مسائل فى المحسوسات يوهمون أن فيها علوما لا يُحيط بها إلا زعيمهم ، فمن مسائلم قول الداعى منهم للغر : « لم صار للإنسان أذنان ولسان واحد ؟ ولم صار للرجل ذكر واحد وخصيتان ؟ ولم صارت الأعصاب متصلة بالدماغ ، والأوردة متصلة بالكبد ، والشرايين متصلة بالقلب ؟ ولم صار للإنسان مخصوصاً بنبات الشعر على جفنيه الأعلى والأسفل ؟ وسائر الحيوان ينبت الشعر على جفنه الأعلى دون الأسفل ، ولم صار ثدى الإنسان على صدره ، وثنى البهائم على بطونها ؟ ولماذا لم يكن للفرس غدد ، ولا كرش ، ولا كعب ؟ وما الفرق بين الحيوان الذى يبيض والذى يلد ولا يبيض ؟

وبماذا يميز بين السمكة النهرية والسمكة البحرية ؟ . ونحو هذا كثير يوهمون أن العلم بذلك عند زعيمهم .

ومن مسائلمهم في القرآن سؤألهم عن معاني حروف الهجاء في أوائل السور كقوله ﴿ أَلَمْ ﴾ و ﴿ حَم ﴾ و ﴿ طَس ﴾ و ﴿ يَس ﴾ و ﴿ طَه ﴾ و ﴿ كَهَيْعَص ﴾ وربما قالوا : « ما معنى كل حرف من حروف الهجاء ؟ ولم صارت حروف الهجاء تسعة وعشرين حرفاً ؟ ولم أعجم بعضها بالنقط وخلا بعضها من النقط ؟ ولم جاز وصل بعضها بما بعدها بحرف ؟ » .

وربما قالوا للغرّ : « ما معنى قوله : ﴿ وَيَحْمِلُ غَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ فَمَآئِةً ﴾ ^(١) ؟ ولم جعل الله تعالى أبواب الجنة ثمانية وأبواب النار سبعة ، وما معنى قوله : ﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾ ^(٢) وما فائدة هذا العدد ؟ » .

وربما سألوا عن آيات أوهموا فيها التناقض ، وزعموا أنه لا يعرف تأويلها إلا زعيمهم ، كقوله : ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌ ﴾ ^(٣) مع قوله في موضع آخر : ﴿ فَوَرَبِّكَ لَتَسْأَلُنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ ^(٤) .

ومنها مسائلمهم في أحكام الفقه ، كقولهم : « لم صارت صلاة الصبح ركعتين ، والظهر أربعاً ، والمغرب ثلاثاً ؟ ولم صار في كل ركعة ركوع واحد وسجدتان ؟ ولم كان الوضوء على أربعة والتيمم على عضوين ؟ ولم وجب الغُسل من المنى وهو عند أكثر المسلمين طاهر ؟ ولم يجب الغسل من البول مع نجاسته عند الجميع ؟ ولم أعادت الحائض ما تركت من الصيام ولم تُعَدَّ ما تركت من الصلاة ؟ ولم كانت العقوبة في السرقة بقطع اليد وفي الزنى بالجلد ؟ وهلا قُطِعَ الفرجُ الذي به زنى في الزنى كما قطعت اليدُ التي بها سرق في السرقة » .

فإذا سمع الغرّ منهم هذه الأسئلة ، ورجع إليهم في تأويلها ، قالوا له : « علمها عند إمامنا وعند المأذون له في كشف أسرارنا » ، فإذا تقرر عند الغرّ أن إمامهم أو مادونه هو العالم بتأويله اعتقد أن المراد بظواهر القرآن والسنة غيرُ ظاهرها ، فأخرجوه بهذه الحيلة عن العمل بأحكام الشريعة ، فإذا اعتاد ترك العبادَة واستحلَّ المحرمات كشفوا

(١) الحاقة : ١٧ . (٢) المدثر : ٣٠ . (٣) الرحمن : ٣٩ . (٤) الحجر : ٩٢ .

له القناع ، وقالوا له : « لو كان لنا إله قديمٌ غنى عن كل شيء لم يكن له فائدة في ركوع العباد وسجودهم ، ولا في طوافهم حول بيت من حجر ، ولا في سني بين جبلين ، فإذا قبل منهم ذلك فقد انسلخ عن توحيد ربه ، وصار جاحداً له زنديقا .

قال عبد القاهر : والكلام عليهم في مسائلهم التي يسألون عنها عند قصدهم إلى تشكيك الأعمار في أصول الدين من وجهين :

أحدهما : أن يقال لهم : إنكم لا تَحْلُونَ من أحد أمرين : إما أن تُقَرُّوا بحدوث العالم وتثبتوا له صانعا قديما عالما حكيما يكون له تكليف عباده ما شاء كيف شاء ، وإما أن تنكروا ذلك وتقولوا بقدم العالم ونفى الصانع . فإن اعتقدتم قدم العالم ونفى الصانع فلا معنى لقولكم : « لم فرض الله كذا ، ولم حرم كذا ، ولم خلق كذا ، ولم جعل كذا على مقدار كذا ؟ » إذا لم تقرُّوا بإله فرض شيئا أو حرمه أو خلق شيئا أو قدره ، ويصير الكلام بيننا وبينكم كالكلام بيننا وبين ندهرية في حدوث العالم . وإن أقرتم بحدوث العالم وتوحيد صانعه وأجزئتم له تكليف عباده ما شاء من الأعمال كان جواز ذلك جوابا لكم عن قولكم : « لم فرض ؟ ولم حرم كذا ؟ » ، لإقراركم بجواز ذلك منه إن أقرتم به وبجواز تكليفه . وكذلك سؤلهم عن خاصية المحسوسات يطل إن أقروا بصانع أحدثها ، وإن أنكروا الصانع فلا معنى لقولهم : « لم خلق الله ذلك ؟ » مع إنكارهم أن يكون لذلك صانع قديم .

والوجه الثاني من الكلام عليهم فيما سألوا عنه من عجائب خلق الحيوان :

أن يقال لهم : كيف يكون زعماء الباطنية مخصوصين بمعرفة علل ذلك ، وقد ذكرته الأطباء والفلاسفة في كتبهم ، وصنّف أرسطاطاليس^(١) في طبائع الحيوان

(١) أرسطاطاليس : (٣٨٤ - ٣٢٢ ق.م) فيلسوف يوناني كبير ، له أثره الواضح في تطور الفكر الإنساني ، من مؤلفاته « النفس » ، « و الحيوان » ، « و السياسة » ، « و الشعر » ، « و ما بعد الطبيعة » ، « و الأخلاق النيقوماخية » . كان ابنا لطبيب بأسطاغورا في شمال اليونان ، ظل لعشرين عاما بادئا من ٣٦٧ عضوا بأكاديمية أفلاطون ، ولما توفي أفلاطون وأصبح سيبوسيس رئيساً للأكاديمية ، ذهب إلى أسوس على شاطئ آسيا الصغرى ، ثم إلى ليسبوس . وحوالي ٣٤٢ دعاه فيليب ملك مقدونيا ليذهب إلى مملكته ليشرف على تعليم الإسكندر الأكبر ابن الملك . وبعد أعوام قليلة عاد أرسطو إلى أثينا ليؤسس مدرسة جديدة أصبحت تعرف باسم « اللوقيون » أو « برياتوس » ، (الممشى) . وازدهرت المدرسة ، لكن أرسطو غادر أثينا في ٣٢٢ ق.م لأسباب سياسية واعتزل في أوروبا حيث توفي سنة ٣٢٢ ق.م .

كتاباً^(١) ؟ وما ذكرت الفلاسفة من هذا النوع شيئاً إلا مسروقاً من حكماء العرب الذين كانوا قبل زمان الفلاسفة ، من العرب القحطانية ، والجُرهُمِيَّة ، والطُّسْنِيَّة ، وسائر الأصناف الحميرية . وقد ذكر العربُ في أشعارها وأمثالها جميعَ طبائع الحيوان ، ولم يكن في زمانها باطنياً ولا زعيم للباطنية ، وإنما أخذ أرسطاطاليس الفرق بين مايلد وما يبيض من قول العرب في أمثالها : كل شَرْقَاء ولود ، وكل صَكَاء بِيُوضٍ . ولهذا كان الخفاش من الطير ولوداً لا بيوضاً ، لأن لها أذنا شرقاء ، وكل ذات أذن صكاء بِيُوض : كالحية والضب والطيور البائضة .

وذكر أبو عبيدة مَعَمَر بن المُثَنَّى ، وعبد الملك بن قُرَيْب الأصمعي : أن العرب قالت بتجريبها في الجاهلية : « إن كل حيوان لعينيه أهدابٌ على الجفن الأعلى دون الأسفل إلا الإنسان فإن أهدابه على الجفن الأعلى والأسفل » .

وقالوا : « كل حيوان ألقى في الماء يسبح فيه إلا الإنسان ، والقرد ، والفرس الأعسر ، فإنه يفرق فيه ، إلا أن يتعلم الإنسان السباحة » .

وقالوا في الإنسان : « إنه إذا قُطِع رأسه وألقى في الماء انتصب قائماً في وسط الماء » .

وقالوا : « كل طائر كفه في رجله ، وكف الإنسان والقرد في اليد ، وكل ذى أربع ركبته في يده ، وركبتا الإنسان في رجله » .

وقالوا : « ليس للفرس عُذد ولا كرش ولا طحال ولا كعب ، وليس للبعير مَرارة ، وليس للظليم^(٢) مخ ، وكذلك طير الماء وحيتان البحر ليس لها ألسُن ولا أدمغة ، وقد يكون حوثٌ انهر ذا لسان ودماغ » .

(١) لأرسطو في علم الحيوان كتب عديدة ، هي « تاريخ الحيوان » ، و« أجزاء الحيوان » ، و« حركة الحيوان » ، و« توالد الحيوان » . ولقد جمع أرسطو في كتبه هذه مقادراً هائلاً من المعلومات عن الكائنات الحية . وكان بالرغم من بعض الأخطاء الأساسية التي وقع فيها ، على دراية بموضوع بحثه تفوق دراية كثير من الذين جاؤوا بعده إلى مطلع العصور الحديثة نسبياً ، فلقد أدرك أرسطو أن النظريات لا بد أن تعتمد على الوقائع ، وهو يقول بعد أن يقدم نظرية عن توالد النحل : « اننا لم نتثبت من الوقائع بما فيه الكفاية » ، وإذا حدث في أي وقت من المستقبل أن تثبتنا منها « فعلياً أن نمنح ثقتنا لشهادة الحواس المباشرة أكثر مما نمنحها للنظريات » . وتعدّ تصنيفاته المنسقة للحياة الحيوانية وتفريقه بين الفئات الرئيسية في عالم المخلوقات من الإضافات الهامة التي أسهم بها في ميدان علم الحياة .

(٢) الظليم : ذكر النعام ، والجمع ظُلمان .

وقالوا : « إن السموك كلها لا رثه لها كذلك ولا تتنفس » .

- وقالت العرب من تجاربها : « إن الضأن تضع في السنة مرة وتفرد ولا تُثِّم ، والماعز تضع في السنة مرتين ، وتضع الواحدة ، والاثنين ، والثلاثة ، والعددو السماء والبركة في الضأن أكثر منها في الماعز » .

وقالوا أيضاً : « إذا رعت الضأن نباتاً نبت ، ولا ينبت ما يأكله الماعز ؛ لأن الضأن تقرضه بأسنانها والماعز تقلعه من أصله » .

وقالوا : « إن الماعز إذا حملت أنزلت اللبن في أول الحمل إلى الضرع ، والضأن لا تنزل اللبن إلا عند الولادة » .

وقالوا : « إن أصوات الذكور من كل جنس أجهرُّ من أصوات الإناث إلا المعزى فإن أصوات إناثها أجهرُّ من أصوات ذكورها » .

ومن أمثال العرب في الحيوان قولهم : كلُّ ثَوْرٍ أَفْطَسٌ^(١) ، وكل بعير أعلم^(٢) ، وكل ذى ناب أفرج .

وقالوا بالتجربة : « إن الأسد لا يأكل شيئاً حامضاً ، ولا يدنو من النار ، ولا يدنو من الحامل » .

وقالوا : « إن حَمَلَ الكلب ستون يوماً ، فإن وضعت حملها لأقل من ذلك لم تكد أولادها تعيش » .

وقالوا : « إن إناث الكلاب يَحِضْنَ لسبعة أشهر ، ثم إن الكلبة تحيض في كل سبعة أيام ، وعلامة حيضها وَرْمُ أنفارها » .

وقالوا في الكلب : « إنه يلقي من أسنانه شيئاً إلا الثامن » .

وقالوا في الذئب : « إنه يَنَامُ بإحدى عينيه ويحترس بالأخرى ، ولذلك قال فيه حُمَيْد بن ثور :

يَنَامُ بِإِحْدَى مُقَلَّتَيْهِ ، وَيَقْتَسِي بِأُخْرَى الْمَنَائِي ؛ فَهَوَ يَقْطَانُ نَائِمٌ

(١) الأَفْطَسُ : الذى انخفضت قصبه أنفه .

(٢) الأَعْلَمُ : الذى انشقت شفته العليا .

والأرنب تنأم مفتوحة العينين .

قالوا : « ليس في الحيوان ما لسانه مقلوب إلا الفيل ، وليس في ذوات الأربع ما تُدِّيهِ على صدره إلا الفيل » .

وقالوا : « إن الفيل تضع لسبع سنين ، والحمار لسنة ، والبقرة في ذلك كالمرأة » .

وقالوا في قضيب الأرنب والشلب : « إنه عظم » .

وقالوا : « كل ذي رجلين إذا انكسرت إحدهما قام على الأخرى وعرج إلا الظليم ، فإنه إذا انكسرت إحدى رجليه جثم في مكانه » ، ولهذا قال الشاعر في نفسه وأخيه :

فَبَائِي وَإِيَاهُ كَرَجَلِي نَعَامِي عَلَى مَا بِنَا مِنْ ذِي غِنَى أَوْ لَدَى فَقْرٍ

يريد أنه لا غنى لأحدهما عن صاحبه .

وقالوا في النعامة : « إنها تبيض من ثلاثين بيضة إلى أربعين ، لكنها تخرج ثلاثين منها تحضن عليها كخيض ممدود على الاستواء ، وربما تركت بيضها وحضنت بيض غيرها » ، ولهذا قال فيها ابن هرمة :

كَتَارِكَةٍ يَبِيضُهَا بِالْعَرَاءِ وَمُلْبِسَةٍ يَبِيضُ أَحْرَى جَنَاحَا

وقالوا في الفرج والفروج : « إنهما يُخْلَقَانِ مِنَ الْبِيَاضِ ، وَالصُّفْرَةُ غَذَاؤُهُمَا » .

وقالوا في القَطَا : « إنها لا تُضَعُّ إِلَّا فَرْدًا » ، وفي الْعُقَابِ : « إنها تضع ثلاث بيضات ، فتخرج بيضتين وتطرح واحدة ، فيخرجها الطير المعروف بكاسي العظام » ؛ ولهذا قيل في المثل : « أُرُّ مِنْ كَاسِي الْعِظَامِ » .

وقالوا في الضب : « إنها تضع سبعين بيضة ، ولكنها تأكل ما خَرَجَ مِنَ الْحُسُولَةِ عَنِ الْبِيضِ إِلَّا الْجِسْلَ^(١) الَّذِي يَغْدُو وَيَهْرَبُ مِنْهَا » ، ولهذا قالوا في المثل : « أَعْقُ مَنْ ضَبٌّ » ، والضب لا يرد الماء ، ولهذا قالوا في المثل : « أَرَوَى مِنْ ضَبِّ » ، وقالوا

(١) الجسمل : ولد الضب حين يخرج من بيضته . والجمع : أحسال ، وحسول ، وحسلة ، وحسلان ويقال : لا أتيك سين الجسمل : أبدأ [لأن سينه لا تسقط حتى يموت] .

في الضب : « إنه ذو ذكرين ، وللأنثى من الضباب فرجان من قبل » .

وقالوا في الحية : « لها لسانان ، ولسانها أسود على اختلاف ألوان قشرها ، والحيات كلها تكره ريح السداب والبنفسج ، وتعجب بريح التفاح ، والبطيخ ، والجزر ، والخردل ، واللبن ، والخمر » .

وقالوا في الضفادع : « إنها لا تصيح إلا وفي أفواهها الماء ، ولا تصيح في دجلة بحال ، وإن صاحت في الفرات وسائر الأنهار » ، وقال الشاعر في الضفدع :

يُدْخِلُ فِي الْأَشْدَاقِ مَا يُنْقَفُهُ حَتَّى يَنْقُ وَالنَّقِيُّ يُلْفِتُهُ

يعنى أن نقيها يدل عليها الحية فتصيدها فتأكلها .

وقالوا : « إن الضفادع لا عظام لها » .

وقالوا في الجمل^(١) : « إنه إذا دُفِنَ في الوُردِ سكن كالليت ، فإذا أعيد إلى الرُوثِ تحرك » .

فهذا وما جرى مجراه من خَواصِّ الحيوانات وغيرها قد عرفته العربُ في جاهليتها بالتجارب ، من غير رجوع منها إلى زعماء الباطنية ، بل عَرَفُوهَا قَبْلَ وجودِ الباطنية في الدنيا بأحقاب كثيرة ، وفي هذا بيانُ كِذِبِ الباطنية ، في دَعْوَاهَا أن زُعَمَاءَهَا مخصوصون بمعرفة أسرار الأشياء وخواصها ، وقد بيَّنَّا خروجَهُمْ عن جميع فِرَقِ الإسلام بما فيه كفاية ، والحمد لله على ذلك .

(١) الجَمَلُ : حيوان كالخنفساء يكثر في المواضع الندية . والجمع : جَمَلَان .

الباب الخامس من أبواب هذا الكتاب

في بيان أوصاف الفرقة الناجية وتحقيق النجاة لها وبيان محاسنها
هذا باب يشتمل على فصول هذه ترجمتها :

- ١ - فصل : في بيان أصناف فرق السنة والجماعة .
 - ٢ - فصل : في بيان تحقيق النجاة لأهل السنة والجماعة .
 - ٣ - فصل : في بيان الأصول التي اجتمع عليها أهل السنة والجماعة .
 - ٤ - فصل : في بيان قول أهل السنة في السلف الصالح من الأمة .
 - ٥ - فصل : في بيان عصمة أهل السنة عن تكفير بعضهم بعضا .
 - ٦ - فصل : في بيان فضائل أهل السنة ، وأنواع علومهم ، وذكر أئمتهم .
 - ٧ - فصل : في بيان آثار أهل السنة في الدين والدنيا ، وذكر مفاخرهم
فيهما .
- فهذه فصول هذا الباب ، وسنذكر في كل منها مقتضاه بعون الله وتوفيقه .



◎ الفصل الأول

من فصول هذا الباب في بيان أصناف أهل السنة والجماعة

اعلموا أسعدكم الله أن أهل السنة والجماعة ثمانية أصناف من الناس :

الصف الأول منهم : أحاطوا علماً بأبواب التوحيد والنبوة ، وأحكام الوعد والوعيد ، والثواب والعقاب ، وشروط الاجتهاد ، والإمامة ، والزعامة ، وسلوكوا في هذا النوع من العلم طُرُقَ الصفاتية من المتكلمين الذين تبرعوا من التشبيه والتعطيل ، ومن بدع الرافضة والخوارج والجهمية والنَّجَّارية ، وسائر أهل الأهواء الضالة .

والصف الثاني منهم : أئمةُ الفقه من فِرَقَي الرأى والحديث ، من الذين اعتقدوا في

أصول الدين مذاهبَ الصفاتية في الله وفي صفاته الأزلية ، وتبرعوا من القَدَر والاعتزال ، وأثبتوا رؤية الله تعالى بالأبصار من غير تشبيه ولا تعطيل ، وأثبتوا الحَشْر من القبور ، مع إثبات السؤال في القبر ، ومع إثبات الحَوْض والصراف والشفاعة وغفران الذنوب التي دون الشرك .

وقالوا بدَوَامِ نعيم الجنة على أهلها ، ودوام عذاب النار على الكفَّرة . وقالوا بإمامة أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي . وأحسنوا الثناء على السلف الصالح من الأمة ، ورأوا وجوب الجمعة خلف الأئمة الذين تبرعوا من أهل الأهواء الضالة ، ورأوا وجوب استنباط أحكام الشريعة من القرآن والسنة ومن إجماع الصحابة ، ورأوا جواز المَسْح على الخفين^(١) ، ووقوع الطلاق الثلاث ، ورأوا تحريم المُنْتَعَة^(٢) ، ورأوا وجوب طاعة السلطان فيما ليس بمعصية .

(١) ثبت المسح على الخفين بالسنة الصحيحة ، وأجمع علماء أهل السنة على جواز المسح على الخفين في السفر والحضر ، سواء كان لحاجة أو غيرها ، حتى للمرأة الملازمة والزَّمن الذي لا يمشی ، وإنما أنكرته الشيعة والخوارج . وقد صرح جمع من الحفاظ بأن المسح على الخفين متواتر ، وجمع بعضهم رواته فجاءوا بالثانين .

(٢) أى محرم الزواج المؤقت ، وهو أن يعقد الرجل على المرأة يوماً أو أسبوعاً أو شهراً أو مدة محددة بأجل . وسمى بالمتعة لأن الرجل ينتفع ويتمتع به إلى أجل محدد ، ويكون غرضه الأساسى هو التمتع لا غير . وهو زواج مجمع على تحريمه من أئمة المذاهب السنية . وقد روى عن بعض الصحابة وبعض التابعين أن زواج المتعة حلال ، واشتهر ذلك عن ابن عباس . وذهبت الشيعة الإمامية إلى جوازه .

ويدخل في هذه الجماعة أصحاب مالك ، والشافعي ، والأوزاعي ، والثوري ، وأبي حنيفة ، وابن أبي ليلى^(١) ، وأصحاب أبي ثور^(٢) ، وأصحاب أحمد بن حنبل ، وأهل الظاهر ، وسائر الفقهاء الذين اعتقدوا في الأبواب العقلية أصول الصفاتية ، ولم يخلطوا فقهه بشيء من يدع أهل الأهواء الضالة .

والصنف الثالث منهم : هم الذين أحاطوا علماً بطرق الأخبار والسُنن المأثورة عن النبي عليه السلام ، وميزوا بين الصحيح والسقيم منها ، وعرفوا أسباب الجرح والتعديل^(٣) ، ولم يخلطوا علمهم بذلك بشيء من يدع أهل الأهواء الضالة .

والصنف الرابع منهم : قوم أحاطوا علماً بأكثر أبواب الأدب والنحو والتصريف ، وجروا على سُنن أئمة اللغة : كالخليل ، وأبي عمرو بن العلاء ، وسيبويه ، والفراء ، والأخفش ، والأصمعي ، والمازني ، وأبي عبيد ، وسائر أئمة النحو من الكوفيين والبصريين ، الذين لم يخلطوا علمهم بذلك بشيء من يدع القدرية أو الراضية أو الخوارج ، ومن مال منهم إلى شيء من الأهواء الضالة لم يكن من أهل السنة ، ولا كان قوله حجة في اللغة والنحو !

والصنف الخامس منهم : هم الذين أحاطوا علماً بوجوه قراءات القرآن ، وبوجوه تفسير آيات القرآن ، وتأويلها على وفق مذاهب أهل السنة ، دون تأويلات أهل الأهواء الضالة .

والصنف السادس منهم : الزهاد الصوفية الذين أبصروا فأقصرُوا ، واختبروا

(١) محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى يسار (وقيل : داود) ابن بلال الأنصاري الكوفي : (٧٤ - ١٤٨ هـ = ٦٩٣ - ٧٦٥ م) قاض ، فقيه . من أصحاب الرأي . ولي القضاء والحكم بالكوفة لبنى أمية ، ثم لبنى العباس . واستمر ٣٣ سنة . له أخبار مع الإمام أبي حنيفة وغيره . مات بالكوفة . تهذيب التهذيب ٩ : ٣٠١ ، وميزان الاعتدال ٣ : ٨٧ ، ووفيات الأعيان ١ : ٤٥٢ .

(٢) إبراهيم بن خالد بن أبي الهيثم الكلبي البغدادي ، أبو ثور (... = ٢٤٠ هـ = ... م) الفقيه صاحب الشافعي . له مصنفات كثيرة منها كتاب ذكر فيه اختلاف مالك والشافعي وذكر مذهبه في ذلك وهو أكثر ميلاً إلى الشافعي في هذا الكتاب وفي معظم كتبه . تذكرة الحفاظ ٢ : ٨٧ ، وميزان الاعتدال ١ : ١٥ ، وتاريخ بغداد ٦ : ٦٥ .

(٣) الجرح عند المحدثين هو الطعن في راوي الحديث بما يسلب أو يخلل بعدلته أو ضبطه . والتعديل على العكس منه هو تزكية الراوي والحكم عليه بأنه عدل أو ضابط . وعلم الجرح والتعديل ميزان رجال الرواية ، ينقل بكفته الراوي فيقبل ، أو تحف موازينه فيرفض ، وبه تعرف الراوي الذي يقبل حديثه وتميزه عن لا يقبل حديثه . عن كتاب « مفاتيح علوم الحديث وطرق تخريجه » من تأليف المحقق .

فاعتبروا ، ورَضُوا بالمقدور ، وقنعوا بالميسور ، وعلموا أن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك مسئول عن الخير والشر ، ومحاسب على مثاقيل الذر ، فأعدوا خير الإعداد ليوم المَعَاد ، وجَرَى كلامهم في طريقي العبارة والإشارة على سَمَت أهل الحديث ، دون من يشتري هو الحديث ، لا يعملون الخير رياءً ، ولا يتركونه حياءً ، ديئهم التوحيد ، ونَفَى التشبيه ، ومذهبهم التفويضُ إلى الله تعالى ، والتوكُّل عليه ، والتسليم لأمره ، والقناعة بما رَزَقوا ، والإعراض عن الاعتراض عليه : ﴿ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ ، وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴾ (١) .

والصنف السابع منهم : قوم مُرابطون في نُقُور المسلمين في وجوه الكفَرَة ، يجاهدون أعداء المسلمين ، وَيَحْمُونَ حمى المسلمين ، ويدبُّون عن حريمهم وديارهم ، ويُظهِرُونَ في نُقُورهم مذاهبَ أهل السنة والجماعة ، وهم الذين أنزل الله تعالى فيهم قوله : ﴿ وَالَّذِينَ جَاهَلُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ، وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ (٢) ، زادهم الله توفيقاً بفضلِهِ ومَنِّهِ .

والصنف الثامن منهم : عامة البلدان التي غَلَبَ فيها شعار أهل السنة دون عامة البقاع التي ظهر فيها شعار أهل الأهواء الضالة وإنما أردنا بهذا الصنف من العامة الذين اعتقدوا تصويب علماء السنة والجماعة في أبواب العدل والتوحيد ، والوعد والوعيد ، ورجعوا إليهم في مَعَالِم دينهم ، وقَلَّدوهم في فروع الحلال والحرام ، ولم يعتقدوا شيئاً من بَدَع أهل الأهواء الضالة ، وهؤلاء هم الذين سمتهم الصوفية « حَشُو الجنة » .

فهؤلاء أصناف أهل السنة والجماعة ومجموعهم ، أصحاب الدين القويم ، والصرائط المستقيم ، ثَبَّتَهُم الله تعالى بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة ؛ إنه بالإجابة جدير ، وعليها قدير .

(١) الحديد : ٢١ ، والجمعة : ٤ .

(٢) العنكبوت : ٦٩ .

◎ الفصل الثاني

من فصول هذا الباب

في بيان تحقيق النجاة لأهل السنة والجماعة

قد ذكرنا في الباب الأول من هذا الكتاب أن النبي ﷺ لما ذكر افتراق أمته بعده ثلاثاً وسبعين فرقة ، وأخبر أن فرقةً واحدةً منها ناجية ، سئل عن الفرقة الناجية وعن صفتها ، فأشار إلى الذين هم على ما عليه هو وأصحابه ، ولسنا نجد اليوم من فرق الأمة من هم على موافقة الصحابة رضی الله عنهم غير أهل السنة والجماعة من فقهاء الأمة ومتكلميهم الصفاتية ، دون الرافضة ، والقدرية ، والخوارج ، والجهمية ، والتجارية ، والمشبّهة ، والغلاة ، والحلولية .

أما القدرية : فكيف يكونون موافقين للصحابة ، وقد طعن زعيمهم النظام في أكثر الصحابة ، وأسقط عدالة ابن مسعود ، ونسبه إلى الضلال من أجل روايته عن النبي ﷺ : « إن السعيد من سجد في بطن أمه ، والشقي من شقي في بطن أمه »^(١) ، وروايته انشقاق القمر^(٢) ، وماذا كان منه إلا لإنكاره معجزات النبي عليه السلام ، وطعن في فتاوى عمر رضی الله عنه من أجل أنه حد في الخمر ثمانين ، ونفى نصر بن الحجاج إلى البصرة حين خاف فتنة نساء المدينة به . وما هذه من إلا لقلّة غيرته على الحرم ، وطعن في فتاوى علي رضی الله عنه ؛ لقوله في أمهات الأولاد ، ثم قوله : « رأيت أنهن يبعن » ، وقال :^(٣) « من هو حتى يحكم برأيه » ؟ وثلب عثمان رضی الله عنه لقوله في الخرقاء^(٤) بقسّم المال بين الجد والأم والأخت ثلاثاً بالسوية ، ونسب أبا هريرة إلى الكذب من أجل أن الكثير من رواياته على خلاف مذاهب

(١) ، (٢) ، (٣) سبق تخريجهما .

(٤) أي قال النظام .

(٤) مسألة شهيرة من مسائل الميراث ، سُميت بذلك لتخرق أقوال الصحابة فيها ، أو لأن الأقوال خرقتها لكثرتها . وهي تتعلق بتوزيع الإرث بين أم وجد وأخت ، وتختلف فيها الصحابة والأئمة : أما رأى عثمان فقد ذكره المؤلف أعلاه ، وقال علي : « للأُم الثلث ، وللأخت النصف ، وللجد ما بقي وهو السدس » ، وقال ابن عباس : « لا شيء للأخت » وهو مذهب أبي حنيفة ، وقال زيد بن ثابت ومالك والشافعي وأحمد : « للأُم الثلث ، وما بقي يقسمه الجد والأخت للذكر مثل حظ الأنثيين » .

القَدْرِيَّة ، وَطَعَنَ فِي فِتَاوَى كُلِّ مَنْ أَفْتَى مِنَ الصَّحَابَةِ بِالِاجْتِهَادِ ، وَقَالَ : « إِنْ ذَلِكَ مِنْهُمْ إِذَا كَانَ لِأَجْلِ أَمْرَيْنِ : إِذَا لَجَّهْلُهُمْ بِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَحِلُّ لَهُمْ ، وَإِذَا لِأَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يَكُونُوا زُعَمَاءَ وَأَرْبَابَ مَذَاهِبٍ تَنْسَبُ إِلَيْهِمْ » ، فَتَنَسَّبَ أَحْيَارُ الصَّحَابَةِ إِلَى الْجَهْلِ أَوْ النِّفَاقِ ، وَالْجَاهِلُ بِأَحْكَامِ الدِّينِ عِنْدَهُ كَافِرٌ ، وَالْمُتَعَمِّدُ لِلخِلَافِ بِلا حُجَّةٍ عِنْدَهُ مُنَافِقٌ كَافِرٌ ، أَوْ فَاسِقٌ فَاجِرٌ ، وَكِلَاهُمَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ عَلَى الْخُلُودِ ؛ فَأَوْجِبْ بَزْعَمِهِ عَلَى أَعْلَامِ الصَّحَابَةِ الْخُلُودَ فِي النَّارِ الَّتِي هُوَ بِهَا أَوْلَى ، ثُمَّ إِنَّهُ أَبْطَلَّ إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ ، وَلَمْ يَرَهُ حُجَّةً ، وَأَجَازَ اجْتِمَاعَ الْأُمَّةِ عَلَى الضَّلَالَةِ . فَكَيْفَ يَكُونُ عَلَى سُنَّتِ الصَّحَابَةِ مُقْتَدِيًا بِهِمْ مَنْ يَرَى مَخَالَفَةَ جَمِيعِهِمْ وَاجِبًا إِذَا كَانَ رَأْيُهُ خِلَافَ رَأْيِهِمْ ؟ .

وَكَانَ زَعِيمُهُمْ وَاصِلُ بْنُ عَطَاءَ الْغَزَالِيُّ يَشْكُ فِي عَدَالَةِ عَلِيٍّ وَابْنِهِ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَطَلْحَةَ ، وَالزَّيْبِرَ ، وَعَائِشَةَ ، وَكُلٌّ مِنْ شَهِدَ حَرْبَ الْجَمَلِ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ : « لَوْ شَهِدْتُ عِنْدِي عَلِيٌّ وَطَلْحَةُ عَلَى بَاقَةٍ يَقُولُ لَمْ أَحْكَمْ بِشَهَادَتِهِمَا ؛ لَعَلِمِي بِأَنَّ أَحَدَهُمَا فَاسِقٌ وَلَا أَعْرِفُهُ بَعِينَهُ » ، فَجَائِزٌ عَلَى أَصْلِهِ أَنْ يَكُونَ عَلِيٌّ وَاتَّبَاعُهُ فَاسِقِينَ مَخْلُودِينَ فِي النَّارِ ، وَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ الْفَرِيقُ الْآخَرُ الَّذِينَ كَانُوا أَصْحَابَ الْجَمَلِ فِي النَّارِ خَالِدِينَ ؛ فَشَكَّ فِي عَدَالَةِ عَلِيٍّ ، وَطَلْحَةَ ، وَالزَّيْبِرَ ، مَعَ شَهَادَةِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِهَوْلَاءِ الثَّلَاثَةِ بِالْجَنَّةِ ، وَمَعَ دُخُولِهِمْ فِي بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ ^(١) ، وَفِي جُمْلَةِ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِمْ : ﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ، فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ ، فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴾ ^(٢) .

وَكَانَ عَمْرُو بْنُ عَبِيدٍ يَقُولُ بِقَوْلِ وَاصِلٍ فِي فَرِيقِي الْجَمَلِ ، وَزَادَ عَلَيْهِ الْقَوْلَ بِالْقَطْعِ عَلَى فَسْقِ كُلِّ فَرَقَةٍ مِنَ الْفَرَقَتَيْنِ ؛ وَذَلِكَ أَنْ وَاصِلًا إِذَا قَطَعَ بِفَسْقِ أَحَدِ الْفَرِيقَيْنِ ، وَلَمْ يَحْكَمْ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا مِنْ أَصْحَابِ عَلِيٍّ وَالْآخَرَ مِنْ أَصْحَابِ الْجَمَلِ ، وَقَبِلَ شَهَادَةَ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِ عَلِيٍّ ، وَشَهَادَةَ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِ الْجَمَلِ ، وَقَالَ عَمْرُو بْنُ عَبِيدٍ : « لَا أَقْبَلُ شَهَادَةَ الْجَمَاعَةِ مِنْهُمْ ، سِوَاءَ كَانُوا مِنْ أَحَدِ الْفَرِيقَيْنِ أَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ مِنْ حِزْبِ عَلِيٍّ وَبَعْضُهُمْ مِنْ حِزْبِ الْجَمَلِ » ، فَاعْتَقَدَ فَسْقَ الْفَرِيقَيْنِ جَمِيعًا . وَوَأَجِبْ عَلَى أَصْلِهِ أَنْ يَكُونَ عَلِيٌّ وَابْنَاهُ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَعُمَارُ ، وَأَبُو أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ ، وَخُزَيْمَةُ بْنُ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيُّ الَّذِي جَعَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

(٢) الفتح : ١٨ .

(١) سبق تخریجها .

شهادته بمنزلة شهادة رجلين عَدْلَيْن^(١) ، وسائر أصحاب علي ، مع طلحة ، والزبير ، وعائشة وسائر أصحاب الجمل — فاسقين مخلدين في النار ، وفيهم من الصحابة ألوف ، وقد كان مع علي خمسة وعشرون بدرية ، وأكثر أصحاب أحد ، وستائة من الأنصار ، وجماعة من المهاجرين الأولين .

وقد كان أبو الهذيل ، والجاحظ ، وأكثر القَدَرية في هذا الباب على رأى واصل ابن عطاء فيهم .

فكيف يكون مقتدياً بالصحابة من يُفسق أكثرهم ويراهم من أهل النار ؟ ومن لا يرى شهادتهم مقبولة كيف يقبل روايتهم ، ومن رد روايتهم ورد شهادتهم خرج عن سنتهم ومتابعتهم ، وإنما يقتدى بهم من يعمل بروايتهم ، ويقبل شهاداتهم ، كذاب أهل السنة والجماعة في ذلك .

وأما الخوارج : فقد أكَفَرُوا علياً وابنيه ، وابن عباس ، وأبا أيوب الأنصاري ، وأكفروا أيضاً عثمان ، وعائشة ، وطلحة ، والزبير ، وأكفروا كل من لم يفارق علياً ومعاوية بعد التحكيم ، وأكفروا كل ذى ذنب من الأمة ، ولا يكون على سنت الصحابة من يقول بتكفير أكثرهم .

وأما الغلاة من الروافض كالسبئية ، والبيانية ، والمغيرية ، والمنصورية ، والجناحية ، والخطابية ، وسائر الحلولية : فقد بينا خروجهم عن فرق الإسلام ، وبيننا أنهم في عداد عبدة الأصنام ، أو في عداد الحلولية من النصارى ، وليس لعبدة الأصنام ولا للنصارى وسائر الكفرة بالصحابة أسوة ولا قدوة .

وأما الزيدية منهم : فالجارودية منهم يكفرون أبا بكر ، وعمر ، وعثمان وأكثر الصحابة ؛ ولا يقتدى بهم من يكفر أكثرهم .

والسليمانية ، والبثرية من الزيدية : يكفرون عثمان أو يتوقفون فيه ، ويفسقون ناصريه ، ويكفرون أكثر أصحاب الجمل .

وأما الإمامية منهم : فقد زعم أكثرهم أن الصحابة ارتدَّت بعد النبي ﷺ سوى

(١) رواه البخارى : كتاب الجهاد ، باب ١٢ . وأبو داود : كتاب الأقضية ، باب ٢٠ . والنسائي : كتاب البيوع ، باب ٨١ . وأحمد : ٥ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ٢١٦ .

على وابنيه ومقدار ثلاثة عشر منهم .

وزعمت الكاملية منهم : أن عليا أيضا ارتد وكفر بتركه قتالهم ، فكيف يكون على سميت الصحابة من يقول بتكفيرهم ؟ .

ثم نقول : كيف يكون الراضية ، والخوارج ، والقدرية ، والجهمية ، والتجارية ، والبكرية ، والضرارية موافقين للصحابة ، وهم بأجمعهم لا يقبلون شيئا مما روى عن الصحابة في أحكام الشريعة لا متناهم من قبول روايات الحديث ، والسير ، والمغازي ، من أجل تكفيرهم لأصحاب الحديث الذين هم نقلة الأخبار والآثار ، ورؤاة التواريخ والسير ، ومن أجل تكفيرهم فقهاء الأمة الذين ضبطوا آثار الصحابة وقاسوا فروعهم على فتاوى الصحابة ؟

ولم يكن بحمد الله ومنه في الخوارج ، ولا في الروافض ، ولا في الجهمية ، ولا في القدرية ، ولا في المجسمة ، ولا في سائر أهل الأهواء الضالة إمام في الفقه ، ولا إمام في رواية الحديث ، ولا إمام في اللغة والنحو ، ولا موثوق به في نقل المغازي والسير والتواريخ ، ولا إمام في الوعظ والتذكير ، ولا إمام في التأويل والتفسير ، وإنما كان أئمة هذه العلوم ، على الخصوص والعموم ، من أهل السنة والجماعة ، وأهل الأهواء الضالة إذا ردوا الروايات الواردة عن الصحابة في أحكامهم وسيرهم لم يصح اقتداؤهم بهم متى لم يشاهدوهم ولم يقبلوا رواية أهل الرواية عنهم .

وبأن من هذا أن المقتدين بالصحابة من يعمل بما قد صح بالرواية الصحيحة في أحكامهم وسيرهم ، وذلك سنة أهل السنة دون ذوى البدعة ، وصح بصحة ما ذكرناه تحقيق نجاتهم لحكم النبي ﷺ بنجاة المقتدين بأصحابه ، والحمد لله على ذلك .



◎ الفصل الثالث

من فصول هذا الباب

في بيان الأصول التي اجمع عليها أهل السنة

قد اتَّفَقَ جمهورُ أهل السنة والجماعة على أصول من أركان الدين ، كلُّ ركن منها يجب على كل عاقل بالغ معرفة حقيقته ، ولكل ركن منها شُعْب ، وفي شُعْبها مسائل اتفق أهل السنة فيها على قول واحد ، وضلُّوا مَنْ خالفهم فيها :

وأول الأركان التي رأوها من أصول الدين : إثبات الحقائق والعلوم على الخصوص والعموم .

الركن الثاني : هو العلم بحدوث العالم في أقسامه ، من أعراضه وأجسامه .

والركن الثالث : في معرفة صانع العالم وصفات ذاته .

والركن الرابع : في معرفة صفاته الأزلية .

والركن الخامس : في معرفة أسمائه وأوصافه .

والركن السادس : في معرفة عَدْلِهِ وحكمته .

والركن السابع : في معرفة رسله وأنبيائه .

والركن الثامن : في معرفة معجزات الأنبياء ، وكرامات الأولياء .

والركن التاسع : في معرفة ما أجمعت الأمة عليه من أركان شريعة الإسلام .

والركن العاشر : في معرفة أحكام الأمر والنهي والتكليف .

والركن الحادي عشر : في معرفة فناء العباد وأحكامهم في المعاد .

والركن الثاني عشر : الخلافة والإمامة ، وشروط الزعامة .

والركن الثالث عشر : في أحكام الإيمان والإسلام في الجملة .

والركن الرابع عشر : في معرفة أحكام الأولياء ، ومراتب الأئمة الأتقياء .

والركن الخامس عشر : في معرفة أحكام الأعداء من الكفرة وأهل الأهواء .

فهذه أصول اتفق أهل السنة على قواعدها ، وضللوا مَنْ خالفهم فيها ، وفي كل ركن منها مسائل أصول ومسائل فروع ، وهم مجمعون على أصولها ، وربما اختلفوا في بعض فروعها اختلافا لا يوجب تضليلا ولا تفسيقاً .

فأما الركن الأول : وهو إثبات الحقائق والعلوم : فقد أجمعوا على إثبات العلوم معاني قائمة بالعلماء ، وقالوا بتضليل نفاة العلم وسائر الأعراض ، وبتضليل السوفسطائية الذين ينفون العلم وينفون حقائق الأشياء كلها ، وعدّوهم معاندين لما قد علموه بالضرورة ، وكذلك السوفسطائية الذين شكوا في وجود الحقائق ، وكذلك الذين قالوا منهم بأن حقائق الأشياء تابعة للاعتقاد ، وصححوا جميع الاعتقادات مع تضادها وتنافيها . وهذه الفرق الثلاث كلها كفرّة معاندة لموجبات العقول الضرورية .

وقال أهل السنة : إن علوم الناس ، وعلوم سائر الحيوانات ، ثلاثة أنواع : علم بديهي^(١) ، وعلم حسي^(٢) ، وعلم استدلال^(٣) ، وقالوا : مَنْ جحد العلوم البديهيّة ، أو العلوم الحسية الواقعة من جهة الحواس الخمس فهو مُعانَد ، ومن أنكر العلوم النظرية الواقعة عن النظر والاستدلال نُظِر فيه : فإن كان من السمنية^(٤) المنكرة للنظر في العلوم العقلية فهو كافر مُلحد ، وحكمه حكم الدهرية ؛ لقوله معهم بقدّم العالم وإنكار الصانع ، مع زيادته عليهم القَوْل بإبطال الأديان كلها ؛ وإن كان ممن يقول بالنظر في العقليات ، وينكر القياس في فروع الأحكام الشرعية كأهل الظاهر ، لم يكفر بإنكار القياس الشرعي .

وقالوا بأن الحواس التي يدرك بها المحسوسات خمس ، وهي : حاسة البصر

(١) البديهي بوجه عام هو ما يبدو للذهن لأول وهلة دون شك أو تردد . والعلم البديهي هو الذي لا يتوقف حصوله على نظر وكسب .

(٢) العلم الحسي هو الذي يُحصَل عن طريق الحواس الخمسة ، وهناك من يرى أن العلم كله حسي لأنه لا يوجد في العقل شيء لم يوجد من قبل في الحس .

(٣) العلم الاستدلالي هو الذي يحدث نتيجة فعل الذهن عندما يلمح « علاقة مبدأ ونتيجة » بين قضية وأخرى أو بين عدة قضايا ، وينتهي إلى الحكم بالصدق أو بالكذب ، أو إلى حكم بالضرورة أو الاحتمال . وهو أنواع : استنباطي ، واستقرائي ، ومباشر ، وغير مباشر .

(٤) فرقة هندية سبق الحديث عنها .

إدراك المرئيات ، وحاسة السمع لإدراك المسموعات ، وحاسة الذوق لإدراك الطُّعوم ، وحاسة الشم لإدراك الروائح ، وحاسة اللمس لإدراك الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة واللين والخشونة بها .

وقالوا : إن الإدراكات الواقعة من جهة هذه الحواس معانٍ قائمة بالآلات التي تسمى حَوَاس . وضللوا أبا هاشم الجُبَّانِي في قوله : « إن الإدراك ليس بمعنى ولا عَرَض ، ولا شَيْء سوى المدرك » .

وقالوا : إن الخبر المتواتر طريق العلم الضروري بصحة ماتواتر عنه الخير ، إذا كان الخيرُ عنه مما يشاهدُ ويدركُ بالحس ، والضرورة كالعلم بصحة وجود ما تواتر الخبر فيه من البلدان التي لم يدخلها السامع مع الخير عنها ، وكعلمنا بوجود الأنبياء والملوك الذين كانوا قبلنا ؛ فأما صحة دَعَاوى الأنبياء في النبوة فمعلوم لنا بالحجج النظرية . وأكفروا من أنكر من السمنية وقوغ العلم من جهة التواتر .

وقالوا : إن الأخبار التي يلزمنا العمل بها ثلاثة أنواع : تواتر ، وآحاد ، ومتوسط بينهما مستفيض .

فالخبر المتواتر : الذي يستحيل التواطؤ على وَضْعِهِ ، يوجبُ العلم الضروري بصحة مخبره ، وبهذا النوع من الأخبار علمنا البُلْدَانَ التي لم ندخلها ، وبها عرفنا الملوك والأنبياء والقُرُون الذين من قبلنا ، وبه يعرف الإنسان والديه اللذين هو منسوب إليهما .

وأما أخبار الآحاد : فمتى صح إسنادُها وكانت مُتَوَثِّها^(١) غير مستحيلة في العقل كانت موجبة للعمل بها دون العلم ، وكانت بمنزلة شهادة العُدُول عند الحاكم في أنه يلزم الحكم بها في الظاهر ، وإن لم يعلم صدقهم في الشهادة وبهذا النوع من الخبر أثبت الفقهاء أكثر فروع الأحكام الشرعية في العبادات والمعاملات وسائر أبواب الحلال والحرام ، وضللوا مَنْ أسقط وجوب العمل بأخبار الآحاد في الجملة ، من الرافضة والخوارج وسائر أهل الأهواء .

(١) المتن هو ما انتهى إليه السند من الكلام . أو هو القول المقول . وهو مأخوذ من المتن وهو ما صلب وارتفع من الأرض كما في المصباح ؛ لأن المسند يقويه بالسند ويرفعه إلى قائله .

وأما الخبر المستفيض المتوسط بين التواتر والآحاد : فإنه يُشارك التواتر في إيجابه للعلم والعمل ، ويفارقه من حيث إن العلم الواقع عنه يكون علماً مكتسباً نظرياً ، والعلم الواقع عن التواتر يكون ضرورياً غير مكتسب .

وهذا النوع من الخبر على أقسام :

منها : أخبار الأنبياء في أنفسهم ، وكذلك خبر مَنْ أخبر النبي عن صدقه يكون العلم بصدقه مكتسباً .

ومنها : الخبر المنتشر من بعض الناس ، إذا أخبر به بحضرة قوم لا يصح منهم التواطؤ على الكذب ، وادعى عليهم وقوع ما أخبر عنه بحضرتهم ، فإذا لم ينكر عليه أخذ منهم علمنا صدقه فيه .

وبهذا النوع من الأخبار علمنا مُعْجِزَةً نبينا ﷺ في انشقاق القمر^(١) ، وتسييح الحصى في يده^(٢) ، وحين الجذع إليه لَمَّا فارقه^(٣) ، وإشباعه الخلق الكثير من الطعام اليسير^(٤) ، ونحو ذلك من معجزاته ، غير القرآن المعجز نظمه ؛ فإن ثبوت القرآن وظهوره عليه وعَجَزَ العرب والعجم عن المعارضة بمثله معلومٌ بالتواتر الموجب للعلم الضروري .

ومنها : أخبار مستفيضة بين أئمة الحديث والفقهاء ، وهم مجتمعون على صحتها : كالأخبار في الشفاعة ، والحساب ، والحوض ، والصراط ، والميزان ، وعذاب القبر ، وسؤال الملكين في القبر وكذلك الأخبار المستفيضة في كثير من أحكام الفقه : كنصب الزكاة ، وحدّ الخمر في الجملة ، والأخبار في المسح على الخفين ، وفي الرّجم ، وما أشبه ذلك مما أجمع الفقهاء على قبول الأخبار فيها وعلى العمل بمضمونها .

(١) سبق تخريج رواية انشقاق القمر .

(٢) سبق تخريج رواية تسييح الحصى .

(٣) روى هذه المعجزة البخاري : كتاب المناقب ، باب ٢٥ . والترمذي ، كتاب الجمعة ، باب ١٠ ؛ وكتاب المناقب ، باب ٦ . والنسائي : كتاب الجمعة ، باب ١٧ . وابن ماجه : كتاب الإقامة ، باب ١٩٩ . والدارمي : المقدمة ، باب ٤٦ ؛ وكتاب الصلاة ، باب ٢٠٢ . وأحمد : ١ ، ٢٤٩ ، ٢٦٧ ، ٣١٥ ، ٣٦٣ ، ٣ : ٢٢٦ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥ ، ٣٠٦ ، ٣٢٤ ، ١٣٩ : ٥ .

(٤) رواه أحمد ٥ : ١٨ . والبيهقي في دلائل النبوة ٦ : ٩٣ ، وقال : هذا إسناد صحيح ، وأيضاً ٦ : ٩٤ حادثة أخرى في تكثير الطعام القليل .

وضللوا مَنْ خالف فيها من أهل الأهواء : كتضليل الخوارج في إنكارها الرجم ، وتضليل مَنْ أنكر من النجذات حد الخمر ، وتضليل من أنكر المسح على الخفين ، وتكفير من أنكر الرؤية ، والحوض ، والشفاعة ، وعذاب القبر . وكذلك ضللوا الخوارج الذين قطعوا يد السارق في القليل والكثير من الجزز وغير الحرز ؛ لردّهم الأخبار الصحاح في اعتبار النصاب والجزز في القطع وكما ضللوا من ردّ الخبر المستفيض ضللوا من ثبت على حكم خبر اتفق الفقهاء من فريقى الرأى والحديث على نسجه ، كتضليل الرافضة في المتعة التى قد نسخت بإختها .

واتفق أهل السنة على أن الله تعالى كلف العباد معرفته ، وأمرهم بها ، وأنه أمرهم بمعرفة رسوله وكتابه ، والعمل بما يدل عليه الكتاب والسنة ، وأكفروا مَنْ زعم من القدرية والرافضة أن الله تعالى ما كلف أحداً معرفته ، كما ذهب إليه ثمامة والجاحظ وطائفة من الرافضة .

واتفقوا على أن كل علم كسى نظرى يجوز أن يجعلنا الله تعالى مضطرين إلى العلم بمعلومه ، وأكفروا من زعم من المعتزلة أن المعرفة بالله عز وجل في الآخرة مكتسبة من غير اضطرار إلى معرفته .

واتفقوا على أن أصول أحكام الشريعة : القرآن ، والسنة ، وإجماع السلف . وأكفروا مَنْ زعم من الرافضة أن لا حجة اليوم في القرآن والسنة ؛ لدعواه أن الصحابة غيروا بعض القرآن وحرفوا بعضه . وأكفروا الخوارج الذين ردّوا جميع السنن التى رواها نقلة الأخبار لقولهم بتكفير ناقلها . وأكفروا النظام في إنكاره حجة الإجماع ، وحجة التواتر ، وقوله بجواز اجتماع الأمة على الضلالة ، وجواز تواطؤ أهل التواتر على وضع الكذب .

فهذا بيان ما اتفق عليه أهل السنة من مسائل الركن الأول

وأما الركن الثانى : وهو الكلام في حدوث العالم : فقد أجمعوا على أن العالم هل شئ هو غير الله عز وجل ، وعلى أن كل ما هو غير الله تعالى وغير صفاته الأزلية مخلوق مصنوع ، وعلى أن صانعه ليس بمخلوق ولا مصنوع ، ولا هو من جنس العالم ولا من جنس شئ من أجزاء العالم .

وأجمعوا على أن أجزاء العالم قسمان : جواهر ، وأعراض ؛ على خلاف قول ثنافة
الأعراض في نفيها الأعراض . وأجمعوا على أن كل جوهر جزء لا يتجزأ . وأكفروا
النظام والفلاسفة الذين قالوا بانقسام كل جزء إلى أجزاء بلا نهاية ؛ لأن هذا يقتضى
ألا تكون أجزاؤها محصورة عند الله تعالى ، وفي هذا ردُّ قوله : ﴿ وَأَخْصَى كُلَّ شَيْءٍ
عَدْدًا ﴾ (١) .

وقالوا بإثبات الملائكة والجن والشياطين في أجناس حيوانات العالم ، وأكفروا من
أنكرهم من الفلاسفة والباطنية .

وقالوا بتجانس الجواهر والأجسام ، وقالوا : « إن اختلافها في الصُّور والألوان
والطعوم والروائح إنما هو لاختلاف الأعراض القائمة بها » .

وضلُّوا من قال باختلاف الأجسام لاختلاف الطبائع ، وضلُّوا أيضاً من قال من
الفلاسفة بخمس طبائع ، وزعم أن للفلك طبيعة خامسة لا تقبل الكون والفساد كما
ذهب إليه أرسطاطاليس .

وضلُّوا من قال من التَّنَوُّية إن الأجسام نوعان : نور ، وظلمة .. وإن الخير من
النور ، والشر من الظلمة ، وإن فاعل الخير والصدق لا يفعل الشر والكذب ، وفاعل
الشر والكذب لا يفعل الخير والصدق .

وسألناهم عن رجل قال : « أنا شر وظلمة » ، من القائل لهذا القول ؟ فإن قالوا
« هو النور » فقد كذب ، وإن قالوا « هو الظلمة » فقد صدق ، وفي هذا بطلان
قولهم إن النور لا يكذب والظلام لا يصدق ، وهذا إلزام لهم على أصولهم ، فأما نحن
فإننا لا نثبت النور والظلمة فاعليين قديمين ، بل نقول : إنهما مخلوقان لا فعل لهما .

واتفق أهل السنة على اختلاف أجناس الأعراض ، وأكفروا النظام في قوله : « إن
الأعراض كلها جنس واحد ، وإنها كلها حركات » ؛ لأن هذا يوجبُ عليه أن
يكون الإيمان من جنس الكفر ، والعلم من جنس الجهل ، والقول من جنس
السكوت ، وأن يكون فعلُ النبي ﷺ من جنس فعل الشيطان الرجيم ، وينبغي له
على هذا الأصل ألا يعضَّبَ على من لعنه وشتمه ؛ لأن قول القائل « لعن الله النظام »

عنده من جنس قوله « رحمه الله » .

واتفقوا على حدوث الأعراض في الأجسام ، وأكفروا مَنْ زعم من الدهرية أنها
كامنة في الأجسام ، وإنما يظهر بعضها عند كموّن ضده في محله .

واتفقوا على أن كل عرض حادث في محل ، وأن العرض لا يقوم بنفسه ، وأكفروا
من قال من المعتزلة البصرية بحدوث إرادة الله سبحانه لا في محل ، وبحدوث فناء
الأجسام لا في محل ، وأكفروا أبا الهذيل في قوله : « إن قول الله عز وجل للشئ
﴿ كُنْ ﴾ عَرَضٌ حَادِثٌ لا في محل » .

واتفقوا على أن الأجسام لا تخلو ولم تخل قَطُّ من الأعراض المتعاقبة عليها ،
وأكفروا من قال من أصحاب الهَيُولَى : « إن الهَيُولَى كانت في الأزل خالية من
الأعراض ، ثم حدث فيها الأعراض حتى صار على صورة العالم » ، وهذا القول
غاية في الاستحالة ؛ لأن حلول العرض في الجوهر يغير صفته ولا يزيد في عدده ، فلو
كان هَيُولَى العالم جوهرأ واحداً لم يصير جواهر كثيرة بحلول الأعراض فيها .

وأجمعوا على وقوف الأرض وسكونها^(١) ، وأن حركتها إنما تكون بعارض يعرض
لها من زلزلة ونحوها ، خلاف قول من زعم من الدهرية أن الأرض تهوى أبداً ، ولو
كانت كذلك لوجب ألا يلحق الحجر الذي نلقيه من أيدينا الأرض أبداً ، لأن
الخفيف لا يلحق ما هو أثقل منه في انحداره .

وأجمعوا على أن الأرض متناهية الأطراف من الجهات كلها ، وكذلك السماء
متناهية الأقطار من الجهات الست ، خلاف قول مَنْ زعم من الدهرية أنه
لا نهاية للأرض من اسفل ولا من اليمين واليسار ولا من خلف ولا من أمام ، وإنما
نهايتها من الجهة التي تلاقى الهواء من فوقها . وزعموا أن السماء أيضاً متناهية من
تحتها ، ولا نهاية لها من خمس جهات سوى جهة السفلى ، وبطلان قولهم ظاهر من
جهة عَوْد الشمس إلى مشرقها كل يوم ، وقطعها جرم السماء وما فوق الأرض في

(١) في ظني أن القارئ الحديث على علم تام بأن القول بوقوف الأرض وسكونها أصبح مرفوضاً بعد ما أثبت
العلم الحديث بأساليب يقينية ، منها المشاهدة والاستدلال ، أن الأرض تدور حول نفسها في ذات الوقت الذي
تدور فيه حول الشمس .

يوم وليلة^(١) . ولا يصح قَطْعُ مالا نهاية لها من المسافة في الأمكنة في زمان متناه .

وأجمعوا على أن السموات سبْعُ طباقٍ ، خلاف قول من زعم من الفلاسفة والمنجمين أنها تسع ، وأجمعوا أنها ليست بكرية تدور حول الأرض ، خلاف من زعم أنها كرات بعضها في جوف بعض ، وأن الأرض في وسطها كمرکز الكرة في جوفها . ومن قال بهذا لم يثبت فوق السموات عرشا ، ولا ملائكة ، ولا شيئا مما نشبته موجوداً فوق السموات^(٢) .

وأجمعوا أيضاً على جواز الفناء على العالم كله من طريق القدرة والإمكان ، وإنما قالوا بتأييد الجنة وتأييد جنهم وعذابها من طريق الشرع ، وأجازوا أيضاً فناء بعض الأجسام دون بعض ، وأكفروا أبا الهذيل بقوله بانقطاع نعيم الجنة وعذاب النار ، وأكفروا من قال من الجهمية بفناء الجنة والنار ، وأكفروا الجبائي وابنه أبا هاشم في قولهما : « إن الله لا يقدر على إفناء بعض الأجسام مع إبقاء بعضها ، وإنما يقدر على إفناء جميعها بفناء يخلقه لا في محل » .

وقالوا في الركن الثالث : وهو الكلام في صانع العالم وصفاته الذاتية التي استحقها لذاته : إن الحوادث كلها لا بد لها من محدث صانع ، وأكفروا ثمامة وأتباعه من القدرية في قولهم : « إن الأفعال المتولدة لا فاعل لها » .

وقالوا : إن صانع العالم خالق الأجسام والأعراض ، وأكفروا معمرأ وأتباعه من القدرية في قولهم : « إن الله تعالى لم يخلق شيئا من الأعراض ، وإنما خلق الأجسام ، وإن الأجسام هي الخالقة للأعراض في أنفسها » .

وقالوا : إن الحوادث قبل حدوثها لم تكن أشياء ولا أعياناً ، ولا جواهر ولا أعراضاً ، على خلاف قول القدرية في دعواها أن المعدومات في حال عدمها أشياء ، وقد زعم البصريون منهم أن الجواهر والأعراض كانت قبل حدوثها جواهر

(١) يعتقد البغدادى أن الليل والنهار نتيجة حركة الشمس ، وهذا الاعتقاد غير صحيح ؛ لأن العلم الحديث أثبت أن الليل والنهار يحدثان نتيجة دوران الأرض حول نفسها أمام الشمس .

(٢) بعد التقدم المذهل الذى حققه العلم الحديث ، أصبح معظم كلام القدماء عن نظام الكون الفلكى في حيز الخرافة والباطل ، والقارئ المعاصر على علم بهذه الحقيقة تماما ؛ ومن هنا فلسنا بحاجة لكى نقدم له هنا التصور الذى يقدمه العلم الحديث ؛ فضلا عن أن هذا يخرج عن نطاق الدور المنوط بهذه الهوامش التعليقية .

وأعراضاً ، وقول هؤلاء يُؤدّي إلى القول بقدم العالم ، والقول الذى يؤدّي إلى الكفر كفر فى نفسه .

وقالوا : إن صانع العالم قديم لم يزل موجوداً ، على خلاف قول المجوس فى قولهم بصانعين : أحدهما شيطان محدّث ، وخلاف قول الغلاة من الروافض الذين قالوا فى على : « إنه جوهر مخلوق محدث ، لكنه صار إلهاً صانعاً بحلول روح الإله فيه » ، تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً .

وقالوا بنفى النهاية والحدّ عن صانع العالم ، على خلاف قول هشام بن الحكم الرافضى فى دعواه أن معبوده سبعة أشبار بشبر نفسه ، وخلاف قول مَنْ زعم من الكرامية أنه ذو نهاية من الجهة التى يُلاقى منها العرش ، ولا نهاية له من خمس جهات سواها .

وأجمعوا على إحالة وَصْفِهِ بالصورة والأعضاء ، على خلاف قول مَنْ زعم من غلاة الروافض ومن أتباع داود الجوارى أنه على صورة الإنسان ، وقد زعم هشام بن سالم الجواليقى وأتباعه من الرافضة أن معبودهم على صورة الإنسان ، وعلى رأسه وَفْرَةٌ سوداء ، وهو نور أسود ، وأن نصفه الأعلى مُجَوَّفٌ ونصفه الأسفل مُصَمَّتٌ ، وخلاف قول المغيرية من الرافضة فى دعواهم أن أعضاء معبودهم على صورة حروف الهجاء ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

وأجمعوا على أنه لا يَحْوِيهِ مكان ، ولا يجرى عليه زمان ، على خلاف قول مَنْ زعم من الهاشمية والكرامية أنه مماسّ لعرشه ، وقد قال أمير المؤمنين على رضى الله عنه : « إن الله تعالى خلق العرش إظهاراً لقدرته لا مكاناً لذاته » ، وقال أيضاً : « قد كان ولا مكان ، وهو الآن على ما كان » .

وأجمعوا على نفى الآفات والغموم والآلام واللذات عنه ، وعلى نفى الحركة والسكون عنه ، على خلاف قول الهاشمية من الرافضة فى قولها بجواز الحركة عليه ، وفى دعواهم أن مكانه حَدَثٌ من حركته ، وخلاف قول مَنْ أجاز عليه التعب والراحة والغم والسرور والملاّلة كما حكى عن أبى شعيب الناسك ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

وأجمعوا على أن الله تعالى غني عن خلقه ، لا يجتلب بخلقه إلى نفسه نفعا ، ولا يدفع بهم عن نفسه ضرراً ، وهذا خلاف قول المجوس في دعواهم أن الله إنما خلق الملائكة ليدفع بهم عن نفسه أذى الشيطان وأذى أعوانه .

وأجمعوا على أن صانع العالم واحد ، على خلاف قول الثنوية بصانعين قديمين ، أحدهما : نور ، والآخر ظلمة . وخلاف قول المجوس بصانعين ، أحدهما : إله قديم اسمه عندهم يزدان ، والآخر شيطان رجيم اسمه أهرمن . وخلاف قول المفوضة من غلاة الروافض في أن الله تعالى فوض تدبير العالم إلى عليّ ؛ فهو الخالق الثاني ، وخلاف قول الخاطبية من القدرية أتباع أحمد بن حابط في قولهم : « إن الله تعالى فوض تدبير العالم إلى عيسى ابن مريم ، وإنه هو الخالق الثاني » .

وقد استقصينا وجوه دلائل الموحدين على توحيد الصانع في كتاب « الملل والنحل » .

وقالوا في الركن الرابع : وهو الكلام في الصفات القائمة بالله عز وجل : إن علم الله تعالى وقدرته وحياته وإرادته وسمعه وبصره وكلامه صفات له أزلية ونعوت له أبدية .

وقد نقت المعتزلة عنه جميع الصفات الأزلية ، وقالوا : « ليس له قدرة ، ولا علم ولا حياة ، ولا رؤية ، ولا إدراك للمسموعات ، وأثبتوا له كلاماً محدثاً » ، ونفى البغداديون عنه الإرادة ، وأثبت البصريون منهم له إرادة حادثة لا في محل .

وقلنا لهم : في نفى الصفة نفى الموصوف ، كما أن في نفى الفعل نفى الفاعل ، وفي نفى الكلام نفى المتكلم .

وأجمع أهل السنة على أن قدرة الله تعالى على المقدورات كلها قدرة واحدة يقدر بها على جميع المقدورات على طريق الاختراع دون الاكتساب ، خلاف قول الكرامية في دعواها أن الله تعالى إنما يقدر بقدرته على الحوادث التي تحدث في ذاته ، فأما الحوادث الموجودة في العالم فإنما خلقها الله تعالى بأقواله لا بقدرته . وخلاف قول البصريين من القدرية في دعواها أن الله سبحانه لا يقدر على مقدورات عباده ، ولا على مقدورات سائر الحيوانات .

وأجمع أهل السنة على أن مقدرات الله تعالى لا تُفنى ، خلاف قول أبى الهذيل وأتباعه من القَدَرية في دعواه أن قدرة الله تعالى تنتهي إلى حال تفنى بمقدوراته فيها ، ولا يقدر بعدها على شيء ، ولا يملك حينئذٍ لأحد على ضرر ولا نفع ، وزعم أن أهل الجنة وأهل النار في تلك الحال يبقون جموداً في سكون دائم . تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً .

وقد زعم الأسوارى وأتباعه من المعتزلة أن الله تعالى إنما يقدر على أن يفعل ما قد علم أنه يفعله ، فأما ما علم أنه لا يفعله أو أخبر عن نفسه بأنه لا يفعله فإنه لا يقدر على فعله . تعالى الله عن قوله علواً كبيراً .

وأجمع أهل السنة على أن علم الله تعالى واحد يعلم به جميع المعلومات على تفصيلها ، من غير حس ولا بديهة ولا استدلال عليه .

وزعم معمر وأتباعه من القَدَرية أن الله تعالى لا يقال : إنه عالم بنفسه . ومن العجائب عالم بغيره ، ولا يكون عالماً بنفسه وزعم قوم من الرافضة أن الله تعالى لا يعلم الشيء قبل كونه وزعم زُرارة بن أَعْيَن وأتباعه من الرافضة أن علم الله تعالى وقدرته وحياته وسائر صفاته حوادث ، وأنه لم يكن حياً ولا قادراً ولا عالماً حتى خلق لنفسه حياة وقدرة وعِلْمًا وإرادة وسمعاً وبصراً .

وأجمعوا على أن سمعه وبصره مُحِيطَانٌ بجميع المسموعات والمرئيات ، وأن الله تعالى لم يزل راثياً لنفسه ، وسامعاً لكلام نفسه . وهذا خلاف قول القَدَرية البغدادية في دعواهم أن الله تعالى ليس براءً ولا سامع على الحقيقة ، وإنما يقال : يرى ويسمع ، على معنى أنه يعلم المرئى والمسموع . وخلاف قول المعتزلة في دعواها أن الله تعالى يرى غيره ولا يرى نفسه . وخلاف قول الجبائي في فَرَقه بين السميع والسامع ، وبين البصير والمبصر ، حتى قال : « إنه كان في الأزل سميعاً بصيراً ، ولم يكن في الأزل سامعاً ولا مبصراً » ، وهذا الفرق يمكن عكسه عليه فلا يجد من لزوم عكسه انفصالا .

وأجمع أهل السنة على أن الله تعالى يكون مرئياً للمؤمنين في الآخرة ، وقالوا بجواز رؤيته في كل حال ولكل حى من طريق العقل ، ووجوب رؤيته للمؤمنين خاصة في

الآخرة من طريق الخبر . وهذا خلاف قول مَنْ أحال رؤيته من القَدْرية والجَهْمية ،
وخلاف قول من زعم أنه يرى في الآخرة بحاسة سادسة ؛ كما ذهب إليه ضيرار بن
عمرو، وخلاف قول من زعم أن الكَفْرَةَ أيضا يرونها كما قال ابنُ سالمِ البصرى ، وقد
استقصينا مسائل الرؤية في كتاب مفرد .

وأجمع أهل السنة على أن إرادة الله تعالى مشيئته واختياره ، وعلى أن إرادته للشيء
كراهة لعدمه ، كما قالوا : إن أمره بالشيء نهى عن تركه ، وقالوا أيضاً : إن إرادته
نافذة في جميع مُراداته على حسب علمه بها ، فما علم كونه أراد كونه في الوقت
الذى علم أنه يكون فيه ، وما علم أنه لا يكون أراد ألا يكون ، وقالوا : إنه لا يحدث
في العالم شيء إلا بإرادته ، ما شاء كان ، وما لم يشأ لم يكن . وزعمت القَدْرية البصرية
أن الله تعالى قد شاء ما لم يكن ، وقد كان ما لم يشأ . وهذا القول يؤدي إلى أن
يكون مقهوراً مكرهاً على حدوث ما كره حدوثه ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .
وأجمع أهل السنة على أن حياة الإله سبحانه بلا روح ولا اغتذاء ، وأن الأرواح
كلها مخلوقة ، على خلاف قول النصارى في دعواها قدم أب وابن وروح .

وأجمعوا على أن الحياة شرط في العلم والقدرة والإرادة والرؤية والسمع ، وأن مَنْ
ليس بحَيٍّ لا يصح أن يكون عالماً قادراً مريداً سامعاً مُبصِراً ، وهذا خلاف قول
الصالحى وأتباعه من القَدْرية في دعواهم جواز وجود العلم والقدرة والرؤية والإرادة
في الميت .

وأجمعوا على أن كلام الله عز وجل صفة له أزلية ، وأنه غير مخلوق ولا مُحدث
ولا حادث ، على خلاف قول القَدْرية في دعواهم أن الله تعالى خلق كلامه في جسم
من الأجسام ، وخلاف قول الكَرَّامية في دعواهم أن أقواله حادثة في ذاته ، وخلاف
قول أئبي الهدّيل : « إن قوله للشيء ﴿ كُن ﴾ لا في محل وسائر كلامه محدث في
أجسام » .

وقلنا : لا يجوز حدوث كلامه فيه ؛ لأنه ليس بمحل للحوادث ، ولا في غيره ؛
لأنه يوجب أن يكون غيره به متكلماً أمراً ناهياً ، ولا في غير محل ؛ لأن الصفة
لا تقوم بنفسها ؛ فبطل حدوث كلامه ، وصح أنه صفة له أزلية .

وقالوا في الركن الخامس : وهو الكلام في أسماء الله تعالى وأوصافه : إن مأخذ أسماء الله تعالى التوقيف عليها : إما بالقرآن ، وإما بالسنة الصحيحة ، وإما بإجماع الأمة عليه ، ولا يجوز إطلاق اسم عليه من طريق القياس . وهذا خلاف قول المعتزلة البصرية في إجازتها إطلاق الأسماء عليه بالقياس . وقد أفرط الجبائي في هذا الباب حتى سمي الله مطيعاً لعبده إذا أعطاه مراده ، وسماه مُحبباً للنساء إذا خلّق فيهن الحب . وضلته الأمة في هذه الجسارة التي ثورته الخسارة .

فقال أهل السنة : قد جاءت السنة الصحيحة بأن لله تسعة وتسعين اسماً ، وأن من أحصاها دخل الجنة^(١) ، ولم يرد بإحصائها ذكر عددها والعبارة عنها ؛ فإن الكافر قد يذكرها حاكياً لها ولا يكون من أهل الجنة ، وإنما أردا بإحصائها العلم بها واعتقاد معانيها ، من قولهم « فلان ذو حصاة وإحصاء » إذا كان ذا علم وعقل .

وقالوا : إن أسماء الله تعالى على ثلاثة أقسام :

قسم منها يدل على ذاته : كالواحد ، والغنى ، والأول ، والآخر ، والجليل ، والجميل ، وسائر ما استحقّه من الأوصاف لنفسه .

وقسم منها يفيد صفاته الأزلية القائمة بذاته : كالحيّ ، والقادر ، والعالم ، والمريد ، والسميع ، والبصير ، وسائر الأوصاف المشتقة من صفاته القائمة بذاته . وهذا القسم من أسمائه مع القسم الذي قبله لم يزل الله تعالى بهما موصوفاً ، وكلاهما من أوصافه الأزلية .

وقسم منها مشتق من أفعاله : كالخالق ، والرازق ، والعاقل ، ونحو ذلك .

وكل اسم اشتق من فعله لم يكن موصوفاً به قبل وجود أفعاله .

وقد يكون من أسمائه ما يمتثل معنيين ، أحدهما : صفة أزلية ، والآخر : فعل له .. كالحكيم : إن أخذناه من الحكمة التي هي العلم كان من أسمائه الأزلية ، وإن أخذناه من إحكام أفعاله وإتقانها كان مشتقاً من فعله ولم يكن من أوصافه الأزلية .

وقالوا في الركن السادس : وهو الكلام في عدل الإله سبحانه وحكمته : إن

(١) سبق ذكر حديث الأسماء الحسنى التسعة والتسعين مخرجاً محققاً .

الله سبحانه خالق الأجسام والأعراض خيرا وشرها ، وإنه خالق أكساب العباد ،
ولا خالق غير الله .

وهذا خلاف قول من زعم من القَدْرية أن الله تعالى لم يخلق شيئا من أكساب
العباد ، وخلاف قول الجَهْمية : « إن العباد غير مكتسبين ولا قادرين على
أكسابهم » .

فمن زعم أن العباد خالقون لأكسابهم فهو قَدْرِي مُشْرِك بربه لدَعْوَاهُ أن العباد
يخلقون مثل خَلْقِ الله من الأعراض التي هي الحركات والسكون في العلوم والإرادات
والأقوال والأصوات ، وقد قال الله عز وجل في ذم أصحاب هذا القول : ﴿ أَمْ
جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ، وَهُوَ
الوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴾ (١) .

ومن زعم أن العبد لا استطاعة له على الكَسْبِ وليس هو بفاعل ولا مكتسب فهو
جَبْرِي ، والعدل خارج عن الجبر والقدر ، ومن قال : « إن العبد مكتسب لعمله
والله سبحانه خالق لكسبه » فهو سَنِي عَدْلِي منزّه عن الجبر والقدر .

وأجمع أهل السنة على إبطال قول أصحاب التولّد في دعواهم أن الإنسان قد
يفعل في نفسه شيئا يتولد منه فعلٌ في غيره . وهذا خلاف قول أكثر القَدْرية بأن
الإنسان قد يفعل في غيره أفعالا تتولّد عن أسباب يفعلها في نفسه . وخلاف قول مَنْ
زعم من القَدْرية أن المتولدات أفعالٌ لا فاعل لها ، كما ذهب إليه ثمامة .

وأجمعوا على أن الإنسان يصح منه اكتساب الحركة والسكون والإرادة والقول
والعلم والفكر ، وما يجري مجرى هذه الأعراض التي ذكرناها ، وعلى أنه لا يصح
منه اكتساب الألوان والطعوم والروائح والإدراكات . على خلاف قول بشر بن المعتمر
وأتباعه من المعتزلة في دعواهم أن الإنسان قد يفعل الألوان والطعوم والروائح على
سبيل التولد . وزعموا أيضاً أنه يصحُّ منه فعل الرؤية في العين ، وفعل إدراك
المسموع في محل السمع . وأفحش من هذا قول معمر القَدْرِي بأن الله تعالى لم يخلق
شيئا من الأعراض ، وأن الأعراض كلها من أفعال الأجسام . وكفاه بهذه الضلالة
بخزيا .

(١) الرعد : ١٦ .

وقال أهل السنة : إن الهداية من الله تعالى على وجهين :

أحدهما : من جهة إبانة الحق ، والدعاء إليه ، ونصّب الأدلة عليه ، وعلى هذا الوجه يصح إضافة الهداية إلى الرسل وإلى كل داع إلى دين الله عز وجل ؛ لأنهم يُرشدون أهل التكليف إلى الله تعالى ، وهذا تأويل قول الله عز وجل في رسوله ﷺ : ﴿ وَإِلَٰكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾^(١) ، أى تدعو إليه .

والوجه الثانى : من جهة أن هداية الله سبحانه لعباده تَحَلَّى الاهتداء فى قلوبهم ، كما ذكره فى قوله : ﴿ فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ، وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا ﴾^(٢) . وهذا النوع من الهداية لا يقدر عليه إلا الله تعالى .

والهداية الأولى من الله تعالى شاملة لجميع المكلفين ، والهداية الثانية من خاصية المهتدين ، وفى تحقيق ذلك نزل قول الله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَى دَارِ السَّلَامِ ، وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾^(٣) .

والإضلال من الله تعالى عند أهل السنة على معنى تَحَلَّى الضلال فى قلوب أهل الضلال ، كقوله : ﴿ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا ﴾^(٤) وقالوا : مَنْ أَضَلَّهُ اللَّهُ فَبَعْدَئِهِ ، ومن هَذَا فبفضله .

وهذا خلاف قول القدرية فى دعواها أن الهداية من الله تعالى على معنى الإرشاد والدعاء إلى الحق ، وليس إليه من هداية القلوب شئ . وزعموا أن الإضلال منه على وجهين :

أحدهما : التسمية بأن يسمى الضلال ضللاً ، والثانى : على معنى جزاء أهل الضلال على ضلالتهم .

ولو صح ما قالوا لوجب أن يقال : إنه أضل الكافرين لأنه سبهم ضالين ، ولوجب أن يقال : إن إبليس أضل الأنبياء المؤمنين لأنه سبهم ضالين ، ولزمهم أن يكون من أقام الحدود على الزناة والسارقين والمرتدين مضلاً لهم ؛ لأنه قد جازاهم

(١) الشورى : ٥٢ . (٢) الأنعام : ١٢٥ . (٣) يونس : ٢٥ . (٤) الأنعام : ١٢٥ .

على ضلالتهم ، وهذا فاسد ، فما يؤدي إليه مثله .

وقال أهل السنة في الآجال : إن كلَّ مَنْ مات حَتْفَ أَثْفِهِ أو قتل فإنما مات بأجله الذى جعله الله أجلا لعمره ، والله تعالى قادر على إبقائه والزيادة فى عمره ، لكنه متى لم يُثَقِّه إلى مدة لم تكن المدة التى لم يبقه إليها أجلا له . وهذا كما أن المرأة التى لم يتزوجها قبل موته لم تكن امرأة له وإن كان الله سبحانه قادرا على أن يزوجه من قبل موته . وهذا خلاف قول مَنْ زعم من القدرية أن المقتول مقطوعٌ عليه أجله ، وخلاف قول من زعم منهم أن المقتول ليس بميت ، وجحد فائدة قول الله تعالى : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ (١) ، وهذه بدعة ذهب إليها الكعبى ، وكفى بها خزيا .

وقال أهل السنة فى الأرزاق بما هى عليه الآن وإن كل من أكل شيئا أو شربه فإنما تناول رزقه ، حلالا كان أو حراما . على خلاف قول مَنْ زعم من القدرية أن الإنسان قد يأكل رزق غيره .

وقالوا فى ابتداء التكليف : إن الله تعالى لو لم يكلف عباده شيئا كان عدلا منه . وهذا خلاف قول مَنْ زعم من القدرية أنه لو لم يكلفهم لم يكن حكيمًا وقالوا : لوزاد فى تكليف العباد على ما كلفهم أو نقص بعض ما كلفهم كان جائزا . على خلاف قول من أبى ذلك من القدرية .

وكذلك لو لم يخلق الخلق لم يلزمه بذلك خروج عن الحكمة ، وكان السابق حينئذ فى علمه أنه لا يخلق . وقالوا : لو خلق الله تعالى الجمادات دون الأحياء جاز ذلك منه ، على خلاف قول من قال من القدرية : « إنه لو لم يخلق الأحياء لم يكن حكيمًا » .

وقالوا : لو خلق الله تعالى عباده كلهم فى الجنة لكان ذلك فضلا منه . على خلاف قول من زعم من القدرية أنه لو فعل ذلك لم يكن حكيمًا . وهذا حجة منهم على الله سبحانه ، ونحن لا نرى الحجر عليه ، بل نقول : له الأمر والنهى ، وله القضاء يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد .

وقالوا فى الركن السابع : المفروض فى النبوة والرسالة : إثبات الرسل من الله

(١) آل عمران : ١٨٥ ، والأنبياء : ٣٥ ، والنعكبوت : ٥٧ .

تعالى إلى خلقه ، على خلاف قول البراهمة المنكرين لهم مع قولهم بتوحيد الصانع .
وقالوا في الفرق بين الرسول والنبى : إن كلُّ من نزل عليه الوحي من الله تعالى
على لسان ملك من الملائكة وكان مؤيداً بنوع من الكرامات الناقضة للعادات فهو
نبي ، ومن حصلت له هذه الصفة وخصَّ أيضاً بشرع جديد أو بنسخ بعض أحكام
شريعة كانت قبله فهو رسول .

وقالوا : إن الأنبياء كثير ، والرسل منهم ثلاثمائة وثلاثة عشر ، وأول الرسل أبو
جميع البشر وهو آدم عليه السلام ، وآخرهم محمد ﷺ . على خلاف قول المجوس
في دعواهم أبو جميع البشر كيومرت الملقب بكليشاه . وخلاف قولهم : إن آخر
الرسل زرادشت . وخلاف قول مَنْ زعم من الخرمية أن الرسل تترى لا آخرهم .
وقالوا بنبوة موسى في زمانه ، خلاف قول منكريه من البراهمة والماتوية الذين
أنكروه ، مع إقرار الماتوية بعيسى عليه السلام .

وقالوا بنبوة عيسى عليه السلام ، على خلاف قول منكريه من اليهود والبراهمة .
وأنكروا قتل عيسى ، وأثبتوا رفعه إلى السماء ، وقالوا : إنه ينزل إلى الأرض بعد
خروج الدجال ، فيقتل الدجال ، ويقتل الخنزير ، ويريق الخمر ، ويستقبل في
صلاته الكعبة ، ويؤيد شريعة محمد ﷺ ، ويحيى ما أحيأه القرآن ، ويميت ما أماته
القرآن .

وقالوا بتكفير كل متنبئ ، سواء كان قبل الإسلام : كزرادشت ، ويوراسف ،
وماني ، وديصان ، ومريقيون ، ومزدك ؛ أو بعده : كمسيلمة ، وسجاج ، والأسود
ابن يزيد العنسي ، وسائر من كان بعدهم من المتنبئين .

وقالوا بتكفير من ادعى للأنبياء الإلهية ، أو ادعى للأئمة نبوة أو إلهية :
كالسبئية ، والبيانية ، والمغرية ، والمنصورية ، والخطابية ، ومن جرى مجراهم .

وقالوا بتفضيل الأنبياء على الملائكة ، على خلاف قول الحسين بن الفضل^(١) مع

(١) الحسين بن الفضل بن عمر الجعفي : (١٧٨ - ٥٢٨٢ = ٧٩٤ - ٨٩٥ م) مفسر معمر ، كان رأساً
في معاني القرآن . أصله من الكوفة ، انتقل إلى نيسابور ، وأنزله والها عبد الله بن طاهر ، في دار اشتراها له (سنة
٢١٧) فأقام فيها يعلم الناس ٦٥ سنة . وكان قبره بها معروفاً . العبر ٢ : ٦٨ ، ولسان الميزان ٢ : ٣٠٧ .

أكثر القَدَرِيَّة بتفضيل الملائكة على الأنبياء .

وقالوا بتفضيل الأنبياء على الأولياء من أمم الأنبياء ، على خلاف قول مَنْ زعم أن في الأولياء من هو أفضل من الأنبياء .

وقالوا بعصمة الأنبياء عن الذنوب ، وتأوَّلوا ما روى عنهم من زَلَّاتهم على أنها كانت قبل النبوة ، على خلاف قول مَنْ أجاز عليهم الصفائر ، وخلاف قول الهشامية من الروافض الذين أجازوا عليهم الذنوب مع قولهم بعصمة الإمام من الذنوب .

وقالوا في الركن الثامن : المضاف إلى المعجزات والكرامات : إن المعجزة أمر يظهر بخلاف العادة على يَدَي مُدَّعي النبوة ، مع تحدُّيه قومه بها ، ومع عجز قومه عن معارضته بمثلها ، على وجه يدل على صدقه في زمان التكليف .

وقالوا : لا بد للنبي من معجزة واحدة تدلُّ على صدقه . فإذا ظهرت عليه معجزة واحدة تدلُّ على صدقه ، وعجزوا عن معارضته بمثلها ، فقد لزمهم الحجة ، في وجوب تصديقه ، ووجوب طاعته ، فإن طالبوه بمعجزة سواها ، فالأمر إلى الله عز وجل : إن شاء أيده بها ، وإن شاء عاقب المطالبين له بها لتركهم الإيمان بمن قد ظهرت دلالة صدقه . وهذا خلاف قول من زعم من القَدَرِيَّة أن النبي عليه الصلاة والسلام لا يحتاج إلى معجزة أكثر من استقامة شريعته كما ذهب إليه ثمانية .

وقالوا : الصادق في دعوى النبوة يجوز ظهور معجزة التصديق عليه ، ولا يجوز ظهور معجزة التصديق على المنتبى في دعوى النبوة ، ويجوز أن يُظْهر عليه معجزة تدل على كذبه كتنطق شجرة أو عضو من أعضائه بتكذيبه .

وقالوا : يجوز ظهور الكرامات على الأولياء ، وجعلوها دلالة على الصدق في أحوالهم كما كانت معجزات الأنبياء دلالة على صدقهم في دعاويهم .

وقالوا : على صاحب المعجزة إظهارها والتحدُّي بها ، وصاحب الكرامات لا يتحدُّي بها غيره ، وربما كتمها ، وصاحب المعجزة مأمون العاقبة ، وصاحب الكرامة لا يأمن تغير عاقبته كما تغيرت عاقبة بلَّغَم بن باعوراء بعد ظهور كراماته . وأنكرت القَدَرِيَّة كرامات الأولياء ؛ لأنهم لم يجدوا من فرقهم ذا كرامة .

وقالوا بإعجاز القرآن في نظمته ، على خلاف قول من زعم من القَدْرية أن لا إعجاز في نظم القرآن كما ذهب إليه النُّظَام .

وقالوا : من معجزات محمد ﷺ انشقاق القمر ، وتسبيح الحصى في يده ، ونبوع الماء من بين أصابعه ، وإشباعه الخلق الكثير من الطعام اليسير^(١) ، ونحو ذلك كثير ، وقد خالف النُّظَام وأتباعه من القَدْرية ذلك .

وقالوا في الركن التاسع : المضاف إلى أركان شريعة الإسلام : إن الإسلام مبني على خمسة أركان : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمدًا رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت الحرام .

وقالوا : مَنْ أسْقَطَ وجوبَ ركن من هذه الأركان الخمسة ، أو تأولها على معنى مَوَالاة قوم ، كما تأولت عليها المنصورية والجناحية من غلاة الرافضة ، فهو كافر . وقالوا في الصلوات المفروضة : إنها خمسٌ وأكفروا مَنْ أسْقَطَ وجوبَ بعضها ، وكان مسيلمة الكذاب قد أسْقَطَ وجوبَ صلاتي الصبح والمغرب ، وجعل سهوها مهراً لامراته سجاج المتنبئة ، فكفَّر وألحد .

وقالوا بوجوب عقْد صلاة الجمعة ، وأكفروا من الخوارج والروافض مَنْ قال : « لا جمعة اليوم حتى يظهر إمامهم الذي ينتظرونه » .

وقالوا بوجوب زكاة الأعيان في الذهب ، والورق^(٢) ، والإبل ، والبقر ، والغنم ، إذا كانت هذه الأصناف الثلاثة من النَّعم سائمة^(٣) ، وأوجبوها في الحبوب المقتاتة التي يزرعها الناس ويتخذون منها قوتًا ، وأوجبوها في ثمار النخيل والأعناب ، فَمَنْ قال : « لا زكاة » في هذه الأشياء التي ذكرناها - كفر . ومَنْ أثبت زكاتها في الجملة ، وكان خلافه في نُصُبها على ما اختلف فيه فقهاء الأمة ، لم يكفر .

وقالوا بوجوب صوم رمضان ، وحرّموا الفطر فيه إلا بعذر : صغر ، أو جنون ، أو مرض ، أو سفر ، أو نحو ذلك من الأعذار .

(١) سبق تخرّيج الروايات التي جاءت فيها هذه المعجزات .

(٢) الْوَرَقُ : الفضة مضروبة كانت أو غير مضروبة والجمع أوراق ، ووراق .

(٣) السائمة : كل إبل أو ماشية تُرسل للرعى ولا تُعَلَّف ، والجمع سوامم .

وقالوا باعتبار شهر الصيام من رؤية هلال رمضان ، أو بكمال شعبان ثلاثين يوماً ، ولم يفطروا في آخره إلا برؤية هلال شوال ، أو بكمال أيام رمضان ثلاثين يوماً. وضلُّوا من صام من الروافض قبل الهلال بيوم وأفطر قبل الفطر بيوم .

وقالوا بوجوب الحج في العمر مرة واحدة على من استطاع إليه سبيلا ، وأكفروا من أسقط وجوبه من الباطنية ، ولم يكفروا من أسقط وجوب العمرة ؛ لاختلاف الأمة في وجوبها .

وقالوا : من شرط صحة الصلوات : الطهارة ، وسُتْرُ العَوْرَةِ ، ودخول الوقت ، واستقبال القبلة على حسب الإمكان . ومن أسقط اعتبار هذه الشروط أو اعتبار شيء منها مع الإمكان كَفَر .

وقالوا بوجوب الجهاد مع الأعداء للإسلام حتى يُسَلِّمُوا أو يُؤَدُّوا الجِزْيَةَ ، ومنهم من لا يجوز قبول الجزية منه .

وقالوا بجواز البيع ، وتحريم الربا ، وضلُّوا من أباح الربا بالجملة .

وقالوا بأن الفروج لا تستباح إلا بِنِكَاح صحيح أو ملك يمين . وأكفروا المبيضة ، والحمرية ، والخرمية ، الذين أباحوا الزنى . وأكفروا أيضاً من تأول المحرمات على قوم زعم أن مؤالاتهم حرام .

وقالوا بوجوب إقامة حد الزنى ، والسَّرَقَةِ ، والخمر ، والقَذْف . وأكفروا من أسقط حد الخمر والرجم من الخوارج .

وقالوا : أصول أحكام الشريعة : الكتاب ، والسنة ، وإجماع السلف . وأكفروا من لم ير إجماع الصحابة حجة ، وأكفروا الخوارج في ردهم حجج الإجماع والسنن ، وأكفروا من قال من الروافض : لا حُجَّةَ في شيء من ذلك ، وإنما الحججة في قول الإمام الذي ينتظرونه . وهؤلاء اليوم حَيَارَى في التيه ، وكفاهم بذلك خزيًا .

وقالوا في الركن العاشر : المضاف إلى الأمر والنهي : إن أفعال المكلفين خمسة أقسام : واجب ، ومحظور ، ومسنون ، ومكروه ، ومُباح .

فالواجب : ما أمر الله تعالى به على وجه اللزوم ، وتاركه مستحق للعقاب على

والمحظور : ما نهى الله عنه ، وفاعله يستحقُّ العقاب على فعله .

والمسنون : ما يُثاب فاعله ، ولا يعاقب تاركه .

والمكروه : ما يُثاب تاركه ، ولا يعاقب فاعله .

والمباح : ما ليس في فعله ثواب ولا عقاب ، ولا في تركه ثواب ولا عقاب .

وهذا كله في أفعال المكلفين ، فأما أفعال البهائم والمجانين والأطفال فإنها لا توصفُ بالإباحة والوجوب والحظر بحال .

وقالوا : إن كل ما وجب على المكلف من معرفة أو قول أو فعل ، فإنما وجب عليه بأمر الله تعالى إياه به ، وكل ما حرم عليه فعله فنهى الله تعالى إياه عنه ، ولو لم يرد الأمر والنهي من الله تعالى على عباده لم يجب عليهم شيء ولم يحرم عليهم شيء .

وهذا خلاف قول مَنْ زعم من البراهمة والقَدَرية أن التكليف يتوجب^(١) على العاقل بخاطرين يخطران بقلبه :

أحدهما : من قبل الله سبحانه يدعوه به إلى النظر والاستدلال .

والآخر : من قبل الشيطان يدعوه به إلى العصيان ، وينهاه به عن طاعة الخاطر الأول .

وهذا يوجب عليهم أن يكون ذلك الشيطان مكلفاً بخاطرين ، أحدهما : من قبل الله تعالى ، والآخر : من قبل شيطان آخر ، ثم يكون القول في الشيطان الآخر كالقول في الأول ، حتى يتسلسل ذلك بشياطين لا إلى نهاية ، وهذا محال ، وما يُؤدَّى إلى المحال محال .

وقالوا في الركن الحادى عشر : المضاف إلى فناء العباد وأحكامهم في المعاد : إن الله سبحانه قادر على إفناء جميع العالم جملة ، وعلى إفناء بعض الأجسام مع بقاء بعضها .

خلاف قول مَنْ زعم من القَدَرية البصرية أنه يقدر على إفناء كل الأجسام بفناء

(١) في الأصل « يتوجه » ، وهو خطأ ، والصواب ما أثبتناه .

يخلقه لا في محل ، ولا يقدر على إفناء بعض الأجسام مع بقاء بعضها .
وقالوا : إن الله عز وجل يعيد في الآخرة الناسَ وسائرَ الحيوانات التي ماتت في الدنيا . وهذا خلاف قول مَنْ زعم أنه إنما يعيد الناسَ دون الأحياء الباقين .

وقالوا بخلق الجنة والنار ، خلاف قول من زعم أنهما غير مخلوقتين .
وقالوا بدوام نعيم الجنة على أهلها ، ودوام عذاب النار على المشركين والمنافقين ،
خلاف قول من زعم أنهما يفتنَّان كما زعم جهنم ، وخلاف قول أبي الهذيل القَدْرِي
بفناء مقدرات الله تعالى فيهما وفي غيرهما .

وقالوا بأن الخلود في النار لا يكون إلا للكفرة ، على خلاف قول القَدْرِي
والخوارج بتخليد كل من دخل النار فيها .

وقالوا بأن القَدْرِي والخوارج يخلدون في النار ولا يخرجون منها ، وكيف يغفر الله
تعالى لمن يقول : « ليس لله أن يغفر ويُخرج من النار مَنْ دخلها » ؟

وقالوا بإثبات السؤال في القبر ، وبعذاب القبر لأهل العذاب ، وقطعوا بأن
المنكرين لعذاب القبر يعذبون في القبر .

وقالوا بالحوض ، والصراط ، والميزان ، ومَنْ أنكر ذلك حُرِمَ الشرب من
الحوض ، ودحضت قدمه من الصراط إلى نار جهنم .

وقالوا بإثبات الشفاعة من النبي ﷺ ، ومن صلحاء أمته ، للمذنبين من
المسلمين ، ولمن كان في قلبه ذرة من الإيمان ، والمنكرون للشفاعة يُحرمون الشفاعة .

وقالوا في الركن الثاني عشر : المضاف إلى الخلافة والإمامة : إن الإمامة فرض
واجب على الأمة ؛ لأجل إقامة الإمام ، ينصب لهم القضاة والأمناء ، ويضبط
ثغورهم ، ويُعزى جيوشهم ، ويُقسَمُ الفئء بينهم ، ويتنصف لمظلومهم من ظالمهم .

وقالوا : إن طريق عقد الإمامة للإمام في هذه الأمة الاختيار بالاجتهاد .

وقالوا : ليس من النبي ﷺ نصٌّ على إمامة واحد بعينه ، على خلاف قول من
زعم من الرافضة أنه نصٌّ على إمامة علي رضي الله عنه نصاً مقطوعاً بصحته ، ولو

كان كما قالوه لنقل ذلك نقل ثلثة ، ولا ينفصل من ادعى ذلك في علي مع عدم التواتر في نقله من ادعى مثله في أبي بكر أو غيره مع عدم النقل فيه .

وقالوا : من شرط الإمامة النسب من قریش ، وهم : بنو النَّضْر بن كِنانة بن خُزَيْمة بن مُدْرَكة بن إلياس بن مُضَر بن نزار بن مَعَد بن عَدْنان . على خلاف قول من زعم من الضَّرارية أن الإمامة تصلح في جميع أصناف العرب وفي الموالي والعجم ، وخلاف قول الخوارج بإمامة زعمائهم الذين كانوا من ربيعة وغيرهم : كنافع بن الأزرق الحنفي ، وَتَجْدَة بن عامر الحنفي ، وعبد الله بن وَهْب الراسبي ، وَخُرْقُوص ابن زهير البجلي ، وشَيْب بن يزيد الشيباني ، وأمثالهم ، عناد منهم لقول النبي ﷺ : « الْأئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ » (١) .

وقالوا : من شرط الإمام : العلم ، والعدالة ، والسياسة . وأوجبوا من العلم له مقدار ما يصير به من أهل الاجتهاد في الأحكام الشرعية ، وأوجبوا من عدالته أن يكون ممن يجوز حكم الحاكم بشهادته ؛ وذلك بأن يكون عدلاً في دينه ، مُصْلِحاً لِمَالِهِ وحاله ، غير مرتكب لكبيرة ، ولا مُصِرّاً على صغيرة ، ولا تاركا للمروءة في جل أسبابه . وليس من شرطه العصمة من الذنوب كلها .

خلاف قول مَنْ زَعَم من الإمامية أن الإمام يكون معصوما من الذنوب كلها . وقد أجازوا له في حال التَّقِيَّة أن يقول : « لست بإمام » وهو إمام ، وقد أباحوا له الكذب في هذا مع قولهم بعصمته من الكذب .

وقالوا : إن الإمامة تنعقد بمن يعقدها لمن يصلح للإمامة ، إذا كان العاقد من أهل الاجتهاد والعدالة .

وقالوا : لا تصح الإمامة إلا لواحد في جميع أرض الإسلام ، إلا أن يكون بين الصقعين حاجز من بحر أو عدو لا يُطَاق ، ولم يقدر أهل كل واحد من الصقعين على نصرة أهل الصقع الآخر ، فحينئذ يجوز لأهل الصقع عقْد الإمامة لواحد يصلح لها منهم .

وقالوا بإمامة أبي بكر الصديق بعد النبي ﷺ ، خلاف قول مَنْ أثبت لها على وحده

(١) رواه أحمد في المسند ٣ : ١٢٩ ، ١٨٣ ، ٤ : ٤٢١ .

من الراضية ، وخلاف قول الراوندية الذين أثبتوا إمامة العباس بعده .
وقالوا بتفضيل أبي بكر ، وعمر ، على مَنْ بعدهما ، وإنما اختلفوا في التفاضل بين
على وعثمان رضى الله عنهما .

وقالوا بموالاة عثمان ، وتبرعوا ممن أكفره .
وقالوا بإمامة عليّ في وقته ، وقالوا بتصويب عليّ في حروبه بالبصرة ، وبصيفيين ،
ونهبوان .

وقالوا بأن طلحة والزبير تابا ورَجَعَا عن قتال علي ، لكن الزبير قتله عمرو بن
جُرْمُوز بوادى السباع بعد مُنصَرَفِهِ من الحرب ، وطلحة لماهَم بالانصراف رَمَاه
مَرُوان بن الحكم — وكان مع أصحاب الجمل — بسهم فقتله .

وقالوا : إن عائشة رضى الله عنها قَصَدَتِ الإصلاحَ بين الفريقين ، فَعَلَبَهَا بنو ضبية
والأزْدُ على رأيها ، وقاتلوا علياً دون إذنها ، حتى كان من الأمر ما كان .

وقالوا في صفين : إن الصواب كان مع عليّ رضى الله عنه ، وإن معاوية وأصحابه
بَعُثُوا عليه بتأويل أخطأوا فيه ؛ ولم يكفروا بخطيئتهم .

وقالوا : إن علياً أصاب في التحكيم ، غير أن الحكمين أخطأ في تخلع عليّ من غير
سبب أوجب خلعه ، وخذع أحدَ الحكمين الآخر .

وقالوا بمروق أهل النهروان على الدين ؛ لأن النبي ﷺ سماهم مارقين^(١) ؛ لأنهم
أكفروا عليا ، وعثمان ، وعائشة ، وابن عباس ، وطلحة ، والزبير ، وسائر من تبع
عليا بعد التحكيم . وأكفروا كل ذى ذنب من المسلمين ، ومَنْ أكفر المسلمين وأكفر
أختيار الصحابة فهو الكافر دونهم .

وقالوا في الركن الثالث عشر : المضاف إلى الإيمان والإسلام : إن أصل الإيمان
المعرفة والتصديق بالقلب ، وإنما اختلفوا في تسمية الإقرار وطاعات الأعضاء الظاهرة
إيمانا ، مع اتفاقهم على وجوب جميع الطاعات المفروضة ، وعلى استحباب النوافل
المشروعة . خلاف قول الكرامية الذى زعموا أن الإيمان هو الإقرار الفرد ، سواء
كان معه إخلاص أو نفاق . وخلاف قول مَنْ زعم من القدرية والخوارج أن اسم

(١) سبق ترجمه

المؤمن يزول عن مرتكبي الذنوب .

وقالوا : إن اسم الإيمان لا يزول بذنوب الكفر ، ومن كان ذنبه دون الكفر فهو مؤمناً وإن فسق بمعصية .

وقالوا : لا يحل قتل امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : من ردّة ، أو زنى بعد إحصان ، أو قصاص بمقتول هو كفؤه . وهذا خلاف قول الخوارج في إباحة قتل كل عاص لله تعالى .

ولو كان المذنبون كلهم كفّرة لكانوا مرتدين عن الإسلام ، ولو كانوا كذلك لكان الواجب قتلهم دون إقامة الحدود عليهم ، ولم يكن لوجوب قطع يد السارق وجلد القاذف ورجم الزاني المحصن فائدة ؛ لأن المرتد ليس له حد إلا القتل .

وقالوا في الركن الرابع عشر : المضاف إلى الأولياء والأئمة : إن الملائكة معصومون عن الذنوب ؛ لقول الله تعالى فيهم : ﴿ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾^(١) .

وقال أكثرهم بفضل الأنبياء على الملائكة ، خلاف قول من فضّل الملائكة على الأنبياء ، والتزم من أجل ذلك فضل الزبانية^(٢) على أولى العزم من الرسل .

وقالوا بفضل الأنبياء على الأولياء من الأمم ، خلاف قول من فضّل بعض الأولياء على بعض الأنبياء من الكرامية .

واختلف أهل السنة في إمامة المفضول : فأباها شيخنا أبو الحسن الأشعري ، وأجازها القلانسي .

وقالوا بموالاتة العشرة من أصحاب النبي عليه السلام ، وقطعوا بأنهم من أهل الجنة ، وهم : الخلفاء الأربعة ، وطلحة ، والزبير ، وسعد بن أبي وقاص ، وسعيد بن زيد بن عمرو بن ثقفيل ، وعبد الرحمن بن عوف ، وأبو عبيدة بن الجراح .

وقالوا بموالاتة كل من شهد بداراً مع النبي عليه السلام ، وقطعوا بأنهم من أهل

(١) التحريم : ٦ .

(٢) الزبانية : أصلها الشرط . وسُمّي بها بعض الملائكة لدفعهم أهل النار إليها . وفي القرآن الكريم : ﴿ فليدع

نأديه . سندع الزبانية ﴾ .

الجنة ، وكذلك القولُ فيمن شهد معه أحداً ، إلا رجلاً اسمه قُزَمان ؛ فإنه قَتَلَ بأحد جماعة من المشركين ، وقَتَلَ نفسه ، وكان ينسب إلى النفاق . وكذلك كل من شهد يُبَعِّة الرضوان بالْحُدَيْبِيَّة من أهل الجنة .

وقالوا : قد صح الخبر بأن سبعين ألفاً من هذه الأمة يدخلون الجنة بلا حساب ، وإن كل واحد منهم يشفع في سبعين ألفاً^(١) ، وقد دخل في هذه الجملة عكاشة بن محصن^(٢) .

وقالوا أيضاً بموالاته كل من مات على دين الإسلام ، ولم يكن قبل موته على بدعة من ضلالات أهل الأهواء الضلالة .

وقالوا في الركن الخامس عشر : المضاف إلى أحكام أعداء الدين : إن أعداء دين الإسلام صنفان : صنف كانوا قبل ظهور دولة الإسلام ، وصنف ظهروا في دولة الإسلام وتسترأوا بالإسلام في الظاهر ، وكادوا المسلمين ، وابتغوا غوائلهم . فالذين كانوا قبل الإسلام أصناف تختلف فيهم الأوصاف :

منهم : عبدة الأصنام والأوثان ومنهم : عبدة إنسان مخصوص : كالذين عبَدُوا جَمَشِيدَ ، والذين عبدوا عمرو بن كنعان ، والذين عبدوا فرعون ، ومن جرى مجراهم . ومنهم : الذين عبَدُوا كل ما استحسنتوا من الصور على مذاهب الحُلُولية في دعواها حلول روح الإله بزعمهم في الصور الحسنة . ومنهم : الذين عبدوا الشمس أو القمر ، أو الكواكب جملة ، أو بعض الكواكب خصوصاً . ومنهم : الذين عبدوا الملائكة وسمَّوها بنات الله ، وفيهم نزل قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ

(١) وذلك في الخبر الذي قال فيه الرسول ﷺ : « يدخل الجنة من أمي سبعون ألفاً بغير حساب ... » الحديث . رواه البخاري : كتاب الرقاق ، باب ٢١ ، ٥٠ ، وكتاب الطب ، باب ١٧ ، ٤٢ . ومسلم : كتاب الإيمان ، حديث ٣٦٧ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٤ . وابن ماجه : كتاب الزهد ، باب ٣٤ . والدارمي : كتاب الرقاق ، باب ٨٦ . وأحمد ١ : ٦ ، ١٩٧ ، ٢٧١ .

(٢) فقد جعل الرسول ﷺ في آخر الحديث السابق عكاشة من هؤلاء السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب . انظر التخریجات المذكورة في الهامش السالف مباشرة .

وعكاشة هذا : صحابي من أمراء السرايا . بعد من أهل المدينة . شهد المشاهد كلها مع النبي ﷺ وقتل في حرب الردة ببيزاعة (بأرض نجد) قتله طليحة بن خويلد الأسدي . الإصابة : ت : ٥٦٣٤ ، وحلية الأولياء ٢ : ١٢ ، وفي الروض الأنف ٢ : ٧٣ عكاشة : بالتشديد والتخفيف ، وقال الحفصي : بضم العين المهملة وتخفيف الكاف على الأشهر ، وقيل بتشديدها . وفاته سنة (٦١٢ = ٦٣٣ م) .

بِالْآخِرَةِ لِيَسْمُونَ الْمَلَائِكَةَ تَسْمِيَةَ الْأُنثَى ﴿١﴾

ومنهم : مَنْ عبد شيطانًا مريدًا . ومنهم : قوم عبدوا البقر . ومنهم : الذين عبدوا النيران .

وحكّم جميع عبدة الأصنام والناس والملائكة والنجوم والنيران — تحريم ذبائحهم ونكاح نسائهم على المسلمين . واختلفوا في قبول الجزية منهم . فقال الشافعي : « لا تُقبَل منهم الجزية ، وإنما يجوز قبولها من أهل الكتاب أو ممن له شبهة كتاب » ، وقال مالك وأبو حنيفة : « يجوز قبولها منهم » ، غير أن مالكا استثنى القرشي منهم ، واستثنى أبو حنيفة العربي منهم .

ومن أصناف الكفرة قبل الإسلام : السوفسطائية المنكرة للحقائق ومنهم السمنية القائلون بقدّم العالم مع إنكارهم للنظر والاستدلال ، ودعواهم أنه لا يعلم شيء إلا من طريق الحواس الخمس . ومنهم الدهرية القائلون بقدّم العالم . ومنهم القائلون بقدّم هيولى العالم مع إقرارهم بحدوث الأعراض منها . ومنهم الفلاسفة الذين قالوا بقدّم العالم وأنكروا الصانع ، وبه قال منهم فيثاغورس^(٢) ، وبأذينوس . ومنهم الفلاسفة الذين أقروا بصانع قديم ، ولكنهم زعموا أن صنعه قديم معه ، وقالوا بقدّم الصانع والمصنوع ، كما ذهب إليه أنبذ قليس^(٣) . ومنهم الفلاسفة الذين قالوا بقدّم الطبايع الأربعة والعناصر الأربعة التي هي : الأرض والماء والنار والهواء . ومنهم الذين قالوا بقدّم هذه الأربعة وقدّم الأفلاك والكواكب معها ، وزعم أن الفلك طبيعة خامسة ، وأنها لا تقبل الكون والفساد ، لافي الجملة ولا في التفصيل .

وقد أجمع المسلمون على أن هؤلاء الأصناف الذين ذكرناهم لا يحل للمسلمين أكل

(١) النجم : ٢٧ .

(٢) الحزم بأن فيثاغورس أنكر الصانع — خطأ بين ؛ فهناك كثير من المصادر الفلسفية التي تثبت إيمان فيثاغورس بالصانع . انظر على سبيل المثال الملل والنحل للشهرستاني حيث ينسب له القول بتوحيد البارى فيقول : « قال — اى فيثاغورس — إن البارى تعالى واحد لا كالأحاد ولا يدخل في العدد ، ولا يدرك من جهة العقل ولا من جهة النفس ، فلا الفكر العقلى يدركه ، ولا المنطق النفسى يصفه ، فهو فوق الصفات الروحانية ، غير مدرك من نحو ذاته ، وإنما يدرك بآثاره وصنائه وأفعاله ، وكل عالم من العوالم يدركه بقدر الآثار التي تظهر فيه صنعه ... » .

(٣) فى الأصل « أببذ قليس » وهو خطأ ، والصواب ما أثبتناه .

ذبايحهم ، ولانكاح نسائهم ، واختلفوا في قبول الجزية منهم ؛ فمن قبلها من أهل الأوثان قبلها منهم ، ومن لم يقبلها من أهل الأوثان لم يقبلها منهم ، وبه قال الشافعي وأصحابه .

وقالوا في الجوس : إنهم أربع فرق : زروانية ، ومسخية وخرمدينية ، وبهافريديية . وذبايح جميعهم حرام ، وكذلك نكاح نسائهم حرام . وقد أجمع الشافعي ومالك وأبو حنيفة والأوزاعي والثوري على جواز قبول الجزية من الزروانية والمسخية منهم ، وإنما اختلفوا في مقدار ذبائهم ، فقال الشافعي : « دية الجوسى حُمسُ دية اليهودى والنصرانى ، ودية اليهودى والنصرانى ثلث دية المسلم ، فدية الجوسى إذا حُمسُ ثلث دية المسلم » . وقال أبو حنيفة : « دية الجوسى واليهودى والنصرانى كدية المسلم » . وأما المزدكية من الجوس فلا يجوز قبول الجزية منهم ؛ لأنهم فارقوا دين الجوس الأصلية باستباحة المحرمات كلها ، ويقولهم : « إن الناس كلهم شركاء فى الأموال ، والنساء ، وسائر اللذات » . وكذلك البهافريديية لا يجوز قبول الجزية منهم ، وإن كانوا أحسن قولاً من الجوس الأصلية ؛ لأن دينهم ظهر من زعيمهم « به آفريد » فى دولة الإسلام ، وكل كفر ظهر بعد دولة الإسلام فلا يجوز أخذ الجزية من أهله .

واختلف الفقهاء فى الصابيين من الكفرة ، فقال أكثرهم : إن حكمهم فى الذبيحة والنكاح والجزية كحكم النصارى فى جواز ذلك كله ، ومنهم من قال : إن مَنْ قال من الصابيين بقدّم الهيولى فحكمه كحكم أصحاب الهيولى كما ذكرناه قبل هذا ، ومَنْ قال منهم بحدوث العالم وكان الخلاف معه فى صفات الصانع فحكمه حكم النصارى ، وبه نقول .

وأجمع أصحاب الشافعي على أن البراهمة الذين ينكرون جميع الأنبياء والرسل لا تحل ذبايحهم ولانكاح نسائهم ، وإن وافقوا المسلمين فى حدوث العالم وتوحيد صانعه ، والخلاف فى قبول الجزية منهم كالخلاف فى قبولها من أهل الأوثان .

وأجمع فقهاء الإسلام على استباحة ذبايح اليهود والسامرة والنصارى ، وعلى جواز نكاح نسائهم ، وعلى جواز قبول الجزية منهم . وإنما اختلفوا فى مقدار الجزية . فقال

الشافعي : « إِنْ بَدَّلَ كُلُّ حَالِمٍ مِنْهُمْ دِينَارًا وَاحِدًا حَقَّنَ دَمَهُ » ، وقال أبو حنيفة : « على الموسر منهم ثمانية وأربعون درهما ، وعلى المتوسط أربعة وعشرون ، وعلى الفقير اثنا عشر » .

واختلفوا في حدودهم . فقال الشافعي : « إنها كحدود المسلمين ، ويرجم الزاني منهم إذا كان مُحْصَنًا » ، وقال أبو حنيفة : « لا رَجْمَ عليهم » .

واختلفوا في دِيَاتِهِمْ . فقال الشافعي : « دية الرجل منهم ثلث دية المسلم ، ودية المرأة منهم ثلث دية المسلمة » ، وقال مالك : « دية الكتاني نصف دية المسلم » ، وقال أبو حنيفة : « كدية المسلم سواء » .

واختلفوا في جَرَْيَانِ الْقِصَاصِ بَيْنَهُمْ . فقال الشافعي^(١) : « لا يقتل مؤمن بكافر بحال » ، وقال أبو حنيفة : « يقتل المسلم بالذمي ، ولا يقتل بالمستأمن » .
واختلفوا أيضًا في وجوب الجزية على الشيخ الفاني منهم . فأوجبها الشافعي ، ولم يوجبها أبو حنيفة إلا على مَنْ كان منهم ذا تدبير في الحروب .

واختلفوا في الثَّقَوِيَّةِ . من المانوية ، والدِّيَصَانِيَّةِ ، والمَرْقِيُونِيَّةِ ، الذين قالوا بقدم النور والظلمة ، وزعموا أن العالم مركب منهما ، وأن الخير والنفع من النور ، وأن الشر والضرر من الظلام .. فزعم بعض الفقهاء أن حكمهم كالمجوس ، وأباح أخذ الجزية منهم مع تحريم ذبائحهم ونسائهم . والصحيحُ عندنا أن حكمهم في النكاح والذبيحة والجزية كحكم عبدة الأصنام والأوثان ، وقد بينا ذلك قبل هذا .

وأما الكفرة الذين ظهروا في دولة الإسلام ، واستترُّوا بظاهر الإسلام ، واغتالوا المسلمين في السر : كالغلاة من الرافضة السبئية ، والبيانية ، والمغيرية ، والمنصورية ، والجَنَاحِيَّةِ ، والخطابية ، وسائر الحُلُولِيَّةِ ، والباطنية ، والمقنعية المبيضة بما وراء نهر جَيْحُونِ ، والمحمرة بأذربيجان ، ومحمرة طبرستان ، والذين قالوا بتناسخ الأرواح من أتباع ابن أبي العوّجاء ، ومن قال بقول أحمد بن خابط من المعتزلة ، ومن قال بقول اليزيدية من الخوارج الذين زعموا أن شريعة الإسلام تنسخ بشرع نبي من العجم ،

(١) لعل القارىء يلاحظ أن البغدادي عند عرضه لأقوال الفقهاء غالباً يقدّم قول الشافعي في ترتيب العرض . ويمكن تفسير هذا إذا علمنا أن البغدادي على مذهب الشافعي في الفقه .

ومن قال بقول الميمونية من الخوارج الذين أباحوا نكاح بنات البنين وبنات البنات ،
ومن قال بمذاهب العزاقرة^(١) من أهل بغداد ، أو قال بقول الحلاجية الغلاة في مذهب
الخلوية ، أو قال بقول البابكية أو الرزامية المفرطة في أبي مسلم صاحب دولة بني
العباس ، أو قال بقول الكاملية الذين أكفروا الصحابة بتركها بيعة علي ، وأكفروا
عليًا بتركه قتالهم - فإن حكم هذه الطوائف التي ذكرناها حكم المرتدين عن الدين ،
ولا تحل ذبائحهم ، ولا يحل نكاح المرأة منهم ، ولا يجوز تقريرهم في دار الإسلام
بالجزية ، بل يجب استتابتهم ، فإن تابوا وإلا وجب قتلهم واستغنام أموالهم . واختلفوا
في استرقاق نسائهم وذّراريهم . فأباح ذلك أبو حنيفة وطائفة من أصحاب
الشافعي ، منهم أبو إسحاق المروزي صاحب ابن سريج . ومن أباح ذلك استدلالاً بأن
خالد بن الوليد لما قاتل بني حنيفة وفرغ من قتل مُسَيْلمة الكذاب صالح بن حنيفة
على الصفراء والبيضاء ، وعلى ربع السبي من النساء والذرية ، وأنفذهم إلى المدينة ،
وكان منهم خوّلة أم محمد بن الحنفية .

وأما أهل الأهواء . من الجارودية ، والهشامية ، والنجارية ، والجهمية ، والإمامية
الذين أكفروا خيار الصحابة ، والقَدْرية المعتزلة عن الحق ، والبكرية المنسوبة إلى بكر
ابن أخت عبد الواحد ، والضرارية ، والمُشَبَّهة كلها ، والخوارج - فإننا نكفرهم كما
يكفرون أهل السنة ، ولا تجوز الصلاة عليهم عندنا ، ولا الصلاة خلفهم . واختلف
أصحابنا في التوارث منهم . فقال بعضهم : نرثهم ولا يرثوننا ، وبتأه على قول معاذ
ابن جبل : « إن المسلم يرث من الكافر والكافر لا يرث من المسلم » . والصحيحُ
عندنا أن أموالهم قِي ، ولا توارث بينهم وبين السني ، وقد روى أن شيخنا أبا عبد الله
الحارث بن أسيد المحاسبى^(٢) لم يأخذ من ميراث أبيه شيئاً ، لأن أباه كان قَدْرِيًّا . وقد
أشار الشافعيُّ إلى بطلان صلاة من صلى خلف من يقول بخلق القرآن ونفى الرؤية .

(١) في الأصل « العذافة » وهو خطأ ، والصواب « العزاقرة » نسبة إلى ابن أبي العزاق ، سبق له ترجمة .
(٢) الحارث بن أسيد المحاسبى : (٠٠٠ - ٢٤٣ هـ = ٠٠٠ - ٨٥٧ م) من أكابر العلماء بالأصول
والمعاملات ، وصاحب قلم مُبدع في تحليل النفس الإنسانية ، ولد ونشأ بالبصرة ، ومات ببغداد ، وهو أستاذ
أكثر البغداديين في عصره . من كتبه « المكاسب » و « فهم الصلاة » و « التوهم » والثلاثة بتحقيقنا ، و « آداب
النفس » و « الرعاية لحقوق الله » وهذان بتحقيق الأستاذ عبد القادر أحمد عطا رحمه الله تعالى . وله كتب أخرى
كثيرة في الزهد وأعمال القلوب والجوارح وفي الرد على المعتزلة .

وروى هشام بن عبيد الله الرازى ، عن محمد بن الحسن أنه قال فيمن صلى خلف من يقول بخلق القرآن : « إنه يعيد الصلاة » . وروى يحيى بن أكثم أن أبا يوسف سئل عن المعتزلة ، فقال : « هم الزنادقة » .

وأشار الشافعى فى كتاب « الشهادات » إلى جواز شهادة أهل الأهواء إلا الخطأية الذين أجازوا شهادة الزور لموافقهم على مخالفهم ، وأشار فى كتاب « القياس » إلى رجوعه عن قبول شهادة المعتزلة وسائر أهل الأهواء . ورد مالك شهادة أهل الأهواء فى رواية أشهب ، وابن القاسم ، والحارث بن مسكين عن مالك : أنه قال فى المعتزلة : « زنادقة لا يستتابون ، بل يقتلون » .

وأما المعاملة معهم بالبيع والشراء : فحكم ذلك عند أهل السنة كحكم عقود المفاوضة بين المسلمين الذين فى أطراف الثغور وبين أهل الحرب ، وإن كان قتلهم مباحا ، ولا يجوز أن يبيع المسلم منهم مصحفاً ولا عبداً مسلماً فى الصحيح من مذهب الشافعى .

واختلف أصحاب الشافعى فى حكم القدرية المعتزلة عن الحق ، فمنهم من قال : حكمهم حكم المجوس لقول النبى عليه السلام فى القدرية « إنهم مجوس هذه الأمة^(١) » ؛ فعلى هذا القول يجوز أخذ الجزية منهم . ومنهم من قال : حكمهم حكم المرتدين . وعلى هذا لا تؤخذ منهم الجزية ، بل يستتابون ، فإن تابوا وإلا وجب على المسلمين قتلهم .

وقد استقصينا بيان أحكام أهل الأهواء فى كتاب « الملل والنحل » ، وذكرنا فى هذا الكتاب طرفاً من أحكامهم عند أهل السنة ، وفيه كفاية ، والله أعلم .

(١) . رواه أبو داود : كتاب السنة ، باب ١٦ . وأحمد ٢ : ٨٦ ، ٥ : ٤٠٧ . وابن ماجه : المقدمة ، باب ١٠ . بالفاظ متفاوتة .

◎ الفصل الرابع

من فصول هذا الباب

قولنا في السلف الصالح من الأمة

أَجْمَعَ أَهْلُ السَّنَةِ عَلَى إِيمَانِ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ مِنَ الصَّحَابَةِ ، هَذَا خِلَافَ قَوْلِ مَنْ زَعَمَ مِنَ الرَّافِضَةِ أَنَّ الصَّحَابَةَ كَفَرَتْ بِتَرْكِهَا بَيْعَةَ عَلِيٍّ ، وَخِلَافَ قَوْلِ الْكَامِلِيَةِ فِي تَكْفِيرِ عَلِيٍّ بِتَرْكِهِ قِتَالَهُمْ .

وَأَجْمَعَ أَهْلُ السَّنَةِ عَلَى أَنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا بَعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ : مِنْ كِنْدَةَ ، وَحَنِيْفَةَ ، وَفَزَارَةَ ، وَبَنِي أُسَدٍ ، وَبَنِي بَكْرِ بْنِ وَاثِلٍ - لَمْ يَكُونُوا مِنَ الْأَنْصَارِ وَلَا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ ، قَبْلَ فَتْحِ مَكَّةَ ، وَإِنَّمَا أُطْلِقَ الشَّرْعُ اسْمَ الْمُهَاجِرِينَ عَلَى مَنْ هَاجَرَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ فَتْحِ مَكَّةَ ، وَأَوْلَيْكَ بِحَمْدِ اللَّهِ وَرِثَتِهِ دَرَجَاتُ عَلَى الدِّينِ الْقَوِيمِ وَالصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ .

وَأَجْمَعَ أَهْلُ السَّنَةِ عَلَى أَنَّ مَنْ شَهِدَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَدْرًا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، وَكَذَلِكَ كُلِّ مَنْ شَهِدَ مَعَهُ أَحَدًا غَيْرَ قَزْمَانَ ، وَكَذَلِكَ كُلِّ مَنْ شَهِدَ مَعَهُ بَيْعَةَ الرِّضْوَانِ بِالْحُدَيْبِيَةِ . وَقَالُوا بِمَا وَرَدَ بِهِ الْخَبْرُ بِأَنَّ سَبْعِينَ أَلْفًا مِنْ أُمَّةِ الْإِسْلَامِ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِلا حِسَابٍ مِنْهُمْ عَكَّاشَةُ بْنُ مَحْصَنٍ ^(١) ، وَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَشْفَعُ فِي سَبْعِينَ أَلْفًا ^(٢) .

وَقَالُوا بِمَوْلَاةِ أَقْوَامٍ وَرَدَتْ الْأَخْبَارُ بِأَنَّهَا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، وَأَنَّ لَهُمُ الشَّفَاعَةَ فِي جَمَاعَةٍ مِنَ الْأُمَّةِ ، مِنْهُمْ : أُوَيْسُ الْقُرْنِيُّ ^(٣) ، وَالْخَبْرُ فِيهِمْ مَشْهُورٌ ^(٤) .

(١) تقدمت ترجمته .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) تقدمت له ترجمة .

(٤) الخبر الذي جاء في أويس القرني رواه جماعة من الحفاظ ، منهم الحاكم في المستدرک ، وقد أفرد الحاكم فصلاً ذكر فيه أحاديث متعددة للرسول ﷺ يتحدث فيها عن فضل أويس ، منها حديث شفاعته ، قال الرسول ﷺ : « يدخل الجنة بشفاعة رجل من أمتي أكثر من بني تميم » قال الثقفى : قال هشام : سمعت الحسن يقول : إنه أويس القرني . قال الحاكم : صحيح الإسناد ولم يخرجاه . المستدرک ٣ : ٤٠٨ .

وقالوا بتكفير كل من أكفرَ واحدًا من العشرة الذين شهد لهم النبي ﷺ
بالجنة^(١) .

وقالوا بموالة جميع أزواج رسول الله ﷺ ، وأكفروا من أكفروا أو أكفروا
بعضهن .

وقالوا بموالة الحسن والحسين والمشهورين من أسباط رسول الله عليه الصلاة
والسلام . كالحسن بن الحسن ، وعبد الله بن الحسن ، وعلى بن الحسين زين
العابدين ، ومحمد بن علي بن الحسين المعروف بالباقر ، وهو الذي بلغه جابر بن عبد
الله الأنصاري سلام رسول الله ﷺ ، وجعفر بن محمد المعروف بالصادق ، وموسى
ابن جعفر ، وعلى بن موسى الرضا .

وكذلك قولهم في سائر أولاد علي من صلَّبه . كالعباس ، وعمر ، ومحمد بن
الحنفية ، وسائر من درج على سنن آبائه الطاهرين ، دون من مال منهم إلى الاعتزال
أو الرِّفْضِ ، ودون من انتسب إليهم وأسرف في عدوانه وظلمه كالبرقي الذي عدا
على أهل البصرة ظلمًا وعدوانًا ، وأكثر النسايين على أنه كان دعيًّا فيهم ولم يكن
منهم .

وقالوا بموالة أعلام التابعين للصحابة بإحسان ، وهم الذين قال الله تعالى فيهم :
﴿ يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ، ولا تجعل في قلوبنا غلا
للذين آمنوا ، ربنا إنك رؤوف رحيم ﴾^(٢) .

وقالوا ذلك في كل مَنْ أظهر أصول أهل السنة . وإنما تبرءوا من أهل الملل الخارجة
عن الإسلام ، ومن أهل الأهواء الضالة مع انتسابها إلى الإسلام : كالقَدْرِيَّة ،
والمرجئة ، والرافضة ، والخوراج ، والجهمية ، والنجارية ، والمجسمة . وقد تقدم
بيان تفصيل هذه الجملة في الفصل الذي قبل هذا الفصل بما فيه كفاية .

(١) أخرج حديث العشرة المبشرين بالجنة مجموعة من الحفاظ ، منهم : الترمذي : كتاب المناقب ، باب ٢٥ ،
٣٦ . وأبو داود : كتاب السنة ، باب ٨ . وأحمد في المسند . (٢) الحشر : ١٠ .

◎ الفصل الخامس من فصول هذا الباب

في بيان عصمة الله أهل السنة عن تكفير بعضهم بعضا

أهل السنة لا يكفر بعضهم بعضا ، وليس بينهم خلاف يوجب التبرى والتكفير .
فهم إذن أهل الجماعة القائمون بالحق ، والله تعالى يحفظ الحق وأهله ، فلا يَقْعُونَ في
تَنَابُذ وتناقض .

وليس فريق من فرق المخالفين إلا وفيهم تكفير بعضهم لبعض ، وتبرى بعضهم من
بعض : كالخوارج ، والروافض ، والقَدْرِيَّة ، وحتى اجتمع سبعة منهم في مجلس واحد
فافترقوا عن تكفير بعضهم بعضا ، وكانوا بمنزلة اليهود والنصارى حين كَفَّر بعضهم
بَعْضًا حتى قالت اليهود : ﴿ لَيْسَ النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ ﴾ ، وقالت النصارى لَيْسَتْ
اليهود على شَيْءٍ ﴿ ^(١) وقال الله سبحانه وتعالى : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ
لوجدوا فيه اختلافًا كثيرًا ﴾ ^(٢) .

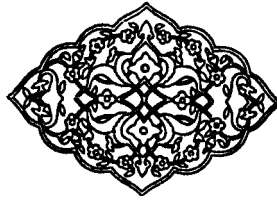
وقد عصم الله أهل السنة من أن يقولوا في أسلاف هذه الأمة منكرًا ، أو يطعنوا
فيهم طعنًا ، فلا يقولون في المهاجرين ، والأنصار ، وأعلام الدين ، ولا في أهل بدر ،
وأحد ، وأهل بيعة الرضوان ، إلا أَحْسَنَ المقال ، ولا في جميع مَنْ شهد لهم النبي
ﷺ بالجنة ، ولا أزواج النبي ﷺ ، وأصحابه ، وأولاده ، وأحفاده . مثل
الحسن ، والحسين ، والمشاهير من ذرياتهم مثل عبد الله بن الحسن ، وعلى بن
الحسين ، ومحمد بن علي ، وجعفر بن محمد ، وموسى بن جعفر ، وعلى بن موسى
الرضا — عليهم السلام — ومن جرى منهم على السَّدَاد من غير تبديل ولا تغيير ، ولا في
الخلفاء الراشدين ، ولم يستجيزوا أن يطعنوا في واحد منهم ، وكذلك في أعلام
التابعين وأتباع التابعين ، الذين صانهم الله تعالى عن التلوث بالبدع ، وإظهار شَيْءٍ من
المنكرات ، ولا يحكمون في عوامِّ المسلمين إلا بظاهر إيمانهم ، ولا يقولون بتكفير
واحد منهم إلا أن يتبين منه ما يوجب تكفيره .

(١) البقرة : ١١٣ .

(٢) النساء : ٨٢ .

ويصدقون بقول النبي ﷺ : « يدخُل الجنة من أمتي سبعون ألفا بغير حساب هم الذين لا يَسْتَرْقُونَ ولا يَطِّيرُونَ وعلى ربهم يتوكلون^(١) » كما أخرجه البخارى ، وقد ورد أنه يشفع كل واحد منهم في عدد ربيعة ومضر .

ويوجبون على أنفسهم الدعاء لمن سلف من هذه الأمة ، كما أمر الله تعالى في كتابه حيث قال : ﴿ ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ، ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ، ربنا إنك رؤوف رحيم^(٢) ﴾ .



(١) تقدم تخريجه .

(٢) الحشر : ١٠ .

◎ الفصل السادس

من فصول هذا الباب

في بيان فضائل أهل السنة وأنواع علومهم وأئمتهم

اعلم أنه لا حصلة من الخصال التي تُعدُّ في المفاخر لأهل الإسلام : من المعارف والعلوم ، وأنواع الاجتهادات ، إلا ولأهل السنة والجماعة في ميّداتها القِدْحُ المُعْلَى ، والسهم الأوفر .

فدونك أئمة أصول الدين وعلماء الكلام من أهل السنة . فأول متكلميهم من الصحابة : عليُّ بن أبي طالب كرم الله وجهه حيث ناطَرَ الخوارج في مسائل الوعد والوعيد ، وناظَرَ القَدْرِيَّة في المشيئة والاستطاعة والقَدْر . ثم عبد الله بن عمر رضِيَ اللهُ عنهما حيث تبرأ من مَعْبِد الجهنى في نفيه القَدْر .

وأول متكلمي أهل السنة من التابعين : عمرُ بن عبد العزيز ، وله رسالة بليغة في الرد على القدرية ، ثم زَيْدُ بن علي زين العابدين ، وله كتاب في الرد على القدرية ، ثم الحسن البصرى ، ورسالته إلى عمر بن عبد العزيز في ذم القدرية معروفة ، ثم الشعبي وكان أشد الناس على القدرية ، ثم الزُّهْرِي وهو الذى أفتى عبد الملك بن مروان بدماء القدرية .

ومن بعد هذه الطبقة : جعفر بن محمد الصادق ، وله كتاب « الرد على القدرية » ، وكتاب « الرد على الخوارج » ، ورسالة في الرد على الغلاة من الروافض .

وأول متكلميهم من الفقهاء وأرباب المذاهب : أبو حنيفة ، والشافعى ؛ فإن أبا حنيفة له كتاب في الرد على القدرية سماه كتاب « الفقه الأكبر »^(١) وله رسالة أملاها في : « نصره قول أهل السنة إن الاستطاعة مع الفعل » ، ولكنه قال : « إنها تصلح للضدين » ، وعلى هذا قوم من أصحابنا ، وللشافعى كتابان في الكلام ، أحدهما :

(١) هذا الكتاب غير صحيح النسبة إلى الإمام أبي حنيفة . انظر الأعلام للزركلى ٨ : ٣٦ ، وجونبول في دائرة المعارف الإسلامية (الألمانية) ١ : ٩٦ ، وشاخنت في نفس المصدر (الانجليزية) ١ : ١٢٣ .

« في تصحيح النبوة والرد على البراهمة » ، والثاني : « في الرد على أهل الأهواء » .
فأما المَرِيْسِيُّ من أصحاب أبي حنيفة فإنما وافق المعتزلة في خَلْق القرآن وأَكْفَرَهُمْ
في خَلْق الأفعال . ثم من بعد الشافعي تلامذته الجامعون بين علم الفقه والكلام ،
وكان أبو العباس بن سُرَيْج أْبْرَع الجماعة في هذه العلوم ، وله نقض كتاب الجاروف
على القائلين بتكافؤ الأدلة .

ثم من بعدهم الإمام أبو الحسن الأشعري الذي صار شجى في حلوق القدرية .
ومن تلامذته المشهورين : أبو الحسن الباهلي ، وأبو عبد الله بن مجاهد ، وهما اللذان
أثرا تلامذة هم إلى اليوم شمس الزمان وأئمة العصر ، كأبي بكر محمد بن الطيب
الباقلاني ، وأبي إسحاق إبراهيم بن محمد الإسفرائيني ، وابن فورك .

وقبل هذه الطبقة : أبو علي الثقفى ، وفي زمانه كان إمام السنة أبو العباس
القلانسي الذي زادت تصانيفه في الكلام على مائة وخمسين كتاباً ، وقد أدرکنا منهم
في عصرنا ابن مجاهد ، وابن الطيب ، وابن فورك ، وإبراهيم بن محمد رضی الله عن
الجميع ، وهم القادة السادة في هذا العلم .

وأما أئمة الفقه في عهد الصحابة والتابعين ومن بعدهم : فقد ملأوا العالم علما ،
وليس بينهم من لا ينصر السنة والجماعة ، وهم أشهر من نار على علم ، ففى سَرْد
أسمائهم طول .

وأما أئمة الحديث والإسناد : فهم سائرون على هذا المهيع^(١) الرشيد ، لا يؤصم
أحد منهم ببدعة ، وفي طبقاتهم كتب خاصة تغني عن ذكر أسمائهم هنا ، وآثارهم
الخالدة لم تنزل بأيدي حَمَلَة العلم مدى الدهر .

وكذلك أئمة الإرشاد والتصوف كانوا على توالي القرون على هذا المنهج السديد
في المعتقد .

وكذلك جَمْهرة أهل النحو واللغة والأدب كانوا على معتقد أهل السنة ؛ فمن
الكوفيين : المفضل الضبي ، وابن الأعرابي ، والرُّؤاسي ، والكسائي ، والفراء ، وأبو

(١) (المُهَيِّج) من الطُّرُق : البَيِّن . والجمع : مَهَائِج .

عبيد قاسم بن سلام ، وعلى بن المبارك اللحياني ، وأبو عمرو الشيباني ، وإبراهيم الحري ، وثعلب ، وابن الأنباري ، وابن مقسم ، وأحمد بن فارس ، كانوا كلهم من أهل السنة . ومن البصريين : أبو الأسود الدؤلي ، ويحيى بن معمر ، وعيسى بن عمر الثقفي ، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، وبعدهم أبو عمرو بن العلاء الذي قال له عمرو بن عبيد القدرى : « وقد ورد من الله تعالى الوعد والوعيد ، والله تعالى يصدق وعده ووعيده » ، فأراد بهذا الكلام أن ينصر بدعته التي ابتدعها في أن العصاة من المؤمنين خالدون مخلدون في النار ، فقال أبو عمرو بن العلاء : « فأين أنت من قول العرب : إن الكريم إذا أوعد عفا ، وإذا وعد وفى ، وافتخار قائلهم بالعمو عند الوعيد حيث قال » :

وَإِنِّي إِذَا أُوْعِدْتُهُ أَوْ وَعِدْتُهُ
لَمُخْلِيفٍ إِيْعَادِي وَمُنْجِزٍ مَّوْعِدِي

فعده من الكرم لا من الخلق المذموم . وكذا الخليل بن أحمد ، وخلف الأحمر ، ويونس بن حبيب ، وسيبويه ، والأخفش ، والأصمعي ، وأبي زيد الأنصاري ، والزجاج ، والمازني ، والمبرد ، وأبي حاتم السجستاني ، وابن دُرَيْد ، والأزهري ، وغيرهم من أئمة الأدب ، لم يكن بينهم أحد إلا وله إنكار على أهل البدعة شديد ، وبُعد عن بدعهم بعيد ، ولم يكن في مشاهيرهم من تُدَسَّسُ بشئ من بدع الروافض والخوارج والقدرية .

وكذلك أئمة القراءة وحملة التفسير بالرواية من عهد الصحابة إلى عهد محمد بن جرير الطبري وأقرانه ومن بعدهم ، كانوا كلهم من أهل السنة ، وكذلك المفسرون بالدراية إلا بعض أفراد من أهل البدعة .

وكذلك مشاهير علماء المعازي ، والسير ، والتواريخ ، ونقد الأخبار ، وحملة الرواية من أهل السنة والجماعة .

فيظهر بذلك أن جماع الفضل في العلوم في أهل السنة والجماعة ، حشَرنا الله سبحانه في زمريتهم .

◎ الفصل السابع من فصول هذا الباب

في بيان آثار أهل السنة في الدين والدنيا وذكر مفاخرهم فيهما

ألمنا ببعض آثار أهل السنة في شتى العلوم ، بحيث يظهر من ذلك أنهم لا يلحقون في هذا المضمار ، ومؤلفاتهم في الدين والدنيا فخر خالد مدى الدهر للأمة المحمدية .
وأما آثارهم العمرانية في بلاد الإسلام فمشهورة ماثلة أمام الباحثين ، خالدة في بطون التواريخ ، بحيث لا يلحقهم في ذلك لاحق : كالمساجد ، والمدارس ، والقصور ، والرِّباطات^(١) ، والمصانع ، والمستشفيات ، وسائر المباني المؤسسة في بلاد السنة .
وليس لسوى أهل السنة عمل يذكر في ذلك . وقد بنى الوليد بن عبد الملك المسجد النبوي ، ومسجد دمشق على أبداع نظام ، وكان سنيا . وبنى أخوه مسلمة المسجد بقسطنطينية ، وكان سنيا . وكل ما في الحرمين وسائر الحواضر من شواهد الآثار فمن عمل أهل السنة .

وأما سعى بعض العبيديين^(٢) في عمارات ، فشيء لا يذكر أمام أعمال ملوك السنة على اختلاف الدول ، على أنه لا موقِّع لما كانوا يبنونه مع سوء اعتقادهم ، كما قال الله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكَفْرِ ﴾^(٣) . ولا يتسع المقام لسرد ما لأهل السنة من الآثار الفاخرة في الدين والدنيا .

وفي هذه الإمامة كفاية في استذكار مآثر أهل السنة التي لا آخر لها في ناحيتي الدين والدنيا ، والله الحمد ، وله الفضل ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين .

(١) الرِّباطات : ملاجئ الفقراء من الزهاد .

(٢) العبيديون لقب يُطلق على الفاطميين وخاصة من أولئك الذين لا يؤمنون بصحة نسبهم إلى فاطمة الزهراء . ويعتبر البغدادى من منكرى هذا النسب . والعبيديون نسبة إلى عبيد الله المهدي مؤسس الخلافة الفاطمية .

(٣) التوبة : ١٧ .

فهرس الكتاب

الموضوع	الصفحة
دراسة التحقيق	٧
مقدمة المؤلف	٢١
« الباب الأول »	
في بيان الحديث المأثور في افتراق الأمة	٢٣
« الباب الثاني »	
في كيفية افتراق الأمة ثلاثاً وسبعين فرقة	٢٨
« الباب الثالث »	
في بيان تفصيل مقالات فرق الأهواء وبيان فضائح كل فرقة منها على التفصيل	٤٠
(١) في بيان مقالات فرق الرفض	٤١
(٢) في بيان مقالات فرق الخوارج	٧٢
(٣) في بيان مقالات فرق الضلال	١٠٤
(٤) في بيان الفرق المرجئة وتفصيل مذاهبهم	١٧٨
(٥) في ذكر مقالات الفرق النجارية	١٨٣
(٦) في ذكر الجهنمية والبكرية والضرارية وبيان مذاهبها	١٨٦
(٧) في ذكر مقالات الكرامية وبيان أوصافها	١٨٩
(٨) في بيان مذاهب المشبهة من أصناف شتى	١٩٨
« الباب الرابع »	
في بيان الفرق التي انتسبت إلى الإسلام وليست منه	٢٠٢
(١) في ذكر قول السبئية وبيان خروجها عن ملة الإسلام	٢٠٥

- (٢) في ذكر البيانية من الغلاة وبيان خروجها عن فرق الإسلام ٢٠٨
- (٣) في ذكر المغيرة من الغلاة وبيان خروجها عن جملة فرق الإسلام ٢١٠
- (٤) في ذكر الحرورية وبيان خروجها عن فرق الإسلام ٢١٤
- (٥) في ذكر المنصورية وبيان خروجها عن جملة فرق الإسلام ٢١٥
- (٦) في ذكر الجناحية من الغلاة وبيان خروجها عن فرق الإسلام .. ٢١٦
- (٧) في ذكر الخطابية ٢١٨
- (٨) في ذكر الغرابية والمفوضة والذمية وبيان خروجهم عن فرق الإسلام ٢٢١
- (٩) في ذكر الشريعية والتميرية من الرافضة ٢٢٣
- (١٠) في ذكر أصناف الحلولية وبيان خروجها عن فرق الإسلام) ٢٢٥
- (١١) في ذكر أصحاب الإباحة من الحرورية وبيان خروجهم عن فرق الإسلام ٢٣٣
- (١٢) في ذكر أصحاب التناسخ من أهل الأهواء وبيان خروجهم عن الإسلام ٢٣٥
- (١٣) في بيان ضلالات الخابطية من القدرية وبيان خروجهم عن فرق الأمة ٢٤١
- (١٤) في ذكر الحمارية من القدرية وبيان خروجهم عن فرق الأمة ٢٤٣
- (١٥) في ذكر أصحاب اليزيدية من الخوارج وبيان خروجهم عن فرق الإسلام ٢٤٤
- (١٦) في ذكر الميمونية من الخوارج وبيان خروجهم عن فرق الإسلام ٢٤٥
- (١٧) في ذكر الباطنية وبيان خروجهم عن فرق الإسلام ٢٤٧
- « الباب الخامس »
- في بيان أوصاف الفرقة الناجية من فرق الأمة ٢٧١

- (١) فى بيان أصناف أهل السنة والجماعة ٢٧٢
- (٢) فى بيان تحقيق النجاة لأهل السنة والجماعة ٢٧٥
- (٣) فى بيان الأصول التى اجتمع عليها أهل السنة ٢٧٩
- (٤) قولنا فى السلف الصالح من الأمة ٣١٠
- (٥) فى بيان عصمة الله لأهل السنة عن تكفير بعضهم بعضاً ٣١٢
- (٦) فى بيان فضائل أهل السنة وأنواع علومهم وأئمتهم ٣١٤
- (٧) فى آثار أهل السنة فى الدين والدنيا وذكر مفاخرهم فىهما ٣١٧